
شرح
التعريف بضروري التصريف
لابن إياز المتوفى سنة ٦٨١ هـ
على
ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ
تحقيق وشرح ودراسة وتقديم
الأستاذ الدكتور
هادي نهر
الأستاذ الدكتور
هلال ناجي المحامي
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح

التعريف بضروري التصريف

رقم التصنيف :415

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2002/2/343

المؤلــف ومن هو في حكمـــــه : لابن إيّاز / تحقيق وشرح هادي نهر / هلال ناجي

عنـــــوان الكتـــــاب: شرح التعريف بضروري التصريف

الموضـــــوع الرئيسي: اللغة العربية / قواعد اللغة

بيانـــــات النشـــــر: دار الفكر - عمان

* تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

1422-2002



دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء (الحجيري)- هاتف : ٤٦٢١٩٣٨

فاكس ٤٦٥٤٧٦١ ص.ب : ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

Tel: 4621938 Fax: 4654761

P.O Box: 183520 - Amman - 11118 Jordan

ISBN 9907- 07- 295 -1

ينشر أول مرة

شرح
التعريف بضروري التصريف

لابن إياز المتوفى سنة ٦٨١ هـ

على

ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق وشرح ودراسة وتقديم

الأستاذ الدكتور
هادي نهر

الأستاذ الدكتور
هلال ناجي المحامي

الطبعة الأولى

١٤٢٢ - ٢٠٠٢



بين يدي الكتاب

يوقفنا هٰذا الشرح على عالم عربيّ متمكّن من تخوم اللغة عارفاً بأسرارها متعمّقاً بدقائقها، فالشرح الذي بين أيدينا ليس توسيع مختصر، أو توضيح غامض، وإنّما هو أثر جليل فيه من الجدّة والإبتكار والأصالة ما يضفي على التراث اللغوي عند العرب اشراقة جديدة تفصح عن جلال قدر (إن ايّاز) في عالم اللغة العربية، والتمكن من أدقّ علومها، وأصعبها مراساً ونعني به (علم الصرف).

والكتاب بعد هذا شامل فيه لمحات مضيئة من الدرس الصّوتي المرموق، والدرس النحوي البارع جاء عليهما ابن إياز في أثناء شرحه بما يؤكّد التحام المادة الصرفية بالمادة الصوتية من جهة، وبالمادّة النحوية من جهة أخرى، فالصّرف كان ولمّا يزل مقدمة ضرورية لدراسة النحو، وهو وسط بين الدرسين الصوتي والنحوي، وكلّ هٰذه الدراسات إنّما تصبّ في مجرى الدرس الدلالي الذي لا يجوز فصله عن الدرسين الصوتي أو الصرفي، وإنّ ذلك ليتجلّى بوضوح في شرح ابن إيّاز.

وقد اعتمد ابن إيّاز في شرحه مقدمة ابن مالك في التصريف على منهج متميّز يمكن أنْ تكون ملامحه الرئيسة بيّنة في النقاط الآتية:

أولاً:

يورد ابن إيّاز قطعة من نصّ ابن مالك متناولاً إيّاها بالشرح، والإستشهاد والتمثيل، والتمرين، كلّ ذلك بإستفاضة وتوسّع يدلان على تمكن ابن إيّاز من علم الصرف، وسبر دقائقه، والولوج إلى حيثياته وتفصيلاته.

ثانياً:

كثيراً ما يستند ابن إيّاز في سرد المادة الصرفية وتمحيصها، وذكر أوجه الخلاف بين اللغويين فيها إلى أبرز العلماء الذين سبقوه وهو في ذكر أوجه الخلاف، وتعدّد الآراء في المسألة الواحدة لا يعتمد أسلوب السرد المجرد، وإنّما يرجّح، وينقض، ويعدّل ويصحّح، متى ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

ثالثاً:

ينبه ابن إيّاز في شرحه على قضايا صرفية جوهرية تعين على إيضاح كلّ مشكل، وتثبيت المسألة المعينة في ذهن المتلقي بما لا يدع فيها غموضاً أو لبساً.

رابعاً:

لا يكتفي ابن إيّاز بذكر من يستند إليهم في الشرح من أعلام اللغويين والصرفيين والنحاة ممّن سبقوه، وإنّما ينصّ على ذكر آثارهم مسمّاةً، مرجّحاً، أو معارضاً، أو محاوراً، وهذه ظاهرة قلّما نألفها بهذه الصورة المطّردة التي عليها شرح ابن إيّاز الذي بين أيدينا في كتب الشروح الأخرى وفي مثل هٰذه العلوم على وجه الخصوص. وقد صنعنا مسرداً خاصاً للكتب التي استند إليها ابن إيّاز في تحصيل بعض مادته العلمية وأتى على ذكرها في شرحه.

خامساً:

وتكمن أهمية هذا المنهج في النصّ على أسماء المظان التي نقل عنها ابن إيّاز، وأسماء أصحابها أنّ أكثرها مفقود. بل لم تُذكر من قبل في أكثر كتب التراجم والكشوف.

سادساً:

وهو في أخذه عمّن سبقه إنّما ينصّ أحياناً على المنقول من كلامهم نصاً تاماً وكاملاً من غير زيادة أو نقص ممّا يقترب بذلك من طريقة المحدثين في بيان بداية النصّ المنقول ونهايته من باب الأمانة العلمية.

سابعاً:

يمكن القول (ومن خلال منهج ابن إيّاز في شرحه)، ومن خلال طروحاته العلمية عبر هذا الشرح إنّه ينحو منحى البصريين في أكثر مواضع الخلاف مع الاحتفاظ بشخصيته المميزة في الطرح، والتحليل، والاستنباط، وإطلاق الأحكام، والفصل في أوجه الخلاف.

سابعاً:

اعتمد ابن إيّاز في شرحه منهج التفصيل، والاستقصاء، والتوزيع والترقيم، فهو كثيراً ما ياتي على تقسيم المادّة الموضوعية المعينة على أقسام، وضروب ثم يأتي على كلّ قسم أو ضرب منها بالشرح والتحليل، والاستشهاد، والتمثيل. وهٰذا منهج وصفي مرموق في الدرس اللغوي يوصل العمل العلمي بأهدافه المبتغاة، ويُعين المتلقين على الاستيعاب، والفهم، والتعلّم.

ثامناً:

يوقفنا هذا الشرح الجليل على جملة من كتب ابن إيّاز نفسه ممّا أتت عليها الأيام، بما يُعين على تأكيد مكانة هذا العالم الفذّ، وطول باعه في عالم الدرس اللغوي، ويثبّت آثاره ونتاجه من خلال ما بين أيدينا منها، أو من خلال ما نعدم وجوده اليوم.

ترجمة مُصَنّف التعريف:

جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني الأندلسي مولداً، الدمشقي مدفنا. و«جيّان» هٰذه التي نُسب إليها كانت كورة تقع شرقي قرطبة. مولده على الأغلب بين عامي ٥٩٨هـ - ٦٠١هـ. ولما جُبلَ عليه من حُبٍّ للعلم وللأمن معاً، آثر هجرة وطنه -الذي كانت تتقاذفه الصراعات السياسية- إلى المشرق طلباً للعلم والأمن معاً.

فاستقرّ مدة في مصر، ثم اضطربت الأحوال فيها أيام الكامل بن العاول، فغادرها لتأدية فريضة الحج، وعند عودته آثر الاستقرار بحلب التي كانت تزخر بالعلماء كابن يعيش «شارع المفصّل» ثم انتقل إلى حماة، وانتهى المطاف به إلى دمشق حيث الأمن الذي سعى إليه فاستوطنها.

عاصر ابن مالك نهاية الدولة الأيوبية، وقيام دولة المماليك، كما عاش شطراً من حياته في ظل سلطنة الظاهر بيبرس[١] وتوفي في أثنائها.

وكان قد تصدّر لاقراء العربية في حلب، وأمّ بالمدرسة الظاهرية. وفي دمشق اشتغل بالتصنيف والتدريس بالجامع والمدرسة العادلية التي تولى مشيختها الكبرى.

شيوخه:[٢] فأمّا شيوخه، ففي جيّان أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار -المتوفي سنة ٦٢٨هـ-، كما أخذ عن أبي رزين بن ثابت القلاعي وأبي العباس أحمد بن نُوّار ومحمد بن مالك المرشاني.

وفي دمشق أخذ عن الحسن بن صباح المخزومي (ت٦٣٢هـ)، ونجم الدين مكرم بن محمد القرشي الدمشقي وكان عالماً محدثاً (ت ٦٣٥هـ) ومحمد بن أبي الفضل المرسي. وسمع من الإمام علي بن محمد السخاوي النحوي المقرىء وكان من أئمة

(١) حكم الظاهر بيبرس بين عامي ٦٥٨-٦٧٩هـ.

(٢) حول شيوخه ينظر ما كتبه محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية والمصادر التي تقدم ذكرها وحول ابن يعيش ينظر كتاب د.عبد الاله نبهان «ابن يعيش النحوي» دمشق ١٩٩٧.

اللغة والنحو والتفسير والفقه (ت٦٤٣هـ).

وفي حلب أخذ عن عالمها الأشهر يعيش بن علي بن يعيش الحلبي شارح «المفصّل» وهو من أكابر علماء العربية.

خلائقه: كان صدوقاً تقياً ورعاً حسن السمت كثير النوافل عُرف بعقله ووقاره ورقّة قلبه. وكان لا يُرى إلاّ وهو يصلّي أو يتلو أو يُصَنّف أو يقرأ.

تلامذته:(١)

روى عنه ولده بدر الدين محمد، وشمس الدين بن جعوان، وشمس الدين محمد بن أبي الفتح، وابن العطّار، وزين الدين أبو بكر المزّي، والشيخ أبو الحسين اليونيني، وأبو عبد الله الصيرفي، وقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة، وشهاب الدين محمود، وشهاب الدين ابن غانم، وناصر الدين شافع، وزين الدين بن المنجّا، وبهاء الدين ابن النحاس، وأبو بكر بن يعقوب، وخَلْقٌ سواهم.

مكانته العلمية:

كان ابن مالك من أئمة العلم في زمنه، قال عنه الصفدي: «صرف همّته إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ منه الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، وصنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية. وأمّا اللغة فكان إليه المنتهى فيها»(٢).

وقال عنه محمد بن محمد ابن الجزري: هو «إمام زمانه في العربية»(٣).

وقال عنه السيوطي: «وأمّا النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يُجارى، وحبراً لا يُباري، وأمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام

---

(١) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٦٢.

(٢) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٨٠.

يتحيّرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها»[١].

وقال عنه الذهبي: «واحدُ العصر في علم اللسان»[٢].

وقال عنه السُّبكي: «وهو حَبْرها السائرة مصنفاته مسيرَ الشمس، ومُقَدَّمُها الذي تُصغي له الحواسُّ الخمس، وكان إماماً في اللغة، إماماً في حفظ الشواهد وضَبْطها، إماماً في القراءات وعِلَلها»[٣].

حتى صحَّ فيه القول: إنّه كان أعلم أهل زمانه باللغة والنحو والقراءات والصرف وغيرها، وكان إلى ذلك شاعراً وناثراً.

وفاته:

توفي ابن مالك -رحمه الله- بدمشق في ثاني عشر شعبان سنة ٦٧٢هـ. ودُفن بسفح قاسيون. ورثاه عدد من شعراء عصره من بينهم تلميذه: بهاء الدين محمد بن إبراهيم ابن النحاس الحلبي[٤] وشرف الدين الحصني[٥] ومجد الدين ابن الظهير الأربلي[٦] والشيخ محمد بن عبد الرحمٰن السلمي الحنفي[٧] وتقي الدين حسين[٨] وسواهم.

آثاره:

ناهزت مصنفات ابن مالك الخمسين كتاباً. وسنكتفي بالإشارة إلى ما طبع منها:

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١٣٠.
(٢) العبر في خبر من عبر ٥/ ٣٠٠.
(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧.
(٤) بغية الوعاة ١/ ١٣٧.
(٥) بغية الوعاة ١/ ١٣٤-١٣٥.
(٦) أشار إليها ابن قاضي شهبة في طبقاته ص ١٣٥ ولا وجود لها في ديوانه المطبوع.
(٧) ذيل مرآة الزمان لليونيني ٣/ ٧٦-٧٧.
(٨) تنظر مرثاته في ذيل مرآة الزمان ٣/ ٧٨-٧٩.

١- أرجوزة في الفرق بين الضاد والظاء: حققها طه محسن -مجلة المورد- العدد الثالث- المجلد الخامس عشر - ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢- الاعتضاد في الفرق بين الظاءوالضاد: حققه طه محسن وحسين تورال -النجف - ١٩٧٢م.

٣- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: حققه حاتم صالح -مجلة المجمع العلمي العراقي ج٣، المجلد ٣١ -١٩٨١م.

٤- إكمال الاعلام بتثليث الكلام: حققه سعد بن حمدان الغامدي -جدة- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥- الألفية: المسمّاة «الخلاصة في النحو»: طبعت طبعات كثيرة ومنها طبعة بتحقيق محمد مفيد الخيمي -دمشق ١٣٩٩هـ = ١٩٧٨م.

٦- تحفة المودود في المقصور والمحدود: طبعت أولاً بعناية إبراهيم اليازجي -القاهرة ١٣١٥هـ= ١٨٩٧م، ثم طبعت في ذيل كتاب «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» بتصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي -القاهرة ١٣٢٩هـ.

٧- تسهيل الفوائدوتكميل المقاصد: حققه محمد كامل بركات - القاهرة -١٩٦٧م.

٨- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصّل للزمخشري: حققه محمد وجيه تكريتي- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان العدد ٣٣ - ١٩٨٧م.

٩- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: حققه عدنان عبد الرحمٰن الدوري -بغداد- مطبوعات وزارة الأوقاف ١٣٩٨هـ = ١٩٧٧م.

١٠- شرح الكافية الشافية: حققه عبد المنعم أحمد هريدي -مكة المكرمة- جامعة أم القرى- وقع في خمسة أجزاء.

١١- شرح النظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز: حققه علي حسين البواب - الرياض- ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

١٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: حققه طه محسن-بغداد- مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية -١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٣- لامية الأفعال: نشرت بشرح ابنه بدر الدين وتحقيق المستشرق فولك في لايبزخ سنة ١٨٦٦، وأعاد نشره -دون اعتماد مخطوطه ما- حسام سعيد النعيمي في العدد الرابع من مجلة كلية الدراسات الإسلامية - بغداد ١٩٧٢ وحققه تحقيقاً علمياً معتمداً مخطوطة قديمة هلال ناجي ونشره في بغداد بمجلة المورد -١٩٩٩م.

١٤- مثلثات الأفعال لابن مالك وزوائده للبعلي - حققه سليمان العايد - المملكة العربية السعودية.

١٥- وممّا نشر منسوباً إليه منظومة فيما ورد من الأفعال ممّا تُقرأ لامه بالواو والياء. نشرت هٰذه المنظومة -بدون تحقيق- في مجموع مهمات المتون- الطبعة الرابعة -مكتبة مصطفى البابي الحلبي منسوبة لابن مالك وعدّتها ٦٧ بيتاً. كما نشرت في «المزهر» للسيوطي ٢/ ٢٧٩-٢٨٢ منسوبة لابن مالك أيضاً وعدّتها دون الخمسين بيتاً.

وقد لاحظنا أن هٰذه المنظومة قد نُسبت في عدد من المصادر إلى الشاعر يوسف بن اسماعيل الشوّاه الحلبي (ت ٦٣٥هـ). ومخطوطاتها متدافعة بعضها منسوبة للشوّاء وبعضها منسوبة لابن مالك. وفي بعض المصادر أن منظومة الشوّاء هٰذه شرحها بهاء الدين ابن النحاس الحلبي. وقد أفردنا لهٰذه المنظومة مقالة علمية.

١٦- التعريف في ضروري التصريف: وقد وصلت إلينا منه مخطوطة فريدة، أنجزنا تحقيقها. وكتابنا هٰذا هو شرح لكتاب ابن مالك، حُبْرَةُ أحد كبار التصريفيين في عصره وأحد أعلام النحاة وهو جمال الدين الحُسين بن بدر الدين بن أياز بن عبد الله أبو محمد البغدادي من معاصري ابن مالك، وقد ولي مشيخة النحو في المستنصرية وتوفي سنة ٦٨١هـ.

هوامش ترجمة ابن مالك

١- عن سيرة ابن مالك وآثاره تنظر المصادر التالية:

- تاريخ الأدب العربي - بروكلمان- الترجمة العربية ٥/ ٢٧٥ - ٢٩٦ و١٨٥.
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: محمد عيسى صالحية ٥/ ١٧-٢١.
- دائرة المعارف الإسلامية: هوتسما ورفقاؤه -الطبعة العربية الثانية- حرّر الترجمة محمد بن شنب (١٠/ ٣٨١-٣٨٨).
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ١/ ١٣٦-١٣٨.
- الفلاكة والمفلوكون: أحمد بن علي الدلجي ص٨٦-٨٧.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز أبادي ط٢ ص٢٠١.
- الأعلام: الزركلي ٧/ ١١١.
- الوافي بالوفيات: الصفدي ٣/ -٣٦.
- فوات الوفيات: ابن شاكر الكبتي ٣/ ٤٠٧ - ٤٠٩.
- مرآة الجنات وعبرة اليقظان: اليافعي ٤/ ١٧٢-١٧٣.
- غاية النهاية: ابن الجزري ٢/ ١٨٠-١٨١.
- طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبة: دققه محسن غياض ص١٣٤-١٣٥ بغية الوعاة ١/ ١٣١-١٣٤.
- البداية والنهاية: ابن كثير ١٣/ ٢٦٧.
- شذرات الذهب: ابن عبد الحي الحنبلي ٥/ ٣٣٩.

● نفح الطيب: المقرّي -تحقيق احسان عباس ٢/ ٢٣٣-٣٢٢.

● السلوك لمعرفة دول الملوك: المقريزي: حققه محمد مصطفى زيادة ١/ ٦١٣ ابن يعيش النحوي: عبد الإله فبهان ص٥٢-٥٣.

٢- حكم الظاهر بيبرس بين عامي ٦٥٨-٦٧٩هـ.

٣- حول شيوخه ينظر ما كتبه محمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية والمصادر التي تقدم ذكرها.

وحول ابن يعيش ينظر كتاب د. عبد الإله نبهان «ابن يعيش النحوي» دمشق ١٩٩٧.

٤- الوافي بالوفيات ٣/ ٣٦٢.

٥- الوافي بالوقيات ٣/ ٣٥٩.

٦- غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٨٠

٧- بغية الوعاة ١/ ١٣٠

٨- العبر في خبر من عبر ٥/ ٣٠٠

٩- طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧

١٠- بغية الوعاة ١/ ١٣٧

١١- بغية الوعاة ١/ ١٣٤-١٣٥.

١٢- أشار إليها ابن قاضي شهبة في طبقاته ص١٣٥ ولا وجود لها في ديوانه المطبوع.

١٣- ذيل مرآة الزمان لليونيني ٣/ ٧٦-٧٧.

١٤- تنظر مرثاته في ذيل مرآة الزمان ٣/ ٧٨-٧٩.

ترجمة الشارح:

هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلّامة جمال الدين، كان أوحد زمانه في النحو والتصريف. قرأ على التاج الأرموي، ومن شيوخه سعد بن أحمد البياني. وقد نقل عن شيخه المذكور في مواضع عديدة من كتابه «شرح الفصول» وذكر أنه شرح الجزولية. كما سمع المقامات الزينية الخمسين على مصنفها الوزير شمس الدين ابن الصقيل الجزري سنة ٦٧٦هـ برواق المستنصرية(١).

قرأ عليه تاج الدين ابن السبّاك الحنفي. وسمع عليه مجد الدين أبو الميامن عبد الوهاب بن جلال الدين يوسف بن إياز بن عبد الله البغدادي، وكتب عنه أبو العلاء الفرضي وابن الفوطي وغيرهما، كما قرأ عليه الحسن بن مُطَهّر الحلي.

ولي مشيخة النحو بالمستنصرية. وصنّف عدداً من الكتب منها:

١ - القواعد (في النحو) منه مخطوطة في القاهرة قلت: لعله: قواعد المطارحة.

٢- المحصول في شرح الفصول: وكتاب «الفصول» كتاب في النحو صنفه يحيى بن عبد المعطي الزواوي (ت٦٢٨هـ).

ومن شرح ابن أياز مخطوطات في ليدن وبودليانا وبإتنه وبرلين والقاهرة ودمشق وسليم أنما دبنكييور.

٣- شرح التعريف في ضروري التصريف وهو كتابنا هٰذا، وهو أوّل كتاب يطبع لابن اياز البغدادي.

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي ١/ ٥٣٢ تاريخ الأدب العربي - بروكلمان - نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب - دار المعارف بمصر - ١٩٧٥ - ٥/ ١٨٥-٢٩٤ -٣٠٧.
تاريخ علماء المستنصرية: ناجي معروف - ٢/ ١٩-٢١ بغداد ١٣٨٤هـ = ١٩٦٥.

٤- الاسعاف بتتمة الانصافِ. بهٰذا الإسم ذكره في شرحه لتعريف ابن مالك. قلت: لعله كتاب «الاسعاف في الخلاف» لأن الانصاف هو في الخلاف بين البصريين والكوفيين.

٥- المسائل الخلافية: بهٰذا الإسم ذكره في شرح تصريف ابن مالك.

٦- مأخذ المتبع: ذكره في شرحه لتصريف ابن مالك بهٰذا الإسم.

٧- آداب الملوك: ذكره ناجي معروف في تاريخ علماء المستنصرية.

قال عنه أبو حيان: ابن إياز أبو تعاليل. أي يُحسن إيجاد العلل.

توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة احدى وثمانين وستمائة.

وصف المخطوطة المعتمدة:

المخطوطة التي اعتمدناها في تحقيق هٰذا الكتاب مخطوطة قديمة نادرة تقع ضمن مجموع محفوظ برقم ١٠٩٦ بمكتبة أحمد الثالث -طوبقبوسراي باستانبول.

كتبها محمد بن أحمد بن إبراهيم القرشي الشافعي، وتاريخ نسخها سنة سبع وسبعمائة.

ويضم هٰذا المجموع مجموعة نادرة من كتب اللغة والنحو والصرف.

من بينها شرح ابن إياز لكتاب «التعريف في ضروري التصريف» لابن مالك وهو يشغل الورقات ١٩٤-٢١٩. فهو يقع في ست وعشرين ورقة (٥٢صفحة). معدل سطور الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطراً.

وتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه كامن، بدليلين:

أولهما: وجود اسم مؤلفه في الورقة التي سبقت النص.

وثانيهما: أن مؤلف الكتاب نسب إلى نفسه عدداً من الكتب في أثناء شرحه وهي كتب ثابتة النسبة لابن إياز، نسبتها مصادر ترجمت له.

الجديد بالذكر أن شرح ابن إياز هو الشرح الوحيد الذي ذكرته المصادر لكتاب ابن مالك. وهو شرح موسع حفظ لنا نصوصاً كثيرة من كتب بعضها مفقود.

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم (علم)

أحمد الله على سوابغ نعمائه حمداً يملأ أقطار أرضه وسمائه، وأمجده وإن قصر الشكر عن [illegible]
آلائه وأنزهه تنزيه نفسه بصفاته وأسمائه، وأصلي على سيد أنبيائه الذي أرسله بالوعد
الصدق والوجه الطلق على حين فترة من الخلق وشفيع الخلق، وعلى آله ذوي الأطراف
النزيهة والأحساب المنيفة، وصحبه الأخيار الباذلين في الإعلان والإسرار
وبعد فإن جماعة من المشتغلين علي والمترددين إلي التمسوا مني أن أشرح المقدمة التي للشيخ الإمام
ابن مالك المعروفة في التصريف، وأتبع كل فصل بما يليق به من تصحيحه أو تثقيفه ولحقت
ملتمسهم وشرحتها، ولقبته [illegible] إسعافاً [illegible] وبينت على ضوابطه أحكامه
واحترازاته اللطيفة النافعة، وأرجو ممن يقف عليه وتأمل ما أودعته فيه أن
يعذر في التقصير عن [illegible] الفتنة والهموم [illegible] فكري والله سبحانه المعين والموفق

قال: الاسم المجرد من الزوائد إما ثلاثي كفلس وفرس وكبد وعضد و[illegible]
وعنب وإبل وبرد وصرد وعنق قلت بدأ بتبيين وزن الاسم لأنه هو الأصل
ولما كان الاسم ينقسم إلى مجرد عن الزوائد ومزيد فيه بدأ بالمجرد لأنه الأصل [illegible]
ولما كان المجرد ينقسم إلى ثلاثي ورباعي وخماسي بدأ بالثلاثي لأنه الأخف والأكثر
استعمالاً: أما أنه أخف فلأنه أقل العدة التي تقتضيها حكمة الوضع لأن الحرف
الأول للابتداء ولا يكون إلا متحركاً والأخير للوقف ويسكن فيه ويتحرك في الوصل
والحرف الثاني للفصل بينهما لئلا يلي الابتداء الوقف [illegible] الواحد
والابتداء والوقف متضادان فيفصل بينهما ولهذا لم يجز البصريون رحمهم الله مطلقاً
وأطلق الكوفيون رحمهم الله أن [illegible] منزلة الوسط وهاهنا تنبيه وهو أنه ليس المراد
بالأخف قلة الحروف إذ يلزم من ذلك أن يكون الأخف نحو من وكم [illegible] بل المراد
[illegible] وأما أنه أكثر استعمالاً فلكثرة أبنيته بخلاف أخويه ومن تأمل
[illegible] عرف صحة ذلك واعلم أن التقسيم يقتضي أن تكون أبنية الثلاثي اثني عشر بناء
وبيانه أن الفاء إما أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة والعين كذلك وتزيد
عليها بالسكون [illegible] في أربعة باثني عشر [illegible] مع ضم الفاء [illegible]
ومع كسرها [illegible] فبقيت أبنيته عشرة [illegible] الفاء [illegible]
أبنية [illegible] والاسم [illegible] والصفة
[illegible]

بداية شرح ابن إياز على ضروري التصريف لابن مالك

٩

الحاقها بما ذكرنا قال السيرافي الادغام في افتعل على وجهين على فتح الفاء وكسرها واما
المضارع فعلى اربعة اوجه يفعل بفتح الياء والفاء ويفعل بكسرهما وكسر الياء وكسر
الفاء ويفعل بسكون الفاء [illegible] الياء التي قبلها [illegible] ومن [illegible] على ما جرى له
التاء بحركتها لالتقاء الساكنين [illegible] الاتباع والاسكان مع الادغام ضعيف
لالتقاء الساكنين [illegible] اسم الفاعل منه على الادغام مقتتل [illegible] والفاء
ومنهم من [illegible] مقتل [illegible] ومنهم [illegible] الفاء [illegible]
على الاظهار [illegible] وعلى الادغام قال [illegible] الوصل استغنا [illegible] الفاء والقول الثاني
[illegible] الفاء لالتقاء الساكنين والياء [illegible] واصله [illegible]
[illegible] الواو والياء [illegible] او الضم [illegible]
الادغام [illegible] تحريك الواو والضم نحو [illegible]
قال [illegible] الواو [illegible] مستقل بخلاف [illegible] مشددا
[illegible] مصدره [illegible] واصله [illegible]
الواو [illegible] على الوصل [illegible] سيبويه [illegible] الواو في
[illegible] الواو [illegible] الياء التي قبلها [illegible]
والجواب ان سيبويه [illegible] للدلالة على [illegible] والمصدر [illegible] لانه
[illegible] على الفعل لقوله [illegible] كثيرا الصدر [illegible]
[illegible] مصدره والفعل [illegible] دون الحرف ومن [illegible]
[illegible] قال [illegible]
[illegible] الفعل الماضي والمضارع دون [illegible] او قال
[illegible] نحو [illegible]
[illegible] الادغام والفك [illegible]
[illegible] او [illegible] اعلم ان سيبويه قال [illegible]
وقال ابو العباس المبرد هذا غلط من سيبويه [illegible] الواو
الاخر [illegible] الاول [illegible]
[illegible] قال [illegible] والوجه عندي [illegible] لسكون [illegible]
[illegible] الادغام [illegible]
[illegible] الادغام [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible] على الياء [illegible] الادغام [illegible]
[illegible] هذا [illegible] هذا [illegible]
[illegible] وتم الحمد [illegible]
اللهم صل [illegible]

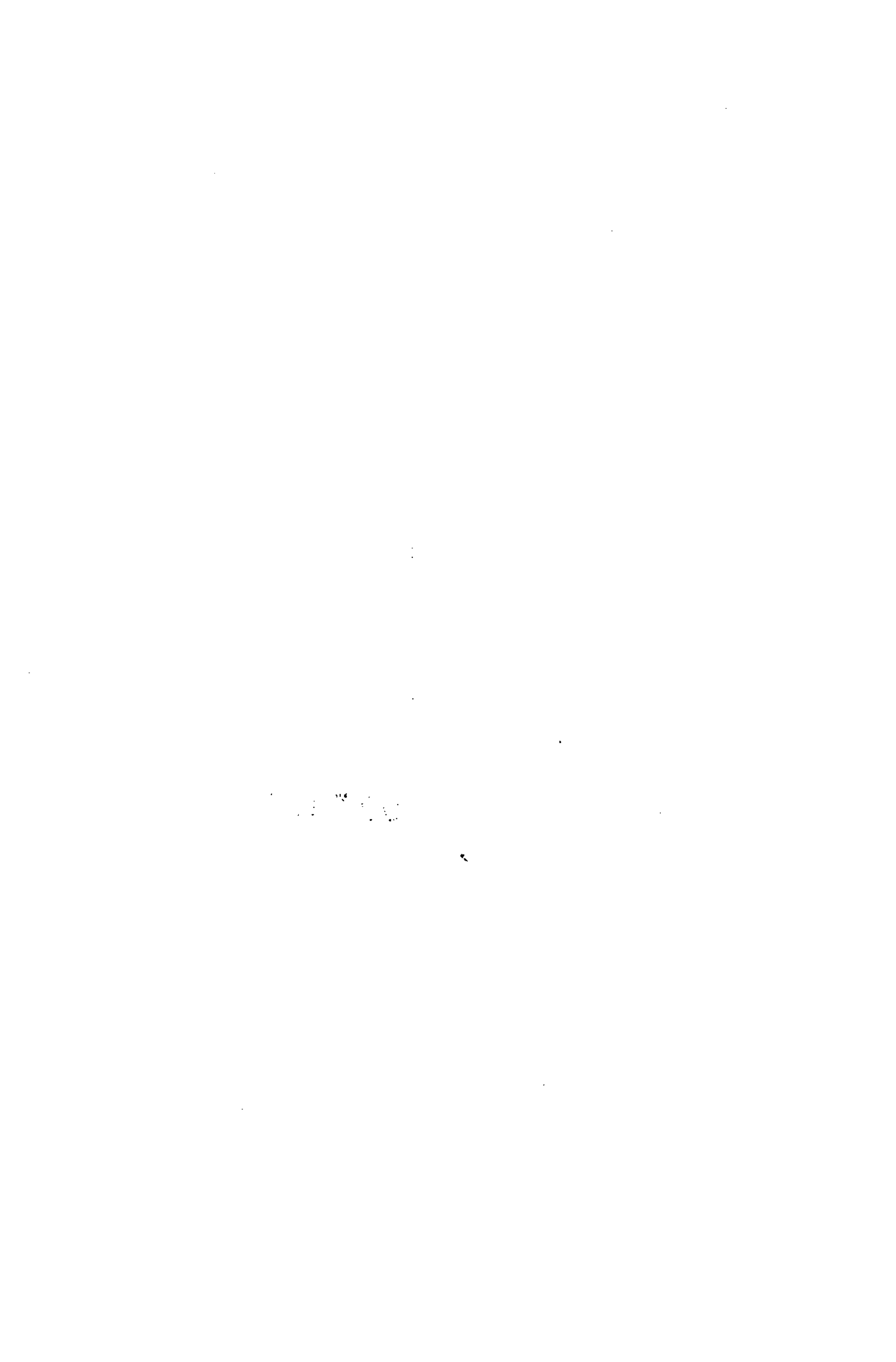
[illegible]

آخر نهاية شرح التصريف

الورقة ١٩٢ من المخطوطة المعتمدة في التحقيق



الكتاب محققاً



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صلّى الله على محمدٍ سيّد المرسلين، وعلى آله وصحبه، ربِّ زدني علماً أحمدُ الله على سرائر نعمائه حَمْداً يملأُ أطباقَ أرضهِ وسمائه، وأُمجّدُهُ وإنْ قَصَرَ الشّكرُ من أدراك ثنائِهِ، وأُنَزِّهُهُ كما نزَّهَ نفسَهُ بصفاتِهِ وأسمائِهِ، وأُصلّي على سيّدنا محمدٍ الذي أرسلَهُ بالوعدِ والصّدقِ، والوَجْهِ الطّلْقِ فكانَ بحقٍّ حبيبَ الحقِّ وشفيعَ الخَلْقِ، وعلى آله ذوي الأخلاق الشّريفه، والأحسابِ المنيفةِ وصحبةِ الأخيارِ التّابعين له في الإعلانِ والاسرارِ.

وبعدُ. . .

فإنَّ جماعةَ من المشتغلينَ عليَّ، والمتردِّدينَ إليَّ آلتمسوا منّي أَنْ أُبيّنَ ما أَلغَزَهُ الشّيخُ الامامُ ابنُ مالكٍ المغربيّ في تصريفِهِ، واتبعَ كلَّ فَصْلٍ بما يَليقُ به مِن تصحيحه أو تزييفه فأَجَبْتُ مُلْتَمَسَهُم، وشرحتُهُ، وكشفْتُهُ كشفاً شافياً، وأوضَحْتُهُ، ونبَّهْتُ على ضوابطِهِ الجامعة، واحترازاته الّلقيطةِ النّافعة، وأرجو مِمَّ يقفُ عليه، ويتأمّلُ ما أودعْتُهُ فيه أَنْ يَمهَدَ[١] في التّقصير عُذري فإنّي ألفْتُهُ والهمومُ تجاذِبُ فكري، واللّه سُبحانَهُ المعينُ والمُوفِّقُ.

قال:

«الاسمُ المجرّدُ مِن الزوائدِ إمَّا ثلاثيٌّ كـ: فَلْسٍ، وفَرَسٍ، وكَبِدٍ وعَضُدٍ، وحِبْرٍ، وعِنَبٍ، وإبلٍ، وبُرْدٍ، وصُرَدٍ[٢] وعُنُقٍ.»

قُلتُ:

بدأ بتبيين وزنِ الاسم لأنّهُ هو الأصْلُ، ولما كانَ الاسمُ ينقسمُ إلى مُجردٍ عن الزّوائدِ

---

(١) تمهيد العذر: قبوله وبسطُهُ.

(٢) في اللسان (صرد): الصُّرَد: طائر فوق العصفور. وقيل: طائر أبقعُ ضخم الرأس، لا تراه إلاّ في شعبةٍ أو شجرة لا يقدر عليه أحد.

ومَزيدٍ فيه، بدأ بالمجرّدِ لأنّهُ الأَصْلُ أيضاً، ولما كان المجردُ ينقسمُ إلى ثلاثيّ، ورباعيّ، وخماسيّ بدأ بالثلاثيّ لأنّه الأخفُّ، والأكثرُ استعمالاً.

أمّا أنّهُ أخفُّ فلأنّهُ على العِدَّةِ التّي تقتضيها حكمةُ الوضعِ، ألا ترى أنَّ الحرفَ الأولَ للابتداء، ولا يكونُ إلا متحركاً، والأخيرَ للوَقْفِ، ويَسكنَ فيه ويتحرَّكُ في الوصل، والحرفَ الثّاني للفصل بينهما لئلاّ يَليَ الابتداءَ الوقفُ لأنَ المتجاورينِ كالشّيء الواحدِ، والابتداءِ والوقفُ متضادّانِ فَفُصِلَ بينهما، ولهذا لم يُجزِ البصريون ترخيمَه مطلقاً، وأجازَ االكوفيون ترخيمه إذا كان متحرِّكَ الوسط[١].

وها هنا تنبيهٌ؛ وهو أنّه ليس المرادُ بالاعتدال قلَّةَ الحروف إذا يلزمُ من ذلك أنْ يكونَ الأخفُّ نحو: مَنْ، وكمْ، ولا يقالُ ذلك، بل المرادُ بذلك ما قدّمنا.

وأمّا أنّهُ أكثرُ استعمالاً فلكثرة أَخَوَيْهِ، ومَنْ يتأمّلُ كلامَهم عَرَفَ صحَّةَ ذلك. واعلمْ أنَّ التقسيمَ يقتضي أنْ تكونَ أبنيةَ الثلاثي أثني عشرَ بناءً؛ وبيانُهُ أنَّ الفاءَ إمّا أنْ تكونَ مفتوحةً، أو مضمومةً، أو مكسورةً، والعينُ كذلك، وتزيد عليها بالسّكون، وثلاثةٌ في أربعةٍ اثنا عشرَ[٢].

---

(١) حجّة البصريين- وتابعهم الكسائي من الكوفيين- في منع ترخيم الثلاثي مطلقاً إنْ لم تكن آخره تاء التأنيث أنّ الترخيم إنّما هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف، والاسم الثلاثي في غاية الخفّة فلا يحتمل الحذف بوصفه أقلّ الأصول وضعاً لأنّه لم يكن دون الثلاثة شيء من الأصول على أرجح الأراء.

وقد أجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً، وذلك نحو: يا عُنُ ويا حَجَ، ويا كتِ في ترخيم: عنق، وحجر، وكتف.

بل أنّ بعض الكوفيين أجاز ترخيم الاسماء الثلاثية مطلقاً.

ينظر الكتاب ٢/ ٢٥٥، وشرح المفصل: ٢/ ٢٠، والانصاف في مسائل الخلاف. المسألة (٤٩).

(٢) الوزنان المتخلفان من القسمة هما: (فِعُلٌ وفُعِلٌ). مكسور الفاء مضموم العين وعكسه. قال سيبويه: «واعلم أنّه ليس في الأسماء والصّفات فُعِلٌ ولا يكون إلاّ في الفعل، وليس في الكلام فِعُلٌ».

والسبب في هذا الانتفاء استثقالهم الخروج فيهما من ثقيل إلى ثقيل يخالفه، ولما كان في الانتقال من الكسر إلى الضمّ خروج من ثقيل إلى ثقيل أهمل.

ينظر الكتاب ٤/ ٢٤٤.

لكنْ عُدِم مع ضمِّ الفاء في الأسماء بناءٌ، ومع كسرها بناءٌ مطلقاً فبقيت أبنيتُهُ عشرةً.

وبدأ بالمفتوح الفاء، وله أربعةُ أبنيةٍ.

فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين، ويكون اسماً وصفةً. فالاسم: صَقْرٌ، والصّفةُ: صَقْبٌ[١].

وفَعَلٌ: بفتحهما؛ ويكون ذلك كـ: جَمَلٍ، وبَطَلٍ. وفَعِلٌ بفتح الفاء وكسر العين// ويكون نحو: كَبِدٍ، وحَذِرٍ.

وفَعُلٌ بفتح الفاء وضمّ العين، ويكون كذلك كعَضُدٍ، وجَدُبٍ. وثنّى بمكسورها[٢]؛ وله ثلاثةُ أبنيةٍ:

فِعْلٌ بكسر الفاء وسكون العين، ويكون كذلك نحو: عِدْلٍ، ونِضْوٍ[٣].

وفِعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين؛ وهو في الاسم نحو: عِنَبٍ.

قال التصريفيون: لا نعلمُهُ جاء صفةً إلاّ في قولهم: قومٌ عِدًى وهو اسم جنسٍ وصف به الجمع كالسّفرِ، والرّكبِ، وليس تكسير لأنّه لا نضيرَ له في الجموع المكسّرة.[٤]

---

(١) في اللسان (صقب): «يقال للغصن الريان الغليظ: الصقب. والصقب: عمود البيت. وقيل: هو العمود الأطول في وسط البيت.

(٢) في اللسان: (نضو): «النضو: الدابة التي اهزلتها الأسفار، واذهبت لحمها» فالنضو على هٰذا صفة بمعنى: المهزول.

(٣) في اللسان: (نضو): «النضو: الدابة التي اهزلتها الأسفار، واذهبت لحمها» فالنضو على هذا صفة بمعنى: المهزول.

(٤) مكسور الفاء مفتوح العين كثير في الأسماء كعنكبٍ، وضِلَعٍ، وطِوَل – للحبل الذي تربط به الدّابة.

قال سيبويه: «ولا نعلمه جاء صف إلاّ في حرف من المعتل يوصف به الجِماعُ وذلك قولهم: قوم عدًى، ولم يكسّر على عِدى واحد، ولكنّه بمنزل ة السّفرِ والرّكب.»

وأجازه المازني وصفاً. قال: «والصفةُ: قوم عِدى، وماكان سوِىً.

وقال النابغةُ:

باتتْ ثلاثَ ليالٍ ثمّ واحدةً   بذي المجاز تُراعى منزلاً زِيَما.

ينتظر: الكتاب: ٤/ ٢٤٤. والمنصف: ١/ ١٩.

وفِعْلُ بكسرهما، ويكون كذلك كإبِلٍ، وبِلِزٍ للمرأة العظيمة، وقيل : القصيرة.

والمعدوم منه: فِعُلُ بكسر الفاء وضمّ العين، وعلّلوه بأنّهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثقيل إلى الضمِّ الذي هو أثقلُ منه.[١]

وأمّا: حِبُل بكسر الحاء وضمِّ الباء فقد أستضعف، وأجيبَ عنه بأنّه من التداخل، وذلك لأنّه يقال: (حُبُلٌ) كعُنُقٍ، و(حِبِلٌ) كابِلٍ، فالمتكلّم بـ (حِبُلٍ) كأنّه قصد الكسر أولاً ثم غفل فذكرَالضمَّ ثانياً.

وأكثر ما يكونُ التداخلُ من كلمتين كقنَط يقنَطُ بفتح العين منهما فإنه لما قيل: قَنَط يقنِطُ كضرَبَ يضرِبُ، وقنط يقنَطُ كعَلِمَ يعلَم فَمَنْ فتح العين فيهما ركبّهما من اللغتين[٢]، وثلّثَ بمضمومهما، وله ثلاثةُ أبنيةٍ:

فُعْلٌ بضمّ الفاء وسكون العين؛ ويكون كذلك كبُرْدٍ، وعُبْرٍ.

---

(١) قيل إنهّ قُرأ شذوذاً قوله تعالى﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧﴾ الذاريات وقد دفعت هذه القراء بأنها لم تثبت . وعلى فرض ثبوتها خرّجت على أوجه.

يتظر: البحر المحيط: ٨/ ١٣٤، الجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٣٢.

(٢) تداخل اللغات، أو (تركّب اللغات) كما سمّاه ابن جني وهو ورود بعض اللغات على بعضها، واختلاطهما في الاستعمال، وانتاجهما شيئاً جديداً غير جار على وفق الاستعمال المعهود، وهو على ثلاثة أقسام:

تداخل في الأفعال الثلاثية وتوليد أبواب جديدة لا تساير الأبواب المعروفة نحو: نَعِمَ بمعنى صار ناعماً فقد ورد: نِعَم ينعمَ، ونَعُم ينعُم.

فأخذ أصحاب اللغة الأولى الماضي من لغتهم واستعملوا له مضارع الفريق الآخر فقيل: نِعم ينعُم. من باب التداخل.

وتداخل اللغات في الأفعال فيترتب على ذلك مجيء الوصف على غير بابه.

ووضع ألفاظ لمسميات غير أوصاف من قبيلتين مختلفتين. فينقل لفظ احداهن إلى الأخرى وتستعمله استعمالهما للفظها، والأصيل هو الذي يشيع استعمالاً.

ينظر الخصائص ١/ ٣٧٩، والمنصف: ١/ ٢٥٦ وما بعدها.

يُقال: نافةٌ عُبْر. أي: لا تزال يُسافر عليها[١].

بضمّ الفاء وفتح العين، ويكون كذلك كرُبَعٌ، وسُكَعٍ[٢].

وفُعُلٌ بضمّهما، ويكون كذلك كطُنُبٍ[٣]، وسُرُحٍ يقال: ناقةٌ سُرُحٌ[٤].

والمعدوم منه في الأسماء (فُعِلٌ) بضمّ الفاء وكسر العين، ويحنصّ بالفعل الثلاثي الصحيح العين غير المضاعف المبني للمفعول كضُرِبَ.

أمّا دُئِلٌ اسم قبيلة أبي الأسود فقيل: إنّها مَعرِفةٌ، والمعارف غير معولٌ عليها في الأبنية لجواز أن تكون منقولة.

وقيل: إنّه اسم دُويبة بابن عرس حكاه الأخفش[٥].

ونقل الميداني[٦]، أنّه يقال: وُعِلٌ لغةٌ في الوَعِل[٧].

---

(١) في اللسان (عبر): «وجمل عبر أسفارٍ وجمال عبر أسفار يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث مثل الفلك: الذي لا يزال يسافر عليها. . وكذلك الرجل الجرىء على الأسفار الماضي فيها القوي عليها.»

(٢) في اللسان (سكع): «ورجل سكع: متحيّر».

(٣) في اللسان (طنب): «الطنْب والطنُب معاً: جبل الخباء والسرادق ونحوهما.».

(٤) في اللسان (سرح): «وخيلٌ سُرُح وناقةٌ سرح ومنسرحة في سيرها أيْ: سريعة».

(٥) الأخفش: سعيد بن مسعدة أبي الحسن الأخفش الأوسط.
توفي سنة خمس عشرة، وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل: احدى وعشرين ومائتين للهجرة.
ينظر بغية الوعاة: ١/ ٥٩٠-٥٩١.
وفي اللسان: (دأل): «قال الجوهري: قال الأخفش: وإلى هذا المسمّى نُسب أبو الأسود الدّؤلي إلا فتحو الهمزة على مذهبهم في النسبة استثقالاً لتوالي الكسرتين مع ياءي النّسب».
وينظر شرح الشافية: ١/ ٣٨.

(٦) الميداني: أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري صاحب مجمع الأمثال. توفي سنة ثمان عشرة وخمسمائة للهجرة.
ينظر بغية الوعاة: ١/ ٣٥٦-٣٥٧.

(٧) قال الميداني: «وقد أورد الليث في كتابه أنّ الوُعِل لغة في الوَعِل».
نزهة الطرف في علم الصرف: ٦ وينظر شرح الشافية: ١/ ٣٨، واللسان (وعل).

وعن الليث[١]: رئم: اسم للأست وهذا كلّه شاذٌّ[٢].

قال:

«وأمّا الرّباعي فَجَعْفَرٌ، وودِرْهَمٌ، ووزِبْرِجٌ، ودِرَفْسٌ، وبُرْثُنٌ، وجُخْدَبٌ».

قلت:

ذكر للرّباعي ستة أبنية وأئمّةُ هذا الفنّ جعلوها خمسةً، وسنبينُ الذي فيه الخلافُ عند الوصول إليه إنْ شاء الله تعالى.

فالخمسة:

فَعْلَلٌ بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللّام. ويكون اسماً وصفةً كجَعْفَرٍ، وسَلْهَبٍ للطويل[٣] إنْ كانت الفاء أصلاً.

وفِعْلِلٌ بكسر الفاء، وسكون اللعين وكسر اللّام. ويكون كذلك كزِبْرِجٍ[٤]، وعِنْفِصٍ للمرأة القليلة الحياء.

---

(١) الليث بن نصر بن سيّار، وقيل: الليث بن المظفر، وقيل الليث بن رافع. فقد وقع الخلاف منذ القديم في أنه ابن نصر بن سيار أو حفيده. وكان أكتب الناس في زمانه بارعاً في الأدب بصيراً بالشعر والنحو. وعاش في القرن الثاني الهجري. ولم تؤرخ وفاته في كافة المصادر. وقيل إنه المصنف الحقيقي لكتاب «العين».

تنظر ترجمته في: معجم الأدباؤ ١٧/ ٤٣-٥٢، وطبقات ابن المعتز ٣٨-٣٩، وتهذيب اللغة للأزهري ١/ ٢٨، والبلغة للفيروز آبادي ص١٩٤-١٩٥ وانباه الرواة ٣/ ٤٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٠، والمزهر: ١/ ٧٧.

(٢) في شرح الشافية ١/ ٣٨، و«حُكي: الرِّئم بمعنى الاست». وفي اللسان (مادة رأم): والرُّئمُ: الاستُ عن كراع. وفي المخطوط تحريف، والتصويب عن المصادر المذكورة.

(٣) في اللسان (سلهب): «السّلهب: الطويل عامةً، وقيل هو الطويل من الرجال، وقيل: هو الطويل من الخيل والناس.»

(٤) في اللسان (زبرج): «الزبرج الوحشي، والزبرج الذّهب... والزبرج، ، رينة السلاح، والزبرج: السحاب الرقيق فيه حمرة..»

وفُعْلَلٌ. بضمّ الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى. ويكون كذلك كبُرْثُنٍ[١] وجُرْشُعٍ[٢].

وفِعْلَلٌ. بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللّام الأولى. كدِرْهَمٍ وهِبْلَعٍ[٣]. إنْ كانت الهاء أصلاً.

وفِعَلل. بكسر الفاء، وفتح العين، وسكون اللّام الأولى. كقِمَطْرٍ[٤] وسِبَطْرٍ[٥].

والسادس هو المختلف فيه، وهو: فُعْلَلٌ. بضمّ الفاء، وسكون العين، وفتح اللّام الأولى. ذهب هذا المصنّف لإثباته، وقد تبع في ذلك شيخه أبا البقاء يعيش الحلبي[٦]، فإنه عَنْهُ أخذ علم العربية. أخبرني بذلك جماعةٌ[٧]. //. وهو مذهب الأخفش[٨]، ١/ ظ

---

(١) في اللسان (برثن): «البرثن: مخلب الأسد، وقيل هو السبع كالأصبع للإنسان، وقيل: البرثن: الكفّ بكاملها مع الأصابع.»

(٢) في اللسان (جرشع): « الجرشع: العظيم الصدر، وقيل: الطويل،، وقال الجوهري: من الإبل فخصّص، وزاد المنتفخ الجنبين».

(٣) في اللسان (هِبْلَع): «الهبلع الأكوول . . والهيلع: اللئيم. . والكلب السلوقي، وقيل: هو من أسماء الكلاب السلوقية، وقيل: إنّ هاء هبلع زائدة، وليس يقويّ».

(٤) في اللسان (قمطر): «القمطر: الجمل القوي، وقيل: الجمل الضخم القوي. . . ورجل قمطر: قصير، صخم».

(٥) في اللسان (سبطر): «قال سيبويه: حمل سبطر وجمال سبطرت: سريعة ولا تكسّر.»

(٦) ينظر: شرح المفصل ٦/ ١٢٠.
وأبو البقاء يعيش الحلبي هو يعيش بن عليّ بن أبي السرايا بن محمد (موفق الدين)، وقيل إنّه كان يعرف أيضاً بابن الصانع، توفي سنة ثلاث واربعين وستمائة هجرية.
وينظر انباه الرواة للقفطي ٤/ ٣٩، وفيات الأعيان ٧/ ٤٦، بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٤.

(٧) من الثابت أنّ ابن مالك قد درس على يد أبي البقاء في حلب، والتقى هناك ابن عمرون (محمد بن محمد الحلبي النحوي. ت. ٦٤٩ هـ)، وهو من تلاميذ أبي البقاء أيضاً،، غير أنَّ ابن مالك لم يشر إلى البقاء في آثاره، ولم يعتد بآرئه، ولا يُعرف الباعث لهذا.
ينظر: فوات الوفيات: ٢/ ٤٥٢-٤٥٣، والوافي بالوفيات: ٣/ ٣٥٩-٣٦٣، ١/ ١٩٧. ونفح الطيب: ٧/ ٢٧٢.

(٨) ينظر: المنصف ١/ ٢٧، وشرح الشافية: ١/ ٤٨.

ونقل المازني[١] أنّه رأي الكوفيين، وحجّتهم ما رواه الفرّاء[٢] وغيره من قولهم: بُرْقَعٌ، وطُحْلَب، وجُؤْذَر، وجخْدَب[٣].

وهنا تنبيه. وهو أنَّ الالف في بُهْمَاة[٤] على هذا تكون للالحاق إذ قد امتنع أنْ يكون للتأنيث لدخول تائه عليه؛[٥] ونظيره أنّ إحدى للتأنيث، فإذا قلت: إحدى عشرةَ فهي للالحاق بدِرْهَمٍ إذْ المركَّبْ جارٍ مجرى الكلمةِ الواحدة، ولا تجمعُ علامتا تأنيثٍ فيها.

هٰذا قول أبي علي[٦] في التّذكرة[٧]، وقال بعضُهم: مُسَوِّغُ ذلك أنّهما وإنْ ركّبا كلمتان

---

(١) المازني: بكر بن محمد بن بقية أبوعثمان المازني. توفي سنة تسع -أو ثمان - وأربعين ومائتين للهجرة.
ينظر بغية الوعاة: ١/ ٤٦٣ وما بعدها.

(٢) الفراء: يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي أبو زكريا. توفي سنة سبع ومئتين. ينظر بغية الوعاة: ٢/ ٣٣٣.

(٣) في المنصف ١/ ٢٧: «وأمّا السادس الذي يتنازع فيه النّاس: «فجُحدَبٌ»، ومثاله: «فُعْلَلٌ» بفتح اللّام حكاه أبو الحسن وحده بالفتح، وخالفه فيه جميع البصريين إلاّ من قال بقوله، والذي رواه الناس غيره «جُخْدُبٌ» بضمّ الدال، وهو اسم لا صفةٌ، وقد حكى غيره: بُرقُع وبُرْقَعٌ، وطُحْلُبٌ وطحْلَبٌ، وجُؤْذُرٌ، وجُوذَرٌ، إلاّ أنّ جُوْذَراً ذكر أبو علي أنّه أعجميّ، قال فلا حجّة فيه، والضمّ في برقع وطحلب هو المعروف الشائع». وينظر: اصلاح المنطق: ١١٦، وشرح الشافية: ١/ ٤٨.

(٤) في اللسان (بهم): «وقال الليث: البُهمى: نبت تجد به الغنم وجداً شديداً ما دام أخضر فإذا يبس هرّ شوكه وامتنع ويقولون للواحد بَهمى والجمع بُهمى . . وقال بعضهم: واحدته بُهماه.»

(٥) يرى سيبويه أنّ بَهْمَى واحدة لأنها الف تأنيث، وبُهمى جمع. وقال آخرون أن الفها للالحاق والواحدة بهماة. وقال المبرد: هذا لا يعرف، لا تكون الف فعلى بالضم لغير التأنيث. وقال ابن سيده: هذا قول أهل ا للغة، وعندي أنّ من قال بهماه فالالف ملحقة له بجحدب، فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه وجعلل الالف فيما بعد للتأنيث، فيجعلها للالحاق مع تاء التأنيث ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء.
ينظر الكتاب ٣/ ٢١١، والمقتضب ٣/ ٣٨٥، ٤/ ٥، والمنصف ١/ ٤٨-٤٩، واللسان :(بهم).

(٦) أبو عليّ: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي توفي سنة سبعين وثلثمائة، وقيل سنة ست وسبعين وثلثمائة للهجرة.
ينظر: وفيات الأعيان: ٢/ ٨٠-٨٢، ومعجم الأدباء: ٧/ ٢٣٢. وفهرست ابن النديم ص١٠١، والكامل في التاريخ: ٩/ ٥١.

(٧) التَذْكِرَة: من مصنفات أبي علي الفارسي المشهوره، ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٧/ ٢٤٠ -طبعة الرفاعي-.

بدليل «أحدَ عشرَ»، وقد علم أنّ أربعة أحرفٍ متحرّكةٍ لا تتوالى فما ظنّك بستةٍ، وسيبويه واصحابه لم يثبتوا ذلك وتمسّكوا بعدم النقل، فألف «بُهْمَاة» على هٰذا للتكثير كقَبَعْثَرى[١].

قال الزعفراني[٢] في كتاب (الأسماء الأعجمية)[٣] والصّحيح رأي سيبويه، ولا حجّة فيما يتعلّق به الكوفيون.

أمّا «جُؤْذُر» فإنّه أعجمي[٤]، وأما «بُرْقُع» و«طُحْلُب» فالأجود فيهما ضمّ القاف واللّام فيكونان كبُرْثُن، وكذلك الرواية الجيدة في «جُخْذُبٍ» بضمّ الدّال[٥].

وعلى هذا لو ثبت فتحهما أمكنَ أنْ يكون محذوفاً من: «جُخادبٍ» انتهى كلامه.

أقول: كان شيخي الثّقة المحقق سعد بن أحمد المغربي[٦] جزاه الله عني أحسن

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢١١-٢١٢، ٤١٧ وفي اللسان (مَبعثر):
«القَبعثرى: الجمل العظيم، والأنثى قبعثراة، والقبعثرى أيضاً الفصيل المهزول. قال بعض النحويين ألف مِبعثرى قسم ثالث من الألفات الزوائد في آخر الكلم للتأنيث، ولا للألحاق... قال المبرد: القبعثرى العظيم الشديد والألف ليست للتأنيث وإنما زيدت لتلحق الخمسة ببنات الستة، لأنك لا تقول: قبعثراة فلو كانت الألف للتأنيث لما ألحقه تأنيث آخر».

(٢) الزعفراني: محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفراني النحوي البصري أحد تلاميذ علي بن عيسى الرَّبَعي، وكان الربعي يثني عليه، ولقي الفارسي فقرأ عليه الكتاب، فقال له: أنت مُسْتَغِنٍ عنّي يا أبا الحسن، فقال: إن استغنيتُ عن الفهم لم استَغِنِ عن الفخر.
تنظر «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» ١/ ٢٦٨.

(٣) لم يذكر هٰذا الكتاب في المصادر.

(٤) نسب المازني القول بعجمة (جؤذر) إلى أبي علي الفارسي. وعلى ذلك فلا حجّة فيه. ينظر: المنصف ١/ ٢٧. وفي اللسان (جؤذر):« والجؤذر والجوذر ولد البقرة، وفي الصحاح: البقرة الوحشية، والجمع جآذر فارسيان».

(٥) في شرح الشافية: ١/ ٥١:«البُرثن: للسبع والطير كالأصابع للإنسان، والمخلب ظفر البرثن.. والجُخْذُب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، وكذا: الجخادب».

(٦) سعد بن أحمد المغربي: هو سعد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله أبو عثمان الجذامي الأندلسي البيّاني.
قال الشرف الدمياطي: رأيت ابن إياز شاباً يقرأ النحو على سعد بن أحمد البيّاني. =

الجزاء يصوّب قول الأخفش، وهو أنّ الفرّاء روى ذلك، وهو ثقةٌ لا سبيلَ إلى ردّ روايته، ويدلّ على صحّة ذلك قولهم: عُنْدَدٌ[١] وعُنْبَبٌ[٢]، والدّال الثانية، والباء الثانية فيهما للالحاق، ولذلك فُكَّ الادغام، ولو لم يكونا له لقيل: عُنَدٌّ، وعُنْبٌّ، ومعلوم أن الالحاق يستدعي مثالاً يلحق به، فلو كان هذا البناء معدوماً لما وَرَدَ عنهم ما هو يُلحقُ به.

فالجواب ما قدّمنا من كون الحرف الثاني المكرر فيهما للالحاق دليلاً على أصالة النّون، وأيضاً فعنددٌ مأخوذ من قولهم: «يَعْنَدُ» أي: يحجز. ومعنى «مالي عنه عَنْدَدٌ». مالي عنه حاجزٌ. وعُنبُبٌ محمولٌ في ذلك عليه، لأنّه لم يُعلم له اشتقاقٌ.

وقول الزعفراني: إنّ الأجودَ في «بُرقع» و«طُحْلُبِ» ضمّ القاف واللّام يدلُّ على أنّه رُوِي فيهما الفتح، لكنْ رغمَ أنّ الضمَّ أجودُ والنزاع الآن ليس في الأصحّ بل في اثبات هذا البناء وعدمه، فلا يجوز أنْ يكون «جُخْدُبٌ» منقوصاً من «جُخَادِب»[٣] بدليل امكان الخاء ولو كان منه لقيل: «جخدب» «كعُلَبِطٍ»[٤] و«هُدَبِدٍ»[٥] لما كانا محذوفين من: عُلابط، وهُدابد.

= ونقل عنه تلميذه ابن إياز في «شرح الفصول» في مواضع عديده وسماه سعد الدين، وذكر أنه شرح الجزولية.
تنظر بغية الوعاة ١/ ٥٧٧

(١) عُنْدَدٌ: فُعْلَلٌ. وفي اللسان (عندد) «يقال ما لي عنه عندد، ولا معلندد أي: ما لي عنه بدٌّ. وقال اللحياني: ما وجدت إلى ذلك عنْدَداً وعُنْدَداً، أو معلنْدَداً أي سبيلاً.» وفي الجيم ٢/ ٢٢٧«العندد: القديم. وها قليب عُندد. والقليب: البئر».

(٢) في اللسان (عنبب): «والعنبب: كثرة الماء.. وعنبب: موضع، وقيل: وادٍ. ثلاثيّ عند سيبويه وحمله ابن جنّي على أنّه فُنعل قال: لأنه يَعُبُّ الماء، وقد كر في عبب.».

(٣) في المنصف ١/ ٤٨: «وزاد الأخفش فُعْلَلاً بفتح اللام كجُخْدَبِ»، وأجيب بأنّه فرع جُخادِب، بحذف الالف وتسكين الخاء، وفتح الدال، وهو تكلّف، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفرّاء من طُحلب، وبُرقع، وإن كان المشهور، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته، فنقول إنّ: قعددا ودخللاً مفتوحي الدال واللام - على ما روى - وسؤدداً، وعوطفاً ملحقات بجخدبٍ، ولولا ذلك لوجب الادغام».

(٤) في اللسان (علبط): «غنم علبطة: كثيرة، ورجل علبط وعلابط: ضخم وعظيم.»

(٥) في اللسان (هدبد): «الهُدبد والهُدابد: اللبن الخاثر جداً، ورجل هدبد: ضعيف البصر.

قال:

«وأمّا الخماسي كسَفَرْجَلٍ، وجَحْمَرِشٍ، وجِرْدَحْلٍ، وقُذَعْمِلٍ».

قلت:

الخماسيّ له أربعة أبنية وقع عليها الاتفاق وهي: فَعَلْلَلٌ[١]. بفتح الفاء والعين، وسكون الّلام الأولى وفتح الّلام الثانية، ويكون اسماً كـ «سَفَرْجَلٍ» و«شَمَرْدَلٍ»[٢].

وفَعْلَلِلٌ. بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، وكسر الثانية، قال أبو عثمان[٣]، وأبو الفتح[٤]: يكون اسماً وصفةً كـ «قَهْبَلِسٍ»[٥] و«جَحْمَرِشٍ» للمرأة المسنّةِ[٦].

وقال أبو العباس[٧]: لا يكونُ إلاّ صفة[٨].

وفِعْلَلٌّ بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى ، وسكون اللام الثانية،

(١) هكذا في الأصل. وكذلك الباب الثالث والرابع. فقد كتبت بالفكّ، وفي أغلب كتب الصّرف تُكتب تلك الأبنية بالادغام. والفكّ أولى بالتدريب.

(٢) في اللسان (شمردل) «من الابل وغيرها القوي السريع الفتيّ الحسن الخلق . . وشمردلٌ والشمردل كلاهما اسم رجل. . .).

(٣) أبو عثمان: بكر بن محمد المازني.

(٤) أبو الفتح: عثمان بن جنّي الموصلي. صاحب الخصائص، والتصريف الملوكي، والمنصف وغيرها. توفي سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة للهجرة.

(٥) في اللسان (قَهبلس): «القهبلس: الضخمة من النساء».

(٦) في اللسان (جحمرش): «الجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة . . . والعجوز الكبيرة».

(٧) أبو العباس: أحمد بن يحيى بن يسار الكوفي، اعلم أهل اللغة في زمنه. توفي سنة ٢٩١هـ.

(٨) القول بمجيء (فَعْلَلِلٌ) اسماً وصفةً قول المازني وابن جني كما ذكر الشارح. وقال سيبويه: «ولا نعلمه جاء صفةً». وذكر عن ثعلب قوله: «أنه إنما جاء هذا منه واواً، والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة. ومثل جحمرش عندي: صهصلِق ومهبلس ، وقنفرش.»

ينظر الكتاب ٤/٣٠٢ ، والمنصف ٣٠-٣١.

ويكون كذلك كـ «قِرْطعْبٍ»[١] و«جِرْدَحْلٍ»[٢] وفُعَلِلٌ. بضمّ الفاء، وفتح العين، وسكون اللام الأولى، وكسر الثانية ويكون كذلك كـ «قُذَعْمِلٍ»[٣] و«خُبَعْثِنٍ»[٤] للشديد.

وقد ذكر ابنُ السّراج[٥] بناءً خامساً هو: «هندلع» لبقلةٍ[٦]، والظاهر أنّه رباعيّ، ونونُهُ زائدة، ووزنه: فُنْعَلِلٌ[٧].

فنقول في مثله من «وأيْتُ»[٨]: وُنأيٍّ، وأصله: وُنأيِيٌ، فأستثقلت الضمّة على الياء فأسكنتْ، وحذفت لالتقاء الساكنين فإن خففتِ الهمزةُ نقلت فتحتها إلى النون وحذفتها فقلت: «ويٍّ»، وإنْ شئتَ قلتَ: «وُنآي» فقلبت اليا المكسورة الفاً لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، وفتحت الياء الأخيرة لأنّ الالف قبلها أصليّةٌ، فاعرفهُ.

---

(١) في اللسان: (قرطعب): «ما عليه قرطعبة. أي: قطعةُ خرقةٍ. وما له قرطعبة أي: شيء. قال أبو عبيد: ما وجدنا أحداً يدري أصولها.»

(٢) في اللسان (الجردحل) «من الابل: الضخم.. ورجل جردحل: وهو الغليظ الضخم».

(٣) في اللسان (قذعمل): «القذعمل والقُذعملة: القصير الضخم من الإبل. .وشيخ قذعميل: كبير.»

(٤) في اللسان (خبعثن): «تيس خبعثن غليظ شديد، والخبعثن أيضاً من الرجال القوي الشديد، والخبعثنة من الرجال الشديد الخلق...».

(٥) ابن السّراج. أبو بكر محمد بن السّري. صاحب الأصول. توفي سنة ستَ عشرةَ ومائتين للهجرة.

(٦) في اللسان (هدلع): «الهندلع بقلة» ووزن هُنْدَلِع: فُعْلَلِلٍ.

(٧) لم يذكر سيبويه هذا البناء. ولم يحفظ منه غيره، وقد نسب في بعض المصادر إلى ابن السراج وذكر من غير عزو في مصادر أخرى، ورأي ابن إياز في زيادة النون - وإن لم تكن في موضع زيادتها - وهو المشهور عند غيره أيضاً، لأنه بناء فائت، ولا أصل للنون بازائها فيقابلها، ولذا لم يتقرر في أبنية الخماسي: فُعْلَلِلٌ. وقد زاد بعض اللغويين في أبنية الخماسي: «فِعَّلِل» نحو: صِنَّبِر. وهذا مما لم يأت إلا في الشعر، وقد اخضع للتوجيه بما يخرجه من أبنية الخماسي.

ينظر: الخصائص ٣/٣٠٣، والمنصف ١/٣١، ونزهة الطرف: ٧ والممتع ١/٧١، وشرح المفصل ٦/١٤٣، والمزهر: ٢/٤.

(٨) الوأي: الوعد. وأيَ وأيا: عود. ووأيتُ له على نفسي أئي وأياً ضمنت له عدّةً.

ينظر المنصف ١/١٢٣. والأفعال لابن القطاع: ٣/٣٣١. وكتاب الأفعال للسرقسطي ٤/٢٨٤، واللسان (واي).

قال:

«والفعلِ المجرّدُ إمّا ثلاثي كـ «ذَهَبَ وعَلِمَ، وإما رباعيّ كـ «دَحْرَجَ».

قلتُ:

لمّا تكلّم على أوزان الاسم أخذ في الكلام على أوزان الفعل، وهو على ضربين: مجرّد من الزّيادة، وذو زيادة، فبدأ بالمجرّد، وهو قسمان: ثلاثيٌّ، ورباعيٌّ، وليس في الفعل ما هو أكثر من ذلك، كأنّهم حطّوه عن درجة الاسماء لأصالتها وفرعيته، وخفّتها وثقله، واستغنائها عنه، وافتقاره إليها، وقال عبد القاهر[1]: إنّ الفعل متصل به الضمائر، وتتـنزل منه منـزلة أحد حروفه بالأدلة المذكورة في هذه النّحو، فلو كان فيه خماسيّ، واتّصل به الضمير لزادت عِدَّتُهُ على عدّة حروف الأسماء التي هي الأصول[2].

وللثلاثي ثلاثة أبنية:

فَعَل. كـ «نَصَرَ»، وفَعِلَ. كـ «عَلِمَ»، وفَعُلَ كـ «ظَرُفَ». فأمّا: فَعُلَ فإنّه مختصّ بما لم يسمّ فاعله كـ «ضُرِبَ»، وأصله أنْ يكون حديثاً عن الفاعل، ثم يُنقل فيصير حديثاً عن

(١) عبد القاهر: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النّحوي البلاغي المشهور. توفي سنة أحدى وسبعين وأربعمائة، وقيل: أربع وسبعين وأربعمائة للهجرة.
ينظر طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢٤٤ وما بعدها، وفوات الوفيات ١/ ٦١٢ وما بعدها وشذرات الذهب: ٣/ ٣٤٩ وما بعدها. واللغة في تاريخ ائمة اللغة ١٢٦.

(٢) قال ابن جني: «اعلم أنّه قد عرّف - يعني المازني- العِلّةَ في أن لم يكن فِعلٌ من ذوات الخمسة وأبان عن مذهبه وهي قوله: وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقُوّتها، واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة.
والعلة عند ابن جني زيادة على ما جاء به المازني هي أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول، لأنّ الزوائد تلزمها للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تدحرج، وألف الوصل والنّون في نحو: احرنجمَ، فكرهوا أنْ يلزمها ذلك على طولها.»
المنصف ١/ ٢٧-٢٨ «بتصرف».

المفعول، وإنّما يكون من: فَعَل، وفَعِل بفتح العين وكسرها، ولا يكون من: فَعُلَ بضمّها لأنّه لا يتعدّى.

نعم. إنْ كان معه ظرفٌ متصرف، أو جارٌ ومجرور جاز أن يبنى منه، وذهب المبرد[١] إلى أنه بناءٌ مستقلٌ غير متفرّع على بناء الفعل، وليس هذا موضع بسطه[٢].

وليس في الأفعال فعلٌ بسكون العين. فأمّا قوله[٣]:

فإنْ أهجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ

من الأدمِ دَبْرَتْ صفحتاه وغاربُهُ

فإنّه أراد: ضَجِرَ، ودَبِر، كعَلِمَ لكنّه سكّن استثقالاً للكسرة ولذا كرّر اسكان الضمّة.

فأمّا المفتوح فمجيء الاسكان منه شاذّ. قال[٤]:

وقالوا: ترابيّ فقلت صَدَقْتُمُ

أبي من ترابٍ خَلْقَهُ الله آدما

أراد: خَلَقَهُ.

---

(١) المبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد توفي سنة خمس وثمانين بعد المئتين للهجرة.

(٢) لم يصرّح المبرد في المقتضب بأن (فُعِلَ) بناءُ مستقلّ. وقد نسب إليه في أكثر من مصدر القول بذلك. قال: «فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إن كان ماضياً» فَعَل، وفعِل، وفَعُلَ.

ومن الثابت أن النحويين مختلفون في عدّ (فُعِلَ) مغيراً من فعل الفاعل، أو بناء برأسه، فمنهم من ذهب إلى أنه أصل برأسه وقد نسب إلى الكوفيين والمبرد، وابن الطراوة. والأرجح مذهب الجمهور، لأن طلب الفعل إنّما هو للفاعل من جهة المعنى أولاً، والمفعول ثانياً، فلذلك ينبغي أن تكون بنيته له أولاً، وللمفعول ثانياً.

ينظر المقتضب: ١/ ٧١، وإتحاف الفاضل بالفعل المبني للفعل (المقدمة)، وهمع الهوامع: ١/ .

(٣) البيت للأخطل في ديوانه (هامش الصفحة ٢١٧) وهو له في كامل المبرد ٥٣٧ واللسان ٦/ ١٥٢ وتاج العروس ٣/ ٣٥٦.

(٤) لم أظفر به.

وقال الآخر[١]:

وما كلُّ مُبتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ

براجعِ ما قد فاتَهُ بردادِ

أراد: سَلَفَ

وقال أبو الفتح: «يُحتمل أنْ يكون مخففاً من فَعِلَ مكسور العين، ولكنّه فِعْلٌ غيرُ مستعمل إلاّ أنّه في تقدير الاستعمال، وإنْ لم ينطق به. كما أنّ قولهم: (تفرّعوا عبابيد وشماطيط)[٢]، كأنهم قد نطقوا [فيه][٣] بالواحد من هذين الجمعين وإنْ لم يكن مستعملاً في اللفظ»[٤].

فإنْ قيل: فَلِمَ نسمعُ عنهم: «نَسْلَفُ» بفتح الّلام فما ينكر أنْ يكون هذا يدلُّ على أنّهم لا يريدون: «سَلِفَ» بكسر اللام على وجه؟ ألا ترى مَنْ قال: «عَلْمَ» بسكون الّلام لا يقول في مضارعه إلاّ «عَلِمَ» بكسرها؟

فالجواب: أنّهم لمّا لم ينطقوا بالمكسور على وجه، واستغنوا بالمفتوح صار عندهم كالمفروض الذي لا أصلَ له، وأجمعوا على مضارع المفتوح، فهذا ينبغي أنْ يكون مما ذكرْ سيبويه[٥]، إنهم يستغنون فيه بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً[٦].

---

(١) البيت للأخطل في ديوانه ١٣٧، وروايته:
وما كُلُّ مغبونٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ

(٢) في اللسان (عبد) و(شمط): «وتفرّق القوم عُباديد وعَبابيد، والعبابيد والعابيد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها، ولا واحد له في ذلك، ولا يقع إلا في جماعة، ولا يقال للواحد عبديد...».
«الشماطيط: القطع المتفرقة، يقال: جاءت الخيل شماطيط أي: متفرقة ارسالاً، وذهب القوم شماطيط وشماليل إذا تفرّقوا»، الفراء: العباديدُ والشماطيط لا يفرد له واحد، وقال غيره: ولا يتكلم بهما في الاقبال إنّما يتكلّم بهما في التفرّق والذهاب.».

(٣) فيه زيادة من المنصف ١/ ٢٠.

(٤) المنصف ١/ ٢٠.

(٥) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر توفي سنة ثمانين ومائة للهجرة

(٦) الاستغناء في الاصطلاح: العدول عن صفية إلى صيغة، أو من بنية إلى بنية، أو من استعمال إلى استعمال آخر، وقد يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد لكنّه غير مستعمل فيعرض =

فإنْ قيل: ما وزن «ليس»، والظاهر أنّه: فَعْلَ بسكون العين؟

فالجواب: وزنُهُ: فَعِلَ كعَلِمَ سكّنت عينُه، ويدلّ على ذلك أنّه لا جائز أنْ يكون فتحها إذ لا يسكن، ولا جائز أن يكون بضمّها لأنّ ما عينُه ياءٌ على: فَعُلَ بالضمّ، فتعيّن ما قدّمنا[١].

فإنْ قيل: لو كان هذا لقيل: «لِسْتُ» كهِبْتُ، بكسر الّلام ولم يقلْ: «لَسْتُ بفتحها، وهو المسموع؟

فالجواب أنّه لمّا ألزمتِ العينُ السّكون،، ولم تُقلب الياءَ الفاً كـ «هاب» جرتِ العين مجرى ما لا حظّ له في الحركةِ، وأيضاً فبقاء: فَعِلَ جامد ضعيف، وقد ذهب أبو علي إلى حرفيته[٢] والنقل إنّما بابُه الفعل القويّ المتصرّف، وهذا واضح.

= العربي في استعماله إلى ما الف استعماله.».

وقد تحدّث سيبويه عن الاستغناء في غير موضع من كتابه، وذكر له نماذج من غير أن يحدّه، وقد أفرد ابن جني في الخصائص باباً أسماه (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء)، وكذلك فعل السيوطي في الأشباه والنظائر.

ينظر الكتاب ١/ ٢٥، ٤/ ٣٣، ٦٦، ٦٧. الخصائص: ١/ ٢٦٦ وما بعدها، والأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٥١-٥٤. وظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: ٢٦٢.

(١) في كتاب الأفعال للسرقسطي: ٢/ ٤٦٥: «وليسَ الشّجاعُ ليساً: أقدم فلا يروعُهُ شيءٌ فهو: أليس.».

فإن كانت ليس فعلاً جامداً يفيد النفي فهي بوزن: فَعِلَ أيضاً على وفق ما ذكره ابن اياز. قال ابن يعيش: «قد فاقت الدلالة على أنّه -يعني ليس - فعل، فالافعال الماضية الثلاثية على ثلاثة أضرب: فَعَل.. وفَعِلَ، وفَعُل وليس فيها ما هو على زنة: فَعْل بسكون العين، وإذا كان كذلك وجب أن لا تخرج عن أبنية الأفعال فلذلك قلنا إنّ أصله لَيِسَ على: فعِل بكسر العين، فيكون من قبيل: صيد البعير إذا رفع رأسه من داءٍ وكان قياسه أن تقلب الياء فيه الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على حدّ: باع وسار إلاّ أنهم لما لم يزيدوا تصرّف الكلمة ابقوها على حالها ثم خففوها بالاسكان على حدّ قولهم في: كتِف: كتْف ... والزموها التخفيف لعدم تصرفها ولزوم حالة واحدة..»

شرح المفصل: ٧/ ١١٢. وينظر المنصف: ١/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) القول بحرفية ليس هو قول ابن السّراج وتابعه أبوعلي الفارسي، وابن شقير وجماعة. والصواب =

وللرباعي مثالٌ واحدٌ وهو: «فَعْلَلَ» كـ «دَحْرَجَ»، وسَرْهَفَ زيدٌ الصَّبيَّ إذا أحسنَ غذاءَهُ[١].

وهنا تنبيه؛ وهو أنّهم كما حطّوا الأفعال عن رتبة الأسماء كذلك حطّوا الحروف عنهما فيجيء على حرف واحدٍ كواو العطف، والحرفين كـ «مِنْ»، وثلاثة أحرف كـ «نَعَمْ»، ولا يجيء على أربعةِ أحرف إلاّ ورابعُها حرفُ لين // نحو «حتّى» و«أمّا» إذْ حرفُ اللين جارٍ مجرى الحركة والزيادة للاطلاق.

فإنْ قيل: ففي الحروف نحو: كأنَّ، ولعلَّ، ولكنَّ، وهي على أكثر من ثلاثة أحرفٍ، وليس معها حرفُ لينٍ؟

فالجواب أنَّ «كأنَّ» مركّبة، والأصلُ[٢]: إنّ زيداً كالأسدِ، فقدّموا الحرف الدال على التشبيه اهتماماً به، وفتحوا الهمزة لضرب من اصلاح اللفظ إذْ لا يكون ما بعد حرف الجرّ إلا المفتوحة، غير أنّهم لمّا ركّبوا الكاف مع أنّ ومزجوهما حدث لها حكم آخر، وليس موضع أنّ جرّاً بالكاف[٣].

= أنها فعل جامد.
ينظر شرح اللحمة البدرية في علم اللغة العربية: ٢/ ٥. ومغني اللبيب: (ليس).

(١) سَرْهَفتهُ: إذا أحسنتُ غذاءَه.
اللسان (مادة سَرْهَفَ).

(٢) في الأصل: «والأصل».

(٣) في الكتاب ٣/ ١٥١: «وسألت الخليل عن كأنّ فزعم أنّها إنَّ لحقتها كاف للتشبيه، ولكنّها صارت مع إنّ بمنـزلة كلمة واحدة».
وفي الخصائص١/ ٣١٧: «ومن اصلاح اللفظ قولهم: كأنَّ زيداً عمرو. اعلم أنّ أصل هذا الكلام زيد كعمرو، ثم إنّهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلاماً أنّ عَقْدَ الكلام عليه، فلمّا تقدّمت الكاف وهي جارّة لم يجز أنْ تباشر (إنّ) لأنّها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كأنّ زيداً عمرو.».
وينظر: المقتضب: ١٠٨/٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٢١، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١٢٨/٣.

واللام في (لعلّ) زائدة بدليل صرفها كثيراً في «علّ»[١].

قال الشاعر[٢]:

علَّ الهوى من قريب أنْ يُقرّبَهُ

أمُّ النّجوم وقدُّ القوم بالغَلسِ

وقال الآخر[٣]:

يا أبَتا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

وأمّا «لكنَّ» فحرفٌ نادرٌ، وذهب الكوفي إلى أنّه مركّب، وقد استقصيتُ القول فيه في «مأخذ المتبع»[٤]

قال:

«وما خرج عن هذه الأوزان من الأسماء والأفعال فشاذٌّ، أو مزيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو اسم يُشبهُ الحرفَ، أو أعجميّ، أو فِعْلٌ صِيغَ للمفعول، أو لأمرٍ.»

قلت:

يقول: لما ضبطت أوزان الأسماء والأفعال فما خرج عنها يكون على واحدٍ من هذه

---

(١) القول بزيادة اللّام في لعلّ قول سيبويه ومَن تابعه فهي بمثابة اللام في: «لافعَلَنَّ» واللام عند الكوفيين أصلية، لأنَّ لعلّ عندهم حرف، وحروف الحروف كلّها أصلية، ولأنّ حروف الزيادة (اليوم تنساه) إنما تختص بالأسماء والأفعال.

تنظر تفاصيل هذا الخلاف في الأنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٦). وشرح المفصل: ٨/ ٨٥. وينظر بشأن قول سيبويه الكتاب ٣/ ٣٣٢.

(٢) لم نظفر بتخريجه.

(٣) الشطر لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٨١.

(٤) ذكره ناجي معروف في مصنفات ابن اياز في كتابه «تاريخ علماء المستنصرية» ٢/ ٢٠ وسمّاه «المأخذ المتبع» ولم يذكر مرجعه.

الأقسام التي بيّنها . فأمّا مثال الشذوذ فنحو :

«حبُل» و«دُئل» وقد ذكرناهما. وأمّا ما زِيد منه فنحو :

«تَرَتُب» التّاء الأولى زائدةٌ لوجهين :

أحدُهما : الاشتقاق، وهو أنّه من «رتَبَ».

والثّاني : عدمُ النّظير، وهو أنّه ليس في الكلام : فُعْلَلٌ بضمّ الفاء؛[١] ونحو : «انطلقَ» وزنُهُ: انفعلَ.

وأمّا المحذوفُ فيه فنحو: «اسم» وزنه عند البصريين: (إفْعٌ)، لأنّه محذوف اللّام، وعند الكوفيين: (إعْلٌ)، لأنّه محذوف الفاء؛[٢] وهذا أَيْنُقٌ، قيل: أصلُهُ: «أنْوقٌ»[٣]، فحذفت العين، وعُوّضَ منها ياءٌ زائدةٌ فوزنُه: «أيفُل)[٤]، وقيل: قدّمت العين على الفاء ثمّ قلبت ياءً[٥] لأنّ التعبير ( )[٦] بالتغيير فوزنُهُ: (أعْفُلٌ) وهو اختيار أبي الفتح،

(١) في اللسان (رتب): «والتُرتب والتُرتَبب كلّه الشيء المقيم الثابت، والتُرتب: الأمر الثابت، وأمر تُرتَب على: تُفعل بضمّ التاء وفتح العين، أي: ثابت... وتاء ترتب الأولى زائدة لأنّه ليس في الأصول مثل: جُعْفَرِ، والاشتقاق يشهد به لأنّه من الشيء الراتب..».

(٢) اختلافهم في الوزن نتيجة لاختلافهم في أصل اشتقاق (الاسم) فهو عند الكوفيين من الوسم، وهو العلامة. إلاّ أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسمٍ وزيدت الهمزة في أوّله عِوضاً عن المحذوف، ووزنه إعْلٌ؛ لحذف الفاء منه.

أما البصريون فرأوا أنّه من: السّمُوّ، وهو العلو، والأصل فيه: سِمْوٌ على وزن فِعْلٍ، بكسر الفاء وسكون العين، فحذفت اللّام التي هي الواو وجعلت الهمزة عِوَضاً منها، ووزنه: إفْعٌ، لحذف اللّام منه.

ينظر الانصاف في مسائل الخلاف : المسألة الأولى.

(٣) على وزن: أفْعُل، والأنوق: جمع ناقة. ومثلها: أينق.

(٤) بعد أن حدث فيه قلب مكاني.

(٥) يعني تقديم عين (أنوق) على الفاء. فيصير: أونق. ثم يحدث القلب الذي أشار إليه الشارح.

قال سيبويه: «ومثل ذلك أينق إنما هو أنوق في الأصل فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا .

الكتاب ٣/ ٤٦٦، وينظر المقتضب ١/ ٣٠.

(٦) في الموضع كلمة غير مقروءة.

لأن الفراء حكى: أونق[١].

وكذا: «قُلْتُ» ووزنُهُ: (فُلْتُ) لأنه محذوف العين[٢].

وأمّا الاسمُ المشْبِهُ للحرف فنحو: «مَنْ» و«كم» و«إذا» فهذا النّوع لا يحمل عليه بزيادة، ولا حذف، ولا قلبٌ لأنه كالحرف، والحرف لا يدخلُهُ شيءٌ من ذلك[٣].

وأمّا الأعجميّ فنحو: «بابُونَج» اسم هذه الحشيشة[٤]، ووزنه: (فاعونل) فالألف، والواو، والنّون فيه زوائد.

أمّا الألف والواوُ فلأنّهما لا يكونان في الثلاثي فصاعداً إلاّ زائدتين، وأمّا النّونُ فلأنّ الكلمةَ خارجةٌ عن أمثلةِ الأصول.

فإن قيل: فهلاّ جعلت الألف منقلبة قياساً على ما جوّزه أبو الحسن الأخفش في ألف «قارون»[٥] مِن جَعْلِها زائدة، فالوزن (فاعول)، أو منقلبة فالوزن: (فَعَلولٌ)

---

(١) لأن الفراء لا يقلب العين

(٢) لأن وزن قال: فَعَلَ. والأصل: قَوَلَ. وحذفت العين لبناء الفعل على السكون لتوالي أربع متحركات بعد اسناده إلى تاء المتكلّم. ثم التقى ساكنان آخر الفعل - وقد بني على السكون - وعين الفعل وهي الواو من: قَوَلَ.

(٣) في المنصف ١/ ٧: «والحروف لا يصحّ فيها التّصريف، ولا الاشتقاق، لأنّها مجهولة الأصول،، وإنما هي كالاصوات في صَهْ، ومَهْ ونحوهما، فالحروف لا تمثَّلُ بالفعل، لأنّها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال لك قائل: ما مثال : هل، أو قد، أو حتى، أو هَلاّ، ونحو ذلك من الفعل؟ لكانت مسألته مُحالاً، وكنت تقول له: إنّ هذا ونحوه لا يُمثّل ؛ لأنّه ليس بمشتق، إلا أنْ تنقلها إلى التسمية بها فحينئذٍ يجوز وزنها بالفعل، فأمّا وهي على ما هي عليه من الحرفيّة فلا تُصَرَّف».

وينظر نفسه: ١/ ١٢٨.

(٤) بابونج: هو الاقحوان COTULA ، والبابونج أيضاً نبات اسمه العلمي(MELAMPYUM PAVUM) وفي القاموس: البابونج زهرة معروفة كثيرة النفع، وبابونج مُعَرّب بابونه الفارسية، وهو القريص عند العرب.

ينظر ابن البيطار ١/ ٧٣، وتكملة المعاجم العربية: رينهارت دوزي- نقله إلى العربية وعلّق عليه محمد سليم النعيمي ج١ ص٢٢٦-٢٢٧.

(٥) في اللسان (قرن): «وقارون اسم رجل، وهو أعجمي يضرب به المثل في الغنى، ولا يتصرّف للعجمة والتعريف، وقارون اسم رجل كان من قوم موسى، وكان كافراً فخسف الله به وبداره الأرض.

كـ «زَرَجُونٍ»[١]، بل الواجب أنْ يكون الف بابونج منقلبة لئلا يلزم من زيادتها ادخال الكلمة في باب دون، وهو قليلٌ لا يحمل عليه مع إمكان غيره؟ .

فالجواب من وجهين:

الأول: أنّ قارون جاء على أمثلة الأصول، وهو ما قدّمنا من: (فِعْلَوْل) كـ «فِرْنَوْسٍ»[٢]، و«بابونج» ليس له نظير فكيف نجعلُ الفَهُ منقلبة؟[٣]

والثاني: أنّ قارون انقلابُ ألفه شاذٌ لأنّ (مفعولاً) بناء خارج عن أبنية الأفعال مع أنّ له نظيراً في الأسماء، فكيف يُحملُ «بابونج» على الشذوذ[٤]. ؟

فإنْ بنيت مثله[٥] من «رميتُ» قلت: «رامُويا»، وأصلُهُ: «رامُونيَ» ، فقلبت الياءَ الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها. وأمّا المصوغُ للمفعول فنحو: «ضُرِب» و«قُتِلَ»[٦].

(١) في اللسان (زرجن): «الزرجون الماء الصافي يستنقع في الجبل عربي صحيح، والزرجون بالتحريك الكرم. . قال الأصمعي: هي فارسية معرّبة، أي: لون الذهب . . وقيل: الزرجون قضبان الكرم بلغة أهل الطائف وأهل الغور والنون في زرجون قياسها أنْ تكون أصلاً. ».

(٢) في المبدع في التصريف ص٧٦: « وفي الصفة: فِرناس، وفُرانس، فأمّا فِرنوسٌ، فـ (فِعلول) والفرنوس: من أسماء الأسد.

(٣) في المنصف ١/ ١٢٧: «وإذا كان ضرب من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ، ولا يسوغ فيه التصريف مع أنّه عربي، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى وهو به أحرى لبعد ما بين الأعجمية والعربية. ».

(٤) الثلاثي المزيد بحرفين قسمان: الأول ما يفصل بين حرفي الزيادة فاء الكلمة، والثاني ما يفصل بينهم بالعين، وأمثلة الثاني كثيرة من نحو: قارون، وناموس، وحاموم على وزن: فاعُول.
وقد يأتي على فيعول كقيصوم، وعيثوم، أو على فيعال كشيطان وغير ذلك كثير.
ينظر: المبدع في التصريف: ٦٨.

(٥) يعني بناء (فاعونل).

(٦) في المنصف ١/ ٢٣: «وأمّا الفعل المبني للمفعول، فعلى مثال واحد وهو «فُعِلَ» نحو «ضُرِب»، وهذا أصله: «فَعَلَ» أو «فَعِلَ»، ثم نُقل فجُعِل حديثاً عن المفعول، ألا ترى أنّ «ضُرِب» منقول من: ضَرَبَ، ورُكب منقول من: ركِبَ، ولا يكون فُعِلَ منقولاً من فَعُلَ أبداً، لأنّ فَعُلَ لا يتعدّى، ولفعل لا ينقل إلى فُعِلَ حتى يكون متعدّياً قبل النقل. ».

وأمّا المصوغ للأمر فنحو: «عِ»، ووزنُهُ: «عِ»، لأنّه من: «وَعِيَ» فحُذِفَ الواو من: «يعي» لوقوعها بين ياء وكسرةٍ، وحذفت الياء للوقف فبقيتِ العينُ خاصّة فاعرفه.

قال:

«وما تُعلم زيادتُهُ من الحروف [بدليل][1]. فهو أصل.».

قلت:

اعلم أن حروف الأسماء المتمكّنة العربية، والأفعالِ على ضربين أصليةٌ وزائدةٌ، وهذا // لا يحتاج إلى أربعة فصولٍ. ٣/ و

الأولُ: أنّ الأصلَ عندهم عبارةٌ عن الحروف اللازمة للكلمة كيفَ تصرَفتْ وهي تجري مجرى الجنس للأنواع نحو: الحياة مثلاً للإنسان، والفرس والطائر، ولا بُدَّ من وجودها في واحدٍ من هذه الأنواع وإنْ اختلفت حقائقُها، وكذلك الحروف الأصلية هي مادّة لما بيّنا منِ الأبنيةِ المختلفة موجودة في جيمعها نحو: ضربَ، يضربُ، ضاربٌ، مضروبٌ، فالضّاد، والراءُ، والباء موجودة في جميع هذه الأبنية[2].

نعم، ربّما حُذِفَ شيءٌ منِ الأصل لعلّةٍ نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، وهي حروفُ الجزم، وكذلك حَذْفٌ هذه الحروف في: لم يقمْ، ولم يبعْ، ولم يخف[3]، لالتقاء الساكنين.

---

(١) زيادة من أصل المتن لابن مالك، وهي ساقطة في الشرح.

(٢) في المنصف ١/ ١١ «اعلم أنّه إنّما يريد بقوله -يعني المازني- الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد مالم يكن فاءً ولا عيناً، ولا لاماً، مثال ذلك قولك: ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل، والراء عينه، والباء لامه، فصار مثال ضَرَب: فَعَلَ فالفاء الأصل الأوّل، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك فكلّ ما زاد على الضاد والراء والباء من أوّل الكلمة أو وسطها، أو آخرها فهو زائد.»

(٣) الأصل في لم يقم: لم يقوم. أسكن الآخر للجزم. فالتقى ساكنان، فحذف الساكن الأول،، وكذلك الأمر في: لم يبع، ولم يخفْ.

والثاني: أنّ الزائد عكسه، كالهمزة، والسّين، والتاء في: «استخرجَ» ألا ترى أنّ سقوطها في (خرج)، وكذلك ألف «خارج»، وياء «يخرجُ» كسقوطهما في «خرج».

وهنا تنبيه. وهو أنّ الزائد قد يكون للمعنى كألف «ضارب» الدّالةِ على اسم الفاعل، والميم في «مُكرِم» الدّالة عليه، والهمزة في: «أذهبتُهُ» الموجبة للتعدية؛ وقد يكون للالحاق[1] كواو «كَوثَر»[2] وياء «صَيْرَفِ»[3] فإنّهما ألحقا الكَلمةَ بـ «جَعْفَرٍ»[4].

وكذا: «خِروَع»[5] ملحق بـ «درهمٍ»، وذكر أبو الفتح أنّه ليس في اللغة: (فِعول) ألاّ «بِرْوَع»[6] في اسم ناقة، و «جِدْوَل»[7] لغة في الجَدْوَل. وخِروع.

وهـذا الالحـاق ليـس بمقيـس، وإنّمـا المقيـس الالحـاق بـالّـلام[8]

(١) قال أبو الفتح: «اعلم أنّ الالحاق إنّما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زِنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة. فذواتُ الثلاثة يُبلغ بها الأربعة والخمسة وذوات الأربعة يُبلغ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرضٌ مطلوب؛ لأنّ ذوات الخمسة غاية في الأصول، فليس وراءَها شيء يُلحق به شيء»
المنصف: ١/ ٣٤-٣٥، وينظر شرح الشافية: ١/ ٥٢.

(٢) وفي المنصف أيضاً أنّ: «كوثر في معنى كثير، وجدول: الواو فيه زائدة، لأنّه النهر، وهم كثيراً ما يصفونه بالتلوّي، ويشبهونه بالحيّة.». ١/ ٣٥.

(٣) في اللسان (صرف) ١١/ ٩٢: «الصرِف والصيرفي النقّاد من الصيارفة، وهو من التصرف والجمع: صيارف وصيارفة، والهاء للنسبة.»

(٤) في اللسان (جعفر) ٥/ ٢١٢: «الجعفر: النهر عامّة .. وقيل: الملآن.»

(٥) في اللسان (خرع) ٩/ ٤٢٠: «الخروع: كلّ نبات قصيف ريّان من شجر أو عشب.. وكل نبات ضعيف يتثنى خروع. ولم يجيء على وزن خروع إلا عتود، وهو اسم وادٍ.»

(٦) في اللسان (برع) ٩/ ٣٥٤: «بَروع: من اسماء النساء... واسم امرأة.. وأصحاب الحديث يقولون بكسر الباء وهو خطأ، والصواب بالفتح لأنّه ليس في الكلام (فِعول) إلا خِروع، وعِتود.»
وقد وردت في شعر الراعي النميري.

(٧) في المنصف ١/ ٣٥: «والجدل: طي الخَلْق وشدّة الفتل، والحيّة أشبه بالجديل، فالجدول راجع في المعنى إلى الجدل والتلوّي قال الشاعر:
زِماها كثُعبان الحماطةِ أزنّما

(٨) اعلم أنّ الالحاق بالوزن على أصالة الملحق به واستقلاله، والدليل على أنّ الكلمة المعينة ملحقة بهذا البناء أو ذاك وهو عدم ادغام المثلين المثالين فيها مع توفر شروطه، للمحافظة على وزن =

كـ«قُعْدَدٍ»[١] و«مَهْدَدٍ»[٢]، وُ«جَلْبَبٍ»[٣].

وقد يكون للمدّ كواو «عجوز» وياء «قضيب»، وألف «كاتب»؛ وقد يكونُ للعوض كهاء «زنادقة»[٤]، وسين «يَسْطيع»؛[٥] وقد يكونِ للتكثير كميم«زُرقُم»؛[٦] وقد يكون للاسكان

= الملحق، لأنّ الالحاق لغرض لفظي تجب مراعاته في زنة الكلمة، وليس ثمة مانع من الالحاق ببنية كلّ حروفها أصلية إلاّ أنّها متفرعة عن غيرها لمجرد التخفيف في الاستعمال، بل إن الالحاق حينئذٍ أولى وأجدر بالقبول.

واعلم أيضاً أنهم لا يحتمون بعدم تغير المعنى بزيادة الالحاق على ما يتوهم كيف وإن معنى حوقل مخالف لمعنى حَقِلَ. . وكذا كوثر ليس بمعنى كثِر وإن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في افادة معنى، كما أن زيادة الهمزة في أكبر، وأفضل للتفضيل، وزياد ميم مفعل للمصدر أو الزمان أو المكان، وفي مفعل للآلة، فمن ثمّة لا نقول إنّ هذه الزايادة للالحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعي في الحركات والسكنات المعينة.»

شرح الشافية ١/ ٥٢-٥٣. وينظر: تصريف الأسماء: ٢٤-٢٥.

(١) في اللسان (قعد) ٤/ ٣٦٢-٣٦٣: «القعدُد والقعدَد: الجبان القاعد عن الحرب والمكارم والخامل.»

(٢) في اللسان (مهد) ٤/ ٤١٩: «مهدد: اسم المرأة». . والميم أصل لأنها لو كانت زائدة لادغمت.

(٣) في اللسان (جلب) ١/ ٢٦٥: «اجلب الرجل الرجل إذا توعده بشرٍ. . وياء جلبب الأولى كواو جهور عند الخليل وعند يونس كياء سلفيت وجعبيت. .»

وفي المنصف: ١/ ٤٣: «ومعنى قوله -يعني قول أبي عثمان- إنّ باب مهدد وجلبب مطّرط وباب كوثر وجهور غير مطّرد يريد أنك لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضرَبَ اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز وكنت تقول: ضرببَ زيد عمراً وأنت تريد: ضربَ، وكنت تقول: هذا ضرببٌ قد أقبل إذا جعلته اسماً، وكذلك ما أشبه هذا ولم يكن يجوز لك أن تقول: ضورب زيد عمراً، ولا هذا رجل ضروب، لأنّ هذا الالحاق لم يطّرد اطراد الأول فلا تقِسْه»

(٤) لأنّ الأصل: زناديق من: «زنديق» فإنْ حذفت الياء دخلتِ الهاءُ فقلت: زنادقة. ومثله: بطارقة. والأصل: بطريق وبطاريق. «وكل ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزائدة فحاله في العوض ما لحقته الزيادة التي ذكرناها» المقتضب: ١/ ١٠٥.

(٥) يقال: استطاع، واسطاع، وأستطاع، وآستاع، وأستاع بمعنى أطاع. ولك حذف التاء استخفافاً لمقاربتها الطاء في المخرج. فتقول: اسطاع ويسطيع في: يستطيع. والأصل: أطوَعَ. فالسين عوض من حركة عين الفعل (أي الواو) التي حركتها الفتح. ينظر سرّ صناعة الاعراب: ص١٩٩.

(٦) زيادة الميم على ما يؤكد اللغويون تكثر أوّلاً «فموضع زيادتها كموضع الالف وكثرتها ككثرتها إذا =

كالف الوصل[١]، وقد يكونُ للبيان كـ «سلطانيهْ»[٢].

والثالث: أنّ[٣] حروف الزيادة[٤] عشرة يجمعها قولهم: (همْ يتساءَلون)، و(ياهَوْلُ اسْتِمْ)، و(أسْلَمَني وَتاه)، و(السّمانَ هويتُ)، و(أتاه سليمان)[٥] وإنما حصروها بذلك

= كانت أوّلاً في الاسم والصفة.» على ما يقول سيبويه، فإن «وقعت غير أوّل لم تزد إلا بثبت؛ نحو قولهم: زُرقم، وفُسحُم. إنما هو من الأزرق وفسحم منسوب إلى انفساح الصدر.»
ينظر الكتاب: ٤/ ٣٢٥، والمقتضب ١/ ٥٩، والمنصف ١/ ١٥١.

(١) اعلم أنّ الف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن وهرباً من الابتداء به إذا كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس.» وقيل: هذه الهمزة زائدة وليست للالحاق.
ينظر المنصف: ١/ ٥٣.

(٢) يقصد بيان حركة الحرف السابق على الحرف الزائد.
قال تعالى: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩].
أي حجّتي: أو ظلّ عني ما كنت اعتقده حجّة، وقيل: معناه: هلك عنّي تسلُّطي ونهيي في دار الدنيا ما كنتُ مسلطاً عليه، فلا أمر لي ولا نهي.
والوجه على ما يرى الزجاج أنْ يوقف على هذه الهاء وأمثالها، ولا توصل لأنها أدخلت للوقف. وقد حذفها قوم في الوصل.
ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن ١٠/ ٣٤٧.

(٣) في الأصل: «حرف».

(٤) اعلم أنهم لم يسموا هذه الحروف حروف زيادة بأنهما تكون أبداً زوائد، ولكن بمعنى أنها تكون مزيدة في بعض الأحوال، وما منها حرف إلاّ ويكون أصلاً في مواضع من الكلام كالهمزة في: أخذ، وأمر، والواو في وعد، والياء في: يسر وكذلك ما بقي كالميم في مسمع: والهاء في هضم والنون في : نجم.»
نزهة الطرف في علم الصرف: ص٣٠.

(٥) جاء في شرح الشافية ٢/ ٣٣١ ما نصّه: «أقول: قيل: سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال: سألتمونيها؛ فظنّ أنّه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا؛ فقال: ما سألتك إلا هذه النّوبة؛ فقال الشيخ: اليوم تنساه؛ فقال: والله لا أنساه؛ فقال: قد أجبتك يا أحمق مرتين.
وقيل: إنّ المبرد سأل المازني عنها فأنشد المازني:
هويتُ السُّمانَ فشيّبني وقد كنت قِدما هويتُ السّمانا
فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر؛ فقال: قد أجبتك مرتين، وقد جمع =

دون غيرها لأنّ أوّل ما زيد حروفُ المدّ واللّين[١]، إذ كلُّ كلمةٍ لا تخلو منها، ألا ترى أنّها إذا خلتْ فإنّها لا تخلو من الضمّة، والفتحة، والكسرة، وهذه الحركات أبعاض لها[٢]، فما كثُرَ استعمالُها كانت بالزيادة أوْلى لأنهم يتّسعون فيما يكثُر استعمالُهُ، ويتصرّفون فيه بأنواع التصرفات فيما ليس كذلك، وباقي الحروف الزوائد مبنية بها، وبيان ذلك أنّ الهمزة كثيرة الاعتلال والتغيير، ولذلك عدّها بعضهم في جملة الحروف المعتلة[٣]، وهي مجاورة للألف في المخرج، وإنّ الميم من مخرج[٤] الواو،

= ابن خروف منها نيّفا وعشرين تركيباً محكياً وغير محكيّ؛ وأحسنها لفظاً ومعنى قوله:

سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل: أمانٌ وتسهيلٌ

وقيل: هو يتساءلون، وما سألت يهون، والتمس هواي، وسألتم هواني، والوسمي هنانٌ، والتناهي سموّ، والموت ما تنساه وغير ذلك».

وينظر المنصف: ١/٩٨، وشرح ملحمة الإعراب: ١٧٣. وكتاب الفصول في العربية لابن الدّهان: ١١٧ والمبدع في التصريف ١١٨ وشرح المفصل: ٩/١٤١.

وفي الأصل المخطوط (وأنّا هو سليمان) وهو تحريف.

(١) من المقرر عند اللغويين أنّ حرف العلّة إذا كان ساكناً بعد حركة تناسبه فهو حرف علّة، ومدّ ولين، وإن كان ساكناً بعد حركة لا تناسبه فهو حرف علّة ولين معاً، وإن كان متحركاً فهو حرف علّة فقط.

(٢) «لأن الضمّة تجري مجرى الواو وهي واوٌ صغيرة، كما أن الكسرة ياءٌ صغيرة، والفتحة الف صغيرةٌ، وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كنّ مدّات. نجو: رسالة، وصحيفة، وعجوز.»

المنصف: ١/٢١٣.

(٣) قرر المبرد في المقتضب ١/١١٥ «أنّ الهمزة ليست من حروف العلة فالواو والياء قبلها بمنزلة قبل سائر الحروف.».

(٤) مخرج الهمزة عند سيبويه وابن جنّي ومَن تابعهما (أقصى الحلق)، وجعل سيبويه وابن جني أيضاً للألف مخرجاً، ومخرجها عندهما من (أقصى الحلق) وجعل المبرد أن (الألف هاوية في مخرج الحلق بعد الهمزة والهاء. ولم يذكر المحدثون للألف مخرجاً معيناً بوصفها حرف مدّ يمثل في اللغة العربية وفي كل مواضعه حركة هي الفتحة الطويلة.

ينظر الكتاب: ٤/٤٣٣، المقتضب: ١/١٩٢ والحروف والأصوات في مباحث القدماء والمحدثين. د. هادي نهر: ٢٢٩.

وهو الشفة وبها غُنّة فمدّ إلى الخيشوم فناسبت بذلك حروف العلّة[١].

وأنّ النون بها غُنّةٌ، وهي إذا كانت ساكنة في الخيشوم تمدّ[٢] فهي كامداد الألف في الحلق، ولهذا إذا أمسك الإنسان أنفه لم يمكنه النطق بها[٣]، وقد حذفوها لالتقاء الساكنين. قال الشاعر[٤]:

... «ولاكِ اسقنـــي إنْ كـــان ماؤكِ ذا فَضْـــل»[٥]

بحذف النّون من «لكن» ولم يحرّكها، وكذلك: لم يكُ الحقُّ[٦].

---

(١) جعل سيبويه مخرج الباء، والميم. والواو واحداً هو: «مما بين الشفتين» أو من «الشفةة» على حدّ تعبير المبرد. قال: «والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغُنّة، فلذلك تسمعها كالنون، لأنّ النون المتحركة مشربة غنّة، والغنّة من الخياشم.»
ينظر الكتاب: ٤/ ٤٣٣، والمقتضب: ١/ ١٩٤. وشرح الشافية: ٣/ ٣٥٤، ٣٥٥، ٢٦١، ٢٧٢.

(٢) في الأصل (وتمد).

(٣) مخرج النون عند سيبويه «من حافة اللسان من ادناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينهما وبين ما يليها من الحنك الاعلى وما فويق الثنايا.»
والنّون صوتٌ مشربٌ غُنّةً، والخفيفةُ خالصة من الخياشم كالميم ولأنّها مشبعة غنّة لا يستطيع الإنسان النطق بها إذا ضغط على فتحتي أنفه.
ينظر الكتاب: ٤/ ٤٣٣، والمقتضب ١٩٤.

(٤) هو النجاشي الحارثي شاعر أهل العراق.

(٥) الشطر لقيس بن عمرو النجاشي الحارثي في مجموع شعره صنعة د. محمد سليم النعيمي - مجلة المجمع العلمي العراقي - المجلد١٣ ص١١١ وصدر البيت: (فلستُ بآتيه ولا استطيعه). وهو من قصيدة شهيرة له في محادثة الذئب. وينظر المعاني الكبير لابن قتيبة ٢٠٧ وخزانة البغدادي ٤/ ٣٦٧ وحماسة ابن الشجري ٢٩٧، وآمالي المرتضى ٤/ ٢١١، والنجاشي الحارثي شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام. ناصرَ (علياً) -ع- في صفين بلسانه وسيفه وكانوا يسمونه شاعر أهل العراق، توفي في خلافة معاوية، وكان من المعمرين.

(٦) حذفت الواوو من (يكون) لالتقاء الساكنين بعد الجزم «وقد وقعت النون آخراً ساكنة، وهي مضارعة لحروف المدّ واللين بالغُنّة التي فيها وأنّها ساكنة، حذفوا النّون أيضاً، كما يحذفون حروف المدّ إذا وقعن لاماتٍ للجزم نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، فكذلك قالوا: لم يكُ».
المنصف ١/ ٢٢٨.

وأنّ التّاء فيها همسٌ تناسبُهُ حروفُ العلّة، ومخرجها قريبٌ من مخرج النّون[١]، وأبدلوها مِن الواو في «تُراث»[٢]، ومن الياء في: «يَتَسَ»[٣].

وأنّ الهاءَ حرفٌ مهموسٌ، وهو مجاورٌ للألفِ[٤]، وأبو الحسن[٥] يدّعي أنَّ مخرَجُهما واحدٌ[٦] وهي خفيّة ولذلك قالوا: «رُدَّها» بفتح الدّال، و«ردَّا» و«رَدُّا»، والمبردُ أخرجَها من حروفِ الزّيادة[٧].

---

(١) التاء من الحروف المهموسة. «وتعلم أنّها مهموسة بأنّك تردّد الحرف في اللسان بنفسه، أو بحرف اللين الذي معه، فلا يمنع النفس، ولو رمت ذلك في المجهورة لوجدته ممتنعاً.»

ومخرج التاء من«طرف اللسان وأصول الثانيا مصعداً إلى الحنك» وهي من مخرج: الطّاء، والدال. ينظر المقتضب: ١/ ١٩٣.

(٢) في المقتضب: ٢/ ٣٢٠: «ألا ترى أنّك تقول: هذا أتقى من هذا، والأصل: أوقى، لأنّه من وقيت، وكذلك تراث، إنما هو من وراث لأنّه من: ورثت.»

(٣) في الكتاب: ٤/ ٢٣٩: «وأمّا التاء فتبدل مكان الواو في اتّعد.. وتراث وتجاه ونحو ذلك. ومن الياء في افتعلتُ من يئستُ ونحوها.»

(٤) يعني في المخرج، فالهاء والهمزة والألف من أقصى الحلق عند سيبويه ومَن تابعه. أما باعتبار صفة الصّوت، فالهاء من الحروف المهموسة والالف مجهور، أو (هاوي) على حدّ تعبير سيبويه.

ينظر الكتاب : ٤/ ٤٣٤-٤٣٥.

(٥) أبو الحسن: هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفى سنة مئتين واحدى عشرة للهجرة.

(٦) هذا رأي سيبويه كما اثبتناه في الهامش(١). وينظر شرح الشافية: ٣/ ٢٥١.

(٧) الهاء في الواقع تكون أصلاً، وبدلاً،و زائداً. فالأصل في نحو: هرب، رهب وشَره. وتكون بدلاً من الهمزة، والواو،و الألف، والياء، والتاء في نحو: هَرَاق، وهناه، وهُنَه بمعنى (هنا)، وهنيهه، وقائمه، في الوقت. وتكون زائدة مقيسة لازمة كهاء الوقف التي تلحق لبيان الحركة، في ما حذفت فاؤه ولامه نحو: قِهْ فعل أمر ماضيه (وقى)، وزائدة مقيسة غير لازمة في الأمر المحذوفة لامُهُ نحو: أغزُه، وارمِه، واخشَه، وكذلك حركات المبنيات ما عدا الماضي والمنادى والمبني مع (لا) وما أشبهها.

ومزيدة غير مقيسة في نحو: هِجرع (أولاً» واهرقْتُ (ثانية) و(أُمّهدت) رابعة.

وقد نصّ المبرد على زيادتها لبيان الحركة، ولخفاءِ الالف، ولم يذكر أنها خارجة من حروف الزيادة. كما أشار الشارح. بل أنّه عدّها زائدة في نحو: أمهات لأن الهاء عنده من حروف الزوائد.

ينظر المقتضب : ١/ ٦٠، و٣/ ١٦٩ وكتاب الفصول: ١٤٢.

لأنّها لم تزد إلاّ في الآخر للوقفِ[١]، وهو ضعيفٌ لأنّها زِيدتْ في غير ذلك على ما سنذكرُهُ إنْ شاء الله تعالى.

وأنّ «السّين» حرفٌ مهموسٌ يقربُ من مخرج التّاء[٢]، ولذلك ابدلوها منها فقالوا: «استخذ»، وأصلُهُ: «إتّخذ»[٣]، وعكْسُهُ: «سُتٌّ»، وأصلُهُ: «سُدسٌ»، لأنّه من: «التّسديسِ» فأُبدلتْ تاءً، وكذلك الدّال[٤].

وأنّ الّلام مشابه النّون، وقريبٌ من مخرجه[٥] ، ولذلك يُدغم فيه نحو:

(١) زيادة الهاء في الآخر للوقف زيادة مقيسة لازمة كما بينا، وهاء الوقف هذه تلحق لبيان الحركة في ما حذفت فاؤه ولامُهُ نحو: فِهْ. فعل أمر والماضي: وَفَى. ومن زيادتها في الآخر للوقف بعد الف المدّ في الندبة والنداء نحو: يا صاحباه، ويا حسرتاه. ووا ظهراه.
ينظر الكتاب: ٤/ ٢٣٦، والمقتضب ١/ ٦٠.

(٢) في الكتاب ٤/ ٤٣٣: «وممّا بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد.» ومخرج التاء من: «طرف اللسان وأصول الثنايا» فتشارك الطاء والدّال في هذا المخرج. وعلى ذلك فمخرج السّين أقرب إلى مخرج التاء كما ذكر الشارح. وقد نقل الرضي عبارة سيبويه لكنه جعل مكان (فوق الثنايا) (طرف الثنايا).
وينظر شرح الرضي: ٣/ ٢٥٤.

(٣) في المبدع في التصريف: ١٢٣-١٢٤: «فأمّا (استخذ) فقيل: أصله (اتّخذ) والسين بدل من التاء الأولى التي هي (فاء)، وقيل: أصلها (استتخذ) فحذفت الثانية وهو صحيح.»
فإذا كانت السين بدلاً من التاء الأولى يكون الوزن (افتعل)، وإن كان الأصل: استتخذ فالوزن (استفعل) وعليه تكون الزيادة هي الهمزة، والسين، والتاء الأولى والأصل: تخذَ وحذف التاء الثانية استثقالاً للمثلين وعليه يكون الوزن (استعل) والسّين زائدة.

(٤) في اللسان (ستت) ٢/ ٣٤٤-٣٤٥: «الست والستة في التأسيس على غيرها لفظيهما وهما في الأصل سدُسٌ وسدسة ولكنهم أرادوا ادغام الدال في السين فالتقيا عند مخرج التاء فغلبت عليها كما غلبت الغين في لغة سعد فيقولون كنت معهم في معنى: معهم.»

(٥) في الكتاب ٤/ ٤٣٥: «ومنها المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام، وإنْ شئت مددت فيها الصوت، وليس كالرخوة؛ لأنّ طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع الّلام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فُويق ذلك.» =

«مِن لدنه»[١]، ويحذف معها نون الوقاية كما يحذف مع مثلها، قالوا: «العلّي» كما قالوا: «إنّي»، وأُبدِلتْ من النّونُ في : أُصيلالٍ[٢].

والرّابع: أنّ الأدلّةَ على الزيادة ثلاثةٌ[٣].

فأوّلها: الاشتقاق[٤]، وهو اقتطاع فرد عن أصل تدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف

= وفي المقتضب ١/ ٢١٣: «ومخرجه - أي اللام- من حرف اللسان متصلاً بما يحاذيه من الضاحك والثنايا والرباعيات.» وفي ١/ ٢١٥: «وأمّا النون فإنّ لها مخرجين كما وصفت لك: مخرج الساكنة من الخياشيم محضاً لا يشركها في ذلك الموضع شيء بكماله، ولكنّ النّون المتحركة ومخرجها مما يلي مخرج الراء، واللام.

وقد جعل ابن الحاجب مخالفاً سيبويه مخرج اللام: مما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك» أي: إنه من نفس الأسنان وحافة اللسان ، وقد ذكر الرضي : «أنّ جميع علماء هذا الفن على ما ذكر سيبويه. والمصنّف خالفهم كما ترى، وليس بصواب.»

ينظر الشافية: ٢٥١، وشرح الشافية: ٣/ ٢٥٣.

(١) من قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ من سورة النساء: ٤٠.

قال المبرد: «النون تدغم في خمسة أحرف ليس منهنّ شيء يدغم فيها، واللّام أحد تلك الحروف فاستوحشوا من ادغامها فيها؛ إذا كانت النون لا يدغم فيها غيرها وهوجائز على قبحه، وإنما حاز لقرب المخرجين.»

المقتضب: ١/ ٢١٤.

(٢) أُصيلال: واللام مبدلة والأصل: أصيلان. قال ابن الدّهان: «ليس للام في البدل والحذف حظّ، فأمّا قولهم: اَلْطجَعَ، واصيلال، فشاذّ».

الفصول: ١٤٥. وينظر : سرّ صناعة الاعراب: ٣٢١.

(٣) ينظر الفصول: ١١٩. وشرح الشافية: ٢/ ٣٥٦.

(٤) يعني الاشتقاق الصغير. وهو التصريف.

ينظر الخصائص ٢/ ١٣٤.

قال الرضي: «وإنّما قدّم - يعني ابن الحاجب- الاشتقاق المحقق على الغلبة، وعدم النظير وكون الأصل أصالة الحروف لأنّ المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتّصال اهدى الكلمتين بالأخرى كضارب من الضرب، أو اتصالهما بأصل كضارب، ومضرب بالضرب، وهذا الاتصال أمر معنوي محقق لا محيد عنه، بخلاف الخروج عن الأوزان، فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ولا تخرج في نفس الأمر، أنْ تكون الكلمة شاذة الوزن، وكذا مخالفة غلبة الزيادة تؤدي =

وزيادة المعنى، وذلك كقولهم: إنّ الياءَ في: «ضَيْغَم» زائدةٌ لأنّه مشتّقٌ مِنَ «الضَغْم»[١]، وكذلك الواوُ في «كوثر» لأنّه من: «الكَثْرَة»[٢]، والالفُ في «كاثِر» لأنّه منها.

والثّاني: عدمُ النظير؛ وذلك نحو: «قَرَنْفُل»، ألا ترى أنّه لا تكونُ النّون أصلية لعدم: (فَعَلُّل) كـ «سَفَرْجُل»، وكذلك نون «نَرْجِس» زائدة لعدم: (فَعْلِل) كـ «جَعْفِر»[٣].

والثالث: وقوعُ الحرفِ موقعاً تكثرُ فيه زيادتُه[٤] كالهمزة إذا وقعتْ أوّلاً وبعدَها ثلاثةُ أصول نحو: «أحْمَر»[٥]، وكالنّون إذا وقعتْ ثالثةً ساكنةً نحو: «جَحَنْفَل»[٦].

وهنا تنبيه؛ وهو أنّه قد تنفردُ دلالةٌ واحدةٌ من هذه الثلاثة، وقد تجتمع ثنتانكـ«تُرتَب»[٧]، إذ يدلّ على زيادة التّاء الاشتقاق لأنّهُ من: «رتَبَ»، وعدمُ النظير،

= إلى مستحيل، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر وكذا مخالفة كون أصل الحروف أصالة.»
شرح الشافية: ٢/ ٣٥٦.

(١) في اللسان (ضغم) ١٥/ ٢٥٠: «الضغم: العضّ غير النهش.. والضغم: العضّ الشديد، ومنه سمّي الأسد ضيغاً بزيادةة الياء.»

(٢) الواو في كوثر زائدة لالحاق الثلاثي بالرباعي مثل جعفر.

(٣) قال أبو الفتح: «إنما قضي بزيادة النون في نرجس لأنها لم تقع موقع الحرف من الأصل، كما قضي بزيادة النون من كنهبُل لأنه ليس في الكلام مثل: سفرجُل بضم الجيم.».
المنصف: ١/ ١٠٤ «بتصرف».

(٤) عدَّ ابنُ الدّهان الزائد زائداً بثلاثة أشياء: بالاشتقاق، وعدم النظير، واطلق على الثالث تسمية: كثرة الأنس. وجعل منه ما نحن فيه.
ينظر الفصول. ١١٩.

(٥) ولا تكون الهمزة أصلاً إلا بثبت نحو: «أوْلَق» للجنون، و«أرْطى» مفرد «أرْطاة» نوع من الشجر. فإن كان ما بعدها اثنتين أو أربعة أصولاً، فهي أصل نحو: أخذ، واصطبلٍ».
أمّا إذا كانت حشواً فلا تكن زائدة إلا بثبتٍ نحو: «شأملَ» و«شَمألِ» للريح التي تهب من ناحية القطب، وجُرائض للجمل الأكول وذلك لأنهم يقولون: شملتْ، وجِراوضٌ.
ينظر الفصول: ١٢٠.

(٦) محلّ زيادة النون في الأصل أن تكون ساكنة بعد حرفين كما في جَحَنْفَل للغليظ الشفة.
ومتى كانت النون في أوّل الكلمة وهي اسم وكانت على مثال الأصول ولم يذهبها اشتقاق قطع بكونها أصلاً كما في نحو: نهشل للذئب والصقر.

(٧) الترتب: الشيء الثابت. وقد ضبطها ابن عصفور بفتح التاء الثانية، وضبطها أبو حيان بضمّها. =

وهو أنّه ليس في الكلام (فُعْلَلٌ) كـ «جُعْفَرٍ» بضمّ الفاء[١].

وقد تجتمع الثلاثُ كـ «عُرُنْدٍ»[٢] لأنّها ثالثةٌ ساكنةٌ، ولا لَبْسَ في الكلام «كَجُعْفُرٍ» بضمّ الفاء، والعين، وللاشتقاق لأنّهم قالوا: عُرُدٌ.

قال الشاعر[٣]:

«والقوسُ فيها وتَرٌ عُرُدٌ»

قال:

ويُسمّى أوّل الأُصول فاءً، وثانيها عيناً، وثالثُها ورابعُها وخامسُها لا ماتٍ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف.»

قلت:

اعلم أنَّ التصريفيين بما ملون الحروف الأصلية بالفاء، والعين، واللّام، وأمّا الزائدُ فإنّه يُؤتى به في المثال بلفظه من غير مقابلةٍ له بشيءٍ من ذلك فيقولون وزنُ[٤]: «أحمر»:

= ينظر الممتع: ١/٧٧، والمبدع: ١٣٥، وشرح الشافية: ١/٣٥٩-٣٦٠.

(١) يصدر الشارح في زيادة التّاء عن رأي سيبويه. وهي عنده زائدة لأنها على غير زنة الأصل كما رأى الشارح. والأخفش يعتقد زيادتها هنا بالاشتقاق.
ينظر الفصول: ١٣٩.

(٢) في اللسان (عدد) ٤/٢٧٨: «والعُرُدُ والعَرَند الشديد من كلّ شيء نونده يدل من الدال.»

(٣) الشطر لحنظلة بن ثعلبة. وهو دون عزو في العقد الفريد ٤/١٢١.
وفي اللسان مادة (عرد) عجزه: (مثل جراف الفيل أو أشَدُّ). العُرُدُّ: الشديد.

(٤) ومن هنا كان مصطلح (وزن) دالاً على مقابلة الأصل بالأصل، والزائد بالزائد، وهو يختلف عن مصطلح (ميزان) الذي يستعمل للدلالة على (الفاء والعين، واللام). أما مصطلح (الموزون) فللدلالة على «الذات القابلة للوزن، ولهذا كلّه حدّ بعضهم (التصريف) بأنّه: «معرفة الموزون، والميزان والوزن».
ينظر : الفصول: ١١٥.

أفعلُ فيأتون بالهمزةِ، ويقابلون الحاءَ بالفاءِ، والميمَ بالعينِ، والرّاءَ باللّام[١]، وكذلك «عُذَافِرٌ»[٢] فعالِلٌ، و«عَنْتَرِيسٌ»[٣] فعلليل[٤].

وهنا تنبيهٌ؛ وهو أنَّ الزائدَ قد لا يقال بلفظه وذلك في مواضعَ؛ منها:

أنْ يكون مبدلاً من تاء الإفتعال، نحو: «اصطلح» فإنّ وزنَهُ (افتعل)، ولا يقولون: (افطعل)، وإنْ كانت الطاء زائدة فيه[٥].

ومنها أنْ يكون مكرراً للالحاق، فوزن: «قَرْدَد»[٦] (فَعْلَلٌ)، ولا يقال: (فَلْعَدٌ) إذ الحرفُ الملحقُ جارٍ مجرى الأصل فعُومِلَ بما يُعاملُ به، ومنها أنْ تكون العينُ مكرّرةً كـ«ضَرَّب»، فوَزْنُهُ: (فَعّل)، ولا يقال: (فَعْوَل)، ولا: «فرعل»[٧].

---

(١) ينظر المبدع: ١٤٠-١٤١.

(٢) في اللسان (عذفر) ٦/ ٢٣٠: «جملٌ عذافر وعذوفر صلب عظيم شديد، والأنثى بالهاء.. والعذافر: الأسد لشدّته صفة غالبة.»

(٣) في اللسان (عترس) ٨/ ٤: «والعتريس والعنتريس الداهية..، والعتريس: الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم، والجواد الجريئة، وقد يوصف به الفرس.»

(٤) اعلم أن الكوفيين يزعمون أن نهاية الاصول ثلاثة فما زاد من رباعي أو خماسي فزائد، ولهذا يجعلون نحو (جعفر) على وزن فعلر لأن الراء هي الزائدة. وسفرجل على وزن فعلجل لأنها مزيدة باللام والجيم. وذهب الكسائي إلى أنّ الزائد في الرباعي ما قبل الآخر فهو الفاء، في (جعفر) ووزنُه عنده (فعلل) أيضاً. ينظر المبدع: ١٤١.

(٥) بُني الفعل (صلح) على وزن (افتعل) فجاء: اصتلح» ثم أبدلت التّاء طاءً فصار: اصطلح. ولهذا صار عندهم أنَّ الثلاثي المبدوء بالصاد أو الضاد، أو الظاء، أو الطاء إذا بُني على افتعل أبدلت تاء الافتعال إلى طاء.

(٦) في اللسان (قرد) ٤/ ٣٥٠: «والقَرودُ من الأرض قُرنة إلى جنب وهدة .. والقرود ما ارتفع من الأرض وقيل وغلظ.» وقردد ملحق بجعفر.».

(٧) في المنصف ١/ ١٢: «فإن تكرر الثاني من الأصول وهو العين كرّرت في المثال العين بازائه، فتقول في ضرّب: فَعّل، فتثقّل العين من «فَعّل» لأنها بازاء الراء من «ضرّب» ،فإنْ تكرر الأصل الثالث وهو اللام كررت في المثال اللام بازائه فتقول في ضربب: فعلل..»
وينظر شرح الشافية ١/ ١٩.

فإنْ قيل: فَلِمَ خُصَّ الميزانُ بهذه الأحرف الثلاثةِ دونَ غيرها؟

فالجوابُ أنّهم لما أرادوا أنْ يصوغوا مِثالاً يكونُ كالميزان لمعرفةِ الأصلِ منَ الزائدِ جعلوا ذلكَ لفظَ الفعلِ لعمومِهِ وشموله كلَّ فعلٍ علاجاً كان أو غيرَ علاجٍ، غريزةً كان، أو غير غريزةٍ. قال الله تعالى[١]: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝٢٣﴾ [الانبياء: ٢٣]، فهو أعمُّ ما يُعبّر به عن الأفعال فوزنُوا به لعمومِهِ[٢].

فإنْ قيل: فلِمَ كانَ الميزانُ ثلاثياً ولم يكنْ رُباعياً ولا خُماسياً؟

فالجوابُ من وجهين:

أحدُهُما: أنَّ الثلاثي الأكثرُ تصرّفاً من غيره// ٤/و

الثاني: لو كان رباعياً لما أمكن وزنُ الثلاثي به إلاّ باسقاطٍ، وكذلك الخماسيُّ، فَجُعِلَ ثلاثياً، وإذا احتيج الوزن الرباعي كرّرت لامُهُ مرّةً، وإذا أحتيجَ الوزنُ الخماسي كرّرت لامُهُ مرّتين، لأنّ الزيادة أسهلُ عندهم من الحذف، ولهذا كان القولُ بزيادة الهاءِ في «أمهات» أحسنَ من ادّعاءِ حذفها في «أمّاتٍ»[٣].

---

(١) في الأصل: «تعال».

(٢) في شرح الشافية: «اعلم أنّه -يعني الفاء والعين واللام- صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظٌ متّصف بالصفة التي يقال لها: الوزن، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ.. أي هو صفة يتصف بها فَعَل، وليس قولك، فَعَلَ الهيأة المشتركة بين هذه الكلمات، لأنّا نعرف ضرورة أنّ نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة، فكيف تكون الكلمات مشتركة في فَعَلَ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلّاً للهيأة المشتركة فقط بخلاف تلك الكلمات، فإنّها لم تصغ لتلك الهيأة بل صيغت لمعانيها المعلومة، فلما كان المراد من صوغ فَعَلَ الموزون به مجّردَ الوزن سمي وزناً وزِنة لا أنّه في الحقيقة وزن وزنة، وإنما اختير لفظ فَعَل لهذا الغرض من بين سائر الالفاظ لأنّ الغرض الأهم من ووزن الكلمة معرفةُ حروفها، وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغيرات لحروفها بالحركة والسكون. والمطرد في هذا المعنى الفعل والاسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبه واسم الألة والموضع..»

(٣) في المقتضب ٣/١٦٩: «فأما (أمهات) فالهاء زائدة لأنّها من حروف الزوائد. تزاد لبيان الحركة =

صرّح بذلك ابنُ جنّي في سر الصّناعة.

قال:

«فصل» إذا صحبَ أكثرَ من أصلين ألفٌ، أو واوٌ، أو ياءٌ، أو حرفٌ مقرونٌ بمثله, أو همزةٌ مُصدرَّةٌ لا مؤخّرَةٌ.

قلت:

إنَّ حروفَ العلّة تزادُ في الثلاثي فصاعداً زيادة مطّردة، فإذا كانت ثلاثة أحرف أصولاً فصاعداً، ومنها، ألفٌ، أو واوٌ، أو ياءٌ حكمت عليها بالزيادة، وذلك [نحو]: «عجوزْ» و «قضيب» و «كتاب» لأنّها مأخوذ من: العَجْزِ، والقَضْبِ، والكتْبِ، وكثُرُ معرفة ذلك بالاشتقاق حتّى حُكم بذلك على كلماتٍ كثيرةٍ لم يُعرفْ اشتقاقُها لكنْ قيست على ما عُرِفَ[١].

وهنا تنبيه؛ وهو أنّه لوحصلَ في الكلمة تكرير لم يُحكم على حرفِ العلّة بالزيادة، وذلك نحو: «صِيْصِة»[٢] وعلّتهُ أنّه لو جُعلَ الأوّلُ زائداً لصُيّرتِ الكلمةُ من باب«ددَنٍ»

= في غير هذا الموضع فزيدت.

ولو قلت: (أُمات) لكان هذا على الأصل، ولكنّ أكثرٌ ما يستعمل (أمّهات) في الانس، و(أمّات) في البهائم، فكأنما زيدت للفرق، ولو وضع كلّ واحدة في موضع الأخرى لجاز ولكنّ الوجهَ ما ذكرت لك. وينظر: شرح الشافية ٤/ ٣٠١ وما بعدها.

(١) زيادة هذه الحروف في المواضع التي ذكرها الشارح وغيرها كثير زيادة مدّ غايتها الاتساع والتكثير في الالفاظ طلباً للتعبير عن المعاني، وهو من أظهر وسائل النمو اللغوي في العربية.

واعلم أن المزيد منها إذا كان في مقابلة حرف أصلي من بناء آخر على وفق البناء الذي فيه الحرف الزائد قضي عليه بالالحاق كما هو الحال في (كوثر) فإنه في مقابلة عين جعفر، وهو حرف أصلي، ولذلك كان الواو في كوثر زائدة للالحاق فإن كان الحرف الفاً غير آخر كما في (كتاب) أو ياءً أو واواً حركة ما قبلهما من جنسهما نحو: عجوز وقضيب قضي بزيادة هذه الأحرف.

ينظر المبدع ١١٩-١٢٠.

(٢) قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا =

ولو جُعِلَ الثّاني كذلك لصيّرت من باب «سَلِسٍ» وهما بابان قليلان لا يحمل عليهما مع إمكان الانصراف عنهما[(١)].

فإن قيل: فما الدليل على أنّ «صيصة» من مضاعف الياء، وهلاّ كان من مضاعف الواو، والأصل هو: «صوه» فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؟

فالجواب أنّ ذلك لا يجوز لقولهم في جمعها: «الصياصي»، ولو كان أصل الياء واواً لقيل: «الصواصي» ولما ثبت أصالة الأول دلّ ذلك على أصالة الثانية إذا كان يلزم أنْ يكون احدهما أصلاً والآخر زائداً لزوال التكرير، وقد تقدّم أنّ ذلك لا يجوز الحمل عليه[(٢)].

= تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴿٢٦﴾ من سورة الأحزاب: ٢٦.

جاء في الممتع ٢/ ٥٩٤: «ولا تُجعل الياء الثانية زائدة ويكون وزن الكلمة «فعلية» نحو «عفرية» لأن في ذلك دخولاً في باب «قلق» وهو قليل.

وفي اللسان: (صيص) ٨/ ٣١٨: «والصحيحة: شوكة الحائك الذي يُسوّي بها السداة واللحمة.. ومنه: صيصة الديك في رجله..» و«صياصي البقر: قرونها: قرونها. والصيصة: الوتر الذي يقلم به التمر. والحصون صياصي. وقيل: إن الكلمة مقربة عن المصرية القديمة من كلمة: صَص بمعنى الرأس. ينظر: المعجم المفهرس ٢/ ١٠١.

(١) يعني أننا لو جعلنا الياء الأولى في: صيصية منقلبة عن الواو خرجنا بذلك عن الظاهر بغير دليل ولكان الجمع صياص، فإن جعلنا الياء الثانية زائدة يكون وزن الكلمة (فِعْلِية) وهذا دخول لها في باب قليل وهو باب (دَدَن) مما فاؤه وعينه من موضع واحد. وأقلّ منه باب (سلِس) و(قلِق) مما فاؤه ولامه من موضع واحد.

ينظر المنصف: ٢/ ١٧٦-١٧٧. الممتع ٢/ ٥٩٤-٥٩٥. وشرح الشافية: ٢/ ٣٦٧-٣٦٨.

(٢) في المنصف ٢/ ١٧٨: «فإن قال قائل: لم ذهبَ يعني أبا عثمان - إلى أنّ الصيصة من الياء؟ بل ما تنكر أنْ تكون في الأصل: صوصوة فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلهما؟ قيل: الذي يدل على صحّة ما ذهب إليه من أنّ صيصية من الياء. ولو كانت من الواو لقال: صواصيهم، لزوال كسرة الصاد كما ترجع الواو في جمع ميزان إذا قلت موازين. وقال سحيم:

فأصبحتِ الثيران غرقى وأصبحتْ نساءُ تميم يلتقطن الصياصيا»

وينظر: الممتع ٢/ ٥٩٤-٥٩٥.

وقوله: أو حرفَ مقرون[1] بمثله. يعني نحو: «عَدَبس»[2] فاحدى البائين زائدة، واختلف في أيّهما الزائد، فمذهب الخليل أنّه الاوّل[3] وتعلّق بوجهين:

الاوّل: قولهم في: «الصُّوّاغ» : «الصّياغ».

وذلك لأنّه إمّا أنْ تقلب الواو الاولى ياءً، وتقلب الثانية لها.

أو تقلب الثانيةُ ياءً، وتقلبَ الأُولى لها، وقلب الأولى أَولى لأنَّها ساكنةٌ، والتطرف على السّاكن بالتغيير أولى من التطّرف على المتحرك، وما أسرعَ اليه التّغييرُ هو أولى بالزيادة[4].

والثاني: قولُهم: «صَمَحْمَحُ»[5] والصّاد والميم أصلان، والميم الثانية هي عين

(١) لم يقل ابن مالك (مسبوق) وانّما قال: (مقرون). وقد اثبت الشارح من قبل هذا كلمة (مقرون) وهو في أصل (التعريف) كذلك.

(٢) في الأصل: عُدَيس. بالياء.
وفي اللسان: (عدبس) ٨/ ٩: «جمل عدبَسٌ وعدبَّس: شديد وثيق الخَلق عظيم، وقيل: هو السّيء الخُلق، ورجل عَدَبَّس طويل.. والعدبّس القصير الغليظ».

(٣) قال سيبويه: «سألت الخليل فقلتُ: سُلّم أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأنّ الواو والياء والألف يقعن ثواني في: فَوعَل وفاعِل وفيعل.
وقال في فَعْلَل وفِعَّل ونحوهما الأولى هي الزائدة، لأنّ الواو والياء والألف يقعن ثوالثَ نحو: جدولٍ، وعثير، وشَمَال. وكذلك: عَدَبَّس ونحوه بمنزلة واو فدوكس وياء عميثل، وكذلك: قَفَعْدَدٌ جعل الأولى بمنزلة واو كَنَهْوَرٍ.
وأمّا غيره فجعل الزوائد هي الآواخر، وجعل الثالثة في سلّم واخواتها هي الزائدة لأنّ الواو تقع ثالثة في جدول، والياء في عثير، وجعل الآخرة في مَهْدَدَ ونحوه بمنزلة النون في خِلَفْنَة، وجعل الآخرة في عدبّس بمنزلة الواو في كَنَهْوَر وبَلْهَوَرٍ.»
الكتاب: ٤/ ٣٢٩، وينظر الممتع: ١/ ٣٠٦، والمبدع: ١٣٩-١٤٠.

(٤) يبدو أن الشارح يأخذ برأي الخليل في عدّ أوّل المضعّفين هو الزائد وقد نُسب إلى يونس (ت. ١٨٢هـ) القول بزيادة الثاني، وعليه أبو علي الفارسي. ومذهب سيبويه أنّ كلا القولين صحيح ومذهبٌ. ينظر المبدع: ١٣٩-١٤٠.

(٥) في اللسان (صمح) ٣/ ٣٥٠: «والصّمحمح والصمحمحيّ من الرجال الشديد المجتمع الالواح.. وقيل: هو القصير، وقيل هو الغليظ القصير، وقيل: الأصلع وقيل: المحلوق الرأس..».

الكلمة المكرّرة، ولا يفصل بين العينين إلاّ بزائد[(١)] كما تقول في: «عَثَوْثَلٍ»[(٢)] و«عَقَنْقَلٍ»[(٣)] فإذا نعدّ أن الحاءَ الأولى زائدة، وكذلك الميم الأولى.

الأوّل: قولُهم: «الخَنَافِقُ» في جمع: «خَنْفَقِيقٍ»[(٤)]، ولا يخلو إمّا أنْ يكون حذفَ القاف الآخيرة أو الأولى فلو حذف الأولى لقال: «خَنَافيق» إذ كان واحدُهُ: «خَنْفَقَ»، والياءُ الرابعة تثبتُ ولا تُحذفُ فلما لم يكن كذلك دلّ على حذف الثانية فبقي: «حنفقي» ثم حذف الياءَ لأنّها خامسةٌ، وتقدّم أنَّ الزائد أولى بالحذف[(٥)].

والثاني: في قولهم: «اقعنسَسَ»[(٦)] والنون إنّما يكتنفُها أصلان كـ «احرَنْجَم»[(٧)]

(١) في الكتاب ٤/ ٣٢٧: «هذا باب ما ضوعفت فيه العين واللام كما ضوعفت العين وحدها واللّام وحدها وذلك نحو: ذُرحرَح، وحِلبلاب وصمحمح.. يدلّك على ذلك قولهم: ذُرَاحٌ، فكما ضاعفوا الراء كذلك ضاعفوا الراء والحاء، وقالوا الحُلّب، وإنّما يعنون الحلبلاب، وكذلك على ذلك قولهم: صمامح، وبَراره.. فإذا رأيت الحرفين ضوعفا فاجعل اثنين منهما زائدين كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائداً، ولا تكلّفنَ أنْ تطلب ما اشتقّ منه بلا تضعيف فيه كما لا تكلّفه في الأوّل الذي ضوعف فيه الحرف.»

وينظر شرح الشافية: ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) في اللسان (عثل) ١٣/ ٤٥٠: «والعَثَوْثَل»: الكثير اللحم الرخو.».

(٣) العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل.

واعلم أنّ باب صمحمح أوسع من باب: عقنقل. ينظر الممتع ١/ ٢٦٤.

(٤) في اللسان (خنفق) ١١/ ٣٨١-٣٨٢: «الليث: الخنفقيق والعنقفير: وهو الداهية، وأنشد أبو عبيد:

سهرتَ به ليلة كلَّها   فجئتَ به مؤذناً خنفقيقا.»

(٥) في الكتاب / ٣٢٠: «ومما جعلته زائداً بثبت... ونون خنفقيقٍ، لأنّ الخنفقيق الخفيفة من النساء الجريئة، وإنما جعلتها من خَفَق يخفِق كما تخفق الريح، يقال داهية خنفقيق، فإما إنْ تكون من خفق اليهم أي أسرع إليهم، وإمّا أنْ تكون من الخفق، أي يعلوهم ويهلكهم».

وينظر المنصف: ١/ ١٣٦، والممتع ١/ ٢٦٧.

(٦) في اللسان (قعس) ٨/ ٦٠: «وقعس وتقاعس واقعنسَسَ تأخّر ورجع إلى خلف.»

(٧) في اللسان (حرجم) / ١٩: «حَرْجَمَ الابل ردّ بعضها على بعض وحرجمتُ الابل فاحرنجمت إذا رددتها فارتد بعضها على بعضٍ».

فوجب// أنْ تكونَ السّينُ الأولى في: «اقعنسَس» أصليةً، والثانيةُ زائدةً فاعرفه[١].

وقوله: أو همزة مصدّرة لا مؤخّرة يعني أنّه متى كانت الهمزة أولاً وبعدها ثلاثة أصول حكم بزيادتها سواءً عرف الاشتقاق أو لم يُعرفْ، وذلك لغلبة زيادتها عند وجود هذا الشرط فيما عُرِفَ بالاشتقاق[٢] من نحو: «أحمرَ» و(أخْضر) ثم حُمِلَ عليه ما لم يُعرفْ له اشتقاقٌ نحو: «أفْكَلٍ» وهو الرّعدةُ[٣]، وجمعُه: «أفاكلُ» فلو سميتَ به رجلاً لم تصرفْهُ للتعريف ووزنِ الفعلِ[٤]، وكذلك «أيْدَع»، وهو اسمُ طائرٍ، وقيل: اسم للزعفران[٥]، ووزنُهُ: (أفعلُ) حملاً على الأكثر، إذْ بابُ: (أفْعَلٍ) أكثر من بابِ: (فَيْعَلٍ)؛ وحُكيَ: يَدَعْتُ الثوبَ: صبغتُهُ بالزعفران، فاسقطَ الهمزةَ، واثبتَ الياءَ[٦]،

(١) ولم تدغم لهذا السبب السين الأولى في الثانية لأنّ اقعنسس ملحق باحرنجم، والذي يعلم به أنه ملحق بهذا البناء مجيء مصدره على حسب مصدر ما الحق به أعني: مصدر «احرنجم» فتقول: اقعنساساً كما تقول: احرنجاماً. وينظر الممتع ١/ ١٦٩.

(٢) قال سيبويه: «فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم ألا ترى أنّك لو سميت رجلاً بأفكلٍ وأيدعِ لم تصرفه، وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الالف. وإنّما صارت هذه الالف عندهم بهذه المنزّلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف؛ فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا.

ومما يقوّي على أنّها زائدة أنّها لم تجيء أولاً في فعل فيكون عندهم بمنزلة دحرج فترك صرفِ العرب لها وكثرتها أوّلاً زائدة، والحال التي وصفت في الفعل يقوّي الهاء زائدة. فإن لم تقل ذلك دخل عليك أنْ تزعم أنْ ألحقت بمنزلة دحرجت».

الكتاب: ٤/ ٣٠٧، وينظر المنصف: ١/ ١٠١.

(٣) في اللسان (فكل) ١٤/ ٤٥: «الافكلُ على أفعل: الرعدة، ولا يُبنى منه فِعل التهذيب عن الليث وغيره الأفكل: رعدة تعلو الإنسان ولا فعل له.. وهو ينصرف فإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة..»

(٤) ينظر الكتاب: ٤/ ٣٠٧، والمنصف: ١/ ١٠٠- ١٠١.

(٥) في اللسان (يدع) / ٢٩٤: «الايدع: صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم، وقيل: هو دم الأخوين، وقيل: هو الزعفران، وهو على تقدير أفعل.. وأيدع الرجل إذا أوجب على نفسه حجّاً .. ويدَّعت الشيء أيدعُهُ تيديعاً صبغة بالزعفران.».

(٦) في المنصف: ١/ ١٠٠ «فللسائل أنْ يقول: ما الدليل على أنّ الياء في أيدع فاءٌ؟ وما تُنكِرُ أنْ تكون =

وكذلك حكمُها إذا كان بعدَها أكثرُ من أربعةِ أحرفٍ لكنَّ بعضَها زائدٌ[١]، كـ «إمْخَاضٍ» ووزنُـهُ: (إفعـال) لأنّـه مـنَ: «المخـض»[٢]، و«إجفيـلٌ» ووزنُـهُ: (إفعيـلٌ)، لأنّـه من: «جَفَل»[٣] و«إخْريط» كذلك لأنّه منَ: «الخَرَطِ»[٤].

فإذا كان بعد الهمزة حرفان وليس هناك حرفٌ محذوف فهي أصلٌ[٥] كـ «أخَذَ» و«أكَلَ» «وأزار». ويخرجُ على هذا «ابن» و«اسم» لأنَّ هناك حرفاً محذوفاً إذ الأصل: «بَنو» و«سَمْو»[٦]، وكذلك إذا كان بعدها أربعة أحرف أصول[٧] نحو: «إصْطبل»

= زائدة، وتجعل الهمزة أصلاً، ويكون وزن الفعل: «فيعلاً»؟ فالجواب في ذلك: أنّ حملَ الهمزة على الزيادة أولى من حمل الياء عليها وذلك أنّ زيادة الهمزة في أوّل الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية ألا ترى أنَّ باب «أحمرَ وأصفر» أكثر من باب «خيفق وصيرفٍ»؟ فبهذا الدليل ثبتت زيادة الهمزة في أيدعٍ.

وقد حكى بعضهم «يدّعْتُهُ تيديعاً» فهذه دلالة قاطعة على كون الياء فاءً».

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٣١١.

(٢) في اللسان (مخض) ٩/ ٩٦-٩٧: «ومخَضَ اللبنَ - ويمخِضُه، ويمخُضُه مخضاً ثلاث لغات فهو ممخوض أُخِذ زبدُهُ.. ووالممخض السّقاء وهو الامخاض..»

(٣) في اللسان (جفل) ١٣/ ١٢٠: «جفل اللحم عن العظم والشحم عن الجلد: قشّر وجفل: شرو.. والاجفيل: الجبان،، وظليم أجفيل: يهرب من كلّ شيء..»

(٤) في اللسان (خرط) / ١٥٦: «... والاخريط من أطيب الحَمضِ وهو مثل الرُّغل سمّي اخريطاً لأنّه يخرط الابل أي يرقق سلّحها كما قالوا لبقلة أخرى تُسلم المواشي إذا رعتها: اسْليم..»

(٥) يقول ابن عصفور: «فإن وقعت - يعني الهمزة - أوّلاً فلو يخلو أنْ يكون بعدَها حرفان، أو أزيد. فإن كان بعدها حرفان خاصّة كانت أصلاً، إذْ لا بُدّ من الفاء والعين واللام وذلك نحو: أخذَ، أكلَ، أمَرَ». الممتع: ١/ ٢٣٠.

(٦) الحرف المحذوف هو الواو. لأنّ ابن من البنوّة، والاسم من السموّ على ما يرى البصريون. ومثل هذا الحذف واقع في نحو: أخ وأب لقولنا في التثنية: أخوان، وأبوان.

ينظر الممتع: ٢/ ٦٢٢-٦٢٣.

(٧) يشترط أنْ تكون هذه الأحرف الأربعة مقطوع باصالتها كما في: اصطبل وإبرَيْسَم، فالصاد والطاء والباء من اصطبل مقطوع باصالتها لأنها ليست من حروف الزيادة. وكذلك اللّام التي لا تزاد إلاّ في مواضع مخصوصة، وليس موضعها في إصطبل من تلك المواضع. وكذلك الباء والراء والسين والميم من إبريسم.

لأنّ الرّباعي لا يزاد أوّلُهُ إلاّ أنْ يكونَ جارياً على فِعْلٍ نحو: «يدحرجُ»؛[١] ويَدلّكَ على ذلك قولهم في االتصغير: «أُصْطَيبِلٌ»، ولو كانت زائدة لقيل: «صطيبل»[٢].

قال أبو البقاء[٣]: الدليلُ على أصالتها وجهان.

أحدهما: أنّهما ثقيلةٌ والكلمة الرّباعية مستثقلّة، وليست الهمزة فيها لمعنىً فلا وجهَ لزيادتها.

والثاني: أنّها لفظة أعجمية، والأعجمي لا يعرف له أصل، ولذلك حكم باصالة الهمزة في «إبراهيم» و«إسماعيل»[٤]. ومثلُ إصطبل: «إصْطخرٌ»[٥].

---

(١) إنّما قطع باصالة الهمزة في اصطبل ونحوه لأنّ بنات الأربعة فصاعداً لا تلحقها الزيادة من أوّلها أصلاً، إلا الأفعال نحو: تدحرج، والأسماء الجارية عليها نحو: مدحرج، فلما كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من قبيل الجارية على الأفعال قُطع بأنّ الهمزة في أوّلها أصل.»
الممتع ١/ ٢٣١. «بتصرف».

(٢) حكم باصالة الهمزة في «إصطبل» لأنّا لا نعلم زيادة همزته بالاشتقاق فهو: على وزن (فِعْلَلٌ) وبعد الهمزة أربعة أصول، ولم يثبت بالاشتقاق غلبته زيادة الهمزة بعد أربعة أصول حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه ولذلك قيل في تصغيره «أصطيبل» ولا يجوز حذف الهمزة لأصالتها.
ينظر شرح الشافية: ١/ ٣٧٣.

(٣) أبو البقاء: هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري صاحب التبيان في إعراب القرآن، واللباب في علل البناء والإعراب وغيرهما توفي سنة ست مئة وستمائة للهجرة. ويُنسب إليه وهماً شرح ديوان المتنبي وهو لابن عدلان. ينظر البلغة: ١٠٨، وبغية الوعاة ٢/ ٣٨.

(٤) الهمزة في (إبراهيم وإسماعيل أصل ووزنهما (فعلاليل) لأنّ الباء من إبراهيم والراء والهاء والميم أصول، وكذلك السّين في إسماعيل والميم والعين واللام كلّها أصول، وإذا كان كذلك كانت الهمزة في أولهما أصلاً كذلك والألف والياء فيهما زائدتان لأنّهما لا يكونا أصلين في بنات الثلاث، وإنّما قلّ التصرّف في الرباعي لقلته في الكلام، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها، ألا ترى أنّ كلّ مثال من أمثلة الثلاثي له أبنية كثيرة للقلة والكثرة ، وليس للرباعي إلا مثال واحد وهو فعالل القليل والكثير فيه سواء ، ولم يكن للخماسي مثال للتكسير لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف وإنّما هو محمول على الرباعي.».
شرح المفصل: ٩/ ١٤٥ وينظر الممتع: ١/ ٢٣١، والمبدع: ١٢٥-١٢٦.

(٥) اصطخر: مدينة في بلاد فارس، ينسب إليها عدد من العلماء. معجم البلدان ١/ ٢٩٩.

وقال بعضهم[١]: إنّما لم يَزد أوّل الرّباعي لقلّة التّصرف في الرّباعيّة، وإنّما قلّ ذلك لقلّته في الكلام لأنّ الكلمةَ إذا تكثرُ لم يكثر التصرفُ فيها، ولذلك لم يكنْ للرّباعي إلا مثالٌ واحدٌ في الجمع[٢]، ولما كان الخماسي [على][٣] حرف واحد[٤].

وقوله: «لا مؤخّرة» يعني أنّ الهمزةَ متى كانت غيرَ أوّلٍ حُكم عليها بالاصالة إلاّ إذا قامَ الدليلُ على أصالتها. كما سيأتي إنْ شاء الله تعالى.

وقال أبو الفتح في الملوكي[٥]: وقد إطّردت زيادة الهمزةِ اخراً[٦] نحو: «حمراء» و«صفراءَ» و«أصدقاء»، و«عُشراء»، وشبهه[٧] وقالَ ابنُ يعيش[٨]: حكم الهمزة إذا وقعت آخراً كحكمها إذا وقعت حشواً، ولا يُقضى بزيادةٍ إلاّ بثبتٍ، فأمّا نحو: «حمراء»

---

(١) منهم موفق الدين يعيش ابن يعيش المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائةٍ.
ينظر شرح المفصل: ٩/ ١٤٥.

(٢) هو (فعاللٌ) للقليل وللكثير على السواء.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) لعلّه يقصد أنّ مزيد الخماسي لا يكون بزيادة واحدة. لأن الخماسي المجرد على مثالين هما: «فِعّللٌ وفُعللٌ».

قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٩/ ١٤٥: «ولم يكن للخماسي مثال للتكسير لانحطاطه عن درج الرّباعي في التّصرف وإنّما هو محمول على الرباعي نحو: فَزَازِدِ، وسَفارجِ، كجعافر، ومما يدلّ على ما قلناه من كثرة تصرّفهم في الثلاثي أنّهم قد بلغوا ببنات الثلاثة بالزيادة سبعة أحرف نحو: اشهيبات، واحميرار، فنزيد على الأصل أربعُ زوائد ولم يزد على الأربعة إلاّ ثلاث زوائد نحو: احرنجام، ولم يزد على الخماسي أكثر من زيادة واحدة نحو: عضرفوط، فعرفت بذلك كثرة تصرفهم في الثلاثي وقلّته في الرّباعي والخماسي، فلذلك قلّتْ زيادة الهمزة في أوّل بنات الأربعة وكثرت في أوّل بنات الثلاثة.».

(٥) يقصد كتاب: التصريف الملوكي لابن جني.

(٦) في الأصل: أخيراً. وما أثبتناه من التصريف الملوكي. ص١٧.

(٧) جاء في التّصريف ص١٧: «ونفساء». وقول ابن جنّي كالآتي: «وقد اطّردت زيادة الهمزة آخراً للتأنيث نحو: حمراء، وصفراء، وأصدقاء، وأنبياء، وعُشْراء، ونفسآء».

(٨) مرّت ترجمته.

و«صفراء» فإنّ الهمزةَ فيه (   )[١] بدل من ألف التأنيث المقصورة في نحو: «حبلى» و«سكرى» وإنّما زيدتْ قبلَها ألفٌ أخرى للمدّ فاجتمع ألفانِ ساكنانِ فقُلبت الثانيةُ همزةً، وحقّها أنْ تذكرُ في باب البدل، وإنّما ذكرُها هنا للفظِها فاعرفْه[٢].

قال:

«أو نونٌ بعدَ ألف زائدة، أو ميم مصدرة حُكِمَ بالزيادةِ».

قلت:

أصلُ هذه الألفِ والنّون أنْ تلحقَ الصّفات ممّا كان مؤنّثة: (فَعْلَى) نحو: «غضبان» و«غضبى»، و«عَطْشان» و«عَطشى»، و«سكران» و«سكرى»؛ لأنّ الصّفات بالزيادة أولى منَ الأسماءِ حيثُ أنّها مشبّهةٌ بالافعال، والفعل أقعدُ في الزّيادة من الاسم، والأعلام نحو: «قحَطانَ» و«عمرانَ» و«عثمان» محمولة عليها[٣].

---

(١) في الموضع كلمتان مطموستان.

(٢) في شرح المفصّل ١٠/٩: «فأمّا ابدالها -يعني الهمزة- من الالف واجباً فمن الف التأنيث نحو حمراء، وبيضاء، وصحراء، وعشراء فهذه الهمزة بدل من الف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى وقعت بعد الف زائد للمدّ، والأصل: بيضي وحمري وعشري وصحري بالقصر وزادوا قبلها الفاً أخرى للمدّ توسعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث ليصير له بناءان ممدود ومقصور فالتقى في آخر الكلمة ساكنان وهما الالفان، الف التأنيث وهي الأخيرة وألف المدّ وهي الأولى فلم يكن بدّ من حذف احداهما أو حركتها فلم يجز الحذف لأنّه لا يخلو إمّا أن تحذف الأولى أو الثانية، فلم يجز حذف الأولى لأنّ ذلك مما يخلّ بالمدّ، وقد بنيت الكلمة ممدودة، ولم يجز حذف الثانية لأنّها على التأنيث وهو أقبح من الأول فلم يبق إلا تحريك احداهما فلم يجز تحريك الأول لأنّ المدّ متى حرك فارق المدّ مع أنّ الالف لا يمكن تحريكها فلو حركت انقلبت همزة وكانت الكلمة تؤول إلى القصر وهم يريدونها ممدودة فوجب تحريك الثانية فلما انقلبت حركة همزة، فقيل: حمراء، وصحراء، وعشراء..»

(٣) في المنصف ١/٢٩: «ويدلّ على أنّ الزوائد بابها الأفعال، أنّ أبا عثمان ذهب إلى أنّ الالف والنون الزائدتين في آخر: فَعْلان بابها أنْ تكون في آخر غضبان، وعطشان ونحوهما من الصفات التي تشبهها. قال: قالوا: لأنّ غضبان صفة والصفة قريبة من الفعل والزيادة وما شابهه أحقُّ، ومن ذلك أيضاً أنّك لا تجد اسماً اجتمع فيه زيادتان إلاّ أنْ يكون جارياً على الفعل..»

وقال التصريفيون متى رأيتَ ألفاً ونوناً فاحكم بأنّهما زائدتانِ، إلاّ أنْ تقوم دلالةٌ على الاصالة كما في: «فتيان» وهو من: «الفتى»//، وكذلك «حسّان» إذا أخذتَهُ من «الحسن»[١]. ٥/و

وقولُهُ: «أو ميم مصدّرة» ليعلم أنّ الميمَ متى وقعتْ أولاً وبعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ حُكم بزيادتها[٢]، وهي في ذلكَ مساويةٌ للهمزةِ، وإنّما كانت كذلك لأنّها تقابلُها في المخرج، فالهمزة من أوّل المخارج والميمُ من آخرها[٣].

وقيل: إنّها لما كانت أخت الواو وقد منعت الواو[٤] من الزيادة أولاً زيدت الميم أوّلاً لتكون كالعوض منها، وذلك نحو: «مَضْرَبِ» و«مَقْتَلِ»[٥].

---

(١) في المنصف: ١/١٣٣: «إذا وجدت كلمة في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل، وفي آخرها ألف ونون فاقض بزيادة الالف والنون وإنْ لم تعرف الاشتقاق لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرف اشتقاقه نحو: سِرحان، وسَعدان. وليس يريد - يعني المازني- أنّك كلما وجدت اسماً آخره الف ونون قضيت بزيادتهما هذا خطأ؛ ألا ترى أنَّ النون في فدان، وعنان، وسنان: لامٌ وليست زائدة، وكذلك إن كانت الكلمة مكررة حكمت بأنّ النون غير زائدة؛ لأنّه لو جاء في كلامهم نحو: جَنجان، فَنقان لكان قياسه أنّ يكون بمنـزلة خضخاض وقمقام، ولا تجعل النون زائدة؛ لأنّك لو فعلت ذلك للزمك أن تجعل «جنجاناً» من باب سلِس وقلِق من ذوات الثلاثة . . . وكذلك لو جاء شيءٌ نحو: رمّان ومُرّان لم تقضِ بزيادة النون إلا بثبت لأنّه يجوز أن تكون أصلاً . .»

وينظر الممتع ١/٢٥٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: التصريف الملوكي: ١٧، وكتاب الفصول: ١٣٥.

(٣) مخرج الهمزة من أقصى الحلق تشاركها في هذا المخرج: الهاء والالف في حين كان مخرج الميم عنده «مما بين الشفتين» ويشاركها في هذا المخرج الباء والواو. وقد عدّ الخليل العين من أقصى المخارج.

ينظر الكتاب ٤/٤٣٣. والمحتسب ١/٥٠.

(٤) يعني أنها والواو من مخرج واحد.

(٥) من المعروف أنّ الواو لا تزاد أولاً أبداً كراهة أنْ تقع طرفاً فيلزمها البدل، لكنها تزاد ثانية في نحو: كوثر، وثالثة في نحو: عجوز، ورابعة في نحو: جُرموق للذي يُلبس فوق الخفّ، وخامسة في نحو: قمحدُوَة للهنة الناشزة فوق القفا وأعلى القذال وخلف الاذنين ومؤخّر القذال.

أما الميم إذا كانت أوّل الكلمة وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة حتماً كما هو شأنها في اسم الفاعل والمفعول، فإن كانت في هذا الموقع أصلاً افتقرت إلى ثبت. =

وقال بعضُهم: اطّردتْ زيادتُها في خمسة أصناف في: اسم الفاعل، والمفعول، والمصدر، والزمان، والمكان[١]، وكذلك فيما [فيه][٢] عدولٌ عن اسم الفاعل للمبالغة كـ «مِضْرابٍ»، و«مِطعانٍ»، وكذلك في اسم الآلة[٣]، وكذلك في مأسَدَةٍ ومَسْبَعَةٍ.

قال:

«إلاّ أنْ يعارضَ دليلُ الاصالةِ لملازمةِ ميمِ معدٍّ في الاشتقاق وكالتقدّمِ[٤] على أربعة أصولٍ من غيرِ فعلٍ، أو اسم يشبهه».

قلت:

الميم في «معدّ» أصلٌ، وهي فاءٌ لقولهم: «تمعددَ» أيْ: صارَ على خُلق معدّى[٥] أو تعلّمَ كلامَه[٦]، وهو: (يفَعْلَلَ) كـ «يدحرج».

ولا يكون: (تمفعل) لأنّه لا يعرف فصيحاً، و«تمسكنَ» إذا أظهرَ السكينةَ، و«تمدرعَ» إذا لَبسَ الدّرعَ، و«تَمندلَ»[٧] من: المنديل من قبل الغلطَ، والجيد: تسكّنَ، وتدرعَ،

= ينظر الكتاب: ٤/ ٣١٤، ٣١٨. والمقتضب: ١/ ٥٧، والتصريف الملوكي: ١٧، وكتاب الفصول: ١٣٥.

(١) نحو: مكرِمٌ، ومكرَم، ومُنزَل، ومجتمعَ على التوالي والسباق هو الفاصل بين استعمالنا المصدر المبني أو اسم الزمان، أو المكان.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) نحو: مِبضع، ملقط.

(٤) في أصل التعريف في ضروري التصريف: «أو وجدان» بدلاً من «وكالتقدّم».

(٥) في الأصل: معّدا.

(٦) في اللسان (معد) ٤/ ٤١٤-٤١٥: «وتمعدد صار مَعَدّ ... ويقال هو من الغلظ ومنه قيل للغلام إذا شبَّ وغلظ: قد تمعدد.. ويقال: تمعددوا تشبّهوا بعيش معد بن عدنان وكانوا أهل قشف وغلظ في المعاش.. ومعد يكرب اسم مركب » الرجل الحكيم من العرب».

(٧) في اللسان (ندل) ١٤/ ١٧٧: «قيل هو من الندل الذي هو الوسخ، وقيل: إنّما اشتقاقه من الندل الذي هو التنادل، وقال الليث: الندل كأنّه الوسخ من غير استعمال في العربية، وقد تندّل به وتمندل، قال أبو عبيد: وأنكر الكسائي تمندل.. قال: والمنديل على التقدير: مِفعيل اسم لما يمسح به..»

وتمدَّل. قال أبو عثمان[1] : وهو كلامُ أكثرِ العرب[2].

وقوله: «وكالتقدّم على أربعة أصول» يعني أنّه متى كانت الميمُ أولاً لأربعةِ أصولِ حُكِمَ بأصالتها[3] كميم: «مَرزَجَوشِ»[4] فإنها أصْلٌ، والوزنُ: (فَعْلَلولٌ) كـ«عَضْرَفُوط»[5]، وذلك لما ذكرناهُ من أنّ الزيادةَ لا تلحقُ بناتَ الأربعة لقلّة التّصرف فيها، وأيضاً فإنّ الزيادةَ أولا (لا يمكن تمكينها) حشواً، ألا ترى أنّ الواو الواحدة لا تزادُ أوّلاً البتةَ[6]، وتزادُ حشواً مضاعفةً وغيرَ مضاعفة نحو: «كروّسٍ»[7] و«عَطَوّدٍ»[8]،

---

(١) أبو عثمان: المازني.

(٢) ينظر: التصريف. وفي المنصف ١/ ١٢٩-١٣٠: «اعلم أنّه إنّما كان «مَعَدّ» من معنى: تمعدد لأنّ تمعدد تكلّم بكلام مَعَدّ: أي كبّر وخطب، هكذا كان أبو علي يقول، ومنه قول عمر رضي الله عنه: اخشوشنوا وتمعددوا، قال أحمد بن يحيى: تمعددوا: أي كونوا على خلق مَعَدّ، فإذا كانت الميم فاءً فهي في: معدّ فاء قال ولا تنظر إلى: تمسكن، وتمدرع، فنقول: أحمد تمعدد على أنّه تمفعل بمنزلة: تمدرع، واجعلْ: معدّاً مفعلاً لأنّ تمدرع قليلة، والجيّدة تدرَّع، وتسكَّنَ.»

(٣) ينظر شرح الشافية: ٢/ ٣٧٣، وكتاب الفصول: ١٣٥

(٤) في الأصل: «مرجوش» وفي اللسان (مرزجش) / ٢٣٨: «المرزجوش» نبت وزنه فَعْلَلول بوزن: عَضرَفُوط، والمرزجوش لغة فيه.»

وينظر شرح الشافية: ٢/ ٣٧٤.

(٥) في اللسان (عضرفط) ٩/ ٢٢٥: «العَضْرَفُوط» دويبةٌ بيضاء ناعمة».

(٦) في المنصف ١/ ١١٢: «إنّما امتنع ذلك في الواو لأنّها لو زيدت أوّلاً مضمومة لاطّرد فيها قلبها همزة نحو: «أُقّتت» وبابه.. ولو زيدت مكسورة أيضاً لجاز قلبها جوازاً كالمطّرد نحو: «إسادة، وإفادة» في: «وسادة ووفادة»، ولو زيدت مفتوحة حتى تُحقَّر الكلمة لانضمّ أولها فجاز قلبها همزة، يريد تحقير وزّة: وزُيْزَةٌ، ويجوز: أزيزَةٌ.

قال: فلما كانت زيادتها أوّلاً تقود إلى هذا التغيير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل؛ لأنّها زائدة رفضت زيادتها أوّلاً فلم يجز لذلك، فهذا معنى قول أبي علي وقريب من لفظه والأمر كما ذكر.

فإن قلت: فهلاّ زادوا الواو في أوّل الفعل مفتوحة؛ لأنّ الفعل لا يُحقّر فينضمّ؟ قيل: لأنّه إذا بني للمفعول لم يُسَمّ الفاعل، انضمّ أوّله فجاز الهمز.

فإن قيل: فكان يجري مجرى: «وعد، وأُعد»؟

قيل: واو «وُعِد» أصلٌ فاحتمل ذلك فيها وليس الزائد كالأصل.

(٧) في اللسان (كرس) ٨/ ٧٨: «والكروّس: بتشديد الواو: الضخم من كلّ شيء.»

(٨) في اللسان (عطد) ٤/ ٢٨٧: «العطوّد: الشديد الشاق من كلّ شيء.»

و«اجلوّذ»[١] و«اخروّط»[٢]، وغيرَ المضاعفةِ نحو: «عجوزٍ» و«جرموق»[٣].

وقولُهُ: «منِ غير فعلٍ» نحو: «ادّحرج»، فإنَّ الفعل أقوى في الزّيادة من الاسم[٤]، لذلك يجوز أنْ نلحقَ أوّل الفعلِ زياتانِ وثلاثٌ، كـ«انطلقَ»، و«استخرجَ» ولا يجيءُ ذلك في الاسم ثلاثياً، ولا رباعياً إلا ما شذّ. من ذلك قولُهُم: «رجلٌ إنْقَحلٌ[٥] وانْزَهوٌ»[٦] فإنّ الهمزةَ والنونَ منهما زائدتانِ لأنّهما مشتقانِ من: «القَحَلِ» و«الزَهَو» ولا نضيرَ لهما[٧].

نعم. ذهب أبو الفتحِ[٨] إلى أنَّ: «إنقحلاً» من معنى القَحَل لا من لفظه[٩] ووزنه:

---

(١) في اللسان (جلذ) ٥/ ١٤: «اجلوّذ الليل: ذَهَبَ الدجلوّذ والأجليواذ: المضاء والسرعة في السير.

(٢) في اللسان (خرط) ٩/ ١٥٦: «الأخروّاط في السير: المضاء والسرعة. .».

(٣) في اللسان: (جرمق) ١١/ ٣١٧: «الجرموق: خفّ صغير يلبس فوق الخفّ، وجرامقة الشام انباطها واحدهم جُرماقيّ. .»

(٤) لأنّ الزيادة بابها الأفعال، وما جاء مزيداً في الأسماء والصفات من نحو: منطلق، ومستخرج، وعطشان، وغضبان يجري على الفعل لأن الزيادة بالفعل وما شابهه أحقُّ.
وينظر: المنصف ١/ ٢٩.

(٥) في الأصل: «انقح» وفي اللسان: (قحل) ١٤/ ٧٠: «ورجل إنقحل وامرأة إنقحلةٌ بكسر الهمزة مخلقان من الكبر والهموم. . وقد يقال الانقحل في البعير. قال ابن جني ينبغي أن تكون الهمزة في إنقحل للالحاق لما اقترن بها من النون في باب: جردحل».

(٦) في اللسان (قحل)١٤/ ٧٠: «ومثله -يعني انقحل- ما روى عنهم من قولهم: انزهوٌ ونزهوٌ وامرأة انزهوة إذا كانا ذوى زهو. ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلاً وحدَهُ. .».

(٧) حكى سيبويه: «انقحلا» في الوصف لا غير على وزن (إنْفَعل).
ينظر الكتاب: ٤/ ٢٤٧، والممتع: ١/ ١١٣.

(٨) أبو الفتح: ابن جني.

(٩) في المنصف ١/ ٢٩-٣٠: «إن انقحلاً في معنى مَحَلَ وليس من لفظه، وإنّه لا زيادة في أوّله. كذا حكى أبو عليّ عن بعضهم، فاحتملت الزوائد في الأسماء الخماسية لقوّة الأسماء ولأنّ الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكّنها وكثرتها في الأفعال فكأن الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يعبأ بها لذلك.».

«فِعْلَلٌ» كـ «جِرْدَحلٍ»[١]، وتقول في تصغيره: «أنيقح» كـ «جُريدح»، وعلى الأول أنت مُخيّرٌ إنْ حذفتَ الهمزةَ قلتَ: «نُقيحلٌ»[٢]، وإنْ حذفتَ النونَ قلت: «أُقيحلٌ»[٣].

وذهب الزعفراني[٤]، إلى جواز كون الهمزة بدلاً من العين في: «عنزهو»[٥] فهي إذاً أصل والنّون والواو زائدتان لأنّهما بازاء: «قِنْدَأو»[٦] «وسِنْدأوٍ»[٧] و«حنطأوٍ»[٨] «والوزنُ: (فِنْعَلْوٌ)، وإنّما زيدت الواو ها هنا لخفاء الهمزة والهاء في الوقف؛[٩]؛ وعكسُهُ ما حكاه البشتي[١٠] في التعليق من أنّه جرى عند أبي[١١] علي ذكْرُ ما فات سيبويه من الأبنيةِ،

(١) فهو على هذا الأساس رباعي ملحق بالخماسي. وهو على (إنفعل) لاجتماع الزيادتين فيه قبل الفاء. ينظر الكتاب ٤/٢٤٧.

(٢) لأنّ من العرب من يحذف في الخماسي الحرف المزيد وإن كان أصلياً لكونه شبيه الزائد، فإذا كان لا بدّ من حذف فحذف شبه الزائد أولى.
ينظر: شرح الشافية: ٢/٢٠٥.

(٣) حذف النّون على أساس أنّها زائدة قبل الفاء.

(٤) الزعفراني: مرّت ترجمته في ص ٣١.

(٥) والأصل إنزهوٌ. والذي جوّز ذلك للزعفراني فيما يبدو لنا أنهم أبدلوا من الهمزة العين، «لأنّها اشبه الحروف بالهمزة». ينظر: الكتاب ٤/٣٠٦.

(٦) في اللسان (قدو) ٢٠/٣٢: «أبو عبيد سمعت الكسائي يقول: سندأوةٌ وقندأوة وهو الخفيف.. يهمز ولا يهمز.» وهذا مما عينه ولامه وقعتا بين حرفين زائدين.
وينظر: الكتاب ٤/٣٢٩، والممتع ١/٢٦٧، والمبدع: ٧٣.

(٧) ينظر الهامش الذي قبله. واللسان (سندأ) ١/٨٩.

(٨) في اللسان (خطأ) ١/٥١: «رجل خِنطأوٌ: قصير.»

(٩) في الممتع: ١/٢٦٩: «وأما «كنتأوٌ» واخوته فنونسه زائدة بدليل أنّ هذه الأسماء فيها ثلاثة أحرف من حروف الزيادة: النون والهمزة الواو، فقضى على الهمزة بالاصالة لقلّة زيادتها غير أوّل، وقضي على الواو بالزيادة لملازمتها المثال. فإن قيل: فإنّ الهمزة أيضاً قد لازمت المثال؟ فالجواب أنّه لا يمكن أيضاً القضاء بزيادتها مع النون، لئلا يؤدّي إلى بقاء الاسم على أقلّ من ثلاثة أحرف، إذ الواو زائدة، فلما تعذرت زيادتها معاً قضي بزيادة النّون، لأنّ زيادة النون غير أوّلٍ أكثر من زيادة الهمزة..».

(١٠) البشتي: هو أحمد بن محمد البشتيّ المعروف بالخارزنجي أبو حامد: إمام الأدب بخراسان في عصره، دخل بغداد فعجبوا من تقدمه في معرف اللغة سمع الحديث من أبي عبدالله البوشنجي، وعنه سمع أبو عبد الله الحاكم. صنّف تكمل كتاب العين، شرح أبيات أدب الكاتب، كتاب التفصلة. مات في رجب سن ٣٤٨هـ. ينظر أنساب السمعاني الورقة ١٨٤أ والبغية ١/٣٨٨.

(١١) هو أبو علي الفارسي استاذ ابن جنّي.

وقيلَ إنَّ منها: «عُياهِماً»[١] والظاهر أنّه (فَيَاعِلٌ).

فقال أبو الفتح: يجوز أنْ تكونَ العينُ مبدلة من الهمزة، والأصل: «أياهِمٌ» كـ«أجارِدٍ»[٢]. وسيبويه قد ذلك فارتضاه أبو علي، وأقولُ هذا وَجْهٌ جيّدٌ ذهبَ إلى مثله المتقدمون في قول خطام. أنشده أبو بكر بن الأنباري والزعفراني:

عن كيف بالوصل لكم أم كيف لي

قيل: أصلُهُ: «أَنْ كيف» فأبدلتِ الهمزةُ عيناً، و«أنْ» على أحد وجهين إمّا أنْ تكونَ مخففةً من الثقيلة، وأمّا أنْ تكونَ بمعنى: أي[٣] كقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [الأنعام: ١٥١] والتقدير: أي لا تشركوا.

وقيل: إنّ «عليكم» إغراءٌ، وأنْ لا تشركوا، نَصْبٌ به[٤]، ويقوّي هذا أنَّ الزعفراني

---

(١) يقال: رجل عياهم: ماضٍ سريع، وجمل عياهم: سريع، وفي الخصائص ٣/ ١٩٧.
«وأمّا عُياهم فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول، وذاكرت أبا علي- رحمه الله- يوماً بهذا الكتاب فأساء نثأه، فقلت له: إنّ تصنيفه أصحّ وأمثل من تصنيف الجمهرة، فقال: الساعةَ لو صنّف إنسان لغة بالتركية تصنيفاً جيداً أكانت تعدَدّ عربي لجودة تصنيفها؟ أو كلاماً هذا نحوه. وعلى أنّ صاحب العين أيضاً إنما قال فيها: وقال بعضهم: عُياهمه وعُياهم؟ كعُذافرة وعُذافر. فإن صحّ فهو فُياعل، ملحق بمُعذافر. وقلت فيه لأبي علي: يجوز أن تكون العين فيه بدلاً من همزة؛ كأنّه أياهم كأباتر وأحامِر فقبل هذا.»

(٢) في الأصل: «كاجرد» ولم يمثّل ابن جني بأجارد (وهو اسم موضع كما في اللسان (جرد ٤/ ٩١)، وإنّما مثّل بـ«أباتر، وأحامر». ينظر الخصائص: ٣/ ١٩٧.

(٣) لا تكون (أنْ) بمعنى (أي المفسرة) إلا بشروط معينة عند من اثبتَ لها ذلك منها أنّ أن لا تفسّر إلا الجملة السابقة عليها، وأي تفسر المفردات والجمل، وأنْ يكون في الجملة المتقدّمة معنى القول لا لفظه، وألاّ تقترن (أنْ) بالباء. وعن الكوفيين انكار أنْ التفسيرية البتةَ، وهو عند ابن هشام رأي متّجه. ويبدو أنّ ابن أياز يرى ذلك أيضاً، ولهذا رجّح كون (أن) في الآية الكريمة مصدرية ناصبة لا تفسيرية بمعنى: أي. ينظر مغني اللبيب ١/

(٤) يجوز أن يكون (ألا تشركوا) منصوب بطرح اللام أي: أبين لكم الحرام لأن تشركوا ويجوز أيضاً أن يكون محمولاً على المعنى فيكون المعنى: اتلُ عليكم أنْ تشركوا أي أتلُ عليكم تحريم الشرك، ويجوز كذلك أن يكون على معنى أوصيكم أن لا تشركوا به شيئاً، ويجوز أنْ يكون منصوباً بأن ولا =

نقل أنَّ قلبَ الهمزة عيناً لغةٌ لبني تميم[١] .

فإنْ قيل: فكيف جاز دخول «أم» من حروف الاستفهام[٢]، وأخلصتْ للعطف، والعطفُ بـ«أم»، والسّؤالُ بكيفَ فلا يجوزُ أنْ تُجرّدَ «كيف» في الاستفهامِ لأنَّ بناءَها كذلك فلو جُرّدت لأعربتْ وهذا واضح.

وقوله : «أو اسمٌ يشبههُ» نحو: «مدحرج»، و«مرهف»[٣] .

= للنفي، ويجوز أن يكون (تشركوا) مجزوماً بـ (إلا) على اساس أنّها للنهي، ويجوز ما ذكره الشارح من عدّ (عليكم) اسم فعل أمر ، ويجوز أن تقف عليه ثم تبتدىء بأنْ لا تشركوا، أي هو أنْ لا تشركوا، أي هو الاشراك أي المحرم الاشراك، ولا زائد ولنا عدّ (ما) استفهاماً فنقف على قوله: ربكم ثم نبتدىء فنقول: عليكم ألا تشركوا أي عليكم ترك الاشراك، وهذا وقف بيان وتمام.

ينظر : مجمع البيان في تفسير القرآن ٤/ ٣٨٢.

(١) قلب الهمزة عيناً لهجة عربية تسمّى (العنعنة) عزيت إلى تميم وقيس وأسد على خلاف في ذلك. ومن اللغويين من نسبها إلى بني كلاب. ويرى بعض الباحثين الاعاجم أنها ظاهرة جزرية (سامية) قديمة.

ينظر : نوادر أبي زيد: ٢٩، وسر الصناعة: ١/ ٢٣٤-٢٣٥،و الجمهرة ١/ ٢٣٨، والابدال لابن السكيت: ٢٤، وشرح المفصل: ٨/ ١٤٩-١٥٠، واللهجات العربية في التراث: ١/ ٣٧٠.

(٢) (أم) التي للاستفهام هي (أم) المنقطعة المسبوقة بالخبر المحض. وهي للاستفهام على ما يذهب الكوفيون إليه. وعليه قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾ [السجدة: ١-٣] بمعنى : أتقولون افتراه، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ ﴾ من [من سورة الطور: ٣٩] : ﴿ أَمۡ تَقُولُونَ إِنَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾ من سورة البقرة/ ١٤٠، ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ ۝١٦﴾ من سورة الزخرف/ ١٦. معنى (أم) في كلّ ذلك الف الاستفهام لأنّه لم يتقدّمها استفهام ونحوها كثير في القرآن، ويرى البصريون أنّها بمعنى (بل) وليس فيها معنى الاستفهام.

ينظر : كتاب الأزهية ١٣٨-١٣٩، ومغني اللبيب : ١/

(٣) فالميم زائدة في (مدحرج) لأنّ بعدها أربعة أصول مقطوع باصالتها، وكذلك الأمر في (مرهف) لأصلية الحروف الثلاثة بعد الميم.

وفي اللسان (هف) ١١/ ٢٧: « رجل مرهف: (رقيق).

قال:

«وكونُ التكرير على نحو ما هو في: سُندسٍ، وسِمْسمٍ».

قلت:

اعلم أنَّ وزنَ «قَرْقَفٍ»[١]: (فَعْلَلٌ)، فالقافُ فاءٌ، والرّاءُ علينٌ، والقافُ الثانيةُ والفاءُ لامانِ، ولا يجوز أنْ يكون: (مفعلاً) لأنّه لم يعهدْ في لغة العرب تكريرٌ يُرادُ به الزيادة مع الفصلِ بحرفٍ أصلي مُغايرٍ لما زِيدَ؛ و«مَرْمَرِيسٌ» زيدتِ الفاءُ والعينُ بعدَ الفاءِ والعينِ من غير فَصْلٍ بينهما[٢]، وكذلك جميعُ ما يكونُ زائداً، فلما كانَ «قرقف» قد فَصَلَ بين القافين الرّاءُ وجبَ أنْ تكونَ الثانية غير تكرير للفاءِ، وهو عند الكوفي[٣] فصلٌ، وكذا: «سِمسمٌ» و«سُندسٌ».

---

(١) في اللسان (قرقف) ١١/١٨٩: «القرقفة الرعدة، وقد قرقفه البرد مأخوذ من الأرقاف كررت القاف في أولها، ويقال: إنّي لأُقرقف من البرد أيْ: أُرعد ... والقرقف: اسم القمر ويوصف به الماء البارد.

(٢) في المنصف ١/ ١٢-١٣: «والفاء لم تُكَرّرْ في كلام العرب إلا في حرف واحد، وهو «مرمريسٌ» وهي الدّاهية والشّدة، قال الراجز:

داهيةٍ حدباءَ مَرْمَريسِ

ومرمريت : في معناه، فمثاله من الفصل: «فعفعيل»، لأنه من المراية وهي الشدّة، فتكررت الفاء والعين، ولا نظير لهذه الكلمة، وإنما بسطت هذا الموضع لأنّ أكثر مَن يتعرض للنظر في هذا العلم يسمع الأصل والزائد ولا يعرف الغرض فيهما، ولا حقيقة ما يراد بهما، فكشفت هذا المعنى ليشترك في معرفته المبتدىء والمتمكن فيه.»

وينظر : شرح الشافية ٢/ ٣٦٤.

(٣) يقصد به (الأخفش الأوسط) الذي لم يذهب مذهب الخليل وسيبويه في جعل نحو: مرمريس فيه معنى الاشتقاق من الممارسة لأنها تمارس الرجال ورأت كأن خفياً وهو عند الأخفش أصل. وكذلك : همرّش الملحق بجحمرش. وهو أصل عند الأخفش.

ينظر شرح الشافية: ٢/ ٣٦٤. والمبدع: ١٣٨.

قال:

«فإنْ لم تثبتْ زيادةُ الالفِ فهي بَدَلٌ لا أصلٌ إلا في حرفٍ أو شبهِهِ».

قلت:

الالفُ في الأسماء المعربةِ والأفعال لا تكونُ إلاّ زائدةً أو منقلبةً فإنْ لم تكنْ زائدةً فهي منقلبةٌ[١]، وألفاتُ الحروف أصولٌ غيرُ زائدةٍ، ولا منقلبةٌ. أمّا الأوّل فلأنّ الحرفَ لا يُشتقُّ ولا يُشتَقُّ منه فانسدّ ( )[٢] باب عرفان الزيادة منه، وأيضاً فإنَّ ذلك تصرّفٌ لا يليقُ به.

ووأمّا الثاني: فلأنّ ألفَ «لا» لو كانتْ من الواو لقيلَ: «لو» ولو كانتْ من الياء لقيل: «ليْ» وذلك لأنَّ الحرفَ مبنيٌّ على السّكون وإنّما تقلبُ الواوُ مع تحركهما وانفتاحِ ما قبلهما وأيضاً فإنَّ ذلك تصرّفٌ وهو بعيد منه[٣].

نعم لو سُمّي بالحرف الذي آخرُهُ ألفٌ نحو (ال) لحكتَ أنَّ الفَهُ منقلبةٌ عن واو لكونها لم تُمَلْ، ولذلك يقولونَ في التثنيةِ: «أَلَوانٌ»[٤].

فإنْ قيل: قد تقدّم أنّها ليستْ بمبدلة فَلِمَ لم تُقلبْ واواً من حيثُ ليس لها أصلٌ في الواو ولا في الياء؟

---

(١) في المقتضب ١/٥٦: «فأمّا الألف فإنّها لا تكون أصلاً في اسم ولا فعل، إنّما تكون زائدة، أو بدلاً، ولا تكون أبداً إلا ساكنة، . . والالف لا تزاد أوّلاً لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يبتدأ بساكن، ولكن تزاد ثانية فما فوق ذلك».

وينظر المنصف: ١/١١٨-١١٩.

(٢) في الموضع كلمة غير مقروءة.

(٣) مما يدل على أنّ الالف في الحروف لا تكون إلا أصلاً عدم تصرّف الحروف مما يدلّ على أصل لها غير الذي هي عليه ولهذا لا يمكن القول بزيادة الالف في أيّ حرف عربي. ولو كانت الالف منقلبة لقلنا إنَّ (أصل ما) (مَوْ) أو (مَيْ) ولم يقل بذلك أحدٌ.

ينظر المنصف: ١/١١٨-١١٩.

(٤) لأن الالف إذا كانت في موضع العين فأكثر ما تكون من الواو.

وينظر: المنصف ١/١٢٦.

فالجوابُ لمّا سمّي به خرجَ إلى حكم الاسماء المتمكّنة فقُضيَ على ألفهِ كما قُضيَ على الالف التي لا تسوغ أمالتُهُ كـ (قفا)، وكما قيل: «قُفَوانٌ» قيل: «اَلَوانٌ»، و«نظّيرُ ذلك: «ضَرَب» فإنَّ حكمَهُ إذا سمّي به مخلوعاً فيه الضمّ أنْ يعرفب فيقال: «ضَرَبٌ» ورأيتُ ضرباً، ومررتُ بضربٍ[(1)].

وقوله: «أو شبهه» يعني ما أشبَه الحرفَ منِ الأسماء نحو: «إذا، ومتى، وأنّى»[(2)]، فإنْ قيل: فَلِمَ حكمتم في ألف «ذا» المشار به بالانقلاب وهو كذلك؟

فالجوابُ: أنَّ ذلك استجيز فيه لدخول أحكام الأسماء المعربة عليه من وَصْفِه، والوصفِ به، وتصغيرِه، وتثنيتِهِ[(3)]، إذْ ألفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ بدليل إمالتِها، وإذا كانتِ العينُ ياءً وَجَبَ أنْ تكونَ اللّام كذلك لأنَّ سيبويه نصّ على أنَّ «حَيُوتُ» ليس في لغتهم[(4)].

---

(١) إذا سمّي بالماضي رجلاً صرف وهو قول أبي عمرو والخليل وسيبويه وكذلك الأمر في الأمر نحو: ضاربْ. وعيسى على ما ينقل عنه سيبويه لا يصرف. والعلّة في الصّرف أنّ هذه الافعال لما صارت اسماء صارت في مواضعها من حيث الرفع والنصب والجر.
ومن الجدير بالذكر أنّه لا يجوز أن نصرف كلّ فعل سمّينا به علماً فدحرج مثلاً لا يصرف لأنه لا يشبه الاسماء، وكذلك الأمر لو سمينا ب(ضربْنَ) و(يضربْنَ) و(لتقمْ) و(لم تقم) وغير ذلك مما تحدّث فيه النّحاة كثيراً.
وقد أوجز سيبويه القول في ذلك حين قرر أن «كلّ اسم يسمّى بشيء من الفعل ليس في أوّله زيادة، وله مثال في الأسماء انصرف فإنْ سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف.»
ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٢ -٢٠٨ والمقتضب ١/ ٣٥، ٤/ ٣٤.

(٢) في المنصف ١/ ١٢٠: «إنَّ الاسماء المبنية، والاصوات المحكية، والأسماء الاعجمية تجري مجرى الحروف في أنّ الألفات فيها أصول غير منقلبة، لأنّا قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة، لأنّ لا يُعرف لها اشتقاق فيجبُ مَنْ ذلك أنْ يكون كل ما كان مما ذكرناه غير مشتق أنْ تكون ألفُهُ غيرَ زائدة ولا منقلبة. أما الأسماء المبنية فإنما بنيت لمشابهتها الحروف نحو: كم، ومَن، وأين، ومتى، وأنى، فلما اشبهت الحروفَ المتضمنة هي معانيها وكانت مثلها في أنّه لا يُعرف لها اشتقاقٌ، ولا يوجد لها تصرّف كان حكمها في ذلك حكم الحروف، وكانت الالفاتُ فيها كالالفات فيها.»

(٣) ينظر المنصف: ١/ ١٢٠-١٢١.

(٤) قال سيبويه: «وقد يطرحون الشيء وغيرُه أثقل منه في كلامهم كراهية ذلك، وهو وعوتُ وحَيُوتُ. وتقول حيَيتُ وحَيَ قبلُ فتضاعف، ونقول: احوَوَي؛ فهذا أثقل. وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما =

وأمّا «الحَيَوانُ» فالواوُ فيه منقلبةٌ عن الياء التي هي في :«حَييتُ» والأصل:// ٦/و
«حييَان» فلمّا كُرِهَ اجتماعُ مثلينِ قلبتِ الثانيةُ واواً.

فإنْ قيل: فَلِمَ قلبتِ الثانيةُ، وهلاّ قُلبتِ الأولى؟

فالجواب: أنّ اعلالَ اللّام أوْلى من العين، ولذلك كثر الحذفُ فيه وقلّ في العين؛ وذهب أبو عثمانَ إلى أنَّ واوَهُ غيرُ منقلبةٍ وأنّه مصدرُ فِعْلٍ لم يُستعمل، وشبّهَهُ بقولهم: «فاظ الميّت يفيظُ فيظاً، وفوظاً»، و«فَوْظٌ» مصدر فِعل لم يستعمل[(١)]، وأجازَهُ بعض المتأخرين[(٢)].

فإن سُمّي بـ «إذا حُكِمَ على ألفِهِ بالانقلاب فقيل في تثنيته: «إذَوَانٌ»، فاعرفْهُ.

قال:

«وزيدتِ النّونِ في نحو: نَفْعَل، وانصَرَفَ، واحْرَنْجَمَ، ومُسلمين، وغَضَنْفَرٍ».

قلت:

زيدتِ النّونُ في أوّل المضارع إذا كان المتكلّمُ مع غيره، أو للواحدِ العَظِمِ كقولك: «نكتبُ»،و وزيدتْ للمطاوعةِ في: (انفعل) كقولك: «كسرْتُهُ فانكسرَ، وجبرْتُهُ فانجبر» وهو يناسبُ هذا المعنى. ألا ترى أنّه حرفٌ أُغنيَ خفيفٌ فيه سهولةٌ، وامتدادٌ إلى

= حرف والمعتلين وإن اختلفا.»
الكتاب: ٤/ ٤٣١.

(١) في المنصف ٢/ ٢٨٥: «وكان الخليل يقول: «حَيَوان» قلبوا فيه الياء واواً لئلا يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان، ولا أرى هذا شيئاً؛ ولكن هذا كقولهم: «فاظ - الميِّت - يفيظ، فيظاً» فلا يشتقون من «فَوْظٍ» فعلاً.
وقد ردّ ابن جني قول ابي عثمان ورأى أنّ القول ما قاله الخليل، وأنّ تشبيه أبي عثمان «الحيوان» في أنّه لم يشتق منه فعل «بفَوْظٍ» ليس بمستقيم، و«فَيْظٌ، وفوْظ» لغتان كما ترى.»

(٢) ينظر الممتع: ٢/ ٧٥٦-٧٥٧، وشرح الرضي: ٣/ ١٨٦-١٨٧.

الخيشوم[١] فكان مناسباً لمعنى السهولةِ والمطاوعة.

وزيدت في: «احرَنْجَمَ»[٢] ووزنه: «إفْعَنْلَلَ»، والفعل الرّباعي[٣].

وزيدت بعد التثنية كقولك: «الزيدان» و«العُمران» عوضاً عن الحركةِ والتنوين اللذين كانا في الواحدِ لأنّ الاسم يستحقُّ الحركةَ والتنوينَ بحكمِ الاسميةِ والتّمكن، فلمّا ضُمَّ إليه غيرُهُ لا على سبيلِ العطف وزِيدَ عليه حرفٌ لمعنى التثنية، وامتنعَ ما قبلَهُ من الاعرابِ والتّنوين وألزِمَ حركةً واحدةً، ولم تكنِ التثنيةُ أزالتْ عنه ما كان له عِوَضٌ[٤].

نعم، قد كان ينبغي أنْ يكونَ العوضُ أحدَ حروفِ العلّة غيرَ أنّهم لو فعلوا ذلك للَزَمَهُم انقلابُهُ لوقوعِ ألفِ التثنيةِ قبلَهُ، أو حذفُهُ لالتقاءِ الساكنين.

وهنا تنبيهٌ؛ وهو أنَّ بعضَهُم يفتح هذه النّون. قال[٥]:

---

(١) في الكتاب: ٤/ ٤٣٥: «ومنها -أي الأصوات- حرف شديد يجري معه الصوت لأنّ ذلك الصوت غُنَّةٌ من الالف، فإنما تخرجه من أنفك واللسانُ لازم لموضع الحرف، لأنّك لو أمسكت بانفك لم يجرِ معه الصّوت. وهو النون، وكذلك الميم.»

(٢) في اللسان (حرجم) ١٥/ ١٩: «وحرجمت الابل فاحرنجمت إذا رددتها فارتدّ بعضها على بعض، واجتمعت. . . واحرنجم القوم ازدحموا.»

(٣) هو رباعي زيد بحرفين الهمزة والنون.

(٤) في الكتاب ١/ ١٧: «واعلم أنّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما المدّ واللين وهو جرف الاعراب غير متحرّك ولا منوّن، يكون في الرفع الفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية . . وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنّها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النّون وحركتها الكسر. .» وينظر: المقتضب ١/ ٥.

(٥) البيت لرجل من بني ضَبّة أنشده المُفَضَّلُ لأبي زيد الأنصاري في نتفة أولها:

إنَّ لِسُعْدى عندنا ديوانا   يُخزي فلاناً وابنَهُ فُلانا

ورواية النوادر للبيت ص١٦٨: «ومنخران أشْبَهَا ظبيانا.

والشاهد في البيت مجيء نون المثنى مفتوحاً مع الالف والياء في قوله: «عينانا» و«منخرينَ»،على رواية الفتح وهي لغة بني الحارث ابن كعب. وقد قيل: إنَّه مصنوع لا يحتج به لأنَّ فيه تلفيفاً بين لهجتين من لهجات العرب. وقلّما يتفق ذلك لعربي، وهو عند أبي زيد عربيّ. وسنوضح هذه المسألة في موضع لاحق.

أعرفُ منها الأنفَ والعَيْنانا ومنخرينَ أشبها ظبيانا

ويحتملُ ذلكَ وجهين:

أحدُهُما: أنّ ذلك حركة التقاءِ الساكنين، وهذه الحركةُ لا تأتي على منهاجٍ واحدٍ، ألا ترى أنّهم قالوا: «رُدَّ، ورَد، وأمِس، وأمَس، وعِوَض، وعوضَ، فكما كانت مُحركة بالكسر حُرّكتْ عندَ هؤلاء بالفتح.

والثاني: أنّه يجوز أنْ يكون ذلك حرف للإعراب[١] تشبيهاً بالجمع حيث يقولون: «مضت سنين» ومن قوله[٢]:

دَعانيَ من نجدٍ فإنّ سنينهُ لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُردا

فعلى حركة النّون حركة إعراب، وعلى الأول حركة بناء.

---

(١) جريان المثنى بالالف والنون مطلقاً لهجة عربية يقلب فيها أصحابها الياء الساكنة الفاً إذا كان الحرف الحرف الذي قبلها مفتوحاً فيقولون في نحو: جئت إليك جئت الاك، وفي: السلام عليكم: السلام علاكم. وقد عللت أيضاً بأنّهم مالوا إلى الالف هروباً من الياء لخفة الالف وثقل الياء كما قالوا في ييأس ياءس بقلب الياء الفاً لانفتاح ما قبلها.

ومن اللغويين من يرى أن الالف في نحو: مررت بأخواك، ليست بدلاً من الياء لأنّ الف التثنية عندهم لا تكون منقلبة على وجه، ولكن العربي وقد لهج بـ: ياءس في ييأس « وثبتت الالف في قوله: قام أخواك، وجاء الجرّ والنصب ترك الالف بحالها لا أنّه قلبها ياءً، ثم قلب الياء الفاً لأنّه لو كان قلبها ياءً لاقرّها ياءً لأنّه إنما كان يقلبها ياءً لتدل على النصب والجرّ وهو إذا قلبها الفاً بعد أن قلبها ياءً فقد زال ما قصد له من إبانة الجر والنصب فمن هنا كان تركه إياها الفاً وإلا يقلبها ياء ثم يقلبها بعد ذلك الفاً هو الصواب عنده.»

وللمحدثين في هذه اللهجة تفسيرات متعددة.

ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٤، والمنصف: ١/٢٠٣-٢٠٤، والصاحبي: ٤٩، ودراسات في اللغة: ٦٩-٧٠، والنحو العربي نقد وتوجيه: ٩٠-٩١، واللهجات العربية: ١٠٧.

(٢) أنشده ثعلب بغير عزو، انظره في لسان العرب مادة (نجد) ومادة (سنه) ورواية صدره:

ذرانيَ من نجدٍ...

وللفراء[١] مذهبان في نونَ التثنية وكسرها[٢] استقصيتُ الكلام عليها في المسائل الخلافية[٣].

وزِيدَتْ في جمع المذكّر السّالم، والكلامُ عليها كالكلامِ على نون التثنيةِ.

وزيدت ثالثةً ساكنة في نحو: «عَقَنْقَلٍ»[٤] و«جَحَنْفَلٍ»[٥]. وإنّما حُكم بذلك لأنّها وقعتْ لموقعَ الألف الزائدة[٦]، ألا تراهما قد تعاورتا الكلمة الواحدةَ في نحو: «شَرَنْبَثٍ»

---

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، والفراء لقبه لا اسمه. توفي سنة مئتين وسبع. وقيل: مئتين وتسع.
ينظر الفهرست: ١٠٤، وتاريخ بغداد ١٤/١٤٩، وشذرات الذهب: ٢/١٩.

(٢) المشهور في حركة نون التثنية الكسر وعلى هذا جمهور العرب، وما الكسر إلا للتخلص من التقاء الساكنين (الالف والياء) والنون، وكان القياس أن تحذف الالف أو الياء من المثنى. ولم يحدث ذلك لئلا يضيع معنى التثنية فيلتبس بالمفرد، وقد يكون كسر النون لعدم التباس جمع المقصور بتثنية الصحيح في حالتي النّصب والجر. ومن اللغويين مَن علّل كسر النون بكون علامة التثنية الالف والألف خفيفة كما ذكر الشارح والكسرة ثقيلة فجمعوا بين الخفيف والثقيل ليعتدلا.
ومن المحدثين من يرى أنّ نون التثنية إنّما كسرت للتميز بين جمع التكسير المتهي بالف ونون نحو (فتياني) بكسر الفاء و(ذُكران) بضمّ الفاء وقد أورد الفراء لغة في حركة نون المثنى وهي الفتح مع الياء في حالتي النّصب والجرّ. وعليها قول حميد بن ثور الهلالي:

على أحوذيّين استقلّت عشيةً   وما هي إلاّ لمحةٌ فتغيبُ

ينظر تفاصيل ذلك في : الكتاب: ١/٤، ٢/٩٢، والمقتضب: ١/٥، ومعاني القرآن: ١/١٤٢، والمقتصد في شرح الايضاح ١/١٩٢، وكشف المشكل في النحو: ١/٢٦٠، وأسرار العربية: ٥٥-٥٦، ودراسات في اللغة: ٧٠

(٣) من مصنفات ابن اياز، ذكره د. ناجي معروف في كتابه:«تاريخ علماء المستنصرية ٢/٢٠ وسماه: «مسائل الخلاف».

(٤) في اللسان (عقل) ١٣/٤٩١: «العقنقل ما ارتكم من الرمل .. الكثيب العظيم المتداخل الرمل والجمع: عقاقل..»

(٥) في اللسان (جحفل) ١٣/١٠٨: «الجنفل بزيادة النون الغليظ، وهو أيضاً الغليظ الشفتين ونونه ملحقة ببناء سفرجل.»

(٦) في المنصف ١/١٣٦«وهذا مما يقضى به على النون إذا كانت مع أربعة احرف ولم تكن ثالثة =

و«شُرابِثٍ»[١]، و«حَرَنْفَشٍ»[٢]، و«حَرافشٍ» فالالفُ هنا زائدةٌ، لأنّها لا تكونُ أصلاً في بنات الأربعة؛[٣] وكذلك ما وقعَ موقعَها من حروف الزّيادة؛ وقيل: لوقوعها موقعَ ما لا يكونُ إلا زائداً وهو حرفُ العلّة نحو: «فَدَوْكَسٍ»[٤] و«سَمَيْدَعٍ»[٥] و«عُذافر»[٦].

وهنا تنبيه؛ وهو أنّ الكلمة التي فيها هذه النّونُ تردُ تارةً موافقةً للأصول نحو: «جَحَنْفَلٍ». ألا ترى لولا زيادةُ النّونِ لكانَ كـ «سَفَرْجَلٍ»، وتارةً مخالفةً كـ«قَرَنْفُلٍ» إذْ ليس في الأصول «سفرجُلٌ» بضمٍّ الجيم[٧].

= ساكنة، فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضي بزيادتها. وإن كانت الكلمة على مثال الأصول، وذلك نحو «جحنفل» تجعل النون فيه زائدة لأنّها ثالثة ساكنة، فهذا وجه. وفيه وجه آخر: وهو أنّه الكثير بمعنى الجحفل وهو الجيش الكثير، ولو لم تعلم أنّه بمعنى الجحفل لكان القياس أن يكون نونه زائدة لما ذكرت لك..»

(١) في اللسان (شربث ٢/ ٤٦٥): «الشَرنبثُ والشَرابث بضم الشين: القبيح الشديد، وقيل: الغليظ الكفين.. والقدمين الخشناهما.. واالشرنبث الأسد عامة..»

(٢) في اللسان (حرفش)٨/ ١٧٠: «احرنفش للشّر تهيأ له،أبو خيرة: من الأفاعي الحرفش والحرافش.

(٣) ينظر المنصف: ١/ ١٣٦، وكتاب الفصول: ١٣٧.

(٤) في اللسان (فدكس) ٨/ ٣٨: «الفَدوكس: الشديد، وقيل الغليظ الجافي».

(٥) في اللسان (سمدع) ١٠/ ٣٢: «السّميدع بالفتح الكريم السيد الجميل الجسيم الموطأ الأكناف .. وقيل: هو الشجاع..»

(٦) في اللسان (عذفر) ٦/ ٢٣٠: «جمل عُذافر وعذوفر: صلب شديد.»

(٧) في الأصل (الميم). وسفرجل على (فَنَعْلَلٍ)، فإذا قصدنا المثال قلنا بضم اللام الأولى.

وفي المنصف ١/ ١٣٦: «فأمّا قرنفُلٌ فيضمٌّ إلا أنّه ليس على مثال الأصول أنَّ نونه ثالثة ساكنة، فقد وضح أمرُه في زيادة نونه من وجهين ويقصد كونها مع أربعة أحرف، ولا وجود لاصل هي على مثاله. واعلم أنّ الشارح لم يستوفِ مواضع زيادة النون. وهي أنّها تزاد علامة للرفع في الأفعال الخمسة المضارعة نحو: يضربان، وتضربون ... وتزاد ضميراً للمؤنث نحو: الفضلَيات يكرمْنَ الضيوف، وتزاد علامة له: يكرمنَ الفضليات الضيوف، وتزاد خفيفة وثقيلة للتأكيد.

وينظر: كتاب الفصول: ١٣٧-١٣٨.

قال:

«والتاء في: تَفْعَلُ، وتَفَعّلَ، وتَفَاعَلَ، [وتَفعْلَلَ][١]، وافتعَلَ ومسلمةٌ.»

قلتُ:

تزاد التّاء في الفعلِ المضارع كقولك: «تَفْعَلُ» وهي للمؤنثةِ الغائبةِ وللمخاطب، والمخاطبة، والمخاطَبَيْنِ، والمخاطبتينِ، والمخاطبينَ، وتُزادُ: في (تَفَعَّلَ) // وهو مطاوعُ: (فَعَلَ) كقولك: «ناولتُهُ فتناولَ»، و(تفوعلَ) مُطاوِع: (فَوْعَلَ) كـ«ضوربتُهُ فتضورب»، و(تَفَيْعَلَ) مطاوع: (فيعلَ) كـ: «بَيْطَرْتُهُ فَتَبَيْطَرَ»، و(إفْتَعَلَ) مطاوع (فَعَلَ)[٢]، كـ«شويتُه فاشْتَوَى»[٣].   ٦/ظ

واعلم أنَّ النونَ أقعدُ في المطاوعةِ من التّاء، والتّـاء محمولة عليها في ذلك لأنّها أختها في الزيادة وقريبة منها في المخرجِ[٤]. ولشدّتها طاوعتْ في بنات الأربعة، ولسهولة النّون طاوعت في بنات الثلاثة وتُزادُ علامةَ التأنيث في نحو: «قائمةٍ»، و«قاعدةٍ»، فهذه التاء عَلَمُ التأنيث والهاءُ بدلٌ منها في الوقف، وذلك لأنَّ التّاءَ هي الثابتة في الوَصْلِ الذي تجري فيه الأسماءُ على الأصل[٥]، والهاءُ الثانيةُ في الوقف الذي تخرجُ

---

(١) زيادة من أصل التعريف.

(٢) فإن كانت في نحو: اتَّعد من الوعد. كانت مبدلة من ا لواو، وذلك مقيس في المثال الواوي واليائي أيضاً نحو: اتّسر من: اليُسر.

(٣) والتاء زائدة أيضاً في: (تَفْعَنَل) كـ (تقلنس)، و(تفعلى) كـ (تجعبى) أي ازدحم. واستفعل كـ (استفهم. وصادر هذه الأمثلة وما تصرّف منها. ينظر كتاب الفصول: ١٣٨، والممتع ١/ ١٦٨.

(٤) مخرج النون عند سيبويه من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا، ومخرج التاء من طرف اللسان وأصول الثنايا.
ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٣.

(٥) في سرّ الصناعة ١/ ١٧٦: «فإنْ قيل: وما الدليل على أنّ التاء هي الأصل، وأنّ الهاءَ بدل منها؟ فالجواب أن الوصل تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير، ألا ترى أن من قال من العربِ في الوقف: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ فنقل الضمّة والكسرة إلى الكاف في الوقف، =

فيه الأشياء عن أصلها ولهذا كان فيه البدلُ، ونقلُ الحركةِ، والتّضعيفُ، والرَوَمُ[١]، والاشمامُ[٢]، وغيرُ ذلك فهو خارجٌ عن الأصل، ويقوّيه أنَّ بعضهم يقف بالتّاء، ومنه قول الشاعر[٣]:

اللهُ نجّاك بكفّي مَسْلَمَتْ
من بعد ما [وبعدِ ما][٤] وبعدمَتْ
صارتْ نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ
وكادتِ الحرّةُ أنْ تُدعى[٥] أمتْ[٦]

= فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته، فقال: هذا بكْرٌ، ومررت ببكرٍ، وكذلك من قال في الوقف: هذا خالدّ، وهوو يجعلْ، فإنه إذا وصل خفّف الدال واللام فقال: هذا خالدٌ، وهو يجعلُ، على أن من العرب من يُجري الوقف مجرى الوصل، فيقول في الوقف: هذا طلحتْ، وعليه السّلام والرحمتْ..».

وينظر الكتاب ٤/ ١٦٩.

(١) وهو أنْ تنطق الفتحةِ أو الكسرة الموقوف عليها بصوت خفي يدركه القريب دون البعيد.
ينظر الكتاب: ٤/ ١٧١.

(٢) ويختص بالضمّ وهو أن تضمّ الشفتين بعد اسكان المضموم. أن تنطق بالضم من غير صوت، كأنك شممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت اللسان للنطق بها. ينظر : شرح المفصل ٩/ ٦٧.

(٣) قيل: إنّه أبو النجم العجلي كما في مجالس ثعلب القسم الأول / ٢٧٠.

(٤) ساقط في الأصل.

(٥) في الأصل :تدعا.

(٦) هذه الأبيات من مشطور الرجز، وهي في سرّ الصناعة ١/ ١٧٧، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٩، ولسان العرب ٢٠/ ٣٦١، والخزانة: ٢/ ١٤٨.

والشاهد قوله: (متْ) أراد (ما) بابدال الالف هاءً فاشبهت هاء التأنيث فوقف عليها بالتاء مثلما يقف بعض العرب على هاء التأنيث بالتاء في نحو: كلمة وحمزة. فيقولون: طلحت، وحمزت. فقال هو أيضاً: بعد مت شجّعه على ذلك شبه الهاء المقدّرة في قوله: ويعد ها بهاء التأنيث في نحو: طلحة وحمزة. والغلصمة : رأس الحلقوم.

وينظر : سر الصناعة: ١/ ١٧٧، والخصائص ١/ ٣٠٤، وشرح المفصل: ٥/ ٨٩، ٩/ ٨١، وشرح شواهد الشافية ٢١٨-٢١٩ =

والكوفي يذهبُ إلى أنّ الهاءَ الأصل، والتّاء بدلٌ منها[١]، وقد ذكرتُهُ في المسائل الخلافية[٢].

قال:

«والسّين معها في: استفعلَ وفروعِه.»

قلت:

السّين تُزادُ زيادةً[٣] مطّردةً في: (استفعل)[٤]، وهو على ضربين:

مُتعدٍّ نحو: «استخفّه»، و«استأخَرَ»، ويكونُ فعلٌ منه متعدّياً نحو: «علم» و«استعلم»، و«فَهِمَ، واستفهمَ»، وغيرَ متعدٍّ: «قبُحَ، واستقبحَ» و«حسُنَ واستحسنَ» وله أربعةُ معانٍ:

أوّلها: الطلبُ. كقولك: «استعطيتُ زيداً» أي: طلبْتُ منه العطيةَ[٥].

وثانيها: الاصابةُ. كقولك: «استكرْمتُهُ» أي: أصبتُهُ كريماً[٦].

وثالثُهما: أنْ يكونَ للتّحول من حالٍ إلى حالٍ، كقولك: «استنوق الجملُ» إذا تخلّق

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٧٠، وشرح الشافية: ٢/ ٢٨٨ -٢٨٩.

(٢) مما لم يذكره الشارح من زيادة التاء أنّها تزاد في آخر الفعل علامة لتأنيث الفاعل نحو: قامت هند، وتزاد في بعض الحروف نحو: ربّت، ولاتَ، ثُمَّت وتزاد للفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء والصفات، والمبالغة، وللجمع وغير ذلك مما استوفاه اللغويون. وينظر الفصول: ١٣٩-١٤٠.

(٣) في الأصل: «تارة».

(٤) ينظر الكتاب ٤/ ٢٣٧. وسر الصناعة ١/ ٢٠٩.

(٥) في الكتاب ٤/ ٧٠: « وتقول: استعطيت: أي طلبت العطية، واستعتبته أي: طلبت إليه العُتبى. . وتقول: استخرجته، أي لم أزل أطلب إليه حتى . .»
وينظر المنصف: ١/ ٧٧.

(٦) ومنه: استجدته أي أصبته جيداً، واستعظمته أي أصبته عظيماً وغير ذلك مما يكون فيه استفعل للشيء تصيبه على هيأة ما. ينظر الكتاب ٤/ ٧٠، والمنصف ١/ ٧٧.

بأخلاق النّاقة[١].

ورابعها: أنْ يكون لمعنى: (تَفَعَّلَ)[٢] كقولك: «تكبَّرَ واستكبَرَ»، والغالبُ على هذا البناء الأولُ، والثّاني يحفظُ[٣].

وقوله: «معها» أيْ: مع التّاء.

وقوله: «وفروعه» أي: مع المستقبل، والمصدر، اسم الفاعل، واسم المفعولِ، والأمرِ، والنّهي. كقولك: «استخرجَ، يستخرجُ، استخراج، فهو مستخرِجٌ، ومستخرَجٌ، واستخرجْ، ولا تستخرجْ»[٤]

قال:

«والهاء وقفاً في نحو: اقتَدِه ولمَهْ».

قلت:

الهاءُ تزادُ زيادةً مطّردة، وتكونُ في نحو: «فيمَهْ، ولمَهْ» ، والأصل: «فيما، ولما» ولكنْ حُذفتْ الفُ ما الاستفهامية لمّا دخلَ عليها حرفُ الجرّ فرقاً بينها وبين الخبريّة التي

---

(١) ينظر المنصف ١/ ٧٧، وأدب الكاتب: ٣٦٠.

(٢) ويطلق عليه بعضهم معنى: (التكلّف) نحو: استعظم أي: تعظّم، واستكبر أي: تكبّر.
ينظر: فقه اللغة: للثعالبي ٥٥٢، وشرح المفصّل: ٧/ ١٦٠.

(٣) ومن معاني استفعل التي لم يذكرها الشارح: الاتّخاذ: نحو استلأم إذا لبس الأمة وهي اللدرع، ويأتي بمعنى (افعل) نحو قولهم: استخلف لاهله، كما تقول: اخلف لأهله والمعنى واحد، وبمعنى (فَعَلَ) نحو: قَرَّ واحتصد، وبمعنى الأغناء عن الشيء كاستحيا واستأثر.
وقد يجيء لمعانٍ أُخر غير مضبوطة.
ينظر الكتاب ٤/ ٧٠-٧١، وشرح الشافية ١/ ١١١-١١٢، الهمع: ٦/ ٢٨.

(٤) وقد زيدت السّين أيضاً في (أسطاعُ) عوضاً عن التغيير. وأصله: (أطاع) وأن السّين زيدت عوضاً من سكون عين الفصل، وزيدت بعد (كاف) المؤنث وقفاً، وفي (استخذ) وأصله (اتخذ) والسين بدل من التاء الأولى التي هي فاء.
ينظر: سر صناعة الاعراب ١/ ٢٠٩-٢١٠، والممتع: ١/ ٢٢٦، والمبدع ١٢٣-١٢٤.

هي موصولٌ، وكان الحذفُ منَ الاستفهامية أوْلى لأنّ الموصولةَ مع صلتها كلمةٌ واحدةٌ فالالفُ حينئذٍ حَشْوٌ، وألفُ الاستفهاميةِ طَرَفٌ، والتغييرُ إلى الطّرف أسرعُ منه إلى الحَشْوِ[١]، وربّما جاءتْ الالفُ ثابتةً في الشّعر. قال الكميتُ[٢]:

إنّـا قتلنا بقتـلانـا سـراتكـمُ　　　أهـلَ اللـواءِ ففيمـا يكثـرُ القيـلُ

وقال الآخرُ:

علـى مـا قـامَ يشتمنـي لئيـمٌ　　　كخنـزيـر تمـرّغ فـي دَمـالِ[٣]

والدَّمالُ: السّرجينُ[٤].

ولّما حذفت الالف بقيت الفتحة دالّة عليها فكرهوا حذفها في الوقف فيزول الدليل والمدلول عليه، فَزادُوا الهاءَ ليكون الوقفُ عليها، وتسلمَ الفتحةُ الدّالةُ على الألف. وقد وقف ابنُ كثير[٥] على: «عمَّ» في قوله سبحانه: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ: ٢] بالهاء[٦].

(١) الحروف التي تسقط معها الالف ثمانية هي: عن تقول: عمَّ ومِن تقول: مِمَّ، والباء نحو: بِمَ واللام نحو: لِمَ وفي نحو: فِيم وإلى نحو: إلى مَ، وعلى نحو: على مَ، وحتّى نحو: حتى مَ.
ينظر مجمع البيان: ١٠/ ٤٢١.

(٢) البيت أخَلَّ به ديوان الكميت بن زيد.
والكميت (ثبتت ترجمته مختصرة)

(٣) لم أظفر بتخريجه.
وهو في مجمع البيان برواية: تمرغ في رمادِ

(٤) في اللسان (دمل) ١٣/ ٢٦٦-٢٦٧: «الدمال: التمر العفن الأسود الذي قَدُم . . . والدمال: ما رمى به البحر من الصدف . . . والسرقين ونحوه . . . ويقال للمسرجين الدمّال لأنّ الأرض تصلح به.».

(٥) ابن كثير: هو ابن معبد، أبو عباد، أو أبو بكر عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زاذان بن فيرووز بن هرمز شيخ مكة وإمامها في القراءة. ولد بمكة سنة خمس وأربعين، وأقام مدة بالعراق، ثم عاد إليها وتوفى سنة عشرين ومئة.
ينظر لطائف الاشارات ١/ ٩٤-٩٥.

(٦) ينظر اتحاف فضلاء البشر ٤٣١، والتيسير للداني ١٠/ ٢٣٧، والكشاف ٤/ ٢٠٦، والبحر المحيط: ٨/ ٤١٠.

ومثل ذلك: «أغزُه، وارمِهْ، واخشَه» أتو بالهاء مخافةَ مجيء الحركاتِ الدّالةِ على الالفاتِ المحذوفة .// ٧/ز

وهنا تنبيهان؛

الأولُ: أنّها على ضربين لازمةٌ وغيرُ لازمةٍ. فاللازمةُ إذا كان الفعل [الذي][1] تلحقُهُ هذه الهاءُ على حرفٍ واحدٍ نحو: «عهْ، وقِه»[2].

وغير اللازمة إذا كان ما تلحقه على أكثر من ذلك نحو: «لَمَه، وفِيمَه، واغزُه، وارمِه، واخشَه».

قال سيبويه: الأكثرُ في الوقف على «اغز» وشِبهه بالحاقِ الهاءِ، ومنهم مَن لا يلحقها فيه[3].

فأمّا: «قِهْ» فحكمها لحقُها فيه[4].

والثّاني: أنّها تلحقُ الحركاتِ المتوغّلةَ في البناء من حيث كان موضوعةً على اللزومِ والثبات؛ ولا تدخلُ على حركاتٍ في الاعراب[5]، ولا على ما يشبهها كحركةِ الفعل الماضي، والمنادى، والغايات، ولهذا استشكلَ أبو عليّ الهاءَ في قوله[6]:

---

(١) الذي: زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في المبدع ص١٢٢: «الهاء تزادُ لبيان الحركة، وزعم أبو العباس أنّها لا تزادُ في غير ذلك، والصحيح أنّها تزاد في غير ذلك قليلاً. من ذلك: أُمَّهَةٌ على الصحيح، وهجوع وهبلع، وهركولة على مذهب أبي الحسن، والصحيح في (هجرع) أصالتها. .»

(٣) في الكتاب ٤/ ١٥٩: « هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحريك آخر الحرف وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لازم في حال الجزم: ارمِهْ، ولم يغزُهْ، واخْشَهْ، ولم يقضِهْ،

(٤) لأن الأمر بقي على حرف واحد، فلا يستطاع أن يتكلّم بها في الوقف، فيعتمد بذلك اللّحق في الوقف، وهذا مطّرد في جميع ما كان من باب: دعي يعي، فإذا وصلت تحذف الهاء. تقول: قِ نفسك، ع حديثاً.

ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٤. وشرح الشافية: ٢/ ٢٩٦-٢٩٨.

(٥) ينظر شرح المفصل ٩/ ٤٥، وشرح الشافية ٢/ ٣٠٠.

(٦) الشطر لأبي ثروان ينظر في شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٧، ومغني اللبيب وشرح الشواهد =

أرْفضُ من تحتُ وأضحى مِن عَلُهْ

ولا يكون هاء سكتٍ لما ذكرناه، ولا يكون هاء ضميرٍ لأنّ الغاي متى أُضيفت أُعربت.

وقال ابن الخشاب[١] في الشرح (العوني)[٢] إنّها بدل من الواو في «علو» و أحد اللغات في هذه الكلم. ونظيره قول الشاعر[٣]:

وقـد رابنـي قـولُهـا يـا هنـا ... هُ وَيْحَـكَ أَلْحَقْـتَ شـرّاً بشـرّ.

والاصل: «هناوَ» (فِعال) من: «هَنْوٍ» فادلت الواو هاءً، وقد استقصيت هذا في «المسائل الخلافية»[٤].

قال:

«واللاّم في ذلك واخواته»

= ١٥٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٤٦ وهمع الهوامع ٢/٢١٠، والدرر اللوامع ١/١٧٢، وشرح الاشموني لالفية ابن مالك ٢/٢٧١، ٣/٢١٨.

(١) ابن الخشاب: هو عبدالله بن أحمد بن أحمد عبدالله بن نصر النحوي البغدادي المعروف بابن الخشاب كان علاّمة عصره وفي درجة أبي علي الفارسي. له: شرح اللمع، والمرتجل في شرح الجمل، والردّ على ابن بشاذ في شرح الجمل وغيرها.
توفي سنة سبع وستين وخمسمائة.
ينظر البلغة: ١٠٦، والبغية: ٢/٢٩-٣١، وشذرات الذهب ٤/٢٧٣.

(٢) هكذا في الأصل ولم أجدها في تصانيفه. وقد صنّف شرح الجمل وشرح اللمع وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في شرح الجمل. والرد على التبريزي في تهذيب الاصلاح والرد ابن بابشاذ.

(٣) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٦٠.

(٤) المسائل الخلافية اسم كتاب من مصنفات ابن اياز، ذكره د. ناجي معروف في «تاريخ علماء المستنصرية» ٢/٢٠.

قلت:

اللاّم قلّتْ زيادتُها، واستبعدَ الجَرْمي[١] كونَها من حروفِ الزّيادة[٢]، وعليه أنّها أبعدُ الحروف شبهاً بحروف العلّةِ، وقد زِيدتْ في أسماء الاشارة لتدلَّ على بُعْدِ المُشارِ إليه، فهي نقيضُة (ها)[٣] فالتي للتنبيه الدّالة على القُربِ[٤] ولذلك لا يجتمعان لتناقضهما، وحُرّكت لالتقاء السّاكنين، وكُسِرت لئلاّ تلتبس بلام الملك، فقالوا: ذلِك[٥].

ويعني (باخواته) التثنيةَ، والجمعَ، والمؤنّثُ، وتثنيتَهُ وجمعَهُ كقولك: «ذلك، وذلكم، وإلالك، وتلك، وتلكما، وتلكن» وقد حُذِفَتْ ياءً «تي» لالتقاء الساكنين: اليَاءِ واللّام[٦].

---

(١) الجرمي: هو صالح أبو عمر بن إسحاق الجَرْمي. إمام في النّحو، ناظر الفداء ببغداد، وأخذ عن الأخفش وغيره ولقي يونس، وأخذ عن أبي زيد اللغة وعن أبي عبيدة والاصمعي. له مصنّفات كثيرة أغلبها مفقود منها: كتاب الأبنية، وكتاب التثنية والجمع، وغريب سيبويه، وكتاب الفرخ، والقوافي ومختصر في النحو وغيرها.

توفي سنة خمس وعشرين ومئتين.

ترجمته في: نزهة الالباء: ١٠١، اخبار النحويين البصريين ٧٢، مجالس العلماء للزجاجي ١٤٤، تاريخ بغداد ٩/ ٣١٣-٣١٤، والبغية: ٢/ ٨.

(٢) ينظر شرح الشافية ٢/ ٣٨١.

(٣) في الأصل (و) تحريف.

(٤) من معاني (ها) أن تكون للتنبيه فتدخل على أسماء الاشارةِ غير المختصة بالبعيد نحو (هذا) بخلاف ثمَّ وهنَّا بالتشديد وهنالك. ينظر مغني اللبيب ٢/ ٣٤٩.

(٥) اللام اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف في ذلك وأصلها السكون كما في (تلْك) وإنّما كسرت في (ذلِك) لالتقاء الساكنين.

ينظر : مغني اللبيب ٢/ ٢٣٧.

(٦) اعلم أنّ النحاة اختلفوا في تثنية اسماء الاشارة وجمعها أهي صناعية، أو ليست كذلك، فان كانت صناعية فالنون في التثنية عوض من الحركة والتنوين كما هي في (الزيدان، والزيدين)، وإن كانت غير صناعية فهي صيغ للتثنية كما في (الذان واللتان، واللذين، واللتين) وعلى ذلك لا يصحّ عند هؤلاء تثنية أو جمع اسماء الاشارة، وإنّما لكلّ صيغة عددية لفظ خاص بها لا علاق له بالصيغة العددية الاخرى. =

نعم لم تحرّك كما حُرّكت في ذلك فراراً من وقوع التاء بين كسرتين وذا مستثقل، أوَ لا ترى تحريكها في: «تالِك» حيث انتفى ذلك الجمعُ المستكرَهُ. وهنا تنبيهان:

● الأوّلُ: أنّ اسماءَ الاشارةِ بالنسبة إلى الكاف وحرف التنبيه تردُ على أربعة أوجهٍ:

أحدها: أنْ تستعملَ بهما كقولك: «هاذاك».

والثاني: أنْ تتجرد منهما كقولك: «ذا».

الثالث: أنْ تستعملَ بالكاف وحدَها كقولك: «ذاك»

والرابع: أنْ تستعمل بحرف التثنية وَحْدَه كقولك: «هذا»[١].

● والثاني: أنّ هذه الكافَ حرفُ خطابٍ لا موضعَ لها من الاعراب بدليل أنّها لا تكون رفعاً لعدم الرافع، ولا نصباً لعدم النّاصبِ ولا جرّاً إذْ لا يكونُ إلاّ بحرفِ الاضافة، وهو غيرُ موجودٍ، أو بالاضافة وهو ممتنعٌ لأنّ أسماءَ الاشارة معرفةٌ فما أغناهُ عنها[٢].

= واعلم أنّ (تي) و(تا) و(ته) لا مانع من تثنيتها. فإذا قلت (تان) جاز أن يكون على لغة من يقول (تا) فحذف الألف لالتقاء الساكنين، وجاز أن يكون على لغة من يقول: (تي) فحذف الياء، وفتح التاء لمجاورة الف التثنية ويجوز أنْ يكون على لغة من يقول (ته) فحذف الهاء لأنها عوض من الياء في (تيَ) فاجراها مجرى الياء في الحذف وفتح التاء لمجاورة الف التثنية. كل ذلك على أساس أنّ (ذا) مثلاً أو (تا) ثلاثي على بناء (فعْل) ساكن العين محذوف اللام. والالف منقلبة عن ياء وهو قول البصريين.

ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٦- ١٣٣

(١) من المعلوم أنّ استعمال (ها) التنبيه مع اسم الاشارة يقصد به الدلالة على تعظيم الامر والمبالغة في ايضاح المقصود. وتسقط الفُ (ها) التنبيه هذه في الخطّ لكثرة الاستعمال.

(٢) الكاف اللاحقة لاسماء الاشارة تفيد الخطاب، وهي حرف مجردٌ من معنى الاسمية، والدليل على تجريدها من معنى الاسمية وكونها حرفاً أنّه لا محلّ لها من الاعراب كما ذكر الشارح، وأنّ نون التثنية معها في نحو: ذانك، وتانك ثابتة، ولو كانت اسماً لوجب حذف النّون قبلها، وجرّها بالاضافة كما في نحو قولك صاحباك. ووالداك.

ينظر شرح المفصل ٣/ ١٣٤.

ومن طريف زيادة اللام ما حكاه لي شيخيَ الثقة سعد المغربي[١] عن الشيخ النّظام الواسطي[٢] أنَّ أبا عليّ الفارسي ذهب إلى أنّ اللّامُ في : «وَرَنْتَلٍ»[٣] زائدةً وذلك أنه لا سبيلَ إلى جعل الواو زائدة لأنّها أوّل الكلمة، وهي لا تزاد كذلك، ولا سبيل إلى جعلها أصلاً إذ الكلمة الثنائية فصاعداً لا تكونُ حروفُ العلّة فيها إلاّ زوائدَ لما لم يعرض التكريرُ وقد سلف هذا.

فإذا كانتِ اللّام زائدةً زالَ الاشكالُ إذ الكلمةُ أنّها كانت ثلاثية بالواو والمراد أنْ تكون ثلاثية بغيرها[٤].

ولو بَنَيْتَ مثله من: «أَأْوٍ» لقلت : أوبال فإن خفّفت الهمزةَ قلت: «أوبل» فنقلت حركتها إلى الساكن قبلها وحذفتها وجازَ // اجتماعُ اربعِ متحركات لأنَّ التحقيق هو الأصلُ وفيه لا يحصل ذلك فاعرفه.

٧/ ظ

قال:

«ونُقِلَ زيادة هذه الأحرف خاليةً ممّا قُيّدتْ به، ولا يَسْلَمُ ذللك إلاّ بدليل.»

قلت:

الهمزةُ إذا وقعتْ حشواً كانت أصلاً لا زائدة، ولا يحكمُ عليها بالزيادةِ إلاّ بدليل،

---

(١) سعد بن أحمد المغربي وقد مرّت ترجمته وهو شيخ المصنف.

(٢) الناظم الواسطي: لم نظفر بترجمته.

(٣) في اللسان (ورنتل) ١٤/ ٢٥٠: «ورنتل: الشرُّ والأمرُ العظيم مثل به سيبويه وفسّره السيرافي قال: إنما قضينا على الواو أنّها أصل لأنّها لا تزاد أولاً البتة، والنون ثالثة وهو موضع زيادتها إلاّ أن يجيء ثبت بخلاف ذلك، وقال بعض النحويين النون في ورنتل زائدة كنون جحنفل ولا تكون الواو هنا زائدة لأنّها أول، والواو لا تزاد أوّلاً البتة».
وينظر الممتع ١/١٠٣، ١١٦، ١٢٤، ٢٩٢.

(٤) لا تجعل الواو زائدة في نحو وورنتل لأنّها لا تزاد أصلاً أول الكلمة. لأنّ القول بزيادتها يؤدي إلى اثبات بناء لا نظير له وهو: فَعَنَّل. ثم أنّ اصالة الواو في بنات الأربعة قد وجدت في المضعف من نحو: زونّك - للحياك في مشيه- وقوقيتُ، وضوضيتُ باطراد وفي غيره كما في: وورنتل قليلاً.

فالهمزة في «شمألٍ»[١] و«شأمَلٍ» زائدة لقولهم: «شملتِ الريح» ووزنها: (فَعْأَلٌ) و: (فأعَلٌ)[٢]، فنقول من: «أوَيْتُ» على الأوّل: «أوأي» وأصله: «أوْأَيٌ» فلما تحركتِ الياءُ وانفتح ما قبلها قلبت الفاً، ثمّ حَذفت الالف لالتقاء الساكنين، وإنْ خففتَ الهمزةَ قلْتَ: أوّي[٣].

ونقول على الثاني: «أاوي» وأصلُه: «أَأْوي» فالهمزة الأولى فاء، والثانية زائدة، فقلبت الثانية الفاً لسكونها وانفتاحِ ما قبلها ووجبَ القلبُ كراهةً لاجتماع الهمزتين، وقلبتِ الثانيةُ الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لما ذكرنا.

والهمزة في: «أحْبَنْطَي»[٤] زائدةٌ، وكذلك النّون لأنّها من: «الحَبط» فوزنه: (أفْعَلاءٌ).

وكذلك الميمُ إذا وقعت حشواً، أو آخراً حكمُها أنْ لا يُحكمَ عليها بالزيادة إلاّ بدليل، فمن ذلك الميم في دُلامِص[٥]، ذهب الخليل[٦] إلى أنّها زائدة لقولهم: «درع دُلنص، ودُلامص» فسقوطها في الاشتقاق دليل على زيادتها، وقيل: «دُلْمَصٌ»[٧] فحذفوا الالف

(١) في اللسان: (شمل) ١٣/ ٢٨٨-٢٨٩: «والشّمال الريح التي تهب من ناحية القطب وفيها خمس لغات شَمْلٌ بالتسكين، وشَمَلٌ بالتحريك، وشَمَالٌ، وشمأل مهموز، وشأمَلٌ مقلوب. .»

(٢) الهمزة حشواً في نحو: شأمل، وشمأل، وجرائض - للبعير الضخم-، وحطائط- للصغير المحطوط عن قوّة المعتاد -، وقدائم- للقديم، وزائدة وأجاز الزجاج أنْ تكون أصلاً في نحو: منهيأ، والياء هي الزائدة وعلى هذا فهو مشتق من: ضهأ أي: شابَهَ ووزنه (فعيّل) وذلك بناء غير موجود في أبنية العرب.
ينظر المنصف: ١/ ١٤٩-١٥٠، والممتع: ١/ ٢٢٩، والمبدع: ١٢٥، وشرح الشافية ٢/ ٣٧٤.

(٣) ينظر المنصف ٢/ ٢٤١.

(٤) في الأصل: «احبنطا». وفي اللسان (حبط) ٩/ ١٢٨-١٢٩: «والحبنطى الممتلأ غضباً أو بطنه . . ورجل حَبَنطى مقصور، وحِبِنطي مكسور مقصور . . وقد احبنطأت واحبنطيت كلّ ذلك من الحبط الذي هو الورم ولذلك حكم على نونه وهمزته أو يائه ملحقتان ببناء سفرجل. .»

(٥) في اللسان (دلص) ٨/ ٣٠٤: «الدُلمص، والدُلامِص: البراو الذ يبرق لونه، وامرأة دلمصةٌ برّاقة . . والميم زائدة.»

(٦) الخليل: هو ابن أحمد بن عمرو بن تميم عبد الرحمن البصري الفراهيدي الأزدي. استاذ سيبويه. مات سنة سبعين ومائة أو خمس وسبعين.
ينظر : البلغة ٧٩.

(٧) إذا حذفت الالف فحذفها للتخفيف، فيقال: دُلمصٌ، ودُمَلِصٌ، والدليل على زيادة الميم فيهما =

كما قيل: «هُدَبدٌ»[١].

وقال أبو عثمان المازني: لو قالَ قائلٌ إن« دلامصاً» مِنَ الأربعة معناه: «دَلِيص»، وليس بمشتق منه لكان قولاً قوياً كما أنّ «لآلأ» فيه بعضُ حروف «اللؤلؤ» . وليس منه[٢]، ألا ترى أنّ: (فعالاً)انّما يُبنى من الثلاثي و«لؤلؤ» رباعيّ، وروى أبو عبيدة[٣] عنّ الفراء أنّه كان يقولُ لبائع اللؤلؤ: «لأآٌ» بوزن: (لَعّاع)، وكَرِه قولَ النّاس: «لألٌ» قال ابنُ برّي المصري[٤]: وإنّما اختارَ: «لأآءٌ» لكون اللؤلؤ لامُهُ همزة فاختار أنْ يكون المشتق منه كذلك، وهذا غَلَطٌ منه لأنّه خالف المسموع وهو: «لأءَلٌ» وكلاهما خارجٌ عن القياس؛ أمّا: «الأوّل فإنّه مبني من: «لـأَلَ» والهمزة الأخيرة ساقطةٌ، أمّا «لأٌ» فإنّه مبنيٌّ من: «لأأ» والّلام ساقطةٌ، فالأصل المسموع أوْلى. وأيضاً فقولُ الفرّاءِ ضعيفٌ لأنه

= أنّهما مشتقان من: الّلِيص، وهو البريق. قال سيبويه: «وأمّا الميم فاذا جاءت ليست في أوّل الكلام فانّها لا تزاد إلاّ بثبت لقلّتها، وهي غير أُولى زائدة،، ووأمّا ما هي ثبت فدُلامص، لأنّه من التدليص. وهذا كجُرائض..» الكتاب ٤/ ٣٢٥.

(١) بحذف الف (هُدابد) وهو اللبن الخاثر تخفيفا.
وفي اللسان: (هدبد ٤/٤٤٦: « الهدبد والهدابد اللبن الخاثر جُدا،ولبن هُدبد وفُدفد وهو الحامض الخاثر.»

(٢) في المنصف ١/ ١٥١-١٥٢: قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن « دُلامصاً» الميم فيه زائدة، وهو «فعامِلٌ»، والدليل على ذلك قولهم «دلامص، ودليصٌ» في معنى «دُلامص»، ولو قال قائل: إنّ دلامصاً من الأربعة معناه «دليص» وليس بمشتق من الثلاثة قال قولاً قوياً أنّ «لآ لأ» منسوب إلى اللؤلؤ وليس منه.»
وينظر الممتع ١/ ٢٤٥-٢٤٦. والمبدع: ١٢٧.

(٣) أبو عبيدة: هو معمّر بن المثنى التيمي البصري صحب المجاز في غريب القرآن وغيره كثير توفي سنة ثمان ومائتين وعمره ثمانية وتسعون سنة.
ينظر أخبار النحويين البصريين ٦٧ ، البلغة: ٢٦١ ، البغية ٢/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٤) ابن بريّ المصري: هو عبدالله بن بريّ بن عبد الجبار بن برّي بن أبي الوحش المقدسي المصري امام النحاة بمصر، له: الردّ على الجوهري، وحواشي درّة الغواص للحريري، وغير ذلك . توفي سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة وقيل غير ذلك. ينظر انباه الرواة ٢/ ١٣ ، البلغة: ١٠٧ ، البغية: ٢/ ٣٦، الفهرست ٦٣. =

خالفَ قياسَ كلامِ العرب[١]، ألا ترى أنّهم إذا اشتقوا من الرّباعي ثلاثياً حذفوا الرابعَ من الكلمة وهو آخرها فقالوا: «الأرضُ مثعلةٌ، وتعقرةٌ» للكثيرة العقاربِ والثعالب فحذفوا الباءَ وهو الحرفُ الرابع، وكذلك فعلوا في «لآلء» (   )[٢] وتقول في مثال «دُلامِص»[٣] من «وَأيْتُ» على قول الخليل: «وُأَأَمٌ» وأصلُه: «وُأَأمِيٌ» فاستثقلت الضمّةُ على الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فإن همزة الواو لكونها مضمومةً اجتمع همزتان فقُلبت الثانيةُ واواً فقيل: «أوامٌ».

وعلى قول أبي عثمان المازني: «وأي واواي» وسلمتِ الياءُ الثانيةُ وإنْ كانت بعد ألف زائدةٍ لأنّها ليست طرفاً إذ بعدها ياءٌ أخرى بعدها صاد دُلامص حذفت لالتقاء الساكنين[٤].

والميم في: «زُرْقُمٍ»[٥] زائدة لأنّه مأخوذٌ من: «الزُرقة» ووزنه: (فُعْلَ)[٦].

(١) في اللسان (لألآ) ١/ ١٤٤-١٤٥: «اللؤلؤ الدُّرة والجمع اللؤلؤ، والّلالىء وبائعُهُ: لأ ولآلٌ، ولألاءٌ. قال ابو عبيدة قال الفراء سمعت العرب تقول لصاحب اللؤلؤ: لأءٌ على مثال لعّاع وكره قول الناس: لأ لٌ على مثال: لَعّالٍ، قال الفارسي هو من باب وقال علي بن حمزة خالف الفرّاء في هذا الكلام العربَ والقياس لأنَّ المسموع: لأل والقياس لؤلؤيّ لأنّه لا يبنى من الرباعي فعّال، ولأ ل شاذ. الليث اللؤلؤ معروف وصاحبه: لأ ل قال: وحذفوا الهمزة الأخيرة حتى استقام لهم فعّال وأنشد: درّة من عقائل البحر لم تخنها مناقب الّلآل
ولولا اعتلال الهمزة ما حسن حذفها.»

(٢) في الموضع كلمتان غير مفهومتين.

(٣) في الممتع ١/ ٢٣٩: «دُلامصٌ» ودُمالصٌ بمعنى بَرّاق. قال الأعشى:
إذا جُرّدت يوماً حسبتَ خميصةً عليها، وجريال النّضير الدُّلامصا
أيْ البراق. وقد تخوف الالف منهما تخفيفاً . . . والدليل على زيادة الميم فيهما أنّهما مشتقان من الدليص وهو البريق.» ووزنه (فُعامل).

(٤) ينظر المنصف: ٢/ ٢٤١.

(٥) في اللسان (زُرقم) ١٥/ ١٥٦: «ومما زادوا فيه الميم زُرقُم للرجلِ الأزرق، والليث إذا اشتدت زُرقة عين المرأة قيل انها الزرقاء زُرقم. . . والميم زائدة.»

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٣٢٥، والممتع ١/ ٨٨.

قال:

«ونونُ: «رَعْشَنٍ» و«بِلْغَنٌ» في «الرّعش، والبلوغ»، وها: «أُمهات» و«هِبْلَع» في «الأُمومة والبلع».

قلت:

النّون في «رَعْشَنٍ»[١] و«بِلْغَنٍ»[٢] زائدة لأنهّا من: «الرعشة، والبلوغ» ووزنُهما: (فَعْلَنٌ)[٣]، وقبلُهما: «ضَيْفَنٌ»[٤] عن أبي عثمان. وعند أبي زيد[٥]أن النّون أصلية، والياءُ زائدةٌ، ووزنُهُ: (فَيْعَل) كـ «صَيْرَفٍ»[٦]، و«خَيْفَق»[٧]، وقال بعضهم: هذا قويٌّ لكثرةِ: (فَيْعَل)، وقلّة: (فَعْلَن)[٨].

---

(١) الرعش: الجبان الذي يرتعش.

(٢) في اللسان (بلغ ١٠ـ ٣٠٢ «البِلغن: البلاغة عن السيرافي . . . والنّمام. والداهية.»

(٣) فَعْلَن: وزن: رَعْشَن. وضَيْفَن، وعَلجَن. ولم ياتِ اسماً أما: بِلَغْن فوزنها: فِعَلْن في الاسم والصفة فالاسم نحو: عِرَضْنَةٌ، ورجل ذو خِلَفْنةٍ، وأمّا الصفة فقولهم: هذا رجلٌ خِلَفْنَةٌ.
ينظر الكتاب: ٤-٢٧٠.

(٤) في اللسان: (ضفن) ١٧/ ١٢٥: «الضيفن: الذي يجيء مع الضيف كذا حكاه أبو عبيد في الأجناس مع ضفن وأنشد:

إذا خاء للضيف ضيفن　　　فأودى بما تقرى الضيوفُ الضيافِنُ

والضيفن: الطفيلي. .».

(٥) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام بن محمود الأنصاري صاحب كتاب النوادر. مات سنة خمس عشرة مائتين وعمره أربعة تسعون عاماً.
ينظر: البلغة: ٨٤- ٨٥، انباه الرواة: ٢/ ٣٠، بغية الوعاة: ١/ ٥٨٢.

(٦) في اللسان (صرف) ١١/ ٩٢ والصيّرف والصيرفي: النقاء من المصارفة.»

(٧) في اللسان (خفق) ١١/ ٣٦٨ «ريح خيفق: سريعة وفرس خيفق وناقة خيفق سريعة جداً، وقيل: هي الطويلة القوائم مع أخطاف. .».

(٨) في المنصف ١/ ١٦٧-١٦٨: «قال أبو عثمان: وقال: «ضَيْفَن» النّون فيه زائدة لأنّه من الضيف، وزعم أبو زيد أنّه يقال: ضَفَنَ الرجلُ يَضفِنُ: إذا جاء ضيفاً مع الضيف، فضيفن في هذا المذهب: فيعمل. قال أبو الفتح: كلا الاشتقاقين مذهب. وقول أبي زيد هذا كأنهّ أقوى، لأنّ المعنى يطابقه =

وأما «أمهات» فالهاء زائدة وُوزنُهُ: «فعلماتٌ»، والواحدة «أمّ»، فالهمزةُ فاءٌ، والميمُ عينٌ، والميمُ الثانيةُ لامٌ، وهذا يدلُّ على الزّيادة، وكذلك « أُمّات»، وقد غلبت « الأُمهاتُ» على الأناسيّ، و« الأُمّات» على البهائم، وقد جاءت «الأُمهاتُ» منهما جميعاً.[1] .

وأجاز أبو بكر بن السّراج[2]،أنْ يكون الهاء أصلاً كقولهم في الواحد: «أُمهةٌ» قال الشاعر[3]:

= ألا ترى إلى قول الشاعر:

إذا جاء ضيفٌ جاء للضيف ضيفَنٌ   فأودى بما تُقرى الضيوفُ الضيافنُ

فالضيفن: هو الذي يَجيء مع الضيف، وقولهم: ضَفَنَ يضفِن ، في هذا المعنى يشهد بأنّ ضيفنا «فيعل» فهذا قول.

وفيه شيء لآخر يقوّي ما قال أبو زيد، وهو أنَّ «فيعلاً» أكثر في الكلام من « فَعْلَن». فبهذه بيّنةٌ أُخرى تشهدُ لكونه «فيعلاً»، والقول الأول أيضاً وجه، لأنّه وإنْ كان ضيفَ ضيفٍ، فهو على كلّ حال ضيفٌ فينبغي أن تكون نونه زائدة.»

وينظر الممتع: ١/ ٢٧١-٢٧٢.

(١) الاغلب استعمال الأمّات في غير العاقل، والامهات في العاقل، وقد يجيء العكس كقول مروان بن الحكم:

إذا الامّهات قبحنَ الوجوه   فَرَجتُ الظّلام بأُماتكا

وقول السفاح بن بكر اليربوعي:

يا سيّداً ما أنت من سيّد   مُوطّإِ البيتِ رحيب الذّراع

قوّال معروف وفعّالِهِ   عَقّارِ مثنى أُمهات الرّباع

وينظر: شرح الشافية ٢/ ٣٨٢- ٣٨٤. والممتع: ١/ ٢١٨.

(٢) أبو بكر بن السراج: هو محمد بن السّري تلميذ المبرد واستاذ الزّجاجي والسيرافي، والفارسي. صاحب الأصول.

توفي سنة ست عشرة وثلثمائة.

ينظر : البلغة: ٣٢٢-٢٢٣، وأنباه الرواة: ٣/ ١٤٥، وبغية الوعاة: ١/ ١٠٩.

(٣) هو قصي بن كلاب جد النبيﷺ.

أمّهَتي خِنْدَفٌ والبأسُ أبي[(١)]

وفي كتاب العين: «تأمّهت أُمّاً»[(٢)]. قال أبو الفتح: والأوّلُ أظهرُ كقولهم: أُمٌّ بيّنَةِ الأمومة// وأُمَّهَةٌ شاذٌ، و«تأمَّهتُ» أشذ منه، وهو من مُستَرذِلِ الكتاب المذكور[(٣)]. ٨/و
والتحقيق في هذا أنَّ قولهم: «أُمَّهةُ وتأمَّهت» معارض بـ«أُمٌّ بيّنةُ الأمومة» والترجيحُ للنقل والقياس. أمّا النقلُ فلأنَّ «الأُمومَةَ» نقلَها ثعلبُ[(٤)]، وتأمَّهتُ، وأمَّهتُه حكاهما صاحب العين وفيه من الاضطراب، والتّصريف الفاسد ما لا يُنكر[(٥)].

وأمّا القياس فإنَّ اعتماد زيادة الهاء أولى من اعتماد حذفها لأنَّ ما زِيدَ أضعافُ ما حُذِفَ[(٦)].

---

(١) البيت من مشطور الرجز وقبله:
إنّي لدى الحرب رَخيُّ اللّبَبِ عندَ تناديهم بهالٍ وَهَبِ
معتَزِمُ الصولةِ عالي النّسبِ
والشطر في أمالي القالي ٢/ ٣٠١ دون عزو.
وهو في الجمهرة ٣/ ٢٦٧ والمحتسب ٢/ ٢٢٤.
والأُمَّهَةُ: الوالدة.

(٢) والذي يجعلها أصلية يستدل بما ذكره الخليل. فتأمهتُ تفعلتُ بمنزلة تنبّهتُ مع أنَّ زيادة الهاء قليلة جداً، فمهما أمكن جعلها أصلية كان ذلك أولى فيها، والصحيح أنها زائدة لأن الأمومة حكاها أئمة اللغة، وأما «تأمهت» فانفرد بها صاحب العين وكثيراً ما يأتي في كتاب العين مما لا ينبغي أن يؤخذ به، لكثرة اضطرابه وخلله».
الممتع: ١/ ٢١٨.

(٣) ينظر: الفصول: ١٤٣. والممتع: ١/ ٢١٨-٢١٩، وشرح الشافية: ٢/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٤) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني أبو العباس ثعلب. إمام الكوفيين صاحب المجالس، والفصيح وغيرهما.
توفي سنة إحدى وتسعين ومئتين.
ينظر: البلغة: ٣٤-٣٥، وبغية الوعاة: ١/ ٤٠٢.
وينظر بشأن ما نقل عن ثعلب:
الفصيح: ١٠٣٣، وشرح الفصيح: لابن هشام اللخمي ١٠٦-١٠٧.

(٥) ينظر: الفصول: ١٤٣، والممتع: ١/ ٢١٩.

(٦) ينظر: الممتع: ١/ ٢١٨.

وعندي أنَّ مذهبَ ابنِ السَّراج[١] قويّ، وذلك لأنّه لا يجوز أنْ تعادلَ روايةُ الخليل روايةَ غيرِه، والعينُ وإنْ وقَع في تصريفه غلطٌ فذلك منسوب إلى الأصحاب الذين نقلوا عنه لا إليه، وفي كتاب الفصيح على قلّةِ أوراقه أغلاطٌ كثيرةٌ نبّه عليها شارحوه[٢].

وأمّا قوله: «إنّ ما زيد فيه أضعافُ ما حذف منه» فلا يلزم لأنّه نقول: «أُمٌّ وأُمّهاتٌ» ثلاثيات والهمزةُ فاءٌ، والميمان عينٌ مضاعفةٌ، والهاءُ لامٌ فهي إذاً مما يَعْعَقِبُ عليه لامانِ: الهاءُ تارةً»، والميمُ أُخرى، وهذا له نظائرٌ كـ «سنة، وعضة» على رأي[٣].

في مثله على الأوّل من : «وأيت»: «وَأْيَلٌ» وعلى الثاني: «وَيْأي» فقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فإنْ خُفّفتِ الهمزةَ قلت: «وَيْي»[٤].

وقوله: (كلزوم عدم النظير بتقدير أصالةِ نون نرجس) يريد أنَّ نون «نرَجس» بفتح النّونِ زائدةٌ إذْ لو كانت أصلاً لكان الوزنُ (فَعْلِلاً)، وهو بناءٌ معدومٌ في الرّباعي، وكذلك حالُها مع الكسرة لثبوت زيادتها مع الفتح[٥].

---

(١) ابن السراج: هو محمد بن السريّ أبو بكر بن السّراج النّحوي تلميذ المبرد وشيخ الزجاجي والسيرافي والفارسي. صاحب الأصول وغيره. توفي سنة ست عشرة وثلثمائة.
ينظر: البلغة: ٢٢٣، وبغية الوعاة: ١/ ١١١، طبقات القراء: ٢/ ١٤٣.

(٢) ينظر شرح الفصيح لابن هشام اللخمي: ص٣٨-٣٩.

(٣) بحذف الهاء من (سنة) والأصل: سَنْهَةٌ، ويحذفها من عِضة والأصل عضة، واحدة العِضاة، وهو أعظم الشجر، يقولون جمل عاضةٌ إذا أكل العِضة. وهذا على لغة وعلى لغة أخرى أصلها عِضوة، والجمع عضوات وعلى هذه اللغة لا حذف للعلماء.
ينظر: المنصف ٣/ ١٣٩ والفصول: ١٤٤، والممتع: ٢/ ٦٢٤-٦٢٥، والمبدع: ١٢٢-١٢٣.

(٤) ينظر: المنصف: ٢/ ٢٩٥.

(٥) في المنصف: ١/ ١٠٤ «بتصرف»: «إنما قضي بزيادة النّون في نرجس لأنها لم تقع موقع حرف من الأصل، كما قضى بزيادة النون من : كَنَهْبُل لأنّه ليس في الكلام مثل: سفرجُل بضم الجيم».
فوزنه: نفعِل ولو كانت النّون أصلية لكان وزنه : فَعْلِل، وليس في كلام العرب مثل هذا البناء.
وينظر: الممتع ١/ ٢٦٦، والمبدع: ١٣٣.

فإن قيلَ: فكيف حُكم بزيادة النّون في «نَرجس» وهو أعجميٌّ مجراه مجرى الحروف؟.

فالجواب أنّه لمّا تكلّمتِ العربُ بذلك وفرّقته في الجمع والتصغير وغيرهما أجروه مجرى العربيْ، وكذا حُكِم على ألفِ: «الجام»، و واوِ: « نوروز»، وياء: « إبراهيم» بالزيادة لقولهم: «لجُم»، ونواريز، وأبارِهَمَة» «ويا هَناه» على رأي، وهذا بيّن[١].

و«هِبْلَعٌ»[٢] هاؤهُ زائدة عند الخليل لأنّه من : «البَلْع»، وهو الأولى؛ والذي عليه الأكثرون أنّها أصلٌ لقلّة زيادتها، فوزنُهُ على الأوّلِ: (هِفْعَل)، وعلى الثاني: (فِعْلَل)[٣].

قال:

«ولام فَحْجَل، وهِدَمل في : أفحج» وهدْم، وكلزوم عدم النظير بتقدير أصالة نون: نَرْجس، وعُرُند، وكهُنْبُل، وتاء: تَنْضُب».

---

(١) اذا كانت الهاء بدلاً من الواو فالأصل: هَناو، وهو من لفظ (هَن) ولا تجعل الهاء التي بعد الألف أصلاً لأنه لا يحفظ تركيب (هَنَه)، ولو كانت الهاء أصلاً كالتي في (شفاه) لحمل على باب: سَلِس، وقلق وذلك قليل.

وقيل أنّ الهاء في (هناه) بدلاً من همزة أبدلت من الواو التي هي لام لوقوعها بعد الألف الزائدة كأنّه كان: (هناء)، وقد رأى المازني أنّه ليس بقويّ «لأنّها قد أبدلت في هنيهة ولم تكن ثمّ همزة، لأنّه لا موجب لها هناك، فلهذا قلنا: إنّ الهاء بدل من الواو.

وقد رأى بعض العلماء أنّ الهاء في هناه لحقت بيان الألف ثم شبّهت بالهاء الأصلية، فالحقت الضمة، ونسب إلى أبي زيد، وقد ردّ أبو علي.

ينظر: المنصف ٣/ ١٤٠-١٤٣، والممتع: ١/ ٤٠١.

(٢) في اللسان (هبلع) ١٠/ ٢٤٦: «الأكول. والهبلاع: الواسع الحنجور العظيم اللقم .. والهبلع: الكلب السلوقي.. ».

(٣) القول بزيادة الهاء في (هِبلع) قول الخليل، وتابعه أبو الحسن الأخفش واستدلّ على زيادتها بالاشتقاق كما أوضح الشارح. أمّا ثعلب فيرى أنّ الهاء لا تزاد إلا لبيان الحركة في نحو: فهْ، وارمِهْ.

ينظر : الممتع: ١/ ٢١٩، والمبدع: ١٢٢- ١٢٣، واللسان (هبلع) ١٠/ ٢٤٦.

قلت:

اللام في: «فَحْجَلٍ»[١]، و«هِدَمْلٍ»[٢] زائدة للاشتقاق، وهو واضحٌ؛ ومثلهما: «عَنْسَلٌ»[٣] إذا آخذ من: «العَنْس» فالنّون عينٌ، واللّام زائدة؛ وإنْ أُخذ من: «العَسَلان»[٤] فالنّون زائدةٌ، واللّام أصلٌ، وهو رأي سيبويه[٥]، فنقول: قال الزعفراني: وقد يشتق من الأسماء الأعجمية كاشتقاقها من الأسماء العربية، وذلك نحو قول رؤبة[٦]، أنشده أبو علي:

هل يُنجيني حَلْفٌ سِخْتيتُ

أو فضّةٌ، أو ذهبٌ كِبريتُ

فـ «سختيتٌ» مشتقٌ من: «السّخت» وهو الشّديد[٧]. ومع ذلك قلنا الحكم على الأعجمي بالزّيادة قياساً على العربي، وبتقدير أنّه لو كان عربياً لكان كذا.

---

(١) في اللسان (فجح) ٣/١٦٥: «والفجح: الأفجح وهو الذي في رجليه اعوجاج.

(٢) في اللسان (هدمل) ١٤/٢١٧: «الهِدمل بالكسر الثوب الخلق».

(٣) في اللسان(عنسل) ١٤/٥٠٨: «العنسل: الناقة القوية السريعة».

(٤) في اللسان (عنسل) ١٤/٥٠٨: «وقال غيره – يعني غير الليث- النّون زائدة أخذ من عَسَلان الذئب». أي: عَدْوه.

(٥) القول بزيادة النّون وأصالة اللّام هو قول سيبويه ومن وافقه وزعم محمد بن حبيب أنّ لام عنسل زائدة لأنه في معنى (عنس) والذي عليه أكثر اللغويين هو قول سيبويه لأنّه من (عسلان) وهو عَدْوُ الذئب.

ينظر: الكتاب: ٤/٢٣٦، والمبدع: ١٢١.

(٦) البيت في ديوانه: ٢٧. والذهب الكبريت: الأحمر.

وينظر: المنصف: ٢/١٣٣، والممتع: ١/٢٥٠.

(٧) في اللسان (سخت) ٢/٣٤٧: «والسختيت دُقاق التراب وهو الغبار الشديد الارتفاع. أنشد يعقوب:

جاءت معاً وأطرقتْ شتيتا   وهي تثير السّاطع السختيتا

وكذب سختيت: خالص..».

فإن قيل: فهلاّ جعلتم النّون أصلاً وإنْ خالفت الكلمة الأصول حملاً علىَ ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في «جاليَنُوس» من كونها أصلاً وإنْ خرج الوزنُ على الأصول؟

فالجواب: أنّ الفرق بينهما: كون: «جالينوس» علماً في لغة أهله كـ «زيد وعمرو» في لغة العرب، وقد تقررَ أنّ الاعلام يُستجازُ فيها مالا يُستجازُ في غيرها[1]، وليس كذا في «نَرجس» لأنّه اسمُ جنسٍ فاعرفْهُ.

ونونُ: «عُرُنْد»[2] زائدةٌ لثلاثة أوجهٍ:

الأوّل: أنَّ: (فُعُنْلاً) ليس في الكلام، وهو الذي أراد المصنّف، فإنْ قيل: ففي كلامهم: «جُبُنٌّ»[3]، و«عُتُلٌّ»[4] وهما (فُعُلٌّ)؟

فالجواب أنَّ المرادَ أنْ يكونَ اللّامان مختلفين كـ «دُحرجٍ». مثلاً، ولاما: «جُبُنٌّ، وعُتُلٌّ» من حرف واحد.

والثاني: كونها ثالثةً ساكنةً.

والثالث: سقوطُها في الاشتقاق. أنشدَ عبد القاهر[5] في المقتصد[6]:

(١) ينظر المنصف: ٣/ ١٤٥-١٤٦.

(٢) في اللسان (عرو) ٣/ ٢٧٨: «والعُرُند: الشديد من كلّ شيء نونه بدل من الدّال.

(٣) في اللسان (جبن) ١٦/ ٢٣٦: «والجُبُن بضم الجيم والباء لغة في الجُبْن وبعضهم يقول جُبُنٌ وجُبُنّه بالضم والتشديد».

(٤) في اللسان (عتل) ١٤/ ٤٤٩: «العُتُلّ: الشديد الجافي والفظُّ الغليظ من الناس... وقيل: الأكول المنُوع وقيل: هو الجافي الخلق اللئيم الضريبة وقيل: الشديد من ا لرجال والدّواب، وفي التنـزيل: «عُتُلّ بعد ذلك زنيم».

(٥) عبد القاهر: هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. صاحب أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والمقتصد وغيرها. توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة وقيل: أربع وسبعين وأربعمائة.
ينظر: انباه الرواة: ٢/ ١٨٨-١٩٠، والنجوم الزاهرة: ٥/ ١٠٨، وشذرات الذهب: ٣/ ٣٤٠-٣٤١، وروضات الجنان: ٤٢٤-٤٤٥.

(٦) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح حققه د. كاظم بحر المرجان ونشر بمجلدين في بغداد عام =

والقوسُ فيها وَتَرٌ عُرُدٌّ[١].

ونون : «كَنَهْبُلٍ»[٢] زائدة لعدم: (فعلل) كـ «سَفَرجُلٍ» بضمّ الجيم[٣].

وأمّا: «تَنْضُبٌ»[٤] ففيه ثلاثُ لغاتٍ؛ الأوّلُ: فتح التاء وسكون النّون، وضم الضادِ المعجمة، والباءُ زائدةٌ لعدم: «جَعْفَرٍ» بضمّ الفاءِ للاشتقاق من : «نضب»[٥].

والثانية: بضمِّ التّاءِ، وسكون النّون، وفتح الضّاد.

والثالثة: بضمِّ التاءِ والضّاد وسكون النّون، والتّاء زائدةٌ لثبوت ذلك في اللغتين والاشتقاق، وهذا جلِيٌّ.

= ١٩٨٢م ولم أجده فيه.

(١) البيت لحنظلة بن ثعلبة، واستشهد به الحجاج في خطبته، وتمامه:

مثلُ ذراع الكَر أو أشَدُّ.

العقد الفريد ٤/ ١٢١ (دون عزو).

وهو في اللسان (مادة عزو) ورواية عجزه: مثلُ جران الفيل أو أشدُّ.

والعُرُدُّ: الشديد. وهو في شرح شواهد الشافية للبغداد ص ٣٠٠.

(٢) في اللسان : (كهبل) ١٤/ ١٢٤.

«رجل كهبل: قصير، والكَنَهَبَل: بفتح الباء وضمّها: شجر عظام وهو من العضاة».

(٣) في الكتاب ٤/ ٣٢٤: «وأما كَنَهْبُل فالنّون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام على مثال: سَفَرْجُل. فهذا بمنزلة ما يشتق مما ليس فيه نون، فكنهبل بمنزلة: عَرَنْتُن، بنوه بناءه حين زادوا النّون، ولو كانت من نفس الحرف لم يفعلوا ذلك . .».

وينظر : الممتع: ١/٥٨-٥٩.

(٤) في اللسان: ٢/ ٢٦٠: «والتنضب: شجر ينبت بالحجاز. . وهو ينبت ضخماً على هيئة السَرْح وعيدانُه بيض ضخمة.

(٥) في المنصف: ١/ ١٠٤- ١٠٥: «إنما قضى بزيادة النون والتاء في : نرجس وترتب لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل كما قضي بزيادة النون من : كنهبل لأنه ليس في الكلام مثل: «سفرجُل» بضم الجيم. . . وكذلك : تنضُب وتنفل لأنّه ليس في الكلام مثل: جعفُر، وقد قالوا: تُنفُلٌ بضمّ التاء، ومثاله «تُفْعُلٌ».

قال:

«فَصْلٌ وتُبدلُ الهمزةُ من كلِّ واوٍ وياء تطرّفت لفظاً أو تقديراً بعدَ ألفٍ زائدةٍ.

قلت:

يريدُ نحو «كساءٍ ورواءٍ» وأصلُهما: «كِساوٌ ورِدائيٌ» بدليل قولِهم: «كسوتُ، والرديّة»[١]، ولا دليلَ في: «ترديتُ» لاحتمال أنْ تكون التّاءُ منقلبةً عن الواو لوقوعها رابعةً كما في: «أصليت، وأدنيت»؛ وقال الأصفهاني[٢]: يدلُّ على أنّه من الياء قولهم في التثنية: «ردايان»[٣]، وأرى فيه نظراً، وذلك أنَّ الهمزةَ التي حُكي فيها قلبُها ياءً إنّما هي همزةُ التأنيث كـ «حمراء».

ونُقِل عن الكسائي[٤] أنّه يجيزُ في ذلك للافراد كقولك: «حمراءان» وقبلهما ياءً كقولك: «حمرايان فإنْ كانت أصلاً كـ «قراءٍ» وجب اثباتُها إلاّ أنْ يجيء القلبُ في شذوذٍ[٥]. وإنْ كانت منقلبة عن أصلٍ نحو: «كساءٍ» و«رداءٍ» جاز الاثبات والقلبِ واواً نحو: كساأان وكساوان» والأوّل أحسنُ[٦].

---

(١) في الممتع ١/٣٢٦: «ومن هذا القبيل - يعني ابدال الهمزة من الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة - نحو: كساء ورداء أنَّ الأصلَ «كساوٌ» و«رِدايٌ» فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجزٌ إلاّ الألف وهي حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محلِّ التغيير - أعني طرفاً- فقلبتا ألفاً. فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الياء أو الواو مع الألف الزائدة فقلبت همزة ولم تُردَّ إلى أصلها من الواو والياء، لئلا يُرجع إلى ما فرَّ منه».

(٢) لعله علي بن حمزة الأصفاني

(٣) هذا في لغة لبعض بني فزارة يقولون في تثنية «كساء» و«رداء»: «كسايان وردايان». حكى ذلك أبو زيد عنهم.
ينظر: الممتع ١/٣٨٠.

(٤) الكسائي: هو علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم. الكوفي. رأس المدرسة الكوفية. توفي بطوس سنة تسع وثمانين ومائة.
ينظر: البلغة: ١٥٧، والبغية: ٢/١٦٢، شذرات الذهب: ٢/٣١٦.

(٥) يجب إثبات الهمزة لقوّتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها، ومن الشاذّ أن يقال: قرّاوان.

(٦) السبب في جواز الوجهين كون الهمزة لما كانت منقلبة عن أصل فلها صلة بالأصلية وذاتها ليست =

وإنْ كانت منقلبة عن حرف زِيدِ للالحاق نحو: «حرباء» جاز الاثبات والقلبُ واواً، والثّاني أحسنُ[١]، ولم أرَ أحداً ذكر جواز القلب في هذه الهمزة ياءً، فلما وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة، والألف في حكم الفتحة لزيادتها في مخرجها تبيّن ذلك أنّهم أجروا (فَعَالاً) في التكسير مجرى (فَعَلٌ) نحو: «جواد واجواد» فصار ذلك كـ «عَلَمٍ وأعلامٍ» و«جيلٍ وأجيالٍ» وكذلك اجروا (فعيلاً) مجرى (فَعَلٍ) قالوا: «يتيم وأيتامٌ» فصارَ ذلك كـ «كَتِفٍ وأكتافٍ» فقلبتا حينئذٍ الفين كما تقلبان بعد الفتحة ، فالتقى ألفانِ الأولى زائدةٌ والثانيةُ المنقلبة غير أنّهم كرهوا حذف إحداهما لزوال المدِّ المقلوب ، فحرّكوا الثانيةَ ليحصلَ المدُّ، ولأنّها متطرفةٌ فتغييرها أوْلى لأنَّ لها أصلاً في الحركةِ فانقلبتْ همزةً من كلّ واوٍ وياءٍ) فيه أرسالٌ إذْ الهمزةُ منقلبةٌ عن ألفٍ انقلبت عن احداهما ، فالألفُ أصلُ الهمزة الأقربِ ، وهما أصلُهما الأبعَدُ.

وقولُه: (تطرّفتْ) أيْ كانت الواو والياء طرفاً، والطّرفُ محلّ التغيير ولهذا كثُر الحذف فيه، ويكفيك أنّ الإعرابَ محلُّه ذلك.

وقوله: (تقديراً) يريد نحو: «عَباءَةٍ وصَلاءَةٍ»[٢] إذ الأصلُ «عبايةٌ وصلايةٌ» غير أنَّ تاءَ

= من بنية الكلمة فلها شبه بالزائدة، وإنما يترجّح الإبقاء لشدة قربها إلى الأصلية.
وقد شذّ قلبها ياءً في نحو «كساء كسايان» مما نسب للكسائي الذي يرى القياس عليه للتخلص من اجتماع ثقيلين فلتنفى الكلمة وهما الكسرة أولها والواو آخرها.

(١) يترجح القلب فيما كانت همزته منقلبة عن ياء للالحاق نحو علباء، وحرباء، إلاّ أنّ الهمزة ليست منقلبة عن أصل بل منقلبة عن حرف مزيد للالحاق بأصل فنسبتها إلى الزائدة للتأنيث أقرب من الأصلية.

(٢) في الأصل: عباة وصلاة.
وفي اللسان: (عبأ) ١/ ١١٣: «والعباءة والعَباء ضرب من الأكسية والجمع : أعبئة» وفيه (صلا) ٢٠/ ٢٠٢: «والصلاية والصلاءة: مُدق الطيب».
وفي الكتاب ٤/ ٣٨٧: «وسألته - يعني الخليل - عن قولهم : صلاءة وعباءة، وعظاءة؟ فقال: إنّما جاءوا بالواحد على قولهم: صلاءةٌ وعظاء ، وعَباء كما قالوا: مسنيّة ومرضيّة حيث جاءتا على: مرضِيٍ ومسنيٍ، وإنما الحق الهاء آخراً حرفاً يعرّى منها ويلزمه الإعراب فلم نقوَ قوةَ ما الهاءُ فيه =

التأنيث حيث كانت زائدة على المذكّر داخلةٌ على حروفه ومقدراً فيها الانفصالُ جرى التاءُ مجرى المتطرفةِ في التقدير.

وقوله: (بعد ألف زائدة) يحترز به من نحو : «آيٌ» جمعُ: «آية» و«رائيٌ» جمعُ رايةٍ للعَلمِ، والأصل فيهما: «آيي» و«رويٌ» بدليل قولهم: «إياءُ»، ولم يقولوا: «إؤاءٌ»[1]. من: «رويت الحديث» إذا أظهرته، إذْ الرايةُ تظهرُ أمر صاحبها[2]، فالألف فيها منقلبةٌ عن أصل[3]، وإنّما لم يجز القلب لأمرين:

= لا تفارقه وأمّا من قال: صلايةٌ وعباية فإنّه لم يجيءْ بالواحد على الصلاء والعباء».

(١) في المنصف ٢/١٤٢-١٤٣ «بتصرف»: «وأمّا «آية» فعينها ياءٌ، وهي من مضاعب الياء نحو: «حييتُ، وعييت» ويدلُّ على ذلك أن الآية هي العلامة، وقدد قال الشاعر:

قِفْ بالديار وقوفَ زائرْ وَتَأيَّ إنّك غيرُ صاغِرْ

فمعنى قوله: تأيّ: تثبت وتَنّظر آياتها وعلاماتها ولو كانت من الواو لقال «تأوَّ» . . . وقولهم: «إيَا الشّمس» لضوئها يدلّ على أنّ الآية أيضاً من الياء، وذلك أنَّ «إيا الشمس: ضوءُها، وضوءُها علامة طلوع القرص . . ولو كان من الواو لصحّت الواو، ولقالوا: «إويّ» . . ويمنع أنْ يكون إيا من نحو: ثيرة في الشذوذ قولهم: إياءُ الشمس بمعنى: إيَاها، ولو كان من الواو لقالوا: «إواءٌ» كما قالوا: «الطواء، والرواء» . . وقد يقال: «إياةٌ» بالهاء . . فالاباء وزنها: أفعال، وهي جمع: آيٍ وآيٌ جمع آية، وظهور العين ياءً في «الآياء» يدلُّ على أنَّ الآية من الياء».

(٢) في المنصف ٢/١٤١-١٤٢: «وأمّا «راية» فاشتقاقها عندي من: «رويت الحديث» أي أشعتُه وأظهرته ومنه قيل: رجلٌ راوية للشعر والحديث: أي مظهر لهما ومشيدٌ بهما . . . ويجوز أيضاً أنْ تكون «الراية من الرّواء» وهو الحبل الذي يُشَدّ به الحمل، لأن الجيش يجتمع إلى الرّاية، وينضم إليها كاجتماع الحبل وانضمامه، فهذه دلالة على أن العين فيها واوٌ».

(٣) في دقائق التصريف ص ٢٢٩: «وقال الفراء - رحمه الله - سألت الكسائي عن (آية) ما هي من الفعل؟ فقال: فاعله، كانت في الأصل (آيية) فخففوها، قال: فقلت: هلاّ صغرها (أوييه) كما أنّ صالحة تصغّر (صويلحة)؟ قال: صغروها: (أُيَيّة) كما صغروا: فاطمة وعاتكة: فُطيمة وعتيكة. قال: فقلت: إنّما يجوز أنْ تصغّر فاطمة (فطيمة) إذا كانت اسماً موضوعاً وليس سبيل (آية) وأخواتها من الفعل: (فَعَلة) جعلوا العين منها تابعة للفاء، كما قالوا: باعة، وحاكة.».

وفي الممتع ٢/٥٨٢-٥٨٣ «بتصرف»: «وفي آية ثلاثة أقوال للنحويين: فمذهب الخليل اعتلال العين وصحّة اللام شذوذاً.

ومذهب الفراء أن وزنها فَعْلَة وأنّ الأصل: أيّة فاستثقلوا اجتماع يائين فابدلوا من الساكنة ألفاً تخفيفاً. =

أحدهما: أنّه كان يؤدّي إلى اجتماع إعلالين، وقلب العين ألفاً، وقلب الّلام همزةً.

والثاني: أنَّ الألفَ الزائدةَ لزيادتها تجري مجرى الحركةِ الزائدة بخلافِ الألفِ الأصلية.

وهنا تنبيه: وهو أنّهما مخالفتان للقياس وذلك لأنّ العينَ واللام إذا كانا// حرفي علّة أعلتِ اللام دون العين وذلك نحو: «طوى» و«شوى»، وقد رأيت كيف أُعلّت عيناهما دون لاميهما وهذا واضحٌ. ٩/و

قال:

«أو كانت عينُ فاعلٍ فعلٍ أُعتلّت فيه عينُه».

قلت:

اسمُ الفاعل لمّا كان بينه وبين الفعلِ مضارعةٌ ومشابهةٌ، وذلك لأنّه جارٍ عليه في عدّة حروفه، وسكونه، فـ «يضربُ»[1] كـ «ضاربٍ» ولذلك عملَ عملَهُ وَجَبَ أنْ يصحّ بصحته، ويعتلّ باعتلاله ليكون العملُ فيهما من جهة واحدةٍ، ولولا اعتلالُ فعله لما اعتلَّ، فإذا قلْتَ: «قائم» فالأصلُ: «قادمٌ» لكن حيث قُصدَ اعلالُه فامّا أنْ يكونَ بالحذف أو القلب، فالأوّل ممتنعٌ لأنّه مزيلٌ لصيغة اسمِ الفاعلِ ويصيّرها[2] إلى لفظ الفعل فخيف اللبس.

فإن قيل: الإعرابُ والتنوين يفصلان بينهما فإذا كانا فيه عُلِمَ أنّه اسم فاعل، فإذا تجرّد منهما عُلِمَ أنّه فعل؟

= ومذهب الكسائي أن وزنها «فاعلة» والأصل: «أيية» فحذفت استثقالاً لاجتماع الياءين. والأولى ما ذهب إليه الخليل»

وينظر: شرح الشافية ٣/١١٨.

(١) في الأصل: «فضرب».

(٢) في الأصل المخطوط: ويصيّرها، تحريف.

قيل: لا يكفي ذلك في الفرق لأنّه قد يوقف عليه فيزولُ الإعرابُ والتنوينُ فيحصل اللبس عند ذلك، ولمّا تعيّن القلب عُدِلَ إليه فقيل: قلبتِ العينُ همزةً( ) من غير تلاحٍ وهو قول عبد القاهر.

وقيل: قُلبت العينُ ألفاً لوقوعها بعد ألف زائدة قريبة من الطرف كما قلبوا الواوين في: «صيم» حملاً على: «عُصيّ»[١] ثم قلبوا الألفَ همزةً[٢].

فإن قِيل: صِيمُ يجوزُ فيه الأصل فيقال: «صُوَمٌ» و«قائمٌ» لا يجوز فيه الأصلُ، فما الفرقُ بينهما؟

قيل: الاعلالُ في اسم الفاعل إنّما كان لاعلالِ الفعل فوجَب فيه لوجوبه، ثم لمّا وجب الاعلالُ لذلك، وقُربتِ الواوُ من الطّرفِ ( ) قدم انقلابها القائم قلبت الألفُ همزةً، وهذا غير موجود في: «صُيّم».

ونُقل عن أبي الفتح[٣] أنّه قال: لمّا قلبتِ العين فقي «قام» وبنيتَ اسم الفاعل منه (جئت بألف أخرى) فانعقد الفان وامتنعَ الحذف لما تقدّم تحركت الثانية بالكسرة فصارت همزة، واستضعفَ لأنّه لو كان الأمر على ما ذكرهُ لقيل: «مُقيئم» بالهمز لأنَّ الألف في الماضي نُقلتْ إلى اسم الفاعل ثم حُرّكت يا بالكسر فصارت: همزةً ولا قائلَ بذلك[٤].

(١) والأصل: عُصُوٌ.

(٢) في المنصف ٢/١-١١٢ قال أبو الفتح: اعلم أن أصل هذا الجمع ألاّ يعتلّ، لأنّه ليس فيه ما يوجب القلب ولكنّه لما كان الواحد معتلاً أعني: صائماً وقائماً، وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد، وقُرّبت العين من الطّرف فاشبهت اللام في: «عُيّ» جمع «عاتٍ» قلبتْ، والأجود: «صُيّم»، وقوّمْ».
«ويجوز في: صومّ: صُيّم لمجاورة العين اللام، ويجوز: صِيّم بكسر أوله لأنّه لما شُبّه بعُيي في القلب كذلك شبّه أيضاً بعتيّ في كسر أوّله».

(٣) أبو الفتح: عثمان بن جنّي الموصلي تلميذ إبى على الفارسي. وصاحب الخصائص واللمع وغيرهما. توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة.
ينظر: البلغة: ١٣٧-١٣٨.
بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤.

(٤) في المنصف ١/ ٢٨٠-٢٨١: «قال أبو الفتح: إنّما وجبَ همزُعين اسم الفاعل إذا كان على وزن فاعل نحو: قائم، وبائع لأنّ العينَ كانت قد اعتلّت فانقلبت في: قامَ وباعَ ألفاً، فلما جئت إلى اسم =

وقوله: (فَعل أُعتّلتْ عينه) مُحترز من نحو: «عرفَ» فهو: «عارفٌ» فإنّ عين اسم لفاعل تصحّ لصحّتها في الفعل فاعرفه.

قال:

«ومن أوّل واوينِ صُدّرتا، وليست الثّانية مَدَّةً مزيدةً، أو مُبدَلةً».

قلت:

التضعيفُ في أوائل الكلمة قليلٌ لأنَّ اجتماعَ المثلين مستثقلٌ، والادغامُ متعذّرٌ، فقد جاءتْ ألفاظٌ واوها وعينُها من جنسٍ واحدٍ ولكنْ فُصِلَ بينهما نحو: «كَوكَبٍ» و«دَيْدَنٍ» ومنه: «دَيْدَنٍ»[١] ومنه: «أَبْنَبَمٌ»[٢] وزنُهُ: (أَفَنْعَلٌ)، فالهمزة زائدة، والباءُ الأولى فاءٌ، والنّونُ زائدةٌ والباءُ الثانيةُ عينٌ، والميم لامٌ[٣]. وإنّما دعاهم إلى ذلك الحرصُ على زيادة الهمزة، ولولا ذلك لجازَ أنْ يكون: (فَعَنْعَلاً) كـ «عَقَنْقَلٍ»[٤] ويؤكّدُ ذلك أمران:

= الفاعل وهو على فاعلٍ صارت قبلَ عينه ألفُ فاعلٍ، والعين قد كانت انقلبت ألفاً في الماضي، فالتقت في اسم الفاعل الفان، وهذه صورتهما: «قاأم» فلم يجز حذف احداهما فيعود إلى لفظ قام، فحركت الثانية التي هي عينٌ، كما حرّكت راءَ «ضاربٍ» فانقلبت همزة لأنَّ الألف إذا حُرّكت صارت همزةً، فصارت: قائم وبائع كما ترى.

ويدلُّ على أنّ الألف إذا تحركت انقلبت همزةً، قراءة أيوب السختياني «غير المغضوب عليهم ولا الضّالين» لما حرّكَ الألف لسكونها وسكون اللام الأولى بعدها انقلبت همزةً».

وينظر: البحر المحيط١/ ٣٠، والكشاف للزمخشري ١/ ١٢.

(١) في اللسان (دون) ١٧/ ٧: «الددنُ والديدن كلّه: اللهو واللّعب».

(٢) في اللسان (بيم) ١٤/ ٣٠٨: «أبنبم ويبنبم موضع.. قال طفيل:

أشاقتك أظعانٌ بحفر أبنبمٍ نعم بُكرا مثل الفسيل المكمّم

(٣) في الكتاب ٤/ ٢٤٧: «ويكون على (أفَنْعَلٍ) في الاسم والصّفة، وهو قليلٌ فالاسم: ألنجج، وأبَنْبمٍ، والصّفة نحو: ألَنْدَدٍ، وهو من اللّددِ ... وهذا في الاسم والصفة قليل ولا نعلم إلا هذين».

(٤) في اللسان (عقل) / ٤٩١: «والعقنقل ما ارتكم من الرّمل وتعقّل بعضه ببعض ويجمع عقنقلات وعقاقل، وقيل هو الحبل منه: فيه حقفةٌ وجرقة وتعقّد ... والعقيقل أيضاً من الأودية ما عظم =

الأول : أنه ()[١] اسم.

الثاني: أنّه لا يؤدّي إلى جَعْلِ الفاءِ والعينِ من جنسٍ واحد.

فإن قيل: فإن كان الحرصُ على زيادة الهمزة كذا فما بالُ إبي عثمان المازني يجعلُ: (أمّا) إذا سمّي بها: (فَعْلَى) كـ «سَلمى» ولا يجعلُها : (أفعل)، والهمزة زائدة فراراً من جعل الفاءِ والعين من جنسٍ واحد؟[٢]

قيل : الفرقُ بينهما مجيءُ الفصلِ في «أبنبم»، وعدُمُه في «امّا» فقد سُوّغَ الفصلُ بالولاء لمّا ساغ. أوَ لا ترى أنّ «سير وسيار فنطقوا بالنون[٣].

والرافع الفصل الواقع بينهما، ولم يقولوا: «سيّر» فيجمعوا بينهما متلاصقين ؛ ولو قيل: إنَّ (افعل)[٤] حرصاً على زيادة الهمزة كون الفاء، والعين من جنس واحد جواز الإدغام وزال الفصل بذلك لم أرَ به بأساً.

وبيّنه قول أبي علي الفارسي في المسائل الشيرازيّة[٥] أنَّ «أوّل» (أفعل)، وفاؤها واوٌ، وعينُها كذلك، وجوّزه الادغام، بخلاف: «ددن»[٦] و«أواول»[٧] التضعيف في الحروف

= واتّسع. . والعقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل. .»
وهو من أمثلة سيبويه، ولم يجيء صفة.
ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٧٠.

(١) في الموضع كلمة غير مقروءة (مطموسة).
(٢) ينظر المنصف: ٢/١٥٨-١٥٩.
(٣) العبارة غير مفهومة.
(٤) بعد (أن) بياض بمقدار كلمة.
(٥) حققه الدكتور على جابر المنصوري.
(٦) في اللسان (ددن) ٧/١٧: «والددن والددُ محذوف من الددن، الددا فالفاء عن الددن، والديدن كلّه اللهو اللعب».
فالفـاء والعين من موضع واحد.
وينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٨٧ ١٥٠.
(٧) جمع أوّل قبل الاعلال. والمستعمل : أوائل . مثلما يقال في جمع سيّد: سيائد، والأصل: =

الصحيحة أمتنع في الواو لثقلها كيف وهي معرّضة لدخول واو القسم عليها، أو واو العطف فتجتمع ثلاث واوات وذلك مستثقل جداً، فإذا جمعت: «واصلةً» قلت: «أواصِل» والأصل: // «ووَاصلُ»[١] فالواو الأولى الفاء، والواوُ الثانية منقلبةٌ عن ألف «واصلةٍ كما قلبتْها في «صوار» فاجتمعَ واوانِ، فقُلِبتِ الأولى هَمزةً وهنا سؤلان. /٩

أحدهما: لم قُلبتِ الأولى دون الثانية؟

والجواب: أنّ الحرفَ الواقع طرفاً أولى بالتغيير ممّا ليس كذلك.

والثاني: لِمَ قُلبت همزة دون غيرها؟

والجواب: أنّ الهمزةَ أُلِفَ مجيئها أولاً وكَثُرَ ذلك فقلبت الواو إليها لذلك. ونظير ما قلتُه قولُ أبي سعيد السيرافي[٢] أنّهم إنّما عوّضوا الميم في «اللهمّ» لأنّها أُلِفَ زيادتها آخراً[٣] كـ «زُرْقَم»[٤] وسُتْهُم»[٥]، وكذلك تقول: «أويصل» في تصغير «واصلٍ»، والاصل: «وويصل» فقلبتِ الواو الأولى همزةً استثقالاً لاجتماعهما[٦].

= سياود. وهذا ما عليه جمهور اللغويين، ورأي أبي الحسن الأخفش عدم الهمز إلاّ فيما كانت الألف منه بين واوين. ينظر: الممتع ١/٣٣٨.

(١) ينظر: المسائل المشكلة ٨٦.

(٢) السيرافي: هو يوسف بن الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. ينظر: البلغة: ٢٩١، وبغية العاة: ٢/ ٣٥٥.

(٣) في الكتاب ٢/ ١٩٦ «قال الخليل رحمه الله: اللهمَّ نداءٌ الميم ها هنا بدل من ياء فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة ياء في أوّلها إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أنّ نون المسلمين في الكلمة عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنّه وقع عليها الاعراب. وإذا الحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت».

(٤) في اللسان (رزقم) ١٥/١٥٦: «للرجل الأرزق.. وإذا اشتدت زرقة عين المرأة قيل: أنّها الزرقاء زرقم..» والميم زائدة.

(٥) في اللسان (ستهم) ١٥/ ١٧٢: «الستهم: الاستةُ الميم زائدة.».

(٦) قلبت الواو الأولى همزة لأنّ الواو الثانية لازمة فلا تنقلب، ولذلك قال سيبويه انّه «إذا التقتِ الواوان أوّلاً ابدلت الأولى همزة، ولا يكونُ فيها إلا ذلك». =

وقوله: (صدرتا) أي: وقعتا صدْرَ الكلمة احترازاً من وقوعهما حشواً كقولك في النّسب إلى: «هوىً، ونوى»[١] : هوويّ، ونوويّ».

وقوله: (وليست الثانيةُ مدّة «مزيدةً» تحرّزَ به من نحو قوله تعالى: ﴿مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا﴾[٢] إذ الواو الأولى سلمت من القلب مع وقوعِ واوٍ أخرى بعدها، وعلّلَهُ أبو الفتح بأنَّ الواوَ الثانية بدلٌ من ألف «واريْتُ» فلمّا لم يلزمْ لم يعتدْ[٣] بها لذلك صحَت في قولهم: «سُوير» و «بُويع»[٤] مع وقوعها ساكنةً قبل الياء، وذلك موجب لقلبها وادغامها في الياء، وأتى (بمزيدة) ليحترز عن: «أولى» تأنيث «أوّل» إذ أصله: «وُولي» فقلبت الأولى همزةً، وإنْ كانت الثانية مدّة لكونها عيناً لازمة[٥].

= الكتاب: ٤/ ٣٣٣. وينظر: المسائل المشكلة : ٨٥-٨٦، والمنصف ١/ ٢١٤-٢١٥.

(١) بقلب الف المقصور الثالثة واواً وزيادة ياء النسب وينظر : الكتاب ٣/ ٣٤٢.

(٢) من سورة الأعراف / ٢٠ وتمامها قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ وقرأ يحيى بن وثاب : ﴿وُرِيَ﴾. وقرأ عبدالله (أُوري). ولم تثبت هذه القراءة عند ابن النحاس، وأجازها في غير القرآن.
ينظر: إعراب القرآن ١/ ٦٠٣، والبحر المحيط: ٤/ ٢٧٩.

(٣) قال أبو الفتح : «فأمّا نَوَوِيّ ونحوه، فواوه من الأصل، واحدهما بدلٌ من بدل من الأصل، وعلى كلّ حال فليست زائدة فلم يُكره اجتماع هاتين الواوين ونحوهما، لأنّه ليست احداهما زائدة، هذا مع أنّ التغيير إلى الأطراف أسبق منه إلى الأوساط» وأن الواو الثانية في «وُورِيَ» إنما منقلبة عن ألف «وارى» فلم يجب همز الأولى لأنّ الثانية غير لازمة»
المنصف: ١/ ٢١٥، ٢١٩.

(٤) ينظر الكتاب : ٤/ ٣٦٨ والمنصف. .

(٥) في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٨٧: «أوّل: وزنه: أفعل، فالهمزة فيه زائدة، والفاء والعين جميعاً من موضع واحد كما أنّ الفاء والعين في قولك: دَدَنٌ وكوكب من موضع واحد ، فإذا جمعت (أوّل) مُكسّراً قلت في جمعه: أوائل.
فإن قال قائل: ما هذه الهمزة؟ قلت: إنّها منقلبة عن الواو التي هي عينٌ وإنما قُلبت لوقوعها بعد الف الجمع قريبة من الطرف، ومثل ذلك قولك لو كسّرت (سيّداً: سيائد، فتبدل من الواو التي هي عينٌ في قولك: سَيْود ياءٌ لفعلت بها من ابدال الهمزة ما فعلت بالواو، والعلة فيها وقوعها بعد ألف الجمع وقربها من الطرف».

=

وقال ابن الحاجب[١] في تصريفه: إذا اجتمعت واوان متحرّكان في أوّلِ الكلمةِ أُبدلت الأُولى التي هي فاءٌ همزةً والتزموه في[٢] الأُولى حملاً على الأول». انتهى كلامُهُ.

وفيه نظرٌ من وجهين:

الأوّل: أنهم قالوا: لو بنيت من: «وُعِد، ووزنٍ» مثل: «كوثر» لقلتَ: «أوْعَدٌ وأوْزَنٌ» والأصل: «ووعد، ووزنٌ» فقلبت الواو الأولى همزة لاجتماعهما أوّلاً، وإنْ كانت الثانية ساكنة، ولو سمّيت بهما لصرفتهما لأنّهما: (فَوْعَل) لا: (أفعل).[٣]

والثاني: أنّه ادّعى[٤]: حمل (الأولى) على: (الأول) في وجوب الهمزةِ وذلك حملٌ للمدّ الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع، وذلك ممتنع، وله أنْ يقول: «الأُولى» فيه علمُ التأنيثُ، و«الأوّل» مجرّدٌ من ذلك فهو مذكرٌ فقد حملت مؤنّثاً على مذكر، وذلك جائز وقد سبقَ إلى مثل ذلك الخليلُ فيما حُكي عنه[٥].

وقوله: (أو مُبْدَلة) تحرّزَ به عن مثل: (فُعْلٍ) من: «وأيْتُ»[٦] فإنّ القياس أنْ يقول: «وُءيٌ»، فإنْ خففْتَ الهمزةَ قلبتَها واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلها فصار إلى: «وُوْيٍ»

---

(١) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب الدوني، ولد في مصر سنة سبعين وخمسمائة، وتوفي فيها سنة ست أربعين وستمائة.
ينظر: البلغة: ١٤٠، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٤، والنجوم الزاهرة: ٥/ ٢٣٤.

(٢) قال ابن الحاجب: «الفاء: تقلب الواو همزة لزوماً في: أواصِلَ وأُويصل، والأوَلِ، إذا تحركت الثانية بخلافِ وُورِيَ، وجوازاً في نحو: أجُوهٍ، وأُورِيَ، وقال المازني: وفي نحو إِشاحٍ، والتزموه في الأُولى حملاً على الأول، وأمّا أناةٌ وأحدٌ، واسماءٌ فعلى غير القياس».
شرح الشافية: ٣/ ٧٦.

(٣) في الكتاب ٤/ ٣٣٦: «وتقول في فوعل من وعدتُ: أوْعَدٌ، لأنّهما واوان التقيا في أول الكلمة»

(٤) في الأصل: «ادّعا».

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٣/ ٧٧.

(٦) وأيتُ: بمعنى وعدت. والوأي: الوعد. المنصف: ٣/ ٨٧.

فلم تقلب الواوُ الأولى همزةً لأنّ الثانية مبدلةٌ عن الهمزة فكأنّ الهمزةَ موجودةٌ، وكذلك لم تُقلبْ ياءً لأجل الياء التي بعدها. وحكى الخليل أنّه قال أقول: «أُوْي»[١].

وقال ابن جنّي فيه تناقضٌ؛ وذلك لأنّه اعتدّ بها حيث لم الثانية فقلَبَ لها الأولى همزةً، ولم يعتدّ بها حيث لم يقلبها ياءً لوقوعها قبل الياء الساكنة، وهذا واضحٌ.[٢]

قال:

«وما تلا ألفَ شبهِ مفاعل من مزيد لمدّ الواحد».

أقول:

إذا جمعتَ «رسالة» ونحوَها جمعَ تكسير زدْتَ عليها ألفَ الجمع ثالثةً، فالتقى ألفان، الأولى ألفُ الجمع، والثانيةُ ألفُ رسالةِ الزائدة، فحرّكتِ الثّانيةُ بالكسر فصارتْ همزةً فقلت: «رسائل». وحملوا على الألفِ الواو في «عجوزٍ»، والياء في «صحيفة»[٣]، فقلبوهما، كقولك: «عجائز، وصحائف» إذْ تحريك الواو والياء ليس بمتعذّر بخالفِ الألفِ فإنَّ ذلك متعذّر فيها.

---

(١) في الكتاب: ٤/ ٣٣٣ « وسألتُ الخليل عن فُعْلٍ من: وأيتُ فقال: وُؤْيٌ كما ترى. فسألته عنها فيمن خفّفَ الهمز فقال: أُويٌ كما ترى، فأبدل من الواو همزة فقال: لا بُدَّ من الهمزة، لأنّه لا يلتقي واوان في أوّل الحرف».

وقد نسب أبو علي الفارسي إلى المازنيّ أنّه يخطىء الخليل فيما ذهب إليه. قال: قال أبو عثمان - يعني المازني- الذي قال الخليل عندي خطأ، وذلك أنّ الواو الثانية منقلبة من همزة . فأنا أنوي الهمزة فيها، ولكن أجيز أن تبدل الهمزة لأنّ الواو مضمومة وليس البدل لازماً، ولو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الابدال لأنّ الثانية مدّةٌ مثل: ورُي، إذا أردت فوعل من (واريتُ).

قلت أنا: الدليل على أنّ قلب الواو التي هي فاءٌ همزة لا يلزم من حيث همزة منوية فكما أنّ الهمزة المخففة لو كانت محقّقة لم يلزم قلب الواو التي هي فاءٌ همزة إلاّ من حيث يلزم في (وجوه..)».

لم نعثر في المنصف على ما نسب إلى المازني .

ينظر: المسائل المشكلة ٩١-٩٢.

(٢) ينظر: المنصف ٢/ ٢١٩ -٢٢٠.

(٣) صحيفة: ساقط في الأصل.

وقوله[١]: (ممّا تلا ألف شبه مفاعل) يعني: قلبت الهمزة في الألف، والواو، والياء الواقعة بعد ألف الجمع. و«صحائف» في التحقيق: (مفاعل)، وليس بـ (مفاعل)، ولذا قال: شبه مفاعل[٢].

وقوله: (من مزيدٍ لمدِّ الواحدِ) تحرّز به عن نحو: «معيشةٍ» و«معونةٍ»، فإنَّ الياءَ والواو أصلان فيهما، وهما عينان فيحتمل: «معيشة» عند سيبويه أنْ يكونَ: (مَفْعِلة) فقُلبتِ الكسرة من الياء إلى العين.

ويحتمل أن يكون: (مفعُلة) بضمّها فقُلبتِ الضمةُ إلى العين فوقعت الياء ساكنة بعد ضمٍّ فكان يجب أنْ تقلب واواً كما في «موسر» و«موفى» فقلبتِ الضمّةُ كسرةً محافظةً على الياء، و«مَعُونَة» نعلمُهُ بضمّ العين فإذا جمعتهما حرّكت الياء والواو بالكسر من غير قلبٍ لها همزة فقلت: «معايش» و«معاون» وذلك لأنّها// هنا أصلان ولهما حظٌّ في الحركة بخلافهما في: «صحيفةٍ» و«عجوزٍ» فإنّهما زائدان لا حظّ لهما منها[٣]. ١٠/أ

(١) في الأصل: وقول.

(٢) في الكتاب: ٣/٦٣٧: «وأمّا ما كان منه - يعني مفعولاً- وصفاً للمؤنث فإنّهم يجمعونه على (فعائل) كما جمعوا عليه فعيلة؛ لأنّه مؤنث وذلك: عجوز وعجائز، وقالوا: عُجُزٌ..» وينظر الكتاب ٤/٣٥٦.

وجاء في المنصف ١/٣٢٦-٣٢٧ «بتصرف»: «إن الهمز في باب فعائل إنما أصله لباب «رسالة وكنانة» وذلك أنّك إذا جمعت «رسالة» على فعائل جاءت الف الجمع ثالثة ووقعت بعدها الف «رسالة» فالتقت ألفان فلم يكن بدٌّ من حذف احداهما، أو تحريكهما، فلو حذفت الالف الأولى لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت الثانية لتغيّر بناء الجمع، لأنّ هذا الجمع لا بُدّ له من أنْ يكون بعد ألفه الثانية حرفٌ مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون كمفاعل. ولم يجز أيضاً تحريك الألف الأولى مخافة أنْ تزول دلالتها على الجمع لأنّها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها، ولو حُركت أيضاً لانقلبت همزة وزالت دلالة الجمع، فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين «مفاعلَ» فلما حُركت انقلبت همزة فصارت: رسائل، وكنائن وكذلك الأمر في ياء «صحيفة» وواو «عجوز»... واصل الباب في هذا الهمز إنما هو للألف لأنّها أبعدُ في المدّ منهما».

(٣) القياس في هذا أنّك إذا جمعت اسماً معتل العين على (مفاعل) أو (مفاعيل) فإنك تبقي العين على أصلها من ياء أو واو ولا تعلّ إلاّ أنْ كان تقع في الجمع على حسب ما كانت عليه في المفرد معتلّةً =

ونقل خارجة[١] عن نافع[٢] همز: «معايش»[٣]

فقال أبو القاسم الزمخشري[٤]: ورواية خارجةَ عن الصّواب خارجةٌ».

= فتقول في: قائم مثلاً قوائم، فإن لم تقع ذلك الموقع، ولم يكتف ألف الجمع حرفا علّة فالقياس ابقاء العين على أصلها من واو أو ياء فتقول في جمع مِقْول: مَقاوِل، ومعيشة معايش. قال سيبويه: «وسألته - يعني الخليل- عن واو عجوز وألف رسالة، وياء صحيفة لأيّ شيء هُمزت في الجمع ولم يكنَّ بمنزلة (مَعَاوِن)، ومعايش إذا قلت: صحائف ورسائل وعجائز؟ فقال: لأنّي إذا جمعت معاوِن ونحوها فإنّما أجمع ما أصله الحركة فهو بمنزلة ما حرَّكتُ كجدول، وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حال وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك» وقد شذّت «مصيبة» بجمعها على: مصائب، القياس: مصاوِب.

الكتاب ٤/ ٣٥٦، وينظر المنصف ٢/ ٤٣-٤٤، والممتع: ٢/ ٥٠٦ -٥٠٨.

(١) خارجة: هو خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى أيضاً عن حمزة حروفاً، روى القراءة عنه العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوي ومغيث بن بديل، توفي سنة ثمان وستين ومائة.

ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: الجزري.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم إمام الهجرة في القراءات يكنى أب رُوَيم، أبو أبي الحسن. أصله من اصبهان. ولد سنة سبعين، وتوفي سنة تسع وستين ومائة في أواخر أيام المهدي.

ينظر: لطائف الاشارات ١/ ٩٣-٩٢.

(٣) في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ﴾ [الأعراف: ١٠] فقد أتفق على القراءة بالياء بلا همزة لأنّها أصلية فمفرد معايش: معيشة لأنه من (العيش) وأصله: معيشة مفعلة متحركة الياء فلا تنقلب في الجمع، وكذا: مكايل، ومبايع ونحوهما

« وما رواه خارجة عن نافع من همز فغلط فيه إذ لا يهمز إلا ما كانت الياء فيه زائدة نحو: صحائف ومدائن».

قال أبو عثمان: « من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ..».

وقال أبو الفتح: «قد اختلفت الرواية عن نافع فأكثر أصحابه يروي عنه: معائي بلا همز، والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب»

ينظر: اتحاف فضلاء البشر ٢٢٢، والمنصف: ١/ ٣٠٧-٣٠٨.

(٤) الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي جار الله صاحب الفائق في غريب الحديث، وأساس البلاغة، والمفصل والكشاف وغيرها. توفي سنة ثمان =

وأمّا «مصائبُ» إذْ بالهمز فحكي عن العرب، وقد ذكره أبو الفتح في جملة أغلاطهم ، إذْ أصلُ: «مُصيبة»: «مُصْوبَةٌ»، فنقلت كسرةُ الواوِ إلى الصّاد، فسكنتِ الواوُ مفردةً بعد كسرةٍ فانقلبتْ ياءً ، وقياسُ جمعه: «مُصاوب».

قال أبو إسحق الزجاج[(١)]: الهمزة منقلبةٌ عن الواو في مصاوب الخارجة عن القياس[(٢)].

وردّه أبو عليّ بأنّ الواو المكسورة إنّما تقلب إذا كانت أولاً كـ «أشياحٍ» في : «وشاح» ، وإسادة» في : «وسادة» ولم ينقلْ قلبُ المكسورة حشواً.

وقال أبو الحسن الأخفش لمّا اعتلّت الواوُ في الواحد نقلبها ياءً اعتلّت نقلبها في الجمع همزةً، واستضعفه أبو الفتح إذ يلزمُ منه: «مقائم» ولا قائلَ به.[(٣)]

= وثلاثين وخمسمائة. وقيل: ثلاث وثلاثين.
ينظر : البلغة: ٢٥٧، وانباه الرواة ٣/ ٢٦٥ البغية ٢/ ٢٧٩.

(١) أبو إسحق الزجاج: هو إبراهيم بن السّري بن سهل تلميذ ثعلب والمبرد توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. بلغ الثمانين.
ينظر : البلغة: ٥-٦. اخبار النحويين البصريين : ١٠٨، بغية الوعاة: ١/ ٤١١.

(٢) ينظر المنصف ١/ ٣٠٩.

(٣) جاء في المنصف ١/ ٣٠٩: «فأمّا قول العرب «مصائب» فغلطٌ؛ لأنّ الياء في «مصيبة» عينُ الفعل وهي منقلبة عن واوٍ وأصلها «مُصِوبَة» واصلها الحركة، وقياسها : «مصاوب».
وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أنّ الهمزة في «مصائب» إنّما هي بدلٌ من الواو في «مصاوِب » كما قالوا: «إسادةٌ» في «وسادةٍ» وأنكر ذلك أبو علي قال: إنّ الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة . . . وذكر أبو الحسن أنّ الذي شجّعهم على أنْ يشبهو «مصيبة» بـ «صحيفة» حتى همزوها في الجمع أنها قد اعتلت في الواحد بأنْ قلبت ياءً فتوّهنت العين بالقلب فاشبهت الياء الزائدة، لأنّها في الحقيقة ليست من الأصل وإنّما هي بدلٌ من العين، فلمّا لم تكن الأصلَ بعينه أُشبهت الزائد فقلبت في الجمع همزةً وأنكر ذلك عليه أب إسحاق وقال: يلزمه في «مقام» مقائم يريد أبو إسحاق أنّ أصلَ «مقام» مقوَمٌ: كما أنَ أصل «مصيبة» مصوبة وكلاهما قُلِبَ ، يقول: فلو جاز لذلك أن يهمز جمع «مصَيبةِ» لجاز أن يُهمَزَ جَمعُ: مقامٍ. . .». وينظر: الممتع ٢/ ٥٠٧-٥٠٨.

- قال:

«أو ثاني لينّبن اكتنفاها، وليس الثّاني بدلاً».

قلتُ:

ألفُ الجمع إذا اكتنفَها واوانِ أو ياءانِ، أو واوٌ وياءٌ ، أو ياءٌ وواوٌ، وكانَ الثّاني منهما ملاصقاً للطرفِ لفظاً ، أو تقديراً وجبَ قلبُهُ همزةً، وذلك نحو: «أوائلِ» جمع: «أوّل»، وأصلُهُ «أواولُ»، و«جيائرُ» جمع: «جير»، و«سيائقُ»[١] جمع: سيّقة.

وعلّلوا ذلك بوجهين:

الأول: أنّهم كثيراً ما يعطون الجار حكمَ مجاورِهِ بدليل: «صُيّمٍ» و«قُيّمٍ» في «صُوّمٍ وقوّم»[٢] فقلبوا الواوين قلبهما في: «عصيّ ورحيّ» وكذلك فعلوا في: «أوائل» كما قلبوا في: «كساء» و«رداء»[٣].

والثاني أنّهم استثقلوا وقوعَ حرفي علّة بينهما ألفٌ وهو حاجز غيرُ حصينٍ في جمعٍ هو ثقيلٌ لكونه أقصى الجمع وغايته.

وقوله: (ثاني اثنين مطلقاً) وهو رأي سيبويه والخليل، وأمّا الأخفش فإنّه لا يرى الهمز إلاّ في الواو فقط[٤]، وعلّل بالسّماع والقياس. أما السّماع فقولهم: «ضَياوِنٌ» في جمع «ضَيْوَنٍ»[٥] وأمّا القياسُ فلأنّ النقلَ في الواوين أكثرُ منه في غيرهما.

---

(١) السبائق: جمع سبقة وهي ما سبق من النهب طرد. وينظر: الممتع: ١/ ٣٣٨.

(٢) الأجود: صُوَّم وقُوَّم. «وإنما أجازوا: «صِيّم» بكسر أوّله، لأنه لمّا شُبّه صوّم في القلب بعُتِيّ في القلب، كذلك شُبّه أيضاً بعتيّ في كسر أوّله» المنصف ٢/ ٢-٣، ٥.

(٣) والأصل: «كِساوٌ، ردايٌ» فحرّكت الواو والياء وقبلهما فتحة وليس بينهما حاجز إلا ألف وهي حاجز ضعيف لسكونها ولكونها زائدة وموقع الياء والواو طرف، فقلبتا ألفاً ثم اجتمع ساكنان الألف المبدلة من الواو أو الياء مع الألف الزائدة فقلبت همزة.
وينظر: الممتع ١/ ٣٢٦.

(٤) ينظر: المنصف ٢/ ٤٢، الممتع: ١/ ٣٣٨.

(٥) في اللسان: (ضوف) ١٧/ ١٣١ «الضيون: السنور الذكر، وقيل: هو دويبة تشبه نادر خرج على =

والجواب أنَ أبا عثمان المازني سألَ الأصمعي[١] عن : «عَيِّل»[٢]، كيف يكسّره العرب؟ فقال: «عَيَائلُ» بالهمز . فهذا نصّ في محلّ النزاع شاهد لهما دونه. وأمّا : «ضَياون» فهو شاذٌ خرج منبتُهُ على أصل هذا الكتاب كـ «القود» و«استنوق الجمل»[٣] و«أي » في أحد الأقوال[٤].

وقيل لما صحّ في الواحد صحَّ في الجمع، وعكسه : «دِيمة، ودِيَم» وذلك لأنّه اعتلّ الجمع بالقلب لاعتلال الواحد به[٥].

وأما القياس فلأنَ العلّةُ القربُ من الطَرَفِ كما قدّمنا ، وذلك يتساوى فيه الواوُ والياءُ،

= الأصل ، كما قالوا جاء بن حيوة، وضيون أندر لأنّ ذلك جنس، وهذا علمٌ، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره. الجمع : الضياون. .»

(١) الأصمعي: هو عبد الملك بن قُريب بن أصمع بن مظهر أبو سعيد الباهلي الأصمعي ، ولد= سنة خمس وعشرين بعد المئة وتوفي سنة عشر بعد المئتين. وقيل: غير ذلك.
ينظر البلغة: ١٢٩-١٣٠، وانباه الرواة: ٢/ ١٩٧ وبغية الوعاة: ٢/ ١٢.

(٢) في اللسان (عيل) ١٤/ ٥١٧ «وواحد العيال عَيّن، ويجمع عيائل وعيّل عياله: أهلهم . . وقيل: عيّلهم : صيرهم عيالاً . . والعيل: جمع العائل وهو الفقير. .».

(٣) في اللسان (نوق) ١١/ ٢٤١ « وفي المثل : استنوق الجمل صار كالناقة في ذُلّها لا يستعمل إلاّ مزيداً. .»

(٤) في المنصف: ٢/ ٤٥-٤٦: «ويدُلّ على صحته مذهب الخليل، وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي من أنّهم يقولون في جمع: عيّل : عيائل، بالهمز ولم يجتمع فيه واوان ، فإن قال قائل منتصراً لأبي الحسن: إنّ همزهم عيائل من الشاذ فلا ينبغي أنْ يقاس عليه؟
قيل: إنما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع، ثم رأيتهم قد همزوا «عيائل» فبهذا كان يمكن أن يقال: إنّ همزهُ شاذٌ ، فأمّا ولم نرهم صحّحوا نظيره وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع فليس أن تحكم بشذوذه بل إذا جاء السماع بشيء وعضده القياس فذلك ما لا نهاية وراءه. . وشيءٌ آخر يدلك على صحة «ضيون» أشدّ من صحة «ضياون» وهو أن أبا الحسن لا يرى هذا مِثل «ضياون» لأنّه لم يجتمع فيه واوان ، وكلهم يقول: إن القياس في «ضيون» أنْ يُعلّ ، فليس ما اجتمعوا على شذوذه بمنزلة ما اختلفوا فيه.
وينظر الممتع ١/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٥) ينظر : المنصف ١/ ٣٤٤-٣٤٥ والممتع ٢/ ٤٧١، وشرح الشافية ٣/ ١٣٧-١٣٩.

والياءُ كالواو. ولذلك يجتمعان ردفاً كـ «سعيدٍ، وعمودٍ» ولا يجوزُ معهما (   )[١].

وهنا تنبيه: وهو أنَّ كلامَه خالٍ عن التقييد بمجاورة الثاني للطرف، والحقُّ ما ذكرتُهُ، ولذلك لم يقلب في «طواوِيسٍ» جمع: «طاووسٍ» و«نواويس» جمع «ناووس»[٢] حيث بعُدَ عن الطرف بحجز الياء بين حرف العلة وبينه[٣].

وأمّا قولَه[٤]:

وكحّلَ العَيْنينِ بالعَواوِرِ

فإنّما صحَّ مع المجاورة لطرفٍ لفظاً لبعده عنه تقديراً، وأصله: «عواوير» بدليل أنّه جمع: «عُوارٍ»، وحرف العلة إذا كان في المفرد رابعاً لم يحذف في الجمع بل يقلبُ ياءً إنْ لم يليها نحو: «حملاق وحماليق»[٥] و«جرموق وجراميق»[٦] و«قنديل وقناديل»

---

(١) كلمة مطموسة.

(٢) في اللسان (نوس) ٨/ ١٣٢: «يقال للغصن الدقيق إذا هبت به الريح فهزّته فهو ينوس وينوع وكثر نوسانه . . . والنّاوُس: مقابر النّصارى إن كان عربياً فهو فاعول».

(٣) في الممتع ١/ ٣٣٩: «وإن كان الواو لا تلي الطرف لم تهمز أصلاً نحو «عوارير» في جمع: عُوّار، و«طواويس» لأنها قد قويت ببعدها عن محلّ التغيير، وهو الطرف. إلا أن تكون نيّة أنْ تلي الطرف فإنّه يلزم همزها. وذلك نحو: «أوائيل» في جمع «أوّل» إذا اضطررت إلى زيادة هذه الياء قبل الآخر في الشعر لأنّ هذه الياء زيدت للضرورة، فلم يُعتدَّ بها».

(٤) هو لجندل بن المثنّى الطهوي. والعُوار: قذى العين، أو رمد شديد، أو وخز في العين. يريد أنّ الدهر جعل في عينيه ذلك بدلاً من الكحل.

والرجز في: الكتاب ٤/ ٣٧٠، والخصائص: ١/ ١٩٥، والمحتسب ١/ ١٠٧، والمنصف: ٢/ ٤٩ و٣/ ٥٠، وشرح المفصل: ٥/ ٧٠، والممتع: ١/ ٣٣٩. واللسان: (عور) ٦/ ٢٩٠.

(٥) الحملاق: ما غَطّت الجفونُ من بياض المقلةِ. والحملاق: ما لَزِقَ بالعين من موضع الكحل من باطن. وقيل: الحماليق من الأجفان ما يلي المقلة من لحمها. (اللسان/ حملق) وفي التهذيب: حماليق المرأة ما انضمّ عليه شُفْرا عَوْرَتها.

(٦) الجرموق: خُفٌّ صغير، وقيل: خف صغير يُلبس فوق الخف.

ووجرامقة الشام: انباطُها، وأحدهم جُرمقانيّ. (اللسان/ جرمق). وفي التهذيب: الجرامقة: جيل من الناس. الجوهري: الجرامقة قوم بالموصل أصلهم من العجم.

، فلما حذفها للضرورة جرى مجرى المنطوق به فوجبَ التصحيحُ.

وعكسه: «عيائل» بالهمز والياء، ذلك لأنّه حيث اشبع الكسرة فزيدت الياء، فكان التقدير بها السّقوط أبقى الهمزةَ. ونقل أبو الفتح في تعاقبه أنّهم قالوا: «هواوسِةٌ» في جمع: «هوّاس» للأسدِ[١]، وذهب إلى أنّ التصحيح أحسنُ منه في «العواوير» لأمرين:

أحدهما: أنَّ التّاء عوضٌ عن الياء المحذوفة إذ قياسه: «هواويسٌ» كـ «زناديقِ» فحذفت الياء وعوّض منها التّاء كـ «زنادقةِ» في «زنديقِ»[٢]، وإذا كان التصحيح اعتباراً بالياء المقدّرة، فاعتبار ما عوّض عنه أولى من اعتبار ما لم يعوّض عنه.

والثاني: بُعدُ المعتلّ من الطرف لفظاً بخلاف: «العواوِرِ». وقوله: (وليس الثاني بدلاً). يحترز به، من نحو: «رِوايا» في جمع: «رواية»[٣]، فإنه قد اكتنف ألف الجمع واو(   )[٤] من ألف رواية، ونبين لك ذلك في البحث الذي يتلو هذا// إن شاء ١٠/ ة الله تعالى.

قال: «وتفتح الهمزةُ مجعولةً واواً إنْ كانت اللام واواً، سلمتْ في الواحد بعد ألفٍ[٥]، ومجعولةً ياءً إن كانت اللّام همزةً أو حرف لينٍ غير الواو المذكورة».

---

(١) في اللسان (هوس)٨/ ١٣٩: «والهوّاس: الأسد.. والهوس المشي الذي يعتمد فيه صاحبه على الأرض اعتمادا شديدً، ومنه سمّي الأسد الهوّاس..».

(٢) التاء في زنادقة عوض من ياء زناديق. والفرق بين زنادقة وزناديق أنّ التاء في زنادقة لتأكيد الجمع. كما هي في: صياقلة.
ينظر الفصول: ١٤٠.

(٣) في اللسان (روى) / ٦٨ « وفي حديث عبد الله شرّ الرّوايا روايا الكذب قال ابن الأثير هي جمع رويّة وهو ما يروي الإنسانُ في نفسه من القول والفعل، أي يزوّر ويفكر وأصلها الهمز يقال: روّات في الأمر. وقيل: هي جمع راوية.

(٤) طمس بمقدار ثماني كلمات في الأصل المخطوط.

(٥) في ضروري التصريف: الألف.

قلتُ: يعني نحو قولِك: «أَدَاوِيٌّ» في جمع «دَوَاةٍ»[١]، وذلك لأنّك إذا أدخلت ألفَ الجمع ثالثةً بعد الدّالِ فالتقى الفانِ، ألفُ الجمعِ، وألفُ الواحد، فهمزتَ الثانيةَ وكسرْتَ، فبقي: «أدائِو»[٢]، فوقعتِ الواوُ متطرفة بعد كسرةٍ فانقلبتْ ياءً فبقي: «أدائي» فحصل ( )[٣] جمعٌ وفيه همزةٌ عارضةٌ، وآخره حرفٌ عليلٌ، ومجموعُ هذا مستعملٌ.[٤]

فخُفِّف بأنْ أُبدلت كسرةُ همزته فتحةً فقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فبقي «اداء» ومعلومٌ شدّة شبه الألف للهمزة فكأنّه إذاً اجتمع ثلاثُ همزات، أو ثلاثُ ألفات فقُلبتِ الهمزة واواً لظهورها في الواحد الذي هو: «أداة».

وقال أبو بكر بن السّراج ليكون آخرُ الجمع كآخرِ الواحد، وليست الواو في «أداوي» هي الواو التي في «إدَاوةٍ» لأنّ الواو التي في «إداوة» قد انقلبت ياءً وهي طرف، والألفُ التي هي: «أداوي» منقلبة عنها وليست للتأنيث، والواو في «أداوي» منقلبة عن الهمزة التي كانت بدلاً من الألفِ التي في «إداوة».

وقال الخوارزمي[٥] في شرح المفصّل: هذه الواو بدل من الألف الزائدة التي في

---

(١) وتجمع دواة أيضاً على: دُوّي، ودُوِيّ.

(٢) في الأصل: «أوايد».

(٣) في الموضع كلمة مطموسة.

(٤) في المنصف: ٢/٦٣-٦٤: «قال أبو عثمان: واعلم أنّ اللام إذا كانت واواً وكانت ظاهرة في الواحد فإنّ الهمزة تبدلُ مكانها الواو إذا كُسِّر الواحد على هذا الجمع نحو: «إداوة» و«أداوي»، وغباوة وغباوَى، وشقاوة وشقاوى، وإنما «إداوة» فِعالة كـ «رسالة» فإذا قلت: «رسائل» همزت فكأن جمع «إداوة» في الأصل: «أداءٍ» ثم غيّرت على ما ذكرت لك فأبدلت من همزتها الواو؛ لأنّ الواو كانت ظاهرة في الواحد فأرادوا أن تظهر في التكسير فلم يمكنهم أنْ يظهروا الواو التي كانت في الواحد ظاهرة، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع واواً لأنّ ذلك موضع تثبت في مثله الواو».

وقال أبو الفتح: «وليست الواو في «أداوي» هي الواو في «إداوة» وإنّما الواو في «أداوي» بدل من الهمزة التي هي بدل من ألفِ «إداوة» وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لاماً لا عيناً.

(٥) الخوارزمي هو القاسم بن الحسين بن أحمد أبو محمد مجد الدين المعروف بصدر الأفاضل. أوحد الدهر في علم العربية، برع في علم الأدب. قال ياقوت: حضرت منزله بخوارزم، فرأيت =

«إداوة» ، الألف التي في «أداويّ» بدلٌ من الواو في «إداوة»، و ألزموا الواو في هذا كما ألزموا الياء في : «مطايا» فقد تبين(١).

معنى قوله: (وتفتح الهمزةُ مجعولةً واواً» أي أنّ الأصل: «أدأي» ثمّ: «أداءَا» ثُمّ «أداويُ».

وقوله: (إن كانت اللّام واواً سلمتْ في الواحد) أي: ليناسب الجمع الواحد كما قدّمنا.

وقوله: (وياءً إذا كانتِ اللّام همزة) يريدُ نحو: «خطيئة» تقولُ في الجمع: «خطايا» والأصل: «خطاءِئٌ» فالهمزة الأولى منقلبة عن الياء المزيدة في الواحدِ للمدّ والثانيةُ لامُ الكلمةِ فقلبتِ الثانية ياءً كراهةً لاجتماعها غير عَيْنَيْن فصار : «خطائي» ثم فتحتِ الهمزةُ فانقلبتِ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها فصار: «خَطَاءَا» همزة بين العين فقلبتِ الهمزة ياءً استثقالاً لوقوعها بينهما، وكان القلب إلى الياء لما ذكرناه من طلب مشاكلةِ الجمعِ لواحده، فالياء في : «خطايا» ليست التي في «خطيئة» بل هي منقلبةٌ عن الهمزةِ المنقلبةِ عن الياء في «خطيئة» ، والألف في «خطايا» منقلبة عن الياء التي هي لامٌ وهي همزة: «خطيئة»(٢).

= منه صدراً يملأ الصدر ، ذا بهجة سنية، وأخلاق هنية، وبشر طلق، ولسان ذلق، فملأ قلبي وصدري، وأعجز وصفه نظمي ونثري. قتله التتر سنة ٦١٧ هـ . من آثاره المطبوعة: ضرام السقط في شرح الزند -طبع مع شرحه سقط الزند في خمسة أجزاء بمصر. وشرح كتاب «المفصل» للزمخشري وعنوان شرحه «التخمير» ومنه مخطوطة في المتحف البريطاني وأخرى في الظاهرية بدمشق. ولم يطبع هذا الشرح حتى اليوم - كما نعلم - ينظر معجم المطبوعات العربية والمصرية: يوسف اليان سركيس - العمود- ٨٤ . ويروكلمان ٥/ ٢٢٥.

(١) أصل «مطايا»: «مطائوٌ» فابدلت الواو ياءً لأنّ الياء أخفّ ولأن الوا تطرفت وكسر ما قبلها ، فصار: «مطائيُ» ثم قلبت الكسرة فتحة تخفيفاً فصار: «مطاءَيُ» ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: «مطاءَي» ثم ابدلت الهمزة ياءً هرباً من اجتماع همزة وما يقاربها أعني : الألف .
ينظر : الممتع ٢/ ٦٠٣.

(٢) في المنصف٢/ ٥٤: «قال أبو عثمان: اعلم أنك إذا جمعت خطيئة ، ورزيئة على فعائل قلت: خطايا ورزايا. وما أشبه هذا مما لامُه همزة في الأصل لأنلك همزت ياء خطيئة ورزيئة في الجمع كما همزة ياء قبيلة وسفينة حين قلت: قبائل وسفائن موضع اللام من خطيئة مهموز فاجتمع همزتان =

وقوله: (أو حرف لين غير الواو المذكورة). يريد : «مطايا» جمعَ: «مطيّة»، وهي فعيلة فلمّا جمعتها قلبت الياء همزة على حدّ : «صحائف» فصار «مطاءِي» ففتحت الهمزةُ فانقلبت الياء ألفاً فصار: «مطاءَا».

وهنا تنبيهٌ: وهو أنّه إنّما قال: (أو حرف لين) ، ولم يقلْ : أو ياء، لأنَّ اللّامُ قد تكون ياءً منقلبةً عن الواو كما في «مطيّة وزكيّة» إذْ أصلهما: «مَطيوَة وزكيوة» من : «مَطا يَمْطُو»[1] و«الزكوة»[2] وقد تكون ياءً غير منقلبة كما في : «هديّة»[3].

وقوله : (غير الواو المذكورة) يتحرز به عن الواو المذكورة لدخولها تحت حرف اللين فالحكمُ بها مختلفٌ . فاعرفه.

قال :

«فصلٌ تبدلُ الهمزةُ السّاكنةُ بعدَ همزةٍ متّصلةٍ متحركةٍ مدةً تجانس الحركةَ».

أقول :

هذا الفصل يتضمّن تخفيفَ الهمزةِ ، وهي لا تخلو من أنْ تكونَ ساكنةً أو متحركةً،

= فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين فصارت «خطائي» ثم ابدلت مكان الياء ألفاً . . فصارت «خطاءا» والهمزة قريبة المخرج من الألف، فكأنّك جمعت بين ثلاث ألفات، فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياء فصارت خطايا » وقال أبو الفتح ٢/ ٥٦ : « فأمّا الخليل فإنّه يرى أنّ خطايا، ورزايا وما كان نحوهما قد قلبت لامه التي هي همزةٌ إلى موضع ياء «فعيلة» فكأنها في التقدير: خطائيٌ» ثم قلبت الهمزة فصارت موضع الياء فصارت «خطائي» فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها كما بها في قول عامة النحويين» .

(١) ولهذا قد يبدلون الهمزة واواً وإن لم تكن ظاهرة في المفرد فيقولون: في : مطيّة: مَطَاوى، وشهيّة: شهاوى.
وينظر : الممتع ٢/ ٦٠٣.

(٢) يقال: زكا يزكو وزُكواً ، والزكاة والزكاء، وكلّ شيء يزداد وينمى فهو يزكو زكاءً. وقد زكوت وزكيت أي صرت زاكياً، قال ابن سيده اثبته في الواو لعدم ز ك ي، ووجود ز ك و.
ينظر : اللسان (زكا) ١٩/ ٧٨.

(٣) في اللسان : (هدى) ٢٠/ ٢٣٤-٢٣٥ : «هَدْيةٌ وهَدية مفرد: هَدْى وهَدِيّ بالتخفيف والتشديد فعول بمعنى مفعول والهدى ما أُهدى إلى قلّة من النّعم. .»

وتقدّم القولُ على السّاكنة لأنَّ السّكون في الحرف هو الأصل، ولهذا قال محققو التصريفيين إنَّ أصلَ: «شاةٍ»: «شوهة» بسكون الواو[١]، ولعدم الدلالة على الحركة لا يُقال دليلها قلبها ألفاً في: «شاة» ولو كانت ساكنةً لسلمتْ في «نوقٍ» لأنّا نقول لمّا حُذفتِ الهاءُ وهي اللّام لاقتِ الواوُ تاءَ التأنيث وقد علم أنّها لا تكون فيما قبلها إلا مفتوحاً كقائمة وصائمة اللهمَّ إلا أنْ يكون الألف كـ «قطاة» ففتحتِ الواو لها ثمّ انقلبت الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ واستدلَّ بعضُهم على ذلك بقلب الواو ياءً في «شياه» إذْ من جملة شروط القلب بسكون واو (الواحد)[٢] وذلك نحو: «ثوْب وثياب»، و«حوْض وحياض» و«سْوط وسياط»، لفواتُ السّكون في: «طويل» سلمت في: «طوال، وشذّت في: «طيال»[٣].

في قوله[٤]:

تبيّن لي أنَّ القماءَةَ ذِلّةٌ

وأنَّ أشداءَ الرِّجال طيالُها

---

(١) جمع شاة: شاءٌ أصله: شاهٌ، وشياهٌ وشِواهٌ، وأشاوه.

وأصل شاة: شوهة، فحذفت الهاء وتحرّكت الواو لتطرفها فانقلبت الفاً. هذا على قول مَن يسكن الواو، وعلى قول مَن يجعلها متحركة في الأصل فهي تنقلب لتلك الحركة. ويقولون في تصغيرها: شويهة، ويقال: شوّهتُ شاةً. أي: اصطدتها.

وينظر الممتع ٢/ ٦٢٦.

(٢) الواحد: زيادة اقتضاها السياق.

(٣) قلب الواو في جمع (طويل) محلّه الشعر ولا يقاس عليه، والقياس عدم القلب لأنّ الواو متحركة في المفرد.

وينظر: المنصف ١/ ٣٤٢.

(٤) البيت من الطويل وهو لأنيف بن زبان النبهاني. والشاهد فيه أنَّ طيالها شاذّ قياساً واستعمالاً، والقياس: طوالها، وهو الكثير المستعمل. والقماءة: مصدر قَمُؤ الرجل: أي صار قميئاً على وزن فعيل، وهو الصغير الذليل، ويقال: قَماء أيضاً بدون الهاء على وزن: فَعَال وفَعَالة.

والبيت في المنصف١/ ٣٤٢، والحماسة: للمرزوقي ص١٦٩، والمفصل: ٢/ ٢٧٥، وشرح الشواهد الشافية ٣٨٥-٣٨٧. وشرح المفصل: ١/ ٨٨، واللسان (طول)، والممتع٢/ ٤٩٧.

١١/ز [وقد ذكره]// أيضاً السّيدُ النقيب ضياءُ الدّين ابنُ الشّجري[١] في أماليه، ولا أراه ينهض وذلك لأنّ العين إذا اعتلّت بالقلب في الواحد قُلبت في الجمع؛ ألا تراهم قالوا: «دار وديار» فقلبوا الواو في «ديار» وإنْ كانت متحركةً في «دار» حيث اعتلّت بالقلب.

ولقائلٍ أنْ يقول: إنّ الواو في «شياه» متحركةٌ فقلبتْ في «شاة» لاعتلالها بالقلب في الواو في الواحد، وهذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافية[٢]. فإذا كانت الهمزةُ ساكنة وقبلَها همزةٌ وجب تخفيفُ الثانية السّاكنة، وتخفيفها أنْ تقلب إلى حرف لينٍ مجانس لحركة الحرف الذي قبلها فقلبت واواً بعد الضمّة، وياءً بعد الكسرة، وألفاً بعد الفتحة فالأوّل نحو: «آدَم» وأصلُهُ: «أأْدمُ» بهمزتين الأولى زائدة والثانية فاء الكلمة فخففنا في الكلمة وجوباً كراهة لاجتماعهما.

هلا كانت الأولى فاءَ الكلمة، والثانية زائدة؟ إنّا نقول: يفسرُ ذلك شيئان:

أحدُهما: أنّ الهمزة تقلّ زيادتها حشواً، ويكثر أولاً، والحملُ على الكثير المطّردِ أوْلى[٣].

والثاني: أنَّ وزنَهُ على هذا: (فاعَلَ) كـ: «ساءَلَ» فيجب أنْ يصرفَ فلمّا لم يردْ مصروفاً دلَّ ذلك على أنّه: (أفعلُ)، ولا يقال: «آدمُ» كـ«حاتمٍ» لأنّا نقولُ كان يجبُ صرفُهُ.

---

(١) السيد النقيب: هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة أبو السعادات العلوي الحسني المعروف بابن الشجري. كان نقيب الطالبين، المتوفي سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة.
ينظر: انباه الرواة: ٣/ ٣٥٦، بغية الوعاة: ٢/ ٣٢٤، وفيات الأعيان: ٢/ ١٨٣، البلغة: ٢٧٨.

(٢) ينظر المنصف: ٢/ ٣١٥-٣١٦.

(٣) من الثابت عند الصرفيين أنّ الهمزة أكثر ما تزاد أولاً فهي زائدة إذا كان بعدها ثلاثة أصول، ولا تكون أصلاً إلا بثبت، فإن كان ما بعدها اثنين أو أربعة أصولاً فهي أصل نحو: أخذ، أخْذُ، إصطبل.
فإن كانت حشواً فلا يقطع بزيادتها إلا بثبت. نحو: شأمَلٍ وشمألٍ، وجرائضٍ، لقولهم: شملتُ وجرواضٌ للغليظ الشديد.
ينظر: الأصول: ١٢٠.

وهنا تنبيه: وهو أنّ الألفَ وإنْ كان أصلها الهمزةَ فإنّها تجري مجرى غير المنقلبة ولذلك تقلب واواً في : «أوَادِم» و«أُوَيْدم»[١] وفي ذلك ترجيح لمن أجازَ وقوعها تأسياً في الشعر فاعرفه.

والثاني: نحو: «إيلافِ» والأصلُ: «إئْلافٌ» بهمزتين ، الأولى همزة (إفعال)، والثانية فاءُ الكلمة ، فقلبتْ ياءً لما ذكرناه لا يُقال: «إيلافٌ» : (فيقال) كـ «صيرافِ» و«أَأْلفَ» (فاعلَ) كـ «ضارَبَ» لأنّا نقول: لا يجوز ذلك لوجهين:

أحدهما: أنّه كانَ يلزم أن يجيء فيه : «آلاف» كـ «ضراب» إذْ «ضراب» أكثرُ من : «ضَيراب» وإن كان الأصلَ.

والثاني : أنّ: (فاعلَ) يجيء أيضاً مصدرُهُ على: «مُفاعلةِ» كـ «مُضاربةِ» ولم ينقل ذلك في : «أَألفَ»[٢].

قال:

«وإنْ تحرّكنا أُبدِلتِ الثانية ياءً إنْ كُسرتْ، أو وَليتْ كسرة، ولم تضمّ ، أو كانت موضع الّلام مطلقاً».

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٥٥٢.

وفي المنصف ٢/٣١٩- ٣٢٠: «ألا تراهم يقولون: أَوادِم وأُيدم» فلا يردّون الهمزة كما يردونها في قولهم: موازين ومويزين . . وإنما لم ترد فاء الفعل في: «أوادمَ وأويدم» إلى الهمز لأنه كان يلزم منه ما هربوا وهو اجتماع همزتين، ألا ترى أنّهم إذا قالوا: آادمُ وأُأَيدم «لزمهم اجتماع الهمزتين كما كان يلزمهم قبل التكسير والتحقير في «آدم» . فلما كان يجب في التحقير والتكسير اجتماع همزتين لم يمكن اقرار الهمزة في الجمع والتحقير، كما لم يمكن ذلك في الواحد، فالعلة الموجبة للقلب في الواحد هي موجودة في الجمع والتحقير، وهي اجتماع الهمزتين».

(٢) في اللسان (ألف) ١٠/ ٣٥٢: «ألف الشيء ألفاً وإلافاً وولافاً الأخيرة شاذةُ وألفه : لزمه وآلفه إياه الزمه، وفلان قد ألف هذا الموضع بالكسر بألفه وآلفه إياه غيره ويقال: ألفت الموضع أُلفه ايلافاً، وكذلك الفت الموضع أُوالفه مؤالفة وإلافاً فصارت صورة أفعل وفاعل في الماضي واحدة. . ».

قلت:

لما تكلّم على الهمزتين والثانيةُ ساكنةٌ أخذ يتكلّم عليهما وهما متحركتان فقال: إذا اجتمعنا متحركتين مأمَّا أن تُبدلَ الثانيةُ ياءً، أو واواً فذكر للأول ثلاثةَ مواضعَ.

الأوّل: أنْ تكون مكسورةً وذلك نحو: «أيمّةٍ» وأصْلهُ: «أأْممةٌ» بوزن أردِية واحدُهُ: «إمام»، فالهمزةُ الأولى زائدةً، والثانية فاءُ الكلمةِ، والميمُ الأولى عينٌ، والميمُ الثانيةُ لامٌ، فثقلَ اجتماعُ المثلين وهما الميمانِ، فنُقِلتْ حركةُ الميم الأُولى إلى الهمزةِ الثانية، ووقع الادغام فصار: «أأِمّة» ثم قلبتِ الهمزةُ الثانية ياءً فقيل: «أيمَّةٌ»[١].

ونُقل عن بعضِ الكوفيين: «أأمّة» بهمزتين[٢].

والثالث: «أُوتمن» والأصلُ: «أُأْتمن» فقلبتِ الهمزةُ الثّانية واواً لذلك أيضاً.

وقوله: (بعد همزةٍ متحرّكة متّصلةٍ). تحرّزَ به من أنْ تكون ساكنةً بعد حرفٍ غير الهمزةِ، فلا يجب تخفيفها حينئذٍ بل يجوزُ. وغرضُه كـ «رأسٍ، وجُؤنةٍ، وذِئبٍ».

ومعنى: (متّصلة) أنْ تكون الهمزة الساكنة بعدَ الهمزة المتحرّكة، ولو قال: تُبدلُ الهمزةُ الساكنةُ بعدَ همزةٍ متحرّكةٍ لأوهمَ أنَّ ذلك يجب مع وقوع حاجز بينهما[٣].

---

(١) التقت هنا أعني في: أيمّة همزتان ثانيتهما متحركة بالكسر فلذلك قلبت ياءً لزوماً ثم أدغمت بعد أن أُبدلت من الهمزة ياءً. وكان الأصل: أأممة.

ينظر المنصف٢/٣١٨-٣١٩، والممتع: ١/ ٣٦٧ و٣٨٠.

(٢) ينظر المنصف ٢/ ٣١٥ وما بعدها.

(٣) في الكتاب ٣/ ١٤٣-١٤٤: «وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فاردت أن تخفف أبدلتَ مكانها ألفاً، وذلك قولك في: رأسٍ، ويأس، وقَرَأْتُ: راسٌ، وياسٌ وقرَاتُ.

وإن كان ما قبلها مضموماً فاردت أنْ تَخفف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في: الجُؤنة، والبُؤس، والمؤمن: الجُونة، والبوُس، والمُومِن. وإن كان قبلها مضموماً، أو الفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك: الذِّئبُ والمِئرة: ذِيبٌ، وميرةٌ،و فإنّما تبدل مكان كلّ همزةٍ ساكنةٍ الحرف الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنّه ليس شيء أقرب منه، ولا أولى به منها».

وفي اللسان (جون) ١٦/ ٢٥٥-٢٥٧: «الجون: الأسود المشرب حمرة»، وقيل: هو النبات =

وقولُهُ: (مدّة تجانسُ الحركة) ظاهراً والمراد تبدل ياءً بعد الكسرةِ، وواواً بعد الضمّة، وألفاً بعد الفتحة.

والثاني: أن تلي كسرة، وذلك نحو: جآءٍ» وأصلُهُ: «جاءِءٌ» فالهمزةُ الأولى منقلبةٌ عن الياء التي هي عينٌ كما قُلبتْ في: «بائع» والثانيةُ لامُ الكلمة فقُلبتِ اللّام ياءً لانكسار الأولى ( )[١] التقى ساكنان فحُذفتِ الياءُ // لالتقائهما. وذهبَ الخليلُ إلى أنَّ الهمزةَ في: «الجائي» لامُ الفعل والياءُ عينٌ فقدّموا اللّام، وأخّروا العين، ووزنُهُ: (فالِعٌ)؛ وحجته من وجهين: ١١/ظ

الأوّل: أنّه لولا تقدير ذلك للزم توالي آعلالين: قلبُ العين همزةً، وقلبُ اللّام ياءً وذلك مرفوضٌ.

والثّاني: أنَّ العربَ تؤخّر العينَ المعتلّة إلى موضع اللّام فيقولون في موضع: «شائك السّلاح: شاكي السّلاح» وفي: «هاير: هارٍ»[٢]، وإنّما قلبوا لئلا يهمزوا عين الفعل التي ليس لها أصل في: «هار»[٣] فجاء هذا فيما كان لامُهُ همزة والعين معتلّة لئلا تنضم

= الذي يضرب إلى السواد من شدّة خضرته،، والهمز في: جؤنة وجؤن هو الأصل والواو منها منقلبة عن الهمزة في لغة من خفّفها.. والجون أيضاً جمع: جُؤنة. والجونة: سُليلة مستديرة مغشاة أدَماً تكون مع العطارين، وهي مذكورة في الهمز، وكان الفارسي يستحسن ترك الهمزة».

(١) في الموضع طمس بمقدار عشر كلمات.

(٢) في الكتاب٤/ ٣٧٧-٣٧٨: «وأمّا الخليل فكان يزعم أنّ قولك: جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنّ مقلوبة، وقال: الزموا ذلك هذا واطّرد فيه،، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة.. قال سيبويه: وأكثر العرب يقول: لاثٌ وشاكٌ سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنهم لم يقبلوا اللام في جئت حين قالوا: فاعلٌ، لأنَّ من شأنهم الحذفَ لا القلب ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان، فهذا تقوية لم زعم أن الهمزة في جاء هي الهمزة التي تبدل من العين، وكلا القولين حسن وجميل».
وينظر: المنصف ٢/ ٥١-٥٢، وشرح الشافية: ٣/ ١٢٧ وما بعدها، والممتع: ٢/ ٥٠٩-٥١٠، وفي اللسان (هور)٧/ ١٢٩: «وهار بالأمر هوراً: أذنّه ... وهاد بكذا أي ظنّه به.. يقال: هو يهار بكذا أي: يظنّ بكذا..».

(٣) «هار» طمس في الأصل. فاجتهدنا.

همزةُ العين إلى همزة لامه؛ وإذا أخّروا لم يلزمهم ذلك.

وقد حكى سيبويه عنه خلافَ هذا، وذلك لأنّه سأله عن العلة في تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين إذا كانتا في كلمتين؟ فأجابَهُ أنّ العرب يخففون الثانية إذا اجتمعتا في كلمة واحدة نحو: «جائي وآدم» فهذا التّصريح منه بأنّ الياء مبدلةٌ من الهمزةِ التي هي لامٌ[١].

وقوله: (ولم تضمّ) أي: ولم تضمّ الياء المبدلة من الهمزة كما لم تضمّ الياءُ الخالصةُ التي هي غيرُ مبدلةٍ، وذلك لأنّ البدلَ فيها واجبٌ لاجتماع الهمزتين فأُطّرح حكمُ الهمزةِ فلم يبق للياء التفاتٌ البتةَ، وهذا بخلاف ما إذا قُلبتِ الهمزةُ وكانت مفردةً نحو: «يستهزءُون» على قول الأخفش فإنّك تقلب الهمزة ياءً، ويجوز ضمُّها مراعاةً للهمزةِ ونظراً إليها[٢].

وهنا تنبيه: وهو أنّه ليس لتخصيصه امتناع الضمّ في هذه الياء وَجْهٌ إذ لا يجوز كسرها أيضاً، فقد كان يجب إذاً أن ينبّه عليه. ونحو: «جائي» في الضرورة أنشد ابنُ الدّهان[٣]

---

(١) ينظر الكتاب: ٤/ ٣٧٧-٣٧٨، والمنصف: ٢/ ٥٤ وفيه «أنّ وزن جاءٍ: فالع، وعند غيره: فاعل» «وفي قول النحويين غير الخليل على كلّ حال قد حصل في الكلمة إعلالان» والممتع: ٢/ ٥٠٩-٥١٠. وفيه أنّ: «جائياً» في مذهب سيبويه أصله: جايئٌ ثم جائي ثم: جائيٌ ثم جاءٍ، وفي مذهب الخليل أصله: جايئٌ فقلب فصار: جائيٌ ثم: جاءٍ، فمذهب سيبويه فيه زيادة عمل على مذهب الخليل.

(٢) في المقتضب ١/ ١٥٧: «وكان الأخفش يقول: إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياء، لأنه ليس في الكلام واو قبلها كسرة، فكان يقول فيك: يستهزءون - إذا خففت الهمزة يستهزيون وليس على هذا لقول أحد من النحويين، وذلك لأنّهم لم يجعلوها واواً خالصةً، إنّما هي همزة مخففة. فيقولون: يستهزيون..»

وينظر: الكشاف: ١/ ٣٥٤.

(٣) ابنُ الدهان: هو الإمام أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر المعروف بابن الدهان النحوي البغدادي.

لد سنة أربع وتسعين وأربعمائة وقيل: ثلاث وتسعين، وتوفي في خلافة المقتفي سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة.

ينظر: معجم الأدباء ١١/ ٢١٩ وما بعدها، انباه الرواة ٢/ ٤٧، بغية الوعاة: ١/ ٥٨٧.

في «الغُرّة»[١]:

لعمرُكَ ما ندري متى الموتُ جائيٌ

ولكنّ أقصى مدّة العمر غافلُ[٢]

والثالث: أنْ يكونَ موضعَ الّلام مطلقاً، وذلك بأنْ يُبنى من «قرأ» مثل: «جعفر» فتقول: «قُرْأَيٌ» وأصلُه: «قرأأٌ»[٣] زيدت همزةٌ أخرى لأنَّ «قرأ» ثلاثي، و«جعفرٌ» رباعي فلا بُدَّ من زيادة حرف ليكونَ على عدّته فالتقى همزتان فقلبتِ الثانيةُ ياء[٤].

وهنا سؤالان:

الأوّل: لِمَ قُلبتِ الثانيةُ دون الأُولى؟ والجوابُ أنّها لامٌ، والّلام أولى من العين بالإعلال لتطرفه[٥].

والثاني: لِمَ كان القلب إلى الياء؟ والجوابُ لأنَّ الياء تغلب على الّلام . ألا ترى أنّ الواو متى وقعت رابعة فصاعداً انقلبت ياءً كـ «أعزيت، واستعديت ، وأدنيت ،

(١) هذا الكتاب لابن الدّهان في ثلاثة مجلدات على ما تذكر بعض المصادر التي ترجمت له، وهو شرحٌ لكتاب اللمع لابن جنّي. ولم نقع عليه.
ينظر معجم الأدباء: ١١/٢٢١، وإنباه الرواة: ٢/٥٠، ووفيات الأعيان: ٢/٣٨٢. وفيه أنّ (شرح كتاب اللمع لابن جنّي) لابن الدهان: «سمّاه الغرّة ولم أرَ مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب» وبغية الوعاة: ١/٥٨٧، وكشف الظنون: ١٥٦٣، وهدية العارفين: ١/٣٩١.
ومن الكتاب على ما يذكر المرحوم الدكتور فائز فارس محقق كتاب (الفصول في العربية) لابن الدهان: نسخة في المكتبة التيمورية، وأخرى في قليج باشا (٩٣٠).
ينظر دراسة المحقق على كتاب الفصول: ٢٠-٢١.

(٢) لم نظفر بتخريجه.

(٣) في الأصل: «قرا».

(٤) ينظر المنصف ٢/٢٥١-٢٥٢.

(٥) في المنصف ٢/ ٢٥٢ : «وكانت الثانية أحقَّ بالتغيير؛ لأنّها متأخرةٌ وطرفٌ».

وإستدنيت»[١] ولذلك قال البصريون إنّ الألفَ إذا كان لاماً وجُبلَ أصلُها حُملت على الانقلاب عن الياء بخلاف ما إذا كانت عيناً فإنها تحمل على الانقلاب عن الواو[٢].

وقوله: (مطلقاً) أيْ: سواءٌ في ذلك انفتحَ ما قبلها، أو انضمَّ، أو انكسَر. فالفتحُ قد تقدّم، والضمُّ كما لو بنيتَ مثلَ: «بُرْثُنٍ»[٣] من: «قَرَأْتُ» لقُلْتَ: «قُراءٍ» وأصلُهُ: «قُرأْأٌ» فقُلبت الثانيةُ ياءً، وكُسِرَ ما قبلها كما كُسِرَ ما قبلَ الياء في «أظبٍ» جمع: «ظبْيٍ»، وحذفتْ بعدَ أسكانها لالتقاءِ الساكنين.

والكسرُ كما لو بَنَيْتَ مثلَ: «زِبْرِجٍ»[٤] لقُلْتَ: «قِرَأْيٍ» وأصلُهُ «قرأْأٌ» فقلبتِ الثانيةُ ياءً ثم أُسقطتْ بعدَ الاسكان أيضاً فاعرفه[٥].

---

(١) في الكتاب ٤/ ٣٩٣: «هذا باب ما يلزم الوا فيه بدل الياء وذلك إذا كانت فَعَلْتُ على خمسة أحرف فصاعداً، وذلك قولك: أغزيت وغازيت، واسترشيتُ، وسألتُ الخليل عن ذلك فقال: إنّما قلبت ياءً لأنكَ إذا قلت يُفعِلُ لم تثبت الوا للكسرة، فلم يكن ليكون فَعَلْتُ على الأصل وقد أُخرجت يُفعِل إلى الياء، وأُفعِلُ وتُفعلُ ونُفعِلُ».

ومن الجدير بالذكر أنّ الوواو الواقعة رابعة فصاعداً إنّما تقلب ياءً إذا كانت حرف إعراب. كما مثّل الشارح اتباعاً للخليل وسيبويه.

(٢) ينظر: الفصول: ١٢٥-١٢٦.

(٣) في اللسان (برثن) ١٦/ ١٩٤: «البرثنُ مخلب الأسد، وقيل: هو للسبع كالأصبع للإنسان وقيل: البرثن: الكفُّ بكاملها مع الأصابع».

(٤) في اللسان (زبرج) ٣/ ١٠٩: «الزِبرج: الوشي، والزبرج: الذهب.. وزينة السلاح، والسحاب الرقيق فيه حمرةٌ...»

(٥) في المنصف ٢/ ٢٥٢: «قال أبو عثمان: وتقول في مثل: «قمطَرٍ» من «قرأت»: قِرَأْيٌ» كما ترى ومثل «مَعَدٌ» قرَأْيٌ» فتغيّر الهمزةَ.

فسألتُ أبا الحسن - وهو الذي بدأ بهذه المقالة - فقلتُ: ما بال الهمزة الأولى إذا كان أصلها السكون لا تكون مثل همزة«سأْلٍ» و«رَأّاس»؟

فقال: من قبل أنَّ العين لا تجئُ أبداً إلا وبعدها مثلها، واللام قد يجئُ بعدها لام ليس من لفظها. ألا ترى أنَّ «قمطراً»... قد يكونان كذلك؛ فلذلك فرّقت بينهم.

والقول عندي كما قال»

وينظر المقتضب ١/ ١٦٥.

قال:

«وواواً في ما سوى ذلك خلافاً للمازني في استصحاب الياءِ المبدلةِ منها لكسرةٍ أزالها تصغيرٌ، أو تكسيرٌ، وفي ابدال الياءِ فاءً لأفعل.».

قلت:

إنّ الهمزة تقلب واواً فيما عدا هذه الأماكن التي ذكرها.

وقوله: (خلافاً للمازني في استصحاب الياء) ينبىء عن مسألةٍ وقع فيها خلافٌ بينه وبين أبي الحسن الأخفش، أنا أذكرها مستقصاةً إنْ شاء الله تعالى.

قال أبو عثمان: سألتُ أبا الحسنِ عن بناء: (أَفْعَلُ) من: «أَمَمْتُ» أي قصدْتُ؟[١] فقال: أقول: «أَوَمُّ من هذا»[٢] فجعلها واواً حتّى تحركت بالفتحة كما فعلوا ذلك في: «أُويدِمٍ».

فقلتُ له: كيف تصنعُ بـ «أيمّة» ألا تراها: (أَفْعِلَةٌ» والفاء منها همزة؟

فقال: لمّا حرّكوها بالكسر جعلوها ياءً، وقال: لو بنيْتُ مثلَ: «أَبْلُم» لقلت: «أُوُمٌّ» أجعلُها واواً.

فسألْتُهُ: كيفَ تُصغِّرُ: «أيمّةً؟ فقال: «أُوَيمَّةٌ» لأنّها قد تحرّكتْ بالفتح»[٣].

قال أبو عثمانَ: «وليس القول عندي كما قال لأنّها حِينَ أُبدِلَتْ في: «آدم» وأخواتها[٤] ألفاً ثبتتْ في اللفظ ألفاً كالألفِ التي لا أصلَ لها في الياء. ولا في الواو فحين احتاجوا إلى حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف.

---

(١) في الأصل «مضرب» وما أثبتناه من المنصف ٢/ ٣١٥.

(٢) في الأصل: «أوأم من هذا» وما أثبتناه من المنصف ٢/ ٣١٥.

(٣) ينظر النّص في المنصف ٢/ ٣١٥.

(٤) في المنصف ٢/ ٣١٦ «وأخواته».

فأمّا ما كانَ مُضاعفاً فإنّه تُلْقى حركته على الفاء، ولا تُبدَلُ همزتُهُ ألفاً، ولو [أُبدلت][(١)] ألِفاً لما حرّكوا الألفَ لأنَّ الألفَ قد يقعُ بعدَها [المدغمُ][(٢)] ولا تُغَيّر فتغيرهم: «أيمّة» يدلُّ على [أنّها][(٣)] لا تجري مجرى ما [تُبدل][(٤)] منه الألفُ [والقياس عندي أنْ أقول في][(٥)] // .

١٢/و

«هذا أفْعَلٌ من هذا» مثل: أمَمْتُ هذا أيَمُّ من هذا»، وأصغّرُ: «أيمَّة»: «أُيَمّة»، ولا أُبدلُ الياء[(٦)] واواً لأنّها قد ثبتَتْ ياءً بدلاً من الهمزةِ، إلا أنّ هذه الهمزة إذا لمَّ طرفَها تحريك فبنيت من: «الأُدَمةِ» مثل: «أبْكمٍ» لقلْتَ: «أوُدُمٌ»[(٧)]، ومثل: «إصْبَعٍ»: «إيْدَمٌ»، ومثل: «أَفْكَلٍ»[(٨)]: «آدَمٌ» فاجعلها واواً إذا انفتح ما قبلها، وياء ساكنة إذا انكسر ما قبلها[(٩)]، واواً ساكنة إذا انْضمَّ ما قبلها، فإذا احتجتُ إلى تحريكها في تكسيرٍ أوْ تصغيرٍ جعلتُ كلَّ واحدةٍ منهنَّ على لفظها الذي قد بُنيت عليه، فاتركُ الياءَ ياءً، والواو واواً، وأقلبُ الألفَ واواً كما فعلت العرب ذلك[(١٠)] في تكسير: «آدَمَ» وتصغيره فهذا هو[(١١)] القياس عندي.

---

(١) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٢/ ٣١٦.
(٢) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٢/ ٣١٦.
(٣) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٢/ ٣١٦.
(٤) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٢/ ٣١٦.
(٥) في الأصل طمس وما أثبتناه من المنصف ٢/ ٣١٨.
(٦) في المنصف ٢/ ٣١٨ «الهمزة» بدلاً من «الياء»
(٧) ينظر المنصف ٢/ ٣١٥. والممتع: ١/ ٣٦٥، والأبلم: خوص المقل.
(٨) في اللسان (فكل) / ٤٥: «الا فكل: على: أفعل الرعدة، ولا يبنى منه فعل .. ويقال أخذ فلان أفكل: إذا أخذته رعدة فارتعد من بردٍ أو خوف..»
(٩) في المنصف ٢/ ٣١٨: «فاجعلها ألفاً إذا انفتح ما قبلها».
(١٠) في المنصف ٢/ ٣١٨: «كما فعلت ذلك العرب».
(١١) في المنصف ٢/ ٣١٨: «في تصغير آدم ووتكسيره».

وأبو الحسن يرى أنّها إذا تحرّكت بفتحةٍ أبْدَلها واواً كما ذكرتُ لك. وإذا قال العالِمُ قولاً متقدّماً فللمتعلّم الاقتداءُ به، والاحتجاجُ لقوله، والاختيارُ لخلافه إذا وَجَدَ لذلك قياساً»[١].

قال أبو الفتح: يقول أبو عثمان لمّا ثَبَتَتِ الياء في «أيِمَّةٍ» بدلاً من الهمزة فسبيلُها أن تجري مجرى الياء التي لا حظّ لها في الهمز؛[٢] وهو الفُ : «طالب»، وهذا القول ليس بمرضي من أبي عثمان، لأنَّ الياء في : «ايمَّةٍ» إنّما انقلبت عن الهمزة لانكسارها؛ فإذا زالتِ الكسرةُ زالت الياء التي وجبت عنهما؛ كما أنَّ الياء في : «ميزان» لما وجبَ انقلابُها عن الواو لانكسار ما قبلها، زالت عند زوال الكسرة في قولهم: «مَوَازَين ومُوَيْزِين»[٣].

فإنْ قيل فألف: «آدم» لا ترجعُ إلى الهمزةِ وإنْ زالت عن هذا الموضع؛ ألا تراهم يقولون: «أوَادِمٌ و أُويدمٌ»، ولا يردّون الهمزة كما يردّونها في قولهم: « موازين ومويزين» فما تنكِرُ أنْ يكونَ البناء «أيمَّة» أقوى منه في ميزان، فلا تزول [الياء][٤] وإنْ زالتِ الكسرة؟

قيل: هذا الزامٌ فاسدٌ؛ لأنّكَ لو جمعت: «آدمَ» على: (فَعْلٍ) و(فُعْلان) لقلت: «أُدْمٌ وأُدمانٌ» فرجعتِ الهمزةُ لمّا زالتِ الأولى، وإنّما لم تُرَدَّ فاءُ (أفْعَل)[٥] في: «أوَادِم، وأُويدم» إلى الهمزة لأنّه كان يلزم ما منه هربوا[٦]، وهو اجتماع همزتين، ألا ترى الهمزة

(١) يمظر النّص كاملاً في المنصف ٢/ ٣١٨. وفيه زيدت بعد كلحةَ «قياساً» جملة: «والله الموفق».

(٢) في الأصل: الهمزة . وما أثبتناه من المنصف ٢/ ٣١٩.

(٣) في المنصف ٢/ ٣١٩: «قال أبو الفتح: يقول أبو عثمان: لما ثَبَتَتِ الياء في «ايمّة» بدلاً من الهمزة فسبيلها أنْ تجري مجرى الياء التي لا حظّ لها في الهمز؛ كما أنّ الف «آدم» لما ثبتت بدلاً من الهمزة جرت مجرى ما لا حظّ له في الهمز، وهو الف خالد»، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن أقول في تحقير «أيَمّةٍ»، لأنّ الياء في : «أيمّة» تجري مجرى الياء غير المنقلبة، كما جرت أَلِف «آدَمَ» مجرى الف «خالد» وهذا القول ليس بمرضي من أبي عثمان لأنّ . . .».

(٤) الياء زيادة من المنصف ٢/ ٣١٩.

(٥) في المنصف ٢/ ٣١٩ «الفعل».

(٦) في المنصف ٢/ ٣١٩: «لأنه كان يلزم منه ما هربوا».

لأنّه لو[١] قالوا: «آآدمُ، وأُأَيدم» فلمّا كان يجب في التحقير والتكسير اجتماع همزتين[٢]، لم يمكن إقرار الهمزة فيهما[٣]، كما لم يمكن ذلك في الواحد»[٤] «وليس كذلك في «ميزان» لأنَّ الياء إنّما وجب انقلابها عن الواو[٥] لانكسار ما قبلها وسكونِها[٦] ، فإذا زال ذلك رجعت الواو»[٧].

فإنْ قيل: أليس القياسُ عند سيبويه أنْ يقول في تحقير: «قائم: قُويئِمٌ» فيُقِرَّ الهمزة ولا يحذفُها وإنْ كانت الالف التي عنها وجبتِ الهمزةُ قد زالت، ويحتجُّ في لزوم الهمزة بأنّها قويّةٌ لكونها عَيْناً والعينُ أقوى من اللّام فما تُنكِرُ أنْ يكونَ البدلُ في: «أيمَّةٍ» لازماً أيضاً، بل يكون هذا أجرى لأنّ الهمزةَ فاءٌ والفاء أقوى من العين»[٨].

قيل: إنّه شبّه ياء التحقير بألف التكسير فجرتِ الياءُ في: «قُويم» مجرى ألف «قوائم»[٩]، كما صحّحوا في «أُسَيْوِدٍ» حملاً على: «أساود». «وأيضاً فإنَّ الياءَ قريبةٌ من الألف ولذلك ولذلك قالوا: «طيّيء»: طائيٌّ»، وفي «الحِيرةِ: حاريٌّ»[١٠].

---

(١) في المنصف ٢/ ٣٢٠: «إذا».

(٢) في المنصف ٢/ ٣٢٠: «الهمزتين».

(٣) في المنصف ٢/ ٣٢٠: «في الجمع والتحقير».

(٤) ينظر النصّ في المنصف ٢/٣١٩-٣٢٠. وفيه بعد كلمة: «الواحد» ما نصّه: «فالعلة الموجبة للقلب في الواحد موجودة في الجمع والتحقير، وهي اجتماع الهمزتين».

(٥) في المنصف: ٢/ ٣٢٠: «انقلاب الواو إليها».

(٦) لا توجد كلمة (سكونها) في نصّ المنصف ٢/ ٣٢٠.

(٧) في المنصف٢/ ٣٢٠: «فإذا جمعت أو حقرت زالت الكسرة فرجعت الواو».

(٨) في المنصف ٢/ ٣٢٠: «فإذا قال قائل: فإذا كان القياس عند سيبويه في تحقير مثل: «قائم: قويئم» فيُقِرَّ الهمزة ولا يحذفها... فما تنكر أن يكون البدل في: «أيّمة» لازماً أيضاً، وإن زال ما يوجب البدل من الكسرة فيقرّها، فيقول: «أُيَمّة» بل يكون هذا أحرى لأنّ الفاء أقوى من العين».
وينظر الكتاب: ٣/ ٤٦٣ و٤٦٩.

(٩) في الأصل: «قوام».

(١٠) ينظر المنصف ٢/ ٣٢١.

ولو صحَّ قول الأخفش: «ذوائب» في جمع: «ذُؤابة» والأصل: «ذأائِبُ» بهمزتين بنهما ألفٌ، الأولى مفتوحةٌ، والثانية مكسورة والألفُ كالهمزةِ فكأنّه اجتمع ثلاثُ ألفاتٍ، أو ثلاثُ همزات، واجتماعُ مِثْلين مُستكرهٌ، فاستكراه الثلاثةِ أولى، فقلبت الأُولى واواً فقيل: «ذوائبُ»، وكلٌّ واحدٍ من الواو والهمزةِ ينقلب إلى صاحبه[1].

قال المبرد لأنّ الهمزةَ في مخرجها نظيرةُ الواو في ذلك، وهو أنّهما طرفان هذه أسفل الحروف وهذه أعلاها[2]. فاعرفْهُ.

قال:

«فإنْ سكنتِ الأولى أُبدلتِ الثّانيةُ ياءً [إنْ][3] كانت موضع اللّام وإلاّ صُحِّحَتْ».

قلت:

يشير إلى أنّكَ لو بنيتَ مثلَ: «قمطر» من: «قرأتُ» لقلت: «قِرَأْيٌ» [والأصل: قرائي][4] فقلبتَ الهمزةَ الثانية ياءً.

فإنْ قيل: فَلِمَ لَمْ تدغم الأولى في الثانية ويُستغنى عن القلب // كما في: «سأأَلَ، ورَءَّاس». فالجواب من وجهين: ١٢/ظ

---

(١) من المعروف أنّ الواو تبدل الهمزة في الجمع الذي لا نظير له في المفرد كما في ذوائب واحدهُ ذؤابة، والأصل: «فابدلت الهمزة واواً تخفيفاً من اجتماع الهمزتين والألف، ولقرب الهمزة من الألف مخرجاً وعلى أساس من هذا القرب كأنّه قد اجتمع ثلاث همزات. أو ثلاث الفات فابدلت الهمزة واواً.

(٢) عدّ المبرد مخرج الهمزة من أقصى الحلق وهو مخرج الأول من مخارجه فهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك، والمخرج الثاني من مخارج الحلق الحاء والعين أمّا مخرج الواو فهو من الشفة ومثلها الباء والميم «إلا أنّ الواو تهوي في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد، وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام».

ينظر المقتضب ١/ ١٩٢، ١٩٤.

(٣) في الأصل طمس، وما أثبتناه من أصل التعريف.

(٤) [ ]طمس في الأصل.

أحدهما أنّ أبا عثمانَ ذكرَ أنّه سأل أبا الحسن عن ذلك فأجابه بما معناه أنَّ العينين لا تكون إلا بلفظٍ واحدٍ، وأمّا اللامان فقد يكونان مختلفين كـ «سِبْطرٍ[١]، ودرْهَم، وبُرْثن[٢]، وسَفَرْجَل» ومتفقين كـ «مُعْدُدٍ، ورِمِدَد، وجَلْبَبٍ»[٣] فلذلك افترقتِ الحال بينهما[٤].

والثاني: أنّه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطَرَفِ. ألا ترى أنّه لا يجوز اجتماع الواوين أولاً، وسيأتي تقدير هذا، ويجوز اجتماعها حشواً نحو: «هوويّ» في النسب إلى: «هوِ وطوِ»[٥] وكذلك لا يجوز زيادة الواو أولاً[٦]، ويجوز زيادتها منقلبة حشواً كـ «عَطوّدٍ»[٧].

قال :

«ولو توالى أكثرُ من همزتين أُلحقَ بالأولى الثالثةُ، والخامسةُ وبالثانيةِ الرابعة».

---

(١) في اللسان (سبط) ٩/ ١٨٠ : «السبطر: المنبسط، الممتد، ورجل سبط بالمعروف أي سهل».

(٢) في اللسان (برثن) ١٦/ ١٩٤ «البرثن: مخلب الأسد وقيل هو للسبع كالأصبع للإنسان.

(٣) في اللسان (جلب) ١/ ٢٦٥ «والمصدر الجلببة» ولم تدغم لأنها ملحقة بدَحرجةٍ وجلببه اياه، أي: ألبسه..»

(٤) قال أبو عثمان: «فسألت أبا الحسن وهو الذي بدأ بهذه المقالة -:«ما بال الهمزة الأولى إذا كان أصلها السكون لا تكون مثل همزة:«سأّل، ورَءّاس»؟ فقال: من قبل أن العين لا تجى أبداً إلا وبعدها مثلها، واللام قد يجى بعدها لامٌ ليست من جميع الأربعة والخمسة، والعينان لا يكونان كذلك فرّنت بينهما. والقول عندي كما قال».
المنصف ٢/ ٢٥٢ -٢٥٣.

(٥) وذلك بقلب الألف الثالثة واواً لتقبل الكسرة التي قبل ياء النسب، ولذلك لم تقلب ياءً كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة.

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٣٥٧، والمنصف: ١/ ١١٢-١١٣.

(٧) في اللسان (عطد) ٣/ ٢٨٧: «العطد: الشدّة والعطوّد : الشديد الشاق من كلّ شيء... والعطود: الانطلاق السريع .. وقد حكي بالراء مكان بالراء مكان الواو». وهو على وزن (فَعَوّل) ولم يجى إلا صفة.
ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٩.

قلتُ:

يعني مسألةً ذكرها أبو الفتح في مصنّفه[١]، وهو أنّكَ إذا بنيتَ من كلمة كلّها همزاتٌ مثل: «أترُجّةٍ» لاجتمعت خمسُ همزاتٍ فقلبتَ الثانيةَ واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلها فحجزت بين الهمزة الأولى والثالثة[٢]، ثم قلبْتَ الهمزةَ الرابعةَ واواً أيضاً لتلك العلّة فحجزْتَ بين الرابعةِ والخامسةِ فقلت: «أُوأُوأَةٌ»[٣] بوزن: (عُوعُوعَةٍ) فقد رأيت هذا يخففُ الثالثةَ والخامسة بالأولى في التصحيح وكيف يخفف الرابعة بالثانية في القلب، فإنْ خففْتَ الهمزةَ التي بعد الواو الأولى نَقَلْتَ حركتَها إليها وحذفتَها فقلتَ: «أُوُوْأَةٌ»، وإنْ خففت الهمزةَ التي قبل الياء تقلبْ كما تقلب ذلك أيضاً فقلت: «أُوْءُوءَةٌ»[٤].

فإنْ قيل: فهلاّ قلبت[٥] الهمزةَ واواً وادغمت الواو في الواو كما في «مقروءَة» حين قلت: «مقروَّةٌ»؟

فالجواب أنَّ الواو في: «مقروءةٍ» زائدةٌ للمدّ فتحريكها يبطلُ ذلك، بخلاف الواوين في: «أُوأُوأَةٍ» فإنّهما متقلبتان عن حرف أصلٍ[٦].

---

(١) يعني: المنصف في شرح التصريف.

(٢) في الأصل «والثانية» وهو تحريف.

(٣) في الأصل «أُوُوةٌ».

(٤) هذه المسألة مستوفاة في: المنصف ٣/١٠٦-١٠٨.

وفيه: «لو تخيلنا كلمة جميع حروفها همزات، فبنيت منها مثل «أترجة» لقلت: «أُوأُوأَة» بوزن: «عوعوعة» وأصلها: «أأأأأة» بوزن «عُعُعَّة» فاجتمعت خمس همزات، فقلبت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، فحجزت بين الأولى والثالثة، وقلبت الرابعة أيضاً واواً لذلك فحجزت ما بين الثالثة والخامسة، فإن خففت الهمزة الثالثة قلت: «أُوُوءة» بوزن «عووعة» فالقيت ضمتها على الواو قبلها وحذفتها. فإن خففت الثالثة أيضاً قلت: «أُوُوَةٌ» بوزن «عُوُوَة» القيت فتحتها على الواو وحذفته...».

(٥) ينظر المنصف ٣/١٠٦ والممتع ٢/٧٧٠. وفيهما (أبدلت) بدلاً من (قلبت). وينظر شرح الشافية ٣/٦٧.

(٦) ينظر المنصف ٣/١٠٦، والممتع: ٢/٧٧٠.

نعم. قد قيل في: «ضوءٍ: ضَوٌّ» وفي: «شيء»: شيٌّ» فخففتِ الهمزةُ بالقلب والادغام بعد الواو وهما أصليتان فنقول على هذا: «أُوُوَّةٌ» بتشديدها؛ فإنْ جمعته قلت: «أَوَاءٍ»(١) وأصله: «أأآءٍ»(٢) بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألفٌ وهمزةٌ مكسورةٌ أُخرى هي حرف الإعراب، فقلبت الثانية واواً كما في: «ذوائب»، ثم قلبتِ الأخيرةُ ياءً وحذفتها ونوّنت الكلمة كما في جوارٍ؛ فإنْ عوّضت قَلْتَ: «أوَاءِي»(٣)، فاعدتَ الهمزة الأخيرة التي خففتَ الهمزة منقلبةً لحجز الياء التي للتعويض بين الهمزتين؛ فإن خففتَ الهمزة الأخيرة قلبتها ياءً وادغمت الياءَ الزائدةَ فيها فقلت: «أُوَائِيُّ»(٤) وإنْ صغرّتُهُ قلت: «أُويئة» وأصله: «أُأَبأأُ»(٥) فقلبتَ الهمزةَ الثانية واواً، وقلبت الهمزةَ الأخيرة ياءً، ثم حذفتها بعدَ اسكانها مرفوعةً، وادغمت الياءَ في الياء فقلت: «أَوَيٌّ»، فإنْ نسبتَ إليه حذفت ياءَ التصغير ثم قلبت الياءَ الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الالف واواً فقلت: «أُوَوِيٌّ»؛ فالواو الثانيةُ إذاً منقلبةٌ عن ألفٍ منقلبةٍ عن ياءٍ منقلبةٍ عن همزةٍ. متفهّمَهُ.

قال:

«فَصْلٌ تُبدلُ الياءُ بعد كسرةٍ من الواو الكائنة عينَ مصدرٍ أُعتلّت في فعله، أو عينَ فِعالٍ جمعاً لواحدٍ سكنّتْ فيه، أو أُعتلّت وَصَحَّتِ اللّام».

---

(١) في الأصل: «أوآ».

(٢) ينظر المنصف ٣/ ١٠٧.

(٣) في الأصل: «أوائي».

(٤) ينظر المنصف ٣/ ١٠٧.

(٥) في المنصف ٣/ ١٠٨: «فإنْ حقّرت قلت: «أَوَيْءٍءُ» وأصلها: «أُأَيْءُ» بوزن: «عُعَيْعِع»، فقلبت الثانية واواً؛ لانضمام ما قبلها، ولأنّها قد كانت في الواحد واواً، وإذا كنت واواً وقبلها فتحةٌ، كنت تقلبها واواً وقبلها ضمّة أجدر، وقلبت الآخرة ياءً كما فعلت في التكسير. فإن عوّضت قلت: «أُوَيْءِئِي» بلا تعويض: «أُوَيّ» قلبتها ياءً وادغمت ياء التحقير فيها، ولم ترد الآخرة لأنَّ الأُولى مخففة . . . فإن عوّضت قلت: «أُوَيِّء» بوزن: «عُوَيِّع» فإن خففت الآخرة وحدها قلت: «أُوويئيّ» فإن خففتهما جميعاً قلت: «أُويِيٌّ» كما تقول: «أُمَيِّيّ» ومن قال: «أُمويّ» فحذف، لم يقل في: «أُويّ» إلا بالتمام. . »

قلت:

أصل الاعتلال إنّما هو في الفعل، والاسم في ذلك محمول عليه بدليل أنّ الاسم إنّما يُعَلُّ إذا وافقه في وزنه فإنْ خرج عن ذلك صحّ، وسنبين هذا. فقلبُ الواو في «قيام، وعياد» لاعتلالها في: «قامَ، وعادَ» وانكسارِ ما قبلها، ولصحّتها في «قاومَ وعاودَ» صُحّت في: «قوّام، وعوّاد»[١].

قوله: (أو عينِ فعال جمعاً لواحد) نحو: «ثياب» جمع: «ثوبٍ»، و«حياض» جمع «حوض»، وقد قال أبو الفتح إنّ أغلبَ هذا (   )[٢] //.   ١٣/و

احترازٌ من «خِوانٍ» الذي يؤكلُ عليه[٣]، و«صِوانٍ» للتخت[٤]، وأنْ يكون قبل الواو

---

(١) في المنصف ١/ ١٩٠: «وينبغي أنْ يُعلم أنّه ليس معنى قولنا: إنّه كان الأصل في قام وباع: قَوَمَ وبَيَعَ، وفي أخاف وأقام: أخوفَ وأقوم وفي استعان واستقام: استعون واستقوم أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا به مدّة من الزمان بقَوَمَ وبَيَع ونحوهما مما هو فعيّر ثم إنّهم أضربوا عن ذلك فيما بعد. وإنّما نريد بذلك أنَّ هذا لو نُطِقَ به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: قَوَم وبَيَع، واستقوم إلا ترى أنّ: استقام بوزن: استخرج فقياسه أنْ يكون: استقوم إلا أنَّ الواو قلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأصل، أعني «قَوَمَ» ويدُلُّ على ذلك أيضاً ما يخرج من المعتلات على أصله».

(٢) في الموضع ست كلمات مطموسات.

قلبت الواو ياء في ثياب جمع ثوب وحياض جمع حوض لأمور متعددة منها سكون الواو في المفرد والسكون دلالة ضعف حرف العلة، ومنها وقوع الألف بعد الواو والألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو، ومنها كسر الثاء والحاء في: ثياب وحياض، ثم أنّ الكلمة جمع والجمع أثقل من المفرد، ولذا هربوا من الواو إلى الياء.

وينظر المنصف: ١/ ٣٤١-٣٤٢، ٣٤٨.

(٣) في اللسان (خون) ١٦/ ٣٠٤: «والخُوان والخِوان: الذي يؤكل عليه، والجمع أخونة في القليل، وفي الكثير: خونٌ..» وقد يجمع على: خِوّان.

(٤) في اللسان (صون) ١٧/ ١١٨: «والصَّوان والصُّوان: ما صنت به الشيء.. والصوّان بالتشديد: حجارة يقدح بها وصِوان الثوب وصُوانُه؛ ما يصان فيه. والجمع صِوّان وصُوُنٌ.

وقد صُحّ: خِوان، وصوان في الجمع لسكون ما بعده. وهذا خارج عن قياسهم.

ينظر المنصف ١/ ٣١٥، والممتع: ٢/ ٤٩٤.

كسرةٌ (   )[١] وأن يكونَ بعدها الفٌ.

وامتنع المصنّف عن تفصيل ذلك بقوله: (فِعال) إذ قد اشتمل على كسر الأول، ووقوع الألف بعد الواو.

وأن تكون العين ساكنة في الواحد لأنّ السكون يضعفُ الحرفَ والحركةُ تقويه، ويقوم مقام السكون الإعتلال كـ «دار وديار»[٢].

وأن تكون اللامُ صحيحةً احترازاً من: «طَوَى» جمع: طيّان[٣]، فإنّ العين لو اعتلّت بالقلب ياءً مع اعتلال الّلام بالقلب همزةً لتَوالى إعلالانِ، إعلالُ العين واللام، وذلك مرفوضٌ في كلامهم[٤] لم يجيء منه سوى: «ماءٍ، وشاءٍ» وأصلهما: «مَوَهٌ، وشَوَهٌ» فقلبت العين الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وقلبت الهاء همزةً[٥].

وهنا تنبيهان:

الأول: أنّ عبدَالقاهر لم يعدّ قلبَ الهاءِ همزةً اعلالاً إذ لا يرى ذلك إلاّ في حروفْ المدّ التي يطرّدُ التغيير فيها، وقلبُ الحرف الصحيح شاذٌ نادر[٦].

---

(١) في الموضع طمس بمقدار أربع كلمات.

(٢) قلبت الواو في «ديار» ياءً لانكسار ما قبلها وكون الألف بعدها والألف تشبه الياء، وكون الواو واهنة في المفرد بقلبها الفاً، وكون الكلمة جمعاً والجمع ثقيل ولا بُدَّ للاعلال من اجتماع هذه الشروط جميعها.
ينظر المنصف ١/ ٣٤١-٣٤٢، والممتع: ٢/ ٤٩٦.

(٣) في اللسان (طوى) ١٩/ ٢٤٥: «والطوى الجوع... والطيّان: الجائع.

(٤) ينظر شرح الشافية ٣/ ١١٢-١١٣.

(٥) الدليل على ذلك أنّ جمع (ماء): أمواء وامواه، ومياه، وجمع شاء: شياه وأشاوه وشواه.
ينظر الممتع ١/ ٣٤٨. و٢/ ٤٢٦.

(٦) تذكر المصادر أنّ من بين آثار عبد القاهر الجرجاني كتاب في التصريف سمّاه بـ(العمدة في التصريف) وهو من الكتب التي لم تصل إلينا.
ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١١٦٩، وفوات الوفيات: ١/ ٦١٣.

=

والثاني: قال بعضهم إنّما قلبوا الهاء همزةً في: «ماءٍ» لئلا يقولوا: «ماهُهٌ» و«ماهُها» فيلتقي هاءان، واستضعف بانّه يقال: «مِياهُه، ومِياهُها» والجمعُ أولى بالإشتغال[1].

قال:

«ولا يفعل ذلك غالباً بعين فِعَلٍ، ولا فِعَلَةٍ، إلا إنْ اعتلّت في الواحد».

قلت:

اعلم أنَّ: «دِيماً»، و«قِيماً» جمع: «قِيمة»، و«حِيلاً» جمع: «حِيلةٍ» لأنّها من: «دام يدوم»، و«قام يقومُ»، و«حال يحولُ» فقلبتِ الواوو في الواحد لسكونها مفردةً، وانكسارها ما قبلها؛ ثم لمّا جُمعَ ترك مقلوباً بحاله وإنْ كان سكون الواو دائماً لما ثبتَ في الواحد.

قال أبو الفتح: «ولهذا في كلامهم غيرُ نظير، ألا ترى أنّهم قالوا في جمع «حُبلى: حَبَالى» فأمالوا الألف في الجمع كما أمالوها في الواحد مع أنّ الالف في الجمع ببدلٌ من

= واعلم أنّ أغلب اللغويين يحصر الاعلال بحروف العلّة الالف، والواو، والياء فأيّ اجراء صرفي قلبٍ أو حذف، أو اسكان فيها يدخل ضمن ما اصطلح عليه بالاعلال، وعلى رأي هؤلاء أن تغيير الهمزة بأحد حروف العلة لا يقال له اعلال، وإنّما هو عندهم تخفيف، ولا يقال على هذا لابدال غير حروف العلة ابدال.

واعلم أنّ بين مصطلحات الإعلال، والإبدال، والقلب، والتخفيف، والتعويض مناسبات وصلات من جهة، وبينها فروق كثيرة من جهة أخرى.

ينظر: شرح الشافية ٣/ ٦٦ وما بعدها.

(١) ابدال الهمزة من الهاء ابدال غير مقيس. قالوا: ماءٌ، والأصل: ماهٌ والدليل أنّ الجمع: أمواه، ومويه. وأصل (ماه) مَوَهٌ) فقلبت الواو الفاً والهاء همزة.

وإنّما جعلت الهاء هي الأصل لأن أكثر تصريف الكلمة عليها. قالوا: أمواه، ومياه، وماهتِ الرَّكيّةُ أي ظهر ماؤها وكثر.

ينظر: المنصف ٢/ ١٥١؛ والفصول: ١٢٣، وشرح الشافية: ٣/١٠٨، والممتع: ١/ ٣٤٨.

ياء: (فَعَال) فكأنّه قال: «حَبالٍ» بمنزلة[١]: «جَوارٍ[٢]، ثم أُبدل من الكسرةِ فتحةٌ فانقلبتِ الياءُ الفاً، فصار: «حَبالى»[٣].

وكذلك قولهم في جمع: «إداوة» : «أداوى» فابدلوا همزة: (فعائل) واواً حيث كانت[٤] في الواحد واواً[٥].

وقالوا: «خطايا» فأبدلوا[٦] ياءً حيث كانت في الواحد ياءً.

وقيل: قلبوا ليكون ذلك فرقاً بين ما[٧] واحدُهُ بالواو وبين ما[٨] واحدُهُ ليس كذلك.

وقوله: (لا يفعل ذلك غالباً بعين فِعْلة) تحرّزَ به من نحو: «ثِيَرَةٍ» جمع: «ثَوْرٍ»، ألا ترى أنَّ واوَهُ قُلبتْ في الجمع وإنْ كانت سالمةً في الواحد، فهذا شاذٌ قياساً لا استعمالاً[٩].

---

(١) في الأصل: «بمنز» واستكملناها من المنصف.

(٢) جوار في الأصل: بياض وما أثبتناه من المنصف.

(٣) في المنصف ٢/ ٣٤٤ ما نصّه: «ولهذا في كلامهم غيرُ نظير ألا ترى أنهم قالوا في جمع: حبلى: حَبَالى، فأمالوا في الجمع كما كان في الواحد مُمالاً؛ وإنما الالفُ في الجمع بدلٌ من ياء: «فَعال» وكأنّه كان «حَبالٍ» بمنزلة: جوارٍ، ثم أُبدلَ من الكسرة فتحةٌ فانقلبت الياءُ الفاً فصار: «حَبَالى» ثم أميل كما كانت «حبالى» ممالةً لضرب من المحافظة على ما كان في الواحد».

وتجمع «حبلى» على: حَبَالى، وحُبْل، وحَبَال.

(٤) في الأصل: «كان».

(٥) في المنصف ١/ ٣٤٤: «ونظيره قولهم في جمع: إدَاوة، وهِراوة: أَدَاوَى وهَرَاوى، فأبدلوا همزة «فعائل» واواً لأنّه كان في الواحد واواً».

(٦) يعني همزة فعائل.

وينظر المنصف ١/ ٣٤٥.

(٧) في الأصل: بينما.

(٨) كذلك.

(٩) في المنصف ١/٣٤٦: «فأمّا: ثِيرةٌ فكان قياسه: «ثِورَةً» لأنَّ ثوراً كزوج، وهو عندهم من الشاذ أعني في القياس، فأمّا الاستعمالُ فمطرّد كثير، كما أنّ استحوذَ وإنْ كان شاذاً في القياس فهو مطرّد في الاستعمال».

كاستحوذ فيه أربعة أقوالٍ:

الأوّل: لأبي العباس المبرد، وهو أنّهم قالوا: «ثِيرة» ليكون القلبُ دليلاً على أنّه جمعُ: «ثورٍ» من الحيوان، لا جمعُ ثورٍ من الأقِط[١].

ولم يذكرِ [ ][٢] المخصص. ويمكن أن يكون حيث قيل: «ثيران» فقلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها، حُمِلَ: «ثيرة» على: «ثيران» في القلب، وليس لـ «ثِوْرَة» جمع «ثور» من الاقط فيما يحمل جمعه في القلب عليه، وأيضاً لمّا تصرفوا في جمع الحيوان، تصرفوا فيه بالقلب بخلاف الآخر[٣].

والثاني: له أيضاً[٤]، وهو أنَّ أصلَه: «فِعْلَةٌ» بسكون العين، فقلبت الواو ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها ثم لمّا حرّكت أقرّت بحالها[٥].

والثالث: قالَهُ ابنُ السّراج، وهو أنّه منقوص من: (فِعالةٍ) كأنّه في الأصل: «ثِيارَةٌ» فوجب[٦] القلب كما في سياط.

قال أبو الفتح: «وكأنّهم لمّا حذفوا أبقوا القلب إمارة ودلالةً على ذلك»[٧].

---

(١) الاقط: ضرب من الطعام. وفي الخصائص: «وهو القطعة من الاقط» بدلاً من «جمع ثورٍ من الاقط». وينظر المقتضب ١/ ١٣٠، والخصائص ١/ ١١٢،والمنصف: ١/ ٣٤٦-٣٤٧، والممتع: ٤٧٢.

(٢) ما بين عضادتين ساقط في الأصل المخطوط.

(٣) ينظر المنصف: ١/ ٣٤٦.

(٤) يعني: المبرد.

(٥) في المنصف: ١/ ٣٤٦-٣٤٧:«وقال أيضاً -يعني أبا العباس المبرد - بَنَوْهُ على: «فِعْلَةٍ» ثم حرّكوه فصار: «ثِيَرَة». يريد أنَّ أصله: «ثِيْرَةٌ» فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ثُمَّ حُرّكتِ الياءُ فأقرّت بحالها؛ لأنَّ أصلها هنا السكون.».
وينظر الكتاب: ٣/ ٥٨٨.

(٦) في الأصل: فحصلت. وما أثبتناه من المنصف ١/ ٣٤٧.

(٧) في المنصف ١/ ٣٤٧: «وكأنّهم لمّا قصروا الكلمة بقّوا العين مقلوبة ليكون قلبها دلالةً على أنها =

قال أبو علي: «وقد أومأ سيبويه في باب: «أسْدٍ» إلى أنّه مقصور من: (فُعول) وكأنّه: «أُسودٌ» ثم حذفت الواوُ وسُكّنتِ السّين كما يسكنون المضموم في غير هذا الموضع»[١].

فإن قيل: لم نسمعهم قالوا: «ثِيارة» ، والجواب أنّه لا ينكر أنْ يكون في الكلام أُصول مهجورة، وهي مع ذلك مقدّرة.

فتبين لك أنَّ أصل: «قام: قَوَمَ»، وأصل: «باعَ: بَيَعَ»، و«ميقات: مُوقات»، ولم يُستعملْ شيءٌ من ذلك[٢].

فإن قيل: فإنّ (فِعال) جمع: (فَعَلٍ) بفتح العين كـ«حَجَرٍ وحجارةٍ» و«ذَكَرٍ وذِكارة» و«ثَوْر» ساكن العين فكيف يجمع على ذلك؟

والجوابُ أنَّ (فَعْلاً) الساكنَ العينِ المعتلَّها يجري في كثير من أحكامه مجرى (فَعَل) السّالِم العين، ألا تراهم قالوا: «سَوطٌ وأسواطٌ وسِياط» فهذا كـ«جَمَلٍ وأجْمال وجِمال»[٣].

والرابعُ: قالَهُ أبو سعيد السّيرافي، وهو أنّه لمّا ألين بقلب الواو ياءً في «ثيران وثيرة» لسكونها وانكسار ما قبلها حُمل (   )[٤] ذلك عليه، وإنْ تحركتِ الياء، ولا أرى به بأساً[٥].

= مقصورة، وليكون بينها وبين ما أصله «فِعلَة» غير مقصور فرق نحو: زِوْجَة».

(١) ينظر الكتاب: ٣/ ٥٩٠-٥٩١، والمنصف ١/ ٣٤٧.

(٢) ينظر المنصف ١/ ٣٤٧-٣٤٨.

(٣) في المنصف ١/ ٣٤٨: «وفَعْلٌ إذا كانت عينه واواً يجري في كثير من أحكامه مجرى «فَعَلٍ» مما عينه سالمةٌ، ألا تراهم قالوا: «سوطٌ وأسوطٌ، وثوبٌ وأثوبٌ» كما قالوا: «جَمَلٌ وأجمالٌ، وجَبَلٌ وأجبالٌ» وقالوا: «سِياط وثياب في الكثيرة، كما قالوا: «جِمال، وجبال» فكذلك قدّروا جمع «ثور: ثِيارةٌ» كما قالوا: حِجارةٌ وذكارةٌ، ثم قصروا. وينظر الكتاب ٣/ ٥٧١.

وفي اللسان (ذكر) ٥/ ٣٩٦: «والذّكر خلاف الأنثى والجمع ذكورٌ وذكورة وذِكار وذِكارة وذُكران وذِكرة، وقال كراع: ليس في الكلام فَعَلٌ يكسر على فعول وفُعلان إلاّ الذّكرُ..».

(٤) في الموضع كلمة غير مقروءة.

(٥) ينظر اللسان (ثور) ٥/ ١٨٠، وفي المنصف ١/ ٣٤٧: «وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: =

قال :

«فَصْلٌ: تُبْدَلُ ياءً لانكسار ما / / قبلها[١] الألفُ، والواو الساكنةُ المفردة والمتطرفة لفظاً، أو تقديراً». ١٣/ب

قلتُ:

الألفُ إذا انكسر ما قبلها قُلبتْ ياءً. كقولك: «مفاتيح» في جمع: «مِفتاح»، و«محاريبَ» في جمع: «محراب» ولذلك لتعذّر اللفظ بها بعد غير فتحةٍ[٢].

وقوله: (الواو الساكنة المفردة) يعني نحو: «ميقاتٍ وميزان» إذْ أصلهما: «موقات وموزان» لأنّهما من الوقت والوزن، غير أنّ الواو والياء متى سكنتا، وكان قبلهما منهما حركة من جنسها كانتا مدّتين كالألف فكما تنقلب الألف إذا انضمّ ما قبلها أو انكسر كـ«ضويرب[٣] ومفاتيح» فكذلك حالها للمشابهة التي حصلت بينهما ألا ترى أنَّ النطق بالواو الساكنة بعد كسرٍ ليس مستحيلاً كاستحالة ذلك مع الألف بل هو مستثقل، وكذلك النطق بالياء الساكنة بعد الضمّة؛ فإنْ تحركتِ الواو، وزالت الكسرة قبلها عادت إلى أصلها لقوّتها بالحركة، وزال الكسر، فنقول: «موقيت ومواقيت»[٤].

= جمع«ثورٍ وثَورَةٌ وثِيَرَة وأثوار وثيران وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا «ثوراً» من الحيوان على «ثِيرة» وعلى كل حال فهو خارج عن القياس».

وينظر الممتع: ٢/ ٤٧٢، واللسان (ثور) ٥/ ١٨٠.

(١) في الأصل: «قبل» وما أثبتناه من أصل الضروري.

(٢) يجمع جمع تكسير على (مفاعيل) ما كان (مِفعالاً)، وذلك لأنّه شبّه بفعول حيث كان المذكر والمؤنث فيه سواء.. ولا يجمع هذا بالواو والنون كما لا يجمع فعول.».

ينظر الكتاب: ٣/ ٦٤٠.

(٣) بابدال الألف واو لانضمام ما قبلها. وينظر الكتاب: ٤/ ٢٤١.

(٤) ينظر المقتضب ١/ ٩٢، ٢١١.

وقيّدَ الواو بالافراد احترازاً من: «اجلِوّاذ»[(١)] و«اجرِواطِ» فإنّ الواو لا تقلبُ وإنْ سكّنت بعد كسرةٍ لوجهين:

الأول خروجها عن شبه الألف بالادغام، ألا ترى أنَّ الالفَ لا تُدغم ولا يُدغم فيها[(٢)].

والثاني: أنّها تحصّنت بالواو الأخرى التي أُدغمت فيها، وتقوّت بها، والأكثرون يقولون: (متى كانت الواو ساكنة غيرَ مدغمةٍ) . والمعنى واحد.

وقوله: (أو المتطرفة لفظاً، أو تقديرا) يعني نحو: «هذا الغازي» وأصلُهُ: (الغازِوُ) فأُستثقلتِ الضمّةُ على الواو فأُسكنت، وكذلك الكسرة فسكنت بعد كسرة فانقلبت ياءً فإذا نصبت بقي القلب وإنْ زال السّكون حملاً للمنصوب على المرفوع والمجرور.

قال عبد القاهر: هذا أقيسُ من: «أَعِدُ، ونَعِدُ، ويَعِدُ» حين حملت حذف الواو على: «تعداد»، وحملوا هنا ثلاثة أشياء على شيء واحدٍ، وفي الأول حملوا شيئاً على شيئين وهما كُثْرُ المحمول عليه وقلّ المحمول نحو[(٣)]: «أفلس» من: «الفلس».

---

(١) في اللسان (جلذ) ٥/١٤: «الاجلواذ والاجليواذ المضاد والسرعة في السير... الأصمعي: الاجلوّاذ في السير والاجروّاط: المضاد في السرعة.. واجلوّذ بهم السير اجلوّاذاً أي: دام مع السرعة..».

وينظر شرح الشافية ١/١١٢.

وقال الشاعر: ويا حبّذا بَرْدُ أنيابها   إذا أظلم الليلُ واجلوّذا

(٢) في الكتاب: ٣/٤٤٦: «وكذلك الالف لا تدغم في الهاء، ولا فيما تقاربه، لأن الألف لا تدغم في الالف، لأنهما لو فعل ذلك بهما فأجريتا مجرى الدّالين والتاءين تغيّرتا فكانتا غير ألفين، فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة، فهي نحوٌ من الهمزة في هذا , فلم يكن فيهما الادعام كما لم يكن في الهمزتين».

وفي المقتضب ١/١٧٦: «وإنّما استحال الادغام في الألف لأنها لو كانت إلى جانبها الف لا يجوز أن تدغم فيها، لأنّ الالف لا تكون إلا ساكنة ولا يلتقي ساكنان. وبعدُ فإنّ لفظها وهي أصلية لا تكون إلاّ مدّاً والمدّ لا يكون مدغماً، ولو روت ذلك في الألف لنقلتها عن لفظها».

(٣) ينظر المنصف ١/٣٤٢، ٢/١٦-١٧. وشرح الشافية: ٣/١٥٤.

وقال أبو الفتح: إنّما يشترط سكون الواو في القلب إذا كانت الواو عيناً لتحصّنها بذلك فأُحتيج إلى السكون ليضعف فيُسلّط عليها التغيير، وأمّا إذا وقعت لاماً فقد قام وقوعها في مقابلة فيه التغيير مقام السكون فقلبت وهي متحرّكة، ثم بعد ذلك تستثقل الضمّة والكسرة فتحذفان.

وقوله: (أو تقديرا) نحو: «غازية» إذ الياءُ زائدةٌ يقدّر بها الانفصال، وكأنَّ الواو تطرّفت تقديراً. وقيل: لما استقرّ القَلبُ في المذكّر الذي هو الأصلُ عمل المؤنّث الذي هو فرع عليها في ذلك.

قال: «وإنْ تطرّفتِ الواو كذلكَ رابعةً فصاعداً.

قلت: يريد نحو: «أغزيت»، وأصلُهُ: «أغزِوت» لأنّه من: «الغزو» ولكن حيث قالوا: «يُغزي» فقلبوا الواو ياءً لوقوعها طرفاً وانكسار ما قبلها كرهوا أنْ يقولوا: «اغزوت» فاعلّوه لاعلال المضارع[1] كما أعلّوا: «يقول ويبيع» بالنقل لاعلال: «قال وباع» بالقلب[2].

فإنْ قيل: يشكلُ ذلك بقولهك: «تغازَيْنا و وترجَّيْنا» والمضارع: «نتغازَى ونترجى» بفتح ما قبل الآخر لا بكسْرِه؟

فالجواب: أنّ الأصل: «يغازي ويرجّي» لأنّهما مُضارعا: «غازيتُ ورجّيت» فلمّا كان بكسر آخر المضارع في ذلك وادخلت الياء على القلب الذي كان في الفعل قبل دخولها[3].

---

(١) شرط قلب الواو ياءً في مثل هذا الموضع أن يتحرك عين الكلمة، ولهذا كرهوا تصحيح اللام فاعلّوا.

(٢) نُقلت فتحة الواو والياء إلى الساكن قبلهما لأنّ الأصل: لِقْول ولِبْيَع من الأصل: قَوَل وبَيَع. فقلبت الواو المتحركة المفتوح ما قبلها الفاً في الماضي وكذلك شأن الياء في: بَيَع.

قال ابن عصفور: «فإن قيل: ولأي شيء قلبت الواو في الفعل ياءً إذا وقعت طرفاً رابعة فصاعداً. وليس معها ما يوجب قلبها ياءً؟ فالجواب: أنّها في ذلك محمولة على المضارع نحو: يُغري ويستدفي ويستدعي، وقلبت في المضارع ياءً لانكسار ما قبلها كما قلبت في مثل شقي ورضي» الممتع ٢/ ٥٣٩. وينظر المنصف ٢/ ١٦٤.

(٣) في الممتع٢/ ٥٣٩-٥٤٠: «فإن قيل فلأي شيء انقلبت الواو ياءً في مثل: «تفاعل» و«تفعّل» =

وعكسُ ذلك قولهم: «يرضيان» فالاصل: «يرضوان» لأنّه من «الرضوان»، فقلبت الواو ياء حملاً على: «رضيت» فَسَادَ المضارعُ على الماضي، وفي ذلك حمل الماضي على المضارع[١].

وقال أبو الفتح: «وهذا يدلّك على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها، فإذا كانوا قد أعلُّوا اسم الفاعل لاعلال الفعل، فاعلال الماضي للمضارع والمضارع للماضي أجدر»[٢].

وقوله: (وإنْ تطرّفتِ الواو كذلك). يعني لفظاً أو تقديراً، فاللفظ نحو: «أغزاه»[٣] فالالف منقلبة عن الياء التي قُدّر انقلابُها عن الواو؛ والتقدير: «أغْزَيتُ» إذ التاءُ ضميرُ فاعل، وآخرُ الفعل إنّما هو الياء؛[٤] وكذلك نحو: «ملهيان ومغزيان» لأنّكَ لو بنيت فعلاً في أوّله الميمُ بوزن: (مفعل) لقلت: «مَغْزين ومَلْهَيت» فقلبت الواوَ ياءً كما في: «أغزوت» فحُمل الاسمُ على الفعلِ كما حُمِل المصدر عليه في ( )[٥] التثنية[٦]،

= نحو: «ترجى وتغازَى» وليس لها ما يوجب قلبها في الماضي ولا في المضارع؛ ألا ترى أنَّ ما قبل المضارع مفتوح، كما أنّ الماضي كذلك نحو: «يتغازَى ، ويترجّى فالجواب أنّ التاء في : ترجّى وتغازى وأمثالهما إنّما دخلت في: «رجّى وغازَى» وقد كان وجب قلب الواو ياءً في «غازى ورجّى » حملاً على: يُرجّى ويغازي» فلما دخلت التاء بقي على ما كان عليه».

وينظر المنصف ٢/ ١٦٥، وشرح الشافية ٣/ ١٥٧-١٥٨.

(١) قال أبو الفتح: «فهلا قيل: «يشقيان: يشقوان» لأنّه لا كسرةَ قبل الواو؟ فلأنه لما وجب قلب اللام في «شقيت» لانكسار ما قبلها قلبوها أيضاً في المضارع - وإن كان لا كسرة قبلها- لئلا يختلف الباب ؛ فهذا نظير : «أغزيتُ تغزى» إلا أنَّ : «أغزيتُ تَغزِي» قلب ماضيه لمضارعه، وشقي يشقى قلب مضارع لماضيه».

المنصف: ٢/ ١٦٦.

(٢) النصّ في المنصف ٢/ ١٦٦.

(٣) في الأصل: «اغز» لطمس في آخر السطر.

(٤) ينظر شرح الشافية: ٣/ ١٥٧-١٥٨، والممتع: ٢/ ٥٣٩.

(٥) طمس بمقدار كلمتين.

(٦) في الممتع ٢/ ٥٥٩: «وحكم الاسم في جميع ما ذكر، على ثلاثة أحرف كان أو على أزيد حكم واحد، إلا أنَّ الواو إذا وقعت متطرفة رابعة فصاعداً في اسم يمكن أن نصوغ منه لفظ فعلٍ ، =

وإنْ كانت حرف إعراب ، كأنها لما أفادتِ الإعرابَ جرتْ مجرى الحركةِ، ولذلك ساغ وقوعُ التأنيثِ قبلهما في: «ضاربتان» (   )[١] // ١٤/و

لتدخل فيه نحو: «استعزيت، واستدنيتُ»[٢].

وقوله: (فكذلك) يعني تنقلبُ فيه الواو ياءً كما انقلبت فيما تقدّم.

قال:

«وتبدل واواً لانضمام ما قبلها الالفُ والياءُ السّاكنة المفردة».

قلت:

إذا انضمّ ما قبل الالفُ قلبتْ واواً وذلك لاستحالة التلفّظ بها نحو قولك في تصغير: «ضاربٍ: ضُويرب»، وفي: «قاتلٍ: قُويتل»، وكذلك: «ضُورِب» في: «ضارب».

وقوله: (والياء الساكنة) يريد نحو: «الكُوْسى» و«الطُّوبى» وأصلُهُما: «الكيسي والطيبي»[٣] لأنهما مأخوذان من: «الكيس والطيب» لكنْ قُلبت الياءُ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها؛ وإنْ تحرّكتْ لم تقلب نحو: «العُيَبَة»[٤] لقوّتها بالحركة، واعتضادها بها، وخروجها عن شبه الالف[٥].

= فإنها تقلب ياءً وذلك في نحو: «ملهىً ومغزىً» تقول في تثنيتهما: ملهيان، ومغزيان فتقلب الالف ياء وإن كان من: اللهو والغزو، لأنّك لو صغت منهما فعلاً فقلت: «مَلهيت، ومغزيت» على حدّ: مَرْحَبَكَ ومَسْهَلَكَ» لأمكن، فكما تقلب الواو رابعة فصاعداً في الفعل ياءً فكذلك في الاسم حملاً على الفعل...». وينظر شرح الشافية: ٣/ ١٦٦-١٦٧.

(١) طمس بمقدار ثماني كلمات.

(٢) ينظر الممتع ٢/ ٥٣٩.

(٣) في اللسان (كيس) ٧/ ٨٥: «والكوسى والكيسى جماعة الكَيِّسَة، قال ابن سيده: وعندي أنّها تأنيث الأكيس، وقال مرّة: «لا يوجد على مثالها إلا الأضيق وضُوفى جمع: ضَيِّقَة، وطُوبى جمع طيبة.. ويقال: هذا الأكيسُ وهي الكوُسى... فصارت الياء واواً كما قالوا: طوبى من الطيب».

(٤) في اللسان (عيب) ١/ ١٢٥: «والعَيبةُ أيضاً زبيل من أدم ينقل فيه الزرع المحصور إلى الجرين في لغة همدان، والعيبة: ما يجعل فيه الثياب..، والعيبة: الكثير العيب من الناس..».

(٥) لم تقلب هنا لأنّ الياء في: عيبة عين والعين أقوى من اللام وينظر المنصف ١/ ٣٣٥-٣٣٦. =

وقوله: (المفردة). يحترزُ به عن: «المُيّل والسُّيّل»[١]، وإنّما صحّت عند الادغام لما قدّ منا في: «اجلوّاذ». وعندي شيءٌ آخرُ وهو أنَّ الياءَ لو قُلبت واواً لسكونها والضمّة لاجتمعتِ الواو والياءُ وسُبق الأوّلُ بالسكون فكان يجب قلب الواو ياءً وادغام الياء في لياء، فلمّا كان الأمرُ كذلك اقتضى القياس الوقوف على أوّل رتبةٍ[٢]، فاعرفه.

قال:

«أو الواقعة آخر: فَعُلَ، أو قبل زيادتي: فَعُلان».

قلت:

يعني نحو: «يقضو الرجل» إذا جاء قضاؤه، والأصل فيه: «قضي» لأنّه من: «قضيت»، فقلبتِ الواو ياءً لوقوعها طرفاً، وانضمام ما قبلها؛[٣] وكذلك: «رَمُوَ الرجلُ» إذا بلغ مبلغاً في الرّق فَتُعجّبَ منه. قال ابن عصفور المغربي[٤]: «وأمّا التعجّبُ على

= والممتع: ٢/ ٤٦٦، ٥٥٩.

(١) الميل جمع مائل اسم فاعل من مال يميل إذا عدل عن الشيء وانحرف، وسيّل جمع سائل اسم فاعل من سال يسيل.
والياء فيهما مشدّدة مضموم ما قبله، ولهذا سلمت.
ينظر: شرح الشافية ٣/ ٨٧.

(٢) يجوز لنا في عين فُعَّل جمعاً من الأجوف الواوي نحو: صُوّم وقوّل قلبها ياءً. نقول: صُيّم وقُيّل، والتصحيح أولى. والذي جوّز هذا لكونه جمعاً، ولقرب الواو من الطرف.
أمّا في نحو: حُوّل: فلا يجوز: حُيّل لكونه مفرداً.
ومن اللغويين من يحكم على قلب واو صوّم وأمثاله ياءً بالشذوذ، وسيبويه يجعله قياساً.
ينظر شرح الشافية ٣/ ١٧٣.

(٣) ينظر شرح الشافية: ٣/ ١٦٥.

(٤) ابن عصفور المغربي: هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عليّ بن أحمد الحضرمي الأشبيلي المولود في اشبيلية عام سبع وتسعين وخمسمائة والمتوفى في تونس عام تسع وستين وستمائة. صاحب الممتع وشرح الجمل وغيرهما.
ينظر البلغة: ١٦٩-١٧٠، وبغية الوعاة: ٢/ ٣١٠، شذرات الذهب: ٥/ ٣٣٠. =

طريقة: (فَعُلَ) فلا يجوز أيضاً إلا مما يُتعجّبُ منه على طريقة: (ما افعله)، ولا يلزمُ في الفاعل الالفُ والّلام، بل تقول: «ضَرُبَ زيدٌ»، و«ضَرُب الرّجل» أي: «ما أضربهما».

ويجوز دخول الياء الزائدة على الفاعل، فيقال: «ضَرُبَ بزيدٍ» اجراءً به مجرى: «أضرِبْ بزيد» لأنّهما في معنىً واحدٍ، ومن ذلك قوله[١]:

حُبَّ بالزورِ الذي لا يُرى

منه إلا صَفْحَةٌ أو لمامْ .

وإذا بنيتَ الفعلَ المعتلَّ اللام بالياء على: (فَعُلَ) قلبتَ الياءَ واواً لانضمام ما قبلها، فتقول: كـ «رَمُوَ الرجلُ» انتهى كلامُه[٢].

وقوله: (أو قبل زيادتي فَعُلان) يريدُ أنّك تقول في: (فَعُلان) من: «حَيِيت: حَيُوان»

= وفي شرح الجمل ١/ ٥٨٩: «ويجوز التعجب من كلّ فعلٍ ثلاثي تنقله إلى (فَعُلَ) مضموم العين، وإذا فعلت ذلك به صار غير متعدٍ أيضاً، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة، ولا تلزم فتقول: ضَرُبَ زيدٌ وضرُب بزيدٍ في معنى: ما أضربه ولا يلزم فاعله أن يكون معرفاً بالالف واللام فقتول: لَضَرُبَتْ يدُك، ولَضَرُبَت اليد. . . ولو بنيته من فعل معتلّ اللام من ذوات الياء قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها لرَمُوَ الرجل في معنى: ما أرماه - ومن كلام العرب: لَسَرُوَ الرجل في معنى: ما أسراه. . ».

(١) البيب للطِّرمّاح في ديوانه صفحة ٣٩٣ وروايته:

حبّذا الزَّوْرُ الذي لا يُرى　　　منه إلا لَمْحَةٌ عن لِمامْ

وهو في الكامل ٦٦٥ واللسان مادة (زور) والعيني ٤/ ١٥ وروايته كاملة لرواية مخطوطتنا. الزور: الذي يزورك، مصدر يكون للواحد والجمع والمذكر والمؤنث واللمام: اللقاء اليسير في الاحايين.

(٢) في شرح الجمل ١/ ٥٨٩ ما نصّهُ: «ويجوز التعجب من كلّ فعل ثلاثي تنقله إلى (فَعُلَ) مضموم العين، وإذا فعلت ذلك به صار غير مبعدٍ أيضاً، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة، ولا تلزم فتقول: ضَرُبَ زيدٌ، وضرُب بزيدٍ في معنى: ما أضربَهُ، ولا يلزم فاعله أنْ يكون معرّفاً بالالف واللام فتقول: لَضَرُبتْ يدُكَ، ولضُربت اليدُ ، ومن زيادة الباء قوله: حبُّ. .

وإذا بنيته من فعل معتل اللام من ذوات الياء قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها لَرَمُوَ الرجل في معنى ما أرماه، ومن كلام العرب: لَسَرُوَ الرجل في معنى : ما أسراه. . ».

فقلبت الياءُ التي هي لامٌ واواً لانضمام ما قبلها ووقوعها طرفاً تقديراً، فإنْ اسكنتَ الياءَ قلتَ: «حَيْوان» ولم تعد الواو إلى الياء وإنْ زالت الضمّة التي كانت سبباً إلى الواو لأنَّ السكون عارضٌ.[١]

وقالوا: «لَقضْو» باسكان الضاد والواو. وقال أبو الفتح: ولو كانت الياء عيناً لم تقلب واواً بعد الضمّة، وذلك لقوّة العينِ وضعفِ اللام»[٢]، وهنا تنبيهٌ.

قال الزعفراني في التعليق: لو بنيت (فَعِلان) من: «حَيِيْتُ» لجاز فيه الادغامُ والاظهار، والادغامُ الوَجْهُ؛ من حيثُ كان في الكلمة حرفان من جنسٍ واحدٍ، واجتماعُهُما وهما متحركان والأوّل مكسور فجرى مجرى: (فَعِلان) من: «رَدَدْتُ» في قولك: «رَدّان»، وَوَجْهُهُ أنّ بزيادة الالف والنون قد خرج عن شبه الفعل كخروج «وَلَل» لو بُنيَ على: (فِعَلٍ) أو (فُعَلٍ)، وأيضاً فإنَّ هذه الياءَ قد ظهرت في: «حَيِيَ يحيا»[٣]، ولو كان مكانها حرف صحيح لازم لأدغم كـ «ضَنَّ يَضنُّ»؛[٤] وإذا كان بهذه المنزلة

(١) قال المازني: «وتقول في «فَعُلان» من حييت: حَيُوان فتقلب الياء التي هي لامٌ واواً لانضمام ما قبلها. ومن اسكن قال: حَيْوان كما يقول إذا اسكن «لَقَضْوَ الرجل» ولا تُغيّر؛ لأنَّ الاسكان ليس بأصل» المنصف ٢/ ٢٨٣.

(٢) قال ابن جني معلقا: «أصل هذا حيّان» فقويت الضمّة على قلب الياء - وإن كانت متحركة - لأنّها لام، واللام ضعيفة، ولو كانت عيناً لما قلبت لقوة العين، ألا ترى إلى نحو قولهم: «رجل عَيَبَة» لم تقلب الياء لتحرّكها وكونها عيناً»..

المنصف٢/ ٢٨٣. وينظر الممتع: ٢/ ٧٥٤ -٧٥٥.

(٣) في الأصل: (يحيى).

(٤) في المنصف ٢/ ٢٨٧: «قال أبو عثمان: وقال الخليل: أقول في (فَعِلان) من حَيِيْتُ: حَيَان» وتسكن وتُدغم إنْ شئت، ومن: «قويت: قَوِيان» ولم تدغم لأنّ الحرفين مختلفان.

قال أبو الفتح: الادغام في: «حييان» هو الوجه، لأنّه قد اجتمع في إدغام «فَعِلان من رددت» إذا قلت: «رَدّان».

فأما الاظهار فإنّما جاز لأنّ الالف والنون لما زيدتا من آخر الكلمة خرج بهما من شبه الفعل كما خرج لو بنيته على «فَعَلٍ» أو «فِعَلٍ»... فظهور «حييان» لمفارقته بناءَ الفعل بالزيادة كظهور «حُضَضٍ، ومِررٍ» لمفارقته بناء الفعل، ولأنَّ هذه الياء قد ظهرت في نحو: حَيِيَ، يحيا» ولو كان موضعها =

اتّضح أنّ للحرف المعتلّ في الاظهار قاعدةً ليستْ للصحيح، فاعرفه.

قال:

«أو علامة تأنيث بنيت الكلمة عليها».

قلت:

يريد أنّك لو بنيت مثل: (مَفْعُلَةٍ) من: «رَمَيْتُ» فبنيت الكلمة على التأنيث بمعنى أنّك لا تقدّر الكلمةَ منفلّة منِ الهاءِ لكنّها في بنائها عليها مثل: «غُرْفَة، وسُوْقاً» في بنائها عليها، ألا ترى أنّك لا تقدّرُ: «غُرْفاً، وسُوْقاً» ثم دخلت الهاء، فلذلك تجعل ما بنيتَه من: «رَمَيْتُ» غير منفكّةٍ منه التّاء، وإنْ كان ذلك قلبتَ الياءَ واواً فقلت: «مَرْمُوَةٌ» لأن الواوَ واقعةٌ حشواً، وإذا بنيت ذلك على البدلية بمعنى أنّك تقدّر// بناء الكلمة مستعملاً من غير ياءٍ ثم دخلتِ الياءُ بعد ذلك كما تقدّرُ دخولَ التّاء على «قائمةٍ وقاعدة» بعد: «قائم، وقاعد» قلت: «مَرميّةٌ» والأصل: «مَرْمُيَةٌ» بضمّ الميم، فقلبت من الفتحة كسرة لتصحّ الياءُ[١]. /١٤

= صحيحاً لأدغم في نحو: «ضنَّ، يضنُّ».

وينظر: الكتاب ٤/ ٤٠٩-٤١٠، والممتع: ٢/ ٧٥٤ وما بعدها.

(١) قال أبو عثمان: وتقول في: «مَفعُلَة» من: «رميتُ»: مَرْمُوةٌ، إذا بنيتها على التأنيث، و«مَرْمية) إذا بنيتها على التذكير.

قال أبو الفتح: معنى قوله: إذا بنيتها على التأنيث: أنْ تقدّر الكلمة غير منفَلَة من الهاء، ولكنّها بنيت في أوّل أحوالها على الهاء كما بُنيتْ «غُرفة وشُرفة» في أول أحوالها على الهاء ولم يُقدّرا: «غُرْفاً وشرفاً» ثم دخلت الهاء عليها، فكذلك تجعلُ الهاء في: «مرموة» غيرَ مقدر دخولها على الكلمة بعد أنْ لم تكن. ومعنى قوله: على التذكير أن تقدّر الهاء داخلة على المذكر قد نطق به بغير هاء كما تقول في قائمة وقاعدة أن الهاء داخلة فيهما بعد أنْ كانتا: قائماً وقاعداً».

المنصف: ٢/ ٢٨٨.

قال:

«فإنْ اتّصلتِ الياءُ الساكنةُ بالآخرِ لفظاً أو تقديراً أو كانت عينَ فُعْل وصفاً، وُقيّتِ الابدال بجعلِ الضمّة كسرة».

قلت:

اعلم أنّ سيبويه والأخفشَ اتفقا على أنّه يكسّر أوّلُ الجمعِ إذا كان مضموماً وثانيه ياءً لتظهر الياء وذلك نحو: «بِيض» والأصل: «بُيْضٌ» بضمّ الياء لأنّه جمع «أبيضَ» كـ «حُمُرٍ» في جمع: «أحمرَ» لكن أُبدلتِ الضمّة كسرةً لذلك.

واختلفا في المفرد فقاسَهُ سيبويه على الجمع في القلب فراراً من القلب، وخالَفهُ الأخفش فأبقى الضمّة فانقلبتْ واواً، فحجّة الأوّل أنَّ تغيير الحركة أهونُ من تغيير الحرف، ألا ترى إلى قلّة: «بُوع المتاعُ» وكثرة: «بيعَ» ، مذهبُهُ أبداً اعتبارُ قلّة التغيير، ألا ترى إلى مذهبه في: «مفعول) من الياء، وقوله: لولا مع الضمرِ حرفُ جرٍّ، لأنّ تغييرَ شيءٍ واحد أسهلُ من تغيير أشياء، وهي المضمرات الواقعة بعدها عند جعل لولا على أصلها[١].

وحجّةُ الثاني أنَّ الجمعَ أثقلُ من الواحد فكان أحوجَ إلى التخفيف فيه فيكسروا أوّلَهُ لتسلمَ ياؤُهُ التي هي أخفُّ من الواو[٢].

---

(١) من أحوال لولا الامتناعية أن تكون حرف جرّ وذلك إذا وليها الضمير المتّصل الموضوع للنصب والجرّ، كالياء، والألف، والكاف، والهاء، هذا حلى مذهب سيبويه ومَن تابعه، لأن الياء، والكاف، والهاء لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصبٍ أو جرّ، والنصب في نحو: لولاي ولولاك، ولولاه ممتنع لأنّ الياء في (لولاي) لا تنصب بغير اسمٍ إلاّ ومعها نون الوقاية وجوباً، أو جوازاً. فتعين على هذا الأساس كونها حرف جرّ. ومذهب الأخفش والكوفيين أنّ لولا في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء نيابة عن ضمير الرفع المنفصل.

ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٢-٣٧٤، الجنى الداني: ٥٤٥-٥٤٦.

(٢) الذي يقوّي رأي سيبويه جملة من الظواهر يمكن إيجازها بالآتي: =

ألا تراهم قالوا في جمع: «صائم: صوَّم، وصيّم»، وفي جمع: «قائلٍ: قوّل، وقيّل»، ولم يقولوا في قولهم: «رجلٌ حُوّال» أي: حَسِنُ الحيلةِ «موسرِ وموقنٍ» والأصل: «مُيْسِرٌ، ومُيْقِنٌ» لأنّهما من اليسار واليقين دليلٌ على ذلك، أيضاً فإنّهم قالوا: «قَضُوَ ورَمُوَ» فلم يغيّروه.

وأيضاً فقد قالوا: «الطّابي والمَضُوفَةُ» وهما من: «الطيبِ وضاف يَضيفُ» إذا مالَ والتجأ.

ولقائلٍ أنْ يجيب عن الأوّل بما تقدّم من قلّة التغيير، وعن الثاني بالبعد عن الطرف، وغير خفيَ أنَّ القربَ منه له أثرٌ في الاعلال، والبُعْدُ عنه له أثرٌ في التّصحيح، دليلُهُ إعلالُ «صُيَّمٌ» وصحّةُ «صُوّام» إلاّ شاذاً[1].

وعن الثالث أنّ الفعلَ قُصد به هنا التّعجب فلو غُيِّر لاختلَّ هذا المعنى، ولأنّهم فرّقوا بين الاسم والفعل، والفعلُ تأتي في آخره ياءٌ قبلها ضمّة ولا يأتي ذلك في الاسم.

= أ- أنّ الجمع أثقل من الواحد، والواو أثقل من الياء لذلك لم يذكروا الواو في الجمع وأقرّوها في الواحد فقالوا: بِيض ولم يقولوا: بُوض. كما قالوا في : الحُوْر: الحِير وأصله الواو، «فإذا كانوا قد هربوا مما أصله الواو إلى الياء، فألا تقلب الياء واواً في الجمع، وأن يصححوها ياءً أجدر».

ب-قلبهم الواو ياءً في الواحد في نحو: مشيب في: مشوب، ومنيل في : منول، ومميت في : مموتٌ، فإذا كان القلب في الواحد مع كونه أخف من الجمع، فالأجدر القلب في الجمع.

قال ابن جني: «ولولا قول العرب: مبيع بالياء دون: مبوع، لكان قول أبي الحسن في: فُعْلٍ ومَفْعَلَة: بُوعٌ ومعوشةٌ قولاً حسناً ولكنّ قولهم: مبيع هو الذي أفسد هذا المذهب على أبي الحسن».

ينظر الكتاب ٣/ ٥٩٥. والمنصف ١/ ٣٠٠.

(١) من المعروف أنّ (فُعّال) لا تقلب الواو فيه ياءً لبعدها عن الطرف فقيل صُيّم ولم يصح: صُوّام. وقد شذّ في ذلك قولهم: «فلانٌ في صُيَّابةِ قومه» أي: صميمهم. والأصل: صُوّابة لأنّه من: صاب يصوب إذا نزل وتمكن، وقياس هذا التصحيح. ومثله أيضاً: نوّام في: نيّام.
ينظر المنصف ٢/ ٥، والممتع ٢/ ٤٩٨.

وعن الرابع أنّه شاذٌّ خرجَ تنبيها على الأصل كـ «القَوَدِ والقُصْوَى»[١] وعندي أنّه بَعُدَ عن الطّرفِ أيضاً. أمّا قولهك: «طُوبى» فلأن ألف التأنيث بنيتِ الكلمةُ عليها، ولهذا سُبق بها في الجمع[٢]، ويجرون التأنيثَ بها مَجرى ياء «شين» فهي لازمةٌ.

وأمّا «مَضُوفَةٌ» فلأنَّ الكلمة أيضاً مبنيةٌ على الياء فلا يسوّغ تقدير انفصالها لأنَّ: «مَفْعَلاً» يأتي بغيرِ تاءٍ[٣].

وهنا تنبيهان:

الأولُ: أنّ «معيشة» عند سيبويه يجوز أن تكون: (مَفْعِلة) بكسر العين فنقلتِ الكسرةُ من الياء إلى العين، وأنْ تكون: (مَفْعُلَة) بضمّها، فنقلتِ الضمّة إلى العين ثم أُبدلتْ كسرةً[٤].

وعند الأخفش لا تكونُ إلاّ (مفعِلة) بالكسر إذْ لو كانت بالضمّ لقيل: «مَعُوشةٌ»[٥].

---

(١) لأنّ العين لا تصح في شيء مما جاء على وزن الفعل إلا فيما كان مصدراً لفعل لا يعتل نحو: العَوَرِ، والصّيد. لأنهما مصدران لعورَ وصَيد، فصحّا كما صحّ فعلهما. أمّا: القَوَدِ فهو شاذ لأنَّ القياس ألاّ تَصحّ العين وإنّما تعلُّ.
ينظر الكتاب ٣/٣٤٨.

(٢) ينظر الممتع ٢/٤٩٣.

(٣) ينظر المنصف ١/٣٠١.

(٤) في الكتاب: ٣/٣٤٩: «وأمّا مفعُلَة من بنات الياء فإنّما تجيء على مثال: مَفْعِلة لأنك إذا اسكنت الياء جعلت الفاء تابعة كما فعلت ذلك في مفعول، ولا تجعلها بمنزلة فعلت في الفعل، وإنّما جعلناها في فَعُلْتُ يفعُل تابعة لما قبلها في القياس غير مُتبعتِها الضمّة كما أن فَعِلْتُ يفعلُ في الواو، وإذا سكنت لم تتبعها الكسرة، وإنّما هذا كقولهم: رَمُوَ الرجل في الفعل، فيتبعون الواو ما قبلها ولا يفعلون ذلك في فعل لو كان اسما لله فمعيشة يصلح أنْ تكون مَفعُلَةً ومفعِلَةً».

(٥) في المنصف ١/٢٩٩: «يلزمه - يعني الأخفش- أن تكون معيشة: مفعُلَةً ومفعِلة عنده جميعاً كما قال الخليل وإنما يجب عليه من هذا الرجوع إلى مذهب الخليل في «مبيع» لأنّه كان يجب على قياسه في «بُوعٍ» و«معوشة» أنْ يقول في مفعول: مبوعٌ، وهذا لم يقله أحد من العرب: مبوع كما يقول: معوشة.

والثّاني: أنّكَ لو بنيتَ من البيع مثل: «تُرْتَبٍ»[١] قلت على قول سيبويه: «تُبْيع» بضمّ التاء وكسر الياء والأصل: «تبيُعٌ» كـ «بُرْثُنٌ»[٢] فنُقلت ضمّةُ الياء إلى الباء وأُبدلت كسرةً. وعلى قول الأخفش: «تُبْوُعُ» فحوّلتِ الضمّةُ إلى الياءِ وقلبتِ الياءُ واواً.

وقوله: (إذا اتّصلتِ الياءُ الساكنة بالآخر) لفظاً نحو: «بيْضٍ» فإنَّ الياءَ متّصلةٌ بالضاد، أو تقديراً نحو: «معيشة» فإنّ تاءَ التأنيث هي الآخرُ لفظاً، والياء الساكنة متّصلة بالشين، لكنَّ تاءَ التأنيث يُقَدّر سقوطُها فالشين آخرٌ تقديراً، فاعرفه.

وقوله: (إذا كانت عين فُعْل وصفاً) يريدُ نحو قولهم: «قسمةٌ ضِيزى»[٣] و«مشيةٌ حِبكى»[٤]، والأصلى: «ضُيْزَى وحُبكى» بضمّ الأوّل فأُبدلت الضمّةُ كسرةً لما تقدم // ١٥/و وإنّما لم يجعلوا الكسرة أصلاً لعدم: (فِعلى) صفةً في كلامهم[٥].

وقيّده المصنّف (بكون فعُل وصفاً)[٦] احترازاً من: «طُوبى» و«كوهى»[٧] فإنه لم تقلبِ الفتحةُ كسرةً حيث كانا اسمين غير وصفين، وكأنّهم قصدوا إلى الفرق بينهما،

---

(١) الترتب: الشيء الراتب الثابت.

(٢) البرثن: مخلب الأسد.

(٣) في اللسان (ضيز ٧/ ٢٣٥): «ويقال: ضيْزْتُهُ حقّهُ أي: نقصته ... وقسمة ضِيزى وضُوزى .. وفي التنزيل العزيز: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢] وقسمة ضئزى وضُؤزى بالهمز ولم يقرأ بهما أحد.. وضِيزى فُعلى وإنْ رأيت أولها مكسوراً وهي مثل: بِيض وبِمين، وكان أولها مضموماً فكرهوا أن يترك على ضمّته فيقال: بُوض وعُون والواحدة بَيْضاء وعيناء فكسروا الباء لتكون بالياء ويتألف الجمع والاثنان والواحدة، وكذلك كرهوا أنْ يقولوا: ضُوْزى فتصير بالواو وهي من البناء..». وينظر: الممتع ٢/ ٤٩٣.

(٤) في اللسان (حبك) ١٢/ ٢٨٨: «والحِبكة أن ترجى من اثنان حُجزتك من بين يديك لتحمل فيه الشيء ما كان ... ومنها أخذ الاحتباك وهو شدّ الازار..».

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ٢٥٥.

(٦) طمس بمقدار كلمتين. وما اثبتناه اجتهاد.

(٧) الكوهى: طائر وينظر الممتع ٢/ ٤٩٣.

ـ وخصّوا قلبَ الضمّة كسرةً بالصّفة لأنّها أثقلُ، فهي إلى الياء الخفيفة أحوجُ، ولأنَّ الصفة أولى بالتغيير من الاسم المحض لقربها من الفعل[١].

وقوله: (وُقّيت الابدال بجعل الضمّة كسرةً) ظاهرٌ.

قال:

« وكذلك يُفعل بكلّ ضمّةٍ تلتها ياءٌ، أو واوٌ وهي آخر اسم، أو مدغمةٌ في ياءٍ، أو[٢] هي آخر اسمٍ لفظاً أو تقديراً».

قلت:

مثالُ الياءِ التي تَلتِ الضمّةَ فأبدلتْ كسرةً طلباً لسلامة الياءِ ياءُ: «أظبٍ» جمع: «ظَبْي» أصلُهُ بضمِّ الباء[٣] كـ «أفلُسٍ» لكنْ أُبدلت كسرةً فاستثقلتِ الضمّةُ والكسرةُ على الباء فحُذِفَتا، فالتقى ساكنان: الياءُ والتنوين فحُذفتِ الياءُ، فقيل: «أَظْبٌ» ووزنُهُ: (أفعٌ).

ومثال الواو واوُ: «أدْلٍ» جمع: «دَلوٍ» والأصل: «أدْلُوٌ» فأُبدلتِ الضمّةُ كسرةً، والواو ياءً[٤] على ما ذكرناه.

وعلّتُهُ أنّه ليس في الكلام اسمٌ متمكّنٌ في آخره واوٌ قبلها ضَمّةٌ، فالتمكّن احترازاً من: «هذُوان» وقعتِ الواو أخيرةً وقبلها ضمّة لكنَّهُ مبنيٌّ.

---

(١) مفاد ذلك أنّ (فُعلى) مما عينه ياء إذا كان اسماً قلبت الياء واواً كما في: طُوبى، وكُوهى. وهذا هو القياس لبعد الياء عن الطرف.
أمّا إذا كانت صفةً تقلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء كما هو الحال في: ضِيزى، والأصل: ضُيزى. على (فُعلى).

(٢) أو مكررة في الأصل.

(٣) أصله: أَظْبُيٌ.

(٤) يعني أنّ الواو قلبت ياءً لتطرفها.

وآخره واوٌ؛ احترازٌ من: «أُفْعُوان[١]، وعُنْفُوان[٢]، وقَحْدُوَة[٣]، وقَلَنْسُوَة[٤].

وقبلها ضمّةٌ: احترازُ من: «دَلْوٍ».

فإن قيل: فهّلا تُركتِ الواوُ بحَالها من غير قلبٍ؟

والجواب من وجهين:

أحدهما: اختيار أبي الفتح؛ وهو أنّ الاسماءَ يلحقها الجرُّ وياءُ النّسبِ والاضافة إلى ياء المتكلّم، فكان يلزم أنْ يقال: «أَدْلُوٍ» فتجتمع ضمّةٌ وواوٌ، وكسرةٌ وكذلك: «أَدْلُويّ» فتجتمع ضمّة واوٍ، وكسرةٌ، وياءان؛ وكذلك: «أدلومي» مع ياء المتكلّم فتجتمع ضمّةٌ، وكسرةٌ، وواوٌ، وياءٌ واحدةٌ، وذلك مستثقلٌ، فقلبتِ الواوُ ياءً لأنّ على كلّ حال أخفُّ من الواو.

وأمّا الفعلُ فقد أُمِنَ لحاقَ ذلك أجمعَ له. لا جَرَمَ جاء فيه كـ «يغزو ويدعو»[٥]. نَعَم لو سمّيت «يغزو» رجلاً وهو مجرّدٌ من الضمير لقلبت الضمّة كسرةً، والواو ياءً فقلْتَ: «هذا يغزٍ، ومررتُ بيغزٍ» منوّنين في حالتي الرفع والجرّ كـ«جوارٍ»، و«رأيتُ يغزيَ» غير منوّن في حالة النّصب كـ «جواريَ»، ولو سمّيتَ به، وفيه ضميرٌ لحكيتَه لأنّه جملة[٦].

---

(١) في اللسان (فعا) ٢٠/١٨: «والأفعوان بالضمّ ذكر الأفاعي».

(٢) في اللسان (عنف) ١١/١٦٤: «وعنفوان كلّ شيء أوّله، وقد غلب على الشباب والنبات .. قال الأزهري: عنفوان الشباب: أوّلُ بهجته، وكذلك عنفوان النبات..».

(٣) القحدوة: الهفة الناشزة فوق القفا بين الذؤابة والقفا.
ينظر اللسان ٣/٤٠٣، والممتع ١/١٥٤.

(٤) ينظر المنصف: ٢/٢٨٨-٢٨٩.

(٥) في المنصف ٢/١١٨، قال أبو الفتح: «فإن قيل: وهلاّ تركت الواو بحالها فلم تُغيّر؟ وما الحاجة إلى تغيرها؟ قيل: لأن الاسماء يلحقها الجرُّ وياء النسب، فلو قالوا: «مررت بأدلُو، لاجتمع في آخر الكلمة ضمّة وواو وكسرة وبعض هذا مكروه، وكان يلزم أنْ يقال في النّسب: هذا أدْلُويٌّ، فتجتمع أيضاً ضمّة وواوٌ وكسرة وياءان، وكذلك إن قلت: هذه أدلويَ. في الاضافة إليك، فاستثقل اجتماع هذا كلّه، فلمّا كان اقرار الواو يدعو إلى هذا كلّه قُلبت ياءً، لأنّ الواو على كلّ حال أثقلُ من الياء. وأما الفعل فقد أُمن أنْ يلحقه الجرّ أو أن تقع بعده ياءُ اضافةٍ، أو ياء نسب، فصحّت الواو في آخره نحو: يغزو ..».

(٦) ينظر المنصف ٢/١١٨-١١٩.

والثاني: قالَهُ أبو عثمان، وهو أنّهم «قلبوا أواخرَ الاسماءِ لتكونَ أواخرُها مخالفةً لأواخرِ الأفعال»(١).

وقال أبو الفتح: «فيه تسامحٌ. لأنّه لا يجب أنْ يكون آخر الاسم أبداً يخالفُ آخرَ الفعلِ، ألا ترى أنَّ آخرَ: «ضاربٍ» كآخر: «يضربُ».

فإن قيل: إنّما أرادَ المعتلّ دون الصحيح؟

قيل: قد رأينا آخر «يزن» كآخر: «رامٍ». انتهى كلامه(٢).

وأقول: لو مثّل «بالرامي» بالالف واللّام لكان أحسن، وذلك لأنّ معهما تثبت الياء فيكون آخرُ: «يرمي» كآخر: «الرامي» لفظاً؛ وأمّا إذا حذفتهما وجبَ حذف الياء للتنوين، ولا يكون لفظاً كآخره. ونظيره قول عبد القاهر: لو مثل أبو علي المقصور باللام لكان أحسن لتثبت الالف، فأمّا إذا مثّل بالمنكّرِ حذفتِ الألفُ(٣).

---

(١) في المنصف ٢/١١٧-١١٨: «قال أبو عثمان: واعلم أنّ الواو إذا كانت في اسم، وكانت حرف الاعراب وقبلها ضمّة أُبدلت ياءً، وجُعِل مكان الضّمة كسرةٌ، وذلك مثل: «أحْقٍ» وأدْلٍ» وقلبوا لتكون أواخَر الاسماء مخالفةً لأواخر الأفعال, نحو: « يغزو، ويَسْرُو».

(٢) في المنصف ٢/١١٧-١١٩: «قال أبو الفتح: اعلم أنّ أصل: «أحقٍ وأدْل: أحْقُوٌ وأدلُوٌ» فكرهت الواو.. فابدلت ياءً وأُبدل من الضمّة التي كانت قبلها كسرة لتصحّ الياء فصارت: «أحِقيٌ وأدْلِيٌ» ثم جرى عليها ما جرى على «غازٍ» ونحوه .... وقوله: «وقلبوا ليكون أواخر الاسماء مخالفة لأواخر الأفعال» فيه تسامح؛ لأنّه لا يجب أنْ يكون آخر الاسم أبداً مخالفاً لآخر الفعل.

ألا ترى أنّ آخر «ضارب» كآخر «يضرب»؟

فإن قيل: إنّه إنّما عنى هنا الفعل المعتل دون الصحيح؟

قيل: فقد رأينا آخر «يرمي» كآخر «رامي» ألا ترى أنّ آخر كلّ واحد منهما ياءً قبلها كسرة؟ والعلة في ذلك ما بدأت به، وهو أنّ الاسم يلحقه الجرُّ وياءُ الاضافة والنّسب فكرهت الواو في آخره لذلك. والفعل لا يلحقه شيء من ذلك فجرى على أصله.».

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ١/١٦٣-١٦٥.

وهنا تنبيه: وهو أنّه لمّا كرهت الواو على ما ذكرناه بُدِىء بتغيير الحركة الضعيفة اعتباطاً، وقلبوها كسرة، وتوصّلوا بذلك إلى قلب الواو قلباً صناعياً، وهذا أحسنُ من قلب الواو ياءً بغير توصّل لقوّة الحروف.

وقد نقلَ بعضُ المتأخرين ممنْ أدركتُهُ خلافَ هذا عن أبي علي، وكانَ كثير الحذفِ مشهورٌ بذلك.

وقوله: (أو مدغمة في ياءٍ هي آخر اسم لفظاً أو تقديراً) يعني نحو: «مَرْمي» في اسم المفعول من: «رميت» وأصله: «مرمويّ» فلما اجتمعت الياءُ والواو، والثاني ساكن قلبتِ الواوُ ياءً، والضمّة التي قبلها كسرة، وادغمت الياءُ التي هي آخرٌ لفظاً[١].

ويعني بالتقدير نحو: «مرميّة» وهذا ظاهر.

قال:

«وبكلِّ ضمّة واوٍ قبل تاء التأنيث، فإن كانت في غير واوٍ لم تبدل إلا إنْ قدّر ( ) التّاء»[٢].

قلت:

يعني أنّك لو بنيت من: «غزوتُ» مثل: «تَرْقُوَةٍ» لقلت: «غَزْوِية»، والأصل: «غَزْوُوَةٌ»، فالواو الأولى المضمومةُ لامُ الكلمةِ، والثّانية زائدةٌ بازاء الواو في: «تَرْقوةٍ»[٣]، فلمّا اجتمعتِ// الواوان قبل الأول ضمّةٌ وذلك مستثقلٌ، قلبت الضمّةُ، ١٥/د

---

(١) من المعروف أنّ قلب الواو ياءً في اسم المفعول لا يحفظ إلا بالادغام وذلك لأنّ واو (مفعول) أقرب إلى الطرف ولذلك يسهل حذفها والأخفش يرى أنّ المحذوف هو العين لكونها لغير معنى، وواو (مفعول) لمعنى هو المفعولية، ، وحذف ما لا معنى له أسهل من حذف ما له معنى.
وينظر الممتع ٢/ ٤٥٦.

(٢) في الموضع كلمة غير مفهومة ورسمها (طرنان).

(٣) في اللسان (ترق) ١١/ ٣١٤: «والترقونان: العظيمان المشرفان بين ثغرة النحر والعانق تكون للناس=

فانقلبتِ الواو الأخيرة ياءً فقيل: «غُزْوُيَة»، قال ابنُ السّراج: وهذا يدلُّ على صحّة قول الأخفش في: (افعوعل) من «القول»: «أقويِّل»، والأصل: «أقووول» بثلاث واوات، فقلبتِ الواوين الأخيرين ياءَين كراهية لاجتماعهما.

قال أبو الفتح: والخليل يقول: «أمَوول»، ولا يلزمه ما ذكره ابن السّراج لأنّ الواو وقد ثبتت في الفعل في الموضع الذي لا يثبت مثله في الاسم، وذلك نحو: «يغزو»[١] وقد تقدّم.

وقوله: (فإنْ كان في غير واوٍ لم تبدل) يعني أنّك لو بنيت من: «رميت» مثل ذلك لقلت «رَمْيُوَةٌ»، ولا تبدلُ الضمّةُ كسرةً لأنّا إنّما أبدلناها هناك طلباً لزوال الواوين، وهنا لم يجتمعا، ولا يكره الواوان ضمّ ما قبلهما لأنّ الكلمة مبنيةٌ على التأنيث فهي حشوٌ، وإنّما نغيّر إذا كانت طرفاً؛[٢] ولهذا قال: إلاّ إنْ قدّرا طرفا التّاء. يعني أنَّ التاء داخلةٌ على المذكّر فحينئذٍ يجب ابدالُ الضمّةِ كسرة فنقةل: «رَمْيِةٌ» فافهمه[٣].

= وغيرهم .. الترقوة فَعْلوةُ ولا تقل: ترُقوة بالضمّ».

(١) في المنصف ٢/ ٢٩٠-٢٩١: «وكأنّ أبا الحسن من هذا الموضع ونحوه انتزع قوله أنّه يقول في مثل «افعوعل» من القول «أقويِّل»، ولا يجتمع ثلاث واوات؛ كما لم يجمع الخليل في «غزْوُوَة» بين واوين وضمّة، وقد احتج بهذا القول أبو بكر لأبي الحسن وحسّن مذهبه، واعتمد عليه في «أقويّ»... ويقوّي قول الخليل أيضاً أن بعد الواوات في «اقووّل» حرفاً أصلياً وهو اللام، ولو قلت: غزووة لم يقع بعد الواوين حرف أصلي فضعفت الواو فقلبت».

(٢) في الأصل: قدر طرنان (كذا).

(٣) في المنصف ٢/ ٢٩١. «قال أبو عثمان: وتقول فيها من «رَمَيْتُ: رَمْيوَةٌ» وعلى التذكير: «رَمْيِية» لأنّك تقلب الطّرف ياءً كما فعلت ذلك في: «أَوْلي، وعَرْقَ» لأنك جئت بالهاء بعدما لزم الواوَ القلبُ؛ فصار هذا كـ «عظاءَة» و«صلاءَة» وما أشبهه.

قال أبو الفتح: كأنّك قدّرتها: «رَمْيُوٌ» ثم وجبَ إبدالُ الضمّة في الياء كسرةً؛ لتنقلب الواو التي بعدها ياءً لوقوعها طرفاً؛ فصارت: «رَمْيِ» كقاضٍ، ثم جئت بالهاء بعد القلب فقلت: «رَمْيِةٌ» كما تُقَدّرُ «العضاءَ» بلا هاءٍ، فيلزم همزُهُ؛ ثم تجيءُ بالهاء بعد ما وجب الهمزُ فتقولُ: «عظاءَةٌ».

قال:

«وفي ضمّة متلوّة الياء المدغمة وفيها نفسها مبدوأبها [الضمّ][١] وجهان، وقد تُعطى فُعَّل وصفاً ما له اسماً من بقاء الضمّة والقلب».

قلتُ:

يعني أنّه يجوز في «عُصيّ» جمع: «عَصاً» ضمُّ العين وكسرها، والضمُّ الأصلُ، والكسرُ اتباعٌ للصادِ، وليكون العملُ من وجهٍ واحدٍ فمتلّوةُ الياءِ المدغمة الصّادُ، والذي قبلها العين[٢].

وقوله: (وفيها نفسها مبدوّاً بها الضمُّ) يرجع إلى المتلوة، أي: وإنْ كانتِ الضمّة في متلوّة الياء لا في الذي قبلها جازَ الضمُّ والكسرُ. كقولهم: «قَرْنٌ ألْوَى» و«قرونٌ لُيّ» بضمّ اللام من «لُي» وكسرها[٣].

وقوله: (وقد تعطى فُعَّل وصفاً) إلى آخره. يريد أنّ منهم مَن يقول: «جُلوذي»[٤] كـ«طوبى»[٥] فيُبقي الضمّة ويقلب الياء واواً كما يفعل ذلك في الاسم وأتى بلفظ «قد» ايذاناً بقلّة هذا.

---

(١) [الضم] ساقط من الأصل.

(٢) من العرب من يكسر حركة الفاء اتباعاً لحركة العين فيقول: عِصِيٌّ» والضمّ افصح وأكثر، وقد شذّ قولهم: «نُحُوٌ» جمعاً لنحو: و«فُتُوٌ» جمعاً لغنى لمجيئها على الأصل.
ينظر الممتع ٢/ ٥٥١.

(٣) في اللسان (لوى) ٢٠/ ١٣٠«وقرن الوى: معوج، والجمع: لُيٌّ بضمّ اللام».

(٤) في اللسان (جلوذ)٥/ ١٤: «الجلواذ في السير: المضاء في السرعة.».

(٥) في اللسان (طوب) ٢/ ٥١ : «يقولون للداخل طوبة وأوبة يريدون الطيب في المعنى دون اللفظ».
وينظر الممتع ٢/ ٤٩٣.

قال:

«فَصْلٌ. تحذفُ الياءُ المدغمةُ في مثلها قبلَ مدغمةٍ في مثلها إنْ كانت زائدةً ثالثةً غيرَ متحددةٍ للتصغير، أو ثالثةً عيناً، ويفتحُ ما قبلها مكسوراً».

قلت:

يعني نحو قولك في النّسب إلى: «غنيّ، وصبيّ: غَنَويّ، وصبويّ» والأصل: «غَنييٌّ» فالياء الأولى زائدةٌ للمدِّ، والثانيةُ لامُ لامه من: «الغُنيةِ، وصَبْوٍ» لأنَّه من «صَبَوْتُ» فاجتمعت الياء والواو، وسبقتِ الأولى بالسكون فقلبتِ الواو ياءً وادغمت في الياء، ووزنهما: (فَعيلٌ) فلمّا أُريدَ النّسبُ إليهما حذفتِ الياءُ الزائدة، وهي المشار إليها بقوله: «تحذف الياء المدغمة في مثلها» فبقي: «غِنِي وصِبي» فأُبدل الكسرة فتحة لأنّهما ثلاثيان مكسوران الحشو[1].

ومثله قولهم في «النّمر: نمريّ».

نعم. هذا هو بالفتح أجدرُ لإعتلاله، وصحّة ذلك فانقلبت الياء الفاً، ثم قلبت واواً فقيل: «غنويٌّ، وصَبَويٌّ». وإنما حملهم على هذا الحذف والتغيير الفرارُ من الجمع بين أربع ياءات وكسرتين لو بنيتَ على لفظه. وهذا معنى قوله: «ياء مدغمة في مثلها» أي: هذا الحذف والتغيير كان لوقوعهما قبل ياءٍ مدغمةٍ في مثلها.

وهنا تنبيه:

وهو أنّ ابن الحاجب قال في شرح تصريفه: «وجاء أُميِّيٌّ» بخلاف «غنويّ» فإنّه لم يجيء: «غنييّ» لأنّهم قالوا: «غِنِييٌّ» يجمعوا بين كسرتين وأربع ياءات. و«أُمَيّيّ» ليس قبل الياء الأولى كسرة، فاغتفرَ فيه هذه اللغةُ، ولم يغتفر في: «غنييّ»[2]. انتهى كلامُه.

---

(١) حذفت الياء الأولى لزيادتها وسكون ما قبلها، وبقيت الياء الثانية لاصالتها وفتح ما قبلها، وقلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واواً، كراهة اجتماع الياءات والكسر.

(٢) من العرب من يقول في النّسب إلى أمية: أُمَوِيّ، بحذف الياء من (أمية) لكونها زائدة، فيكون كأنّه =

وأرى فيه نظراً؛ وذلك أنَّ العبديّ[١] وجماعةٌ من النّحاة نقلوا أنّه قيل: «عديِّيٌّ» فجمع بين أربع ياءات وكسرتين.

وعندي أنّ الفرق بينهما أنّ الياء الأولى ي: «أُميّة» للتصغير، والياءُ الثانية منقلبة عن الواوو وذلك لأنّها تصغير: «أَمَة» وأصل «أمَة»: «أَموَةٌ» بدليل قولهم في الجمع: «أَمَواتٌ» ثم لمّا اجتمعتِ الياءُ والواو ساكنةٌ قلبتِ الواوُ ياءً وأُدغمتِ الياءُ في الياء، بخلاف الياء الأولى في: «غنيّ» فإنّها زائدة لغير معنى، واحتمل ذلك النقل في «أُمَيِّيّ» فحافظةً على العين، وكان ذلك أحسن من «عَدِيِّيٌّ» لأنَّ فيه احتمالاً للنقل من غير محافظةٍ على شيء[٢].

وقوله: «إنْ كانت زائدةً ثالثة غير متحددة للتصغير». يحترز به من نحو: «أُسيِّدٍ، وحُميّر» في تصغير: «أسودِ وحارٍ»، والياء الأولى فيهما للتصغير، والياءُ الثانية في: «أسيّد» منقلبة عن الواو، والأصلُ: «أُسيودٌ»، وقد يستعمل ذلك حملاً على: ( )[٣]، //، والياء الأولى في «حُميّر» للتصغير، والثانية منقلبة عن ألف «حمارٍ» لما ١٦/و

= قد نسب إلى: أميّ، كهُدىً، فيقول: أموي، كهدويّ.

قال سيبويه: «وفي أُميّة: أُمَويّ، وذلك أنّهم كرهوا أنْ تَوالى في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من: سُليم وثُقيف حيث استقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة لأنك إنما حذفت الزائدة فإنّما تبقى التي تصير ألفاً كأنّه أضاف إلى فَعلٍ أو فُعَلٍ».

الكتاب ٣/ ٣٤٤.

(١) العبدي: هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة العبدي أبو طالب أحد أئمة النحاة المشهورين قرأ على السّيرافي والروماني والفارسي، وله شرح الايضاح، وشرح كتاب الجرمي.

مات سنة ستٍ وأربعمائة. وقيل: أربع وأربعمائة.

ينظر البلغة: ١٨، وبغية الوعاة: ١/ ٢٩٨.

(٢) في الكتاب ٣/ ٣٤٤-٣٤٥: «وزعم يونس أنَّ ناساً من العرب يقولون: أُمَيِّيٌّ، فلا يغيّرون لمّا صار إعرابها كإعراب مالا يعتل، شبّهوه به كما قالو: طيّبيٌّ. وأمّا: عَدِيِّيٌّ فيقال، وهذا أثقل، لأنّه صارت مع الياءات كسرة».

(٣) طمس بمقدار كلمتين.

وقعت بعدها، ويتعذر النطق بالالف لسكون ياءِ التصغير قبلها[١].

قال أبو الفتح نصّ في كتاب: سرّ الصناعة على أنَّ الالف في هذا النحو تبدلُ في التصغير واواً (   )[٢] تبدل ياءً لما تقدّم من اجتماعهما، وفيه تعسّفٌ. فإذا نسبت إلى ذلك حذفتَ الأصلية، واثبتَّ الزائدة فقلت: «أسدِيٌّ، وحميريّ»، وإنّما وجب الحذف كراهةً للثقل باجتماع أربع ياءات يتوسطها حرف مكسور، ووجبَ حذفُ الثانية لأنّ حذف الأولى كان يبقيها مكسورً، والكسرةُ على الياء المتحرّكِ ما قبلها مستثقلةٌ؛ وأيضاً كان يؤدّي إلى اجتماع ياءَين وكسرتين وهو مُجتنبٌ.

وقوله: «أو ثالثة عيناً» يريد نحو: «تحيّةٍ» فإنّك تنسب إليها: «تَحويٌّ»، وذلك لأنَّ أصلها: «تحيِيَةٌ» ووزنها: (تَفْعِلَةٌ) نقلت حركةُ الياء الأولى وهي العين إلى الحاء، ثم أدغمت الياءُ في الياء، فلمّا أردتَ النسب فررتَ من اجتماع الياءاتِ، حذفت العين لأنها مُشابهةٌ في اللفظ للياء الزائدة في: «حنيفة وبخيلة»[٣] وأبدلت من الكسرة فتحةً، وقلبت الياءَ الفاً، والألفَ واواً، فوزنُهُ الآن: (تَفَلِيٌّ) فنقول في مثله من: «وعدٍ»: «تودِيٌّ».

---

(١) جرياً على القاعدة المشهورة: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت احداهما بالسكون تقلب الواو ياءً وتدغم في الياء سواء كانت زائدة أم عيناً كانت متحركة في الأصل فاعلّت وسكنت.

قال سيبويه: «وأمّا ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واوٌ فإنّ واوه تبدل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيد، لأنّ الياء الساكنة تُبدل الواو التي تكون بعدها ياءً. فمن ذلك: ميّت وسيّد... وإنما الأصل: ميوت وسيود.. وذلك قولك في: أسود: أسيّدٌ، وفي أعور: أُعيّر... واعلم أنّ من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل من أن تحقّر».

الكتاب: ٣/ ٤٦٨-٤٦٩.

(٢) في المخطوط (والاسم) ولم نفهمها.

(٣) ياء (فعيلة) ومثلها واو (فعولة) يحذفان عند النسب بشرط صحّة العين وعدم التضعيف كـ «مدينّة وحلوبة» وياء فعلية تحذف أيضاً عند النسب شرط وعدم تضعيف العين لقريظة، فلا حذف في: طويلة وقوولة لاعتلال العين إذ لو حذفت الياء فيهما لوجب قلب الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبعد اللفظ عن أصله، ولا حذف في: شديدة، وملولة، وقليلة لتضعيف العين، ولم يشترط في فعيلة عدم اعتلال العين لأمن قلبها لو حذفت الياء لضمّ الأوّل.

وهنا تنبيهٌ:

وهو أنَّ أهل التصريف نصّوا على أنّه ليس في اللغة العربية ما حذفت عينه سوى: «مذْرسه (   )»[١] في قول أبي إسحاق[٢]، ولا يذكرون مع ذلك «تحويّاً» وشبهه، وكان ذلك لعروض الحذف.

وقوله: «ويفتح ما قبلها مكسوراً» ظاهرٌ، إذ نقول: «غَنَوِيٌّ» فنفتح النّون، وقد كانت مكسورة في: «غَنِيّ»[٣]، وكذلك في: «تحيّة».

قال:

«وإنْ كانت ثانية فتجبْ فإنْ كان أصلُها واواً رُدّت إليه وتُبدل الثانية واواً».

أقول:

إذا نسبتِ: «ليّة» منقلبةٌ عن الواو، والأصل: «لَوْيَةٌ» لأنّه من: «لويتُ» لكنْ قلبت الواو ياءً لاجتماعهما وسُبق الأولى ساكنة. فإذا أردت النّسب حرّكتَ الأولى بالفتح فعادتْ إلى الواو لأنّها قلبت لمّا كانت ساكنةً، وقد فُقِدَ ذلك[٤].

قال أبو علي الفارسي: «وقد قالوا في النّسب إلى «الرّمل»: «رَمَلِيٌّ» وإلى: «الحمص: حَمَصِيٌّ» ففتحوا العين الساكنة مع أنّه لا يفضي إلى تخفيفٍ، ففتحها للافضاء إليه كما في: «ليّة أول» ثم قلبتِ الياءُ الثانية وهي الّلام الفاً، وقلبتِ الالفُ واواً

(١) في الأصل (منه) ولم نفهمها.

(٢) أبو إسحاق: هو عبدالله بن أبي إسحق مولى آل الحضرمي حلفاء بني عبد شمس أوّل من نقّحَ النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل. مات سنة سبع عشرة ومائة.
ينظر: البلغة ١٠٤. انباه الرواة: ٢/ ١٠٤، النجوم الزاهرة: ١/ ٢٠٣.

(٣) بحذف الياء الأولى لزيادتها وسكونها وبقاء الثانية لأصالتها، وفتح ما قبلها وقلبها الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الالف واواً لما سبق ذكره.

(٤) سبب الفتح هو الفرار من توالي كسرتين مع ياء النسب في الثلاثي المبني على الخفة.
وينظر المقتضب ٣/ ١٣٨.

فقيل: : «لوويٌّ» فهذا معنى قوله: «فإنْ كان أصلها واواً ردّتْ إليه وإنْ لم يكن أصلها ذاك فُتحت فقط، كقولك: «حيوِيّ» لأنّ الياءَ الأولى عَيْنٌ، إذْ هي: «حييت»[١].

وقوله: «وتبدلُ الثانيةُ واواً» أي تبدل الثانية في «ليّة» واواً لقولك: «لووِيّ» وقد صرّح بأنّ الياء تُبدلُ واواً في غير توسّط، والمشهور ما قدّمته من تعذّر قلب الياء ألفاً ثم قلب الالف واواً، وهو الأوْلى. ألا ترى أنّه لولا إرادة ذلك لما كان لفتح الياء الأُولى وَجْهٌ، وأيضاً فإنّهم قالوا: «فاضَوِيٌّ» ففتحوا الضّادَ لما أرادوا قلب الياء[٢].

نعم. لما كانت الواو منقلبة عن الالف المنقلبة عن الياء أطلق عليها أنّها منقلبةٌ عن الياء، والياءُ الأصل الأول، وهي الملفوظ بها بخلاف الالف فإنّها محكوم بها تقديراً.

قال:

«وإنْ فصلهما حرفُ لينٍ حُذف أيضاً، وإنْ زيدتا، أو وقعتا بعد ثلاثة أحرف [حذفتا]»[٣].

أقول:

الهاءُ في «فصلهما» يعود إلى العين، أي: وإنْ فصل العين عن اللام حرفُ لين

---

(١) الاجراء الصرفي في النسب إلى «حيّ» ونحوه يكون بفك الادعام لئلا يجتمع أربع ياءات في بناء الثلاثي المبني على الخفّة، ثم تحرّك الياء الأولى بالفتح لأنّه أخفّ الحركات ثم تقلب الثانية ألفاً، والالف واواً لما سبق ذكره.

(٢) حذفت الياءُ الأُولى لأن العرب تحذف الالف الرابعة الأصلية من المقصور في النسب فحذف الياء من المنقوص أولى، لأنّ الالف أخفّ من الياء، وإذا كان حذف الالف قائماً وهو خفيف فحذف الياء أولى، وهذا هو رأي سيبويه، ثم قلبت الثانية واواً لأن العين ثانية حكماً، ولأنّ ما قبلها ساكن كالمعدوم، ففتحت وقلبت الياء ألفاً، والاف واواً، والمسموع عن العرب الحذف.

وقد أجاز المبرد قلبها واواً بعد ضمّ ما قبلها، وقلبها ألفاً، فيقال في «الغازي: الغازوي».

ينظر الكتاب ٣/ ٣٤٤، والمقتضب ٣/ ١٤٧-١٤٨، وشرح المفصل: ٥/ ١٥٠.

(٣) [حذفتا] ساقط في الأصل. وما أثبتناه من أصل: التعريف في ضروري التصريف».

حذف، وذلك نحو: «حنيفة، وشَنُوءة» تقول: «حنفيٌّ، شنئيٌّ» فكأنّهم أرادوا بذلك الفرقَ بين النّسب إلى: (فَعيلة وفَعول، وفَعُولة وفَعُول) فذو الياء يُحذف حرفٌ منه، وتُفتح كسرتُهُ، أو ضمّتُهُ، والمجردُ منها يبقى على حاله[١].

وخُصَّ الأوّلُ بالحذف لأنّه ثقيل يناسبه فكأنَّ تخفيفَهُ أولى، وأيضاً فإنّه لا مندوحة عن حذف الياء، فلمّا دخله التغيير بحذفها كان تغييره أولى ممّا لا يدخله تغيير؛ ألا ترى أنّه لا يُرخَّمُ إلا ما أحدث فيه النداء البناء، وما بقي على إعرابه فإنّه لا يُرخّم[٢] // فكذلك ١٦/ظ

(١) النسب إلى فعيلة، وفعوله يقتضي أولاً حذف التاء، إذْ لو لم تحذف هذه التّاء لوقعت حشواً، ولاجتمع تاءان فيما إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثاً بها.

وقد ذكرنا أنّ ياء فعيلة وواو فعولة يحذفان عند النسب بشرط صحة العين وعدم التضعيف أعني تضعيف العين ، فلا حذف في نحو: طويلة وقولة لاعتلال العين، إذ لو حذفت الياء أو الواو لوجب قلب الواو في كلّ منهما الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي ذلك بعدٌ عن الأصل، ولا حذف في شديدة ومعلولة، وقليلة لتضعيف العين، إذ لو حذفت الياء فيهما لثقل اللفظ باجتماع المثلين المتحركين، ولم يشترطوا في فعلية عدم اعتلال العين لأمن قلبها لو حذفت الياء ، لضمّ الأول.

وينظر الكتاب ٣/ ٣٣٩. والخصائص ١/ ١١٥-١١١٦.

(٢) في الكتاب ٢/ ٢٤٠: «واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف؛ لأنّهما غيرُ مناديين، ولا يرخّم مضاف، ولا اسم منوّن في النداء؛ ومن قبل أنّه جرى على الأصل وسلِمَ من الحذف حيث أجرى مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب. يقول: إن المحذوف في الترخيم إنّما يقع على الاضافة كنت إنّما حذفت هذا الإعراب، ومع ذلك إنّه إنّما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم، ولا يحذف قبل أن تنتهي إلى آخر لأن المضاف إليه من الاسم بمنزلة الوصل من الذي إذا قلت الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم. ولا ترخّم مستنغاثاً به إذا كان مجروراً لأنّه بمنزلة المضاف إليه، ولا تُرخّم المندوب لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم».

وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني في تعليقه على قول أبي علي الفارسي: «وإنّما يرخّم من الاسماء ما عمل فيه النداء البناء، فأمّا ما لم يُبْنَ للنداء فإنّه لا يرخم» ما نصّه: «وقول الشيخ أبي علي: وإنما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النداء البناء. ليس على الظاهر، ومقصوده من الاسماء الاعلام الكائنة على أكثر من ثلاثة أحرف، ألا ترى أن زيداً ورجلاً في قولك: يا زيدُ ويا رجلُ مضمومان ولا يرخمان بوجه».

ينظر المقتضد في شرح الايضاح ٢/ ٧٩٢.

(جاه إذ أصلُهُ): وجه لما غيّرت الكلمة بتقديم عينها على فائها كان القياس أن يُقال: «جَوْهٌ» بواو ساكنةٍ، لكنْ حيث غيّرت بالتقديم غيّرت بتحريك عينها، فانقلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنها: (عَفْلٌ) فلو بنيت مثله من: «أَأْأَةٍ» لقلت: «وَأَاةٌ» والأصل: «وأأةٌ» فقلبت الهمزةُ الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين، ثم قُلبت الياءُ الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأصل: الأوّل: «أَوا» لأنَّ أصل «أأأةٍ»: «أوأةٌ» ولهذا قيل في تصغيرها: «أُوياه»[١].

وهنا تنبيهان:

الأول: أنّه إنّما تحذف هذه الواو والياء بشرط أن تكون العين صحيحة فلا تقول في «طويلةٍ: طوليٌّ» لئلا يلزم القلب بعد الحذف[٢].

وأنْ لا تكون العين واللام من جنس واحد، فلا تقول في: «شديد: شدِدِيّ» لئلا يلتقي المثلان[٣].

والثاني: أنّ حرف العلة وإنْ فصل العين لا يحذف مطلقاً بل إذا كان في المؤنّث، فإنْ ورد الحذف في غيره كان قليلاً كقولهم في «ثقيف: ثقفيّ» وعكسُهُ: «عميريّ» في عميرة كلب[٤].

---

(١) ينظر في الكلمة المقصورة التي جميع حروفها همزات: المنصف ٣/ ١٠٦.

(٢) ينظر في الكلمة المقصوّرة التي جميع حروفها همزات: المنصف ٣/ ١٠٦.

(٣) لا يجوز حذف ياء فعيلة -كما ذكرنا - في نحو: طويلة، لاعتلال العين، إذ لو حذفت الياء لوجب قلب الواو الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وفي هذا ابعاد للفظ عن أصله.

(٤) في النسب إلى الاسم الذي فيه ياء ساكنة قبل آخره أوجه:
الأول: ما يراه الخليل وتلميذه سيبويه ومَن تابعهما أنّ ثقيف، وهذيل معدول على غير قياس متروك على ما عدلته العرب عليه فقالوا: ثقفيّ وهذلي ولا يجوز في (سعيد) أو (كريم): سعديّ وكرمي. لأنه ضعيف في القياس.
والثاني: ما رآه المبرد من جواز القياس عليه.

وكلام المصنّف خالٍ من التقييد.

وقوله: «وإنْ زيدتا أو وقعتا بعد ثلاثة أحرف.».

كذا وجدْتُهُ في النّسخة التي وصلت إليّ وأحسبه: «وإنْ زيدتا وقعتا» وذلك نحو: «ترقوةٍ، وزبينةٍ» تقول في النسب إليها: «ترقويٌّ، وزبانيّ»[1] فتحذفهما لاستثقال الكسرة عليهما، ولطول الكلمة.

وقيّد الزيادة بأنْ تكونَ بعد ثلاثة أحرف لأنّها لو كانت حشواً لم تحذف البتة. نحو: «فَدَوْكسٍ[2]، وسَمَيْدَعٍ[3] وعُذافِرٍ[4]»، نقول: «فَدَوكسيّ سميدعيّ عذافريّ» هذا واضحٌ.

قال:

«تبدل واواً أيضاً بعد فتح ما لِيَتْهُ أنْ كان مكسوراً الياءُ الواقعةُ ثالثةً بعد متحرّك، أو قبل ياءٍ أُدغمت في أُخرى من كلمتها وتحذف رابعةً فصاعداً».

أقول:

يعني نحو قولك في النّسب إلى: «عمٍّ، وشجٍّ، عمويٌّ، وشجويٌّ» ألا ترى أنّك لما أردت الحاق الياء المشدّدة آخر هذا الضرب أبدلتَ من كسرةِ اليائين فتحةً كراهة لاجتماع الكسرتين واليائين فانقلبتِ الياءُ الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار مقصوراً كـ «حصىً»، ثم قلبتِ الالفُ واواً فقيل: «عَمَيٌّ، وشجوِيٌّ»[5].

= ينظر الكتاب ٣/ ٣٣٥، والمقتضب ٣/ ١٣٣.

(١) في الأصل: وزني. وما أثبته من سيبويه. جاء في الكتاب ٣/ ٣٣٥-٣٣٦: «فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: هُذَليٌّ، وفي فقيم كنانة: فُقَميّ، وفي مُليح خزاعة: مُلحيّ، وفي ثقيف: ثقفيّ، وفي زَبينةَ: زبانيٌّ..» وزبينة حي من باهلة بن عمر ابن ثعلبة.

(٢) في اللسان (فدكس) ٨/ ٣٨: «الفدوكس: الشديد وقيل الغليظ الجافي الفدوكس: الأسد..».

(٣) في اللسان (سمدع) ١٠/ ٣٢: «السميدع: السيد الجميل الموطأ الاكناف..».

(٤) في اللسان (عذفر) ٥/ ٢٣٠: «جمل عُذافر عذوفر: صلب عظيم شديد، الأنثى بالهاء».

(٥) ينظر في النّسب إلى ما حذفت لامه أن تكون العين فيه معتلة كـ «شاة» فيجب حينها ردّ لامه، =

وقوله: «الواقعة ثالثة» احترازٌ من الواقعة رابعةً فإنّه لا يتعيّن فيها القلب بل أنت مخيّر فيها بين الحذف والقلب، كما سيأتي بعون الله سبحانه.

وقوله: «بعد متحرّك» كأنّه يحترز به من قول يونس[١] في النّسبة إلى: «ظبية: ظبيويّ» لأنّه يحرك الياءَ ويفتحها فتقلب الياء ألفاً وإنْ كان أصلها السكون.

نُقل أنَّ الخليلَ كان يقدّره في بنات الياء دون بنات الوا ذلك لأنّه فرّ من اجتماع الياءات في: «طيء» فحرّك وقلب، وأمّا نحو: «عُرْوة» فلا تجتمع فيه الياءات فلا وَجْهَ للتحريك والقلب[٢].

= وكذلك تردّ هذه اللام إذا كانت قد ردّت في تثنية كـ (أب) وأبواب، أو في جمع كـ «سنة وسنوات أو سنهات».

ويجوز ردّ اللام فيما عدا ذلك نحو: دم، واسم، يقال: دميّ أو دمويّ، واسميّ أو للسمويّ.

قال سيبويه: «هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الردّ، وذلك قولك في: أب: أبويُّ، وفي: أخ: أخويّ.. ولا يجوز إلاّ ذا، من قبل أنّك تردّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتُهنّ إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمع بالتاء، فلما أخرجتِ التثنيةُ الأصلَ لزم الاضافة إن تُخرج الأصلَ، إذا كانت تقوى على الردّ فيما لا يخرج لامُهُ في تثنية ولا في جمعه بالتاء، فإذا رُدّ في الأضعف كان في الأقوى أردّ».

الكتاب ٣/ ٣٥٩.

(١) يونس: هو يونس بن حبيب الضّبي، تلميذ أبي عمرو بن العلاء، وممّن أخذ عنهم سيبويه فأكثر، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقد جاوز المائة.

ينظر البغية: ٢/ ٣٦٥، أخبار النحويين البصريين: ٣٢، البلغة: ٢٩٥.

(٢) في الكتاب ٣/ ٣٤٦-٣٤٧: «هذا باب الاضافة إلى كلّ اسم كان آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، وما كان آهره واواً وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً، وذلك نحو: ظَبْيٌ ورمي وغزو ونحو، تقول: ظبيٌّ، ورميٌّ، وغَزْوِيٌّ، ونحويٌّ، ولا تغيّر الياء ولا الواو في هذا الباب، لأنّه حرف جرى مجرى غير المعتلّ... فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإنّ فيه اختلافاً: فمن الناس من يقول في رمية: رميٌّ وفي ظبية: ظُبيٌّ... وهو القياس... وحدثنا يونس أنّ أبا عمرو كان يقول في ظبية: ظبيٌّ. ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذ جاز في أمية وهي معتلة وهي أثقل من: رميٌّ.

وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظبويّ، وفي دمية: دُمويٌّ، وفي فتية: فِتويٌّ. فقال الخليل: =

قال العبدي في البرهان[1]: وأمّا يونس فقال إذا حذفت الياء لا يمتنع أنْ تكون الكلمة في الأصل على مثال: (فِعلة وفُعْلِة) فحذفت الضّمةُ والكسرةُ فبقى: «ظبية ورمية» استثقالاً لهاتين الحركتين مع وجود تاء التأنيث المقارنة لحروف المدّ واللين على ما مضى[2]، فيصير كأنّكَ تنسب إلى: «ظبٌ» فابدلتَ من الكسرةِ فتحةً ومن الياء الفاً ثم قلبتها واواً فقلت: «ظبويٌّ» وفي: «دميةٍ: دمويّ»[3] فابدلتَ من الضمّة كسرةً، وعاملتَ الياءَ معاملةَ ياء «قاضٍ» ثم ابدلتَ الكسرةَ فتحةً، والياء الفاً ثم قلبتها واوا[4] كما فعلتَ في ذلك في : «شجّ وعم» حتى قلت: «شجويٌّ، وعمويٌّ» وفيه نظر استقصيته في (شرح الفصول) إنْ شاءَ الله تعالى.

وقوله : «تحذف رابعة فصاعداً» يعني: نحو قولك في النّسب إلى «قاضٍ»:

= كأنّهم شبهوها حيث دخلتها الهاءُ بفِعلة؛ لأن اللفظ لِفعلة من بنات إذا اسكنتَ العين وفَعلة من بنات الواو سواء.

يقول: لو بنيت فَعلة من بنات الواو لصارت ياءً، فلو اسكنت العين على هذا المعنى لثبتت ياءً، ولم ترجع إلى الواو وقلمّ رأوها آخرُها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دميةَ «الفَعِلة، وجعلوا فتية بمنـزلة فِعِلة. هذا قول الخليل. وزعم أنَّ الأوّل أقيسهما وأعربهما. ومثل هذا قولهم في حيّ الحرب يقال لهم: بنو زِينة : زِنويّ. . ولا تقول في: عُروة إلا عُرْويّ لأنّ فُعُلة من بنات الواو إذا كانت واحدة فُعُلٍ لم تكن هكذا، وإنّما تكون ياءً ،ولو كانت فُعُلة ليست على فُعُلٍ كما أنَّ» بُسُرٍ لكان الحرف الذي قبل الواو يلزمه التحريك ، ولم يشبه عُروة، وكنت إذا أضفت إليه جعلت مكان الواو ياءً كما فعلت ذلك بعرقوة ثم يكون في الاضافة بمنـزلة فُعِلٍ.

وإن أسكنت ما قبل الواو في فعُلة من بنات الواو ليست واحدةً فُعُلٍ فحذفت الهاء لم تغيّر الواو، لأنَّ ما قبلها ساكن. ويقوّي إن الواوات لا تغير قولهم في نبي جروة وهم حيّ من العرب: جِروِيٌّ». وينظر المقتضب ٣/ ١٣٧.

(١) العبدي: مرّت ترجمته، و«البرهان» من كتبه، وترجمته في معجم الأدباء ٢/ ٢٣٦-٢٣٩.

(٢) ولأنّا لو لم نحذف التاء لوقعت حشواً ولاجتمع تاءات فيما إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مونثاً بها.

(٣) حذفت التاء، فوقعت الياء بعد ساكن صحيح فاشبهت الحرف الصحيح بظهور حركات الإعراب عليه فعوملت معاملته.

(٤) ينظر رأى يونس في الخصائص ٢/ ١٠٦.

قاضِيٌّ»[١] . وإنّما جاز الحذف هنا بخلاف: «شجّ» لأنّ الثلاثي أعدلُ الأوزان، وأخفُّها، والحذف منه أخلق به، والرّباعيّ قد تجاوز ذلك فدخله التخفيف بالحذف.

(   )[٢] // امتناع ترخيم الأوّل وجوازه في الثاني. ١٧/و

وهنا تنبيهٌ: وهو أنّه لا يجب الحذفُ في (   )[٣] يجوز وليس في كلامه تبيينٌ بل هو مرسلٌ.

وإذا كانت الياء خامسةً فصاعداً وجب حذفها ، تقول في النّسب إلى: «مشترٍ: مشتريٌّ، ولا يجوز الابدال وعلّته الطولُ وكثرةُ الحروف، وهذا جليٌّ[٤].

قال:

«كذا ما وقع هذا الموقع من ألفٍ وواوٍ تلَتْ ضمّةً».

أقول:

يعني أنّ الالف متى وقعتْ ثالثة فأردتَ النّسب إلى ما هي فيه نحو: «عصا، ورجا» فإنّك تقلب منها واواً وتكسرها لأجل الياء كقولك: «عصويٌّ، ورجويٌّ» ، ولا تقلُبها ياءً فرّقتَ في ذلك بين ما أصلُهُ الواوُ والياءُ، فإنّ القلب إلى الواو، وإنّما رُدّتِ الالف ولم تقرّ لأنّ هذه الياءَ تلزم كسر ما قبلها ، وقد علم أنّ الالف لا تثبت مع التحريك بل تصيرُ همزةً فكأنَ الردَّ إلى ذلك الأصلِ أوْلى من ادخال الكلمة حرفاً ليس منها[٥].

(١) إذا كانت ياء المنقوص رابعة كالقاضي والغازي ومؤنثيها فالارجح حذف الياء في النسب، وهو المسموع عن العرب، وأجاز المبرد قلبها واواً بعد فتح ما قبلها وقلبها الفاً فيقال: القاضوي والغازوي. وينظر المقتضب ٣/ ١٣٦.

(٢) طمس بمقدار أربع كلمات.

(٣) طمس بمقدار كلمتين.

(٤) إذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعداً نحو: المقتدي، المستقصى المشتري ، يتحتّم حذفها لاستثقال اجتماع أربع ياءات في آخر الكلمة ولطول الكلمة وثقلها، ولأنّ الالف مع خفّتها تحذف في هذا المقام فالياء التي هي أثقل من الالف أولى بالحذف.

(٥) تقلب الف المقصور إذا كانت ثالثة واواً لتقبل الكسرة التي قبل ياء النسب ولم تقلب ياءً كراهة =

نعم يمكن الردّ إلى الياء فيما أصلُ الالف ذلك لئلا تتوالى الياءات والكسرتان فعدل إلى اجتماعهما وهي الواو، أوْ لا ترى ذلك اجتماعهما ردفين في القصيدة الواحدة نحو: «سعيد، وعمود، وكثير ، وقدور»[١] ولا يجوز مع واحد منهما الالف البتةَ، ولذلك قال أبو عثمان في الخصائص، أو غيرها: إذا خفّفت الهمزة في «جَيْئَل»[٢] لا يجوز قلب الياء الفاً على مذهب من أجرى العارضَ مجرى اللازم، واعتدّ به فقال في : رُويَا تخفيف: رُؤْيا فقلب الواو لاجتماعهما، والسابقُ ساكن، وذلك لشدّة الشّبه بينهما وبُعدهما من الألف[٣].

فإن قيل : فياء المتكلم يلزم ما قبلها الكسرة ومع ذلك قد سلمت الألف قبلها في «عَصاي، وهُداي» فهلاّ كانت ياء النّسبة كذلك؟

قيل: كَسْرُ ما قبلها وإنْ كان لازماً لكنّ التغيير في النّسب أكثرُ، ألا ترى أنّه ينكسرُ ما قبلها، وأنّها تَنقلُ الاسم إلى الصّفة بعد أنْ لم يكن يوصف به، وأنّه يصيّرُ حرفَ إعراب

= اجتماع الياءات مع الكسرة.

(١) ينظر الخصائص ١/ ٨٤، ١١٥.

(٢) في اللسان (جال) ١٣/ ١٠١: «وجيال وجيالة: الضبع معرفة بغير الف ولام. . على: فيعل. . وقال أبو علي النحوي: وربما قالوا جيلَ بالتخفيف ويتركون الياء صحيحة لأنّ الهمزة وإن كان ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النيّة معاملة المثبتة غير المحذوفة، ألا ترى أنهم لم يقلبوا الياء الفاً كما قلبوها في نحو: ناب ونحوه، لأنّ الياء في نيّة السكون».

(٣) في الخصائص ٣/ ٩٢: «تقول في تخفيف: حوأبة وجيئل: حَوَبَة وجَيَل، فيصحّ حرفا اللين، ولا يقلبان لمّا كانت حركتهما غيرلازمة، ومن ذلك قولهم في تخفيف: رُؤْيا ونُؤْى: رُوْيا ونُوىٌ، فتصحّ الواو هنا وإن سكنت قبل الياء ؛ من قبل أنّ التقدير فيهما الهمز، كما صحّت في: ضَوٍ ونوٍ تخفيف: ضوء ونوء، لتقديرك الهمز، وارادتك إيّاه، وكذلك أيضاً نحو: شي وفي في تخفيف : شيء وفيء لذلك. . . فإن قيل فيما بعد: فقد العرب الحرف للتخفيف ، وذلك قول بعضم ريًا وريّة في تخفيف: رؤيا ورؤية وهذا واضح، قيل: الفرق إنك لما صرت إلى لفظ رُوْيا ورُوية ثم قلبت الواو إلى الياء فصار: ريًا وريّة إنّما قلبت حرفاً إلى آخر كأنّه هو؛ ألا ترى إلى قوة شبه الواو بالياء وبعدُها عن الالف، فكأنّك لمّا قلبت مقيمٌ على الحرف نفسه، ولم نقلبه لأن الواوو كأنّها هي الياء نفسها، وليست كذلك الالف؛ لبعدها عنهما بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علماً. وهذا فرق. وما يجري من كلّ واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثيرة. .».

الكلمة حشواً، وتكون هي حرف للإعراب (   )[١] أنّ الالف لا تحذف في الاضافة إلى ياء المتكلّم أينَ وقعت .

نقول في: «حبارى: حباراي» ويُحذف هذا في النسب على طريق الوجوب، كذلك: «حبارِيّ» وقد أوضحت ذلك فاعرفه.

وإنْ وقعت رابعةً سكن ثاني الكلمة نحو: «مَلْهى»[٢] وإنْ وقعت خامس فصاعداً وجَبَ حذفُها تقول في: «قَبَعثَرى: قبعثرِيّ»[٣] لا غرو في ذلك لما تقدّم.

وقوله: «أو واو تلت ضمّة» يريك أنّكَ لو بَنيْتَ مثل: (فَعُلَة) بضمّ العين من: «رَمَيْتُ» لقلْتَ: «رَمُوَةٌ»[٤] وذلك مع بناء الكلمة علىتاء التأنيث؛ فإذا نسبْتَ إليه قلْتَ: «رَمُوِيٌّ» وإذا كانت رابعةً نحو: «مريوة» فأنت مخيَّرٌ في إقرارها وحذفها تقول: «مريويٌّ، مريِيٌّ».

وإذا كانت خامسة نحو: «قُلنسُوة» وجب حذفها في النسب تقول: «قلنسِيٌّ»[٥] وكذلك ما زاد.

---

(١) طمس بمقدار كلمتين.

(٢) تقول: مَلْهِيّ، ملهويٌّ، وملهاوِيٌّ. والقلب أرجح لأنّ الالف منقلبة عن أصل وهو الواو . وإنما حذفت الالف للتخلص من التقاء الساكنين، وقلبت واواً في الثاني وفصل بينهما وبين اللام بالف بعد قلبها واواً في التأنيث لشبهها بألف التأنيث المحدودة.
واعلم أنّ القاعدة التي تحكم المقصور الذي ألفه رابعة وثانية ساكن تتلخص في أنّ الالف إذا كانت للتأنيث نحو: سلمى جاز حذفها وهو الأجود لأنها قوية الشبه بتاء التأنيث في المعنى والزيادة، وجاز إلقاؤها وقلبها والفصل بينها وبين لام الكلمة بالف تأنيث تشبيها لها بالف التأنيث المحدودة.

(٣) في اللسان (قبعثر) ٣٧٨/٦: «القبعثرى» الجمل العظيم ، والأنثى: قبعثراة، والقبعثري أيضاً: الفصيل المهزوم.».

(٤) ينظر المنصف ٢٨٨/٢-٢٨٩.

(٥) حذفت التاء ثم قلبت ضمة السين كسرة فانقلبت الواو ياءً ثم حذفت هذه الياء لسكونها خامسة.

وقوله: «تَلَتْ ضمّة» لا حاجة إليه إذ لا تثبت الألف إلاّ كذلك ، لأنّه إنْ انكسرَ ما قبلها وَجبَ قلبها ياءً؛ فأمّا «حِذْوةٌ» فإنّه شاذٌّ .

وقال أبو الفتح: «صحّحَ كراهةِ اللبس إذْ : «حيْدوة»: (فعلوةٌ) فلو: قلبت الواو ياءً لكانَ)فَعْلية) كـ «هَديّة» ، ولم يعلم انقلاب الياء غير الواو، وإنْ يُفتح ما قبلها قُلبتْ الفاً.

قال:

«فإنْ وقعتِ الالفُ لغير تأنيث أُجيز قلبها واواً، وقد تقلب رابعةً للتأنيث فيما يُسكّن ثانيه»[١].

أقول:

الالف متى وقعت رابعةً فإمّا أن تكون منقلبة عن حرف أصلي كـ «مَغْزى، ومَلهى»، والأصل: «مغزوٌ، وملهوٌ»[٢] لأنهما من: «الغزو واللهو»، لكن قُلبت ياءً لوقوعها رابعةً ثـم قُلبـت ألفـاً لتحـرّكهـا وانفتـاح مـا قبلهـا، فهـذه مختـارٌ فـي النّسـب قلبُهـا واواً كقولك: «مغزويٌّ، وملهويٌّ». ويجوز حذفها كقولك: «مغزِيٌّ وملهيّ». فوَجْهُ الأول: أنّها منقلبةٌ عن أصل، والأصل يحافظ عليه. ووَجْهُ الثاني: كونُها بعد ثلاثة أحرف فحذفت استخفافاً وأيضاً تقدّم أنَّ النّسبَ بابُ تغيير فجاز حذفُها فيه.

وهنا تنبيه: وهو أنّه إنّما قال: «فإنْ وقعت لغير تأنيث» ولم يقل: فإنْ وقعت أصلية، ليدخل فيه: «أَرْطَى»[٣] ونحوَهُ إذ أَلِفُه ليست أصلية بل زائدة للالحاق بجعفر، فحكمُها حكمُ الأصليةِ، فنقول: «أرطويٌّ، وأرطِيٌّ»[٤].

---

(١) في أصل التعريف في ضروري التصريف: «سكَنَ».

(٢) في الأصل: «ملهو ومغزو» وهو لا يناسب ترتيب: مغزى وملهى.

(٣) في اللسان (أرط) ٩/ ١٢٢: «الأرطى: شجر ينبت بالرمل. . ورائحته طيبة، واحدته أرطاة».

(٤) ولك وجه ثالث وهو الفصل بين الالف بعد قلبها واواً وبين اللام بالف لشبهها بالف التأنيث =

وقوله: «وقد تقلب رابعةً، إنّما أتى بـ«قد» للتقليل، ولأنّ الحذف إذا كانت [الألف][1] للتأنيث رابعةً كثيرٌ، والقلب قليلٌ، تقول في: «سَكْرَى وسكروِيٌّ» فَوَجْهُ الأوّل // أنّها زائدةٌ [فحذفها] أوْلى من حذف الأصل، ولأنّ الكلمة تغلبُ بها، ولأنّ الياء يجب حذفُها في الاسم المنسوب، والالفُ أختُها في التأنيث فحُمِل عليها في الحذف.

١٧/ ظ

والثّاني: أنّها جرت مجرى الحروف الأصلية في بناء الكلمة عليها، وأنّها لا تفارقها، ولذلك اعتدّوا تأنيثها بتأنيثين، وقد يريدون قلبها ألفاً مع قلبها واواً فيقولون: «حبلاويٌّ»[2].

وقوله: «فيما يسكن ثانية» يحترز به من مثل: «جَمَزى[3]، بَشَكى»[4] فإنّه لا يجوز في ألفه القلبُ، وعلّلوه بأنّ الحركة عندهم جاريةٌ مجرى الحرفِ[5]، فكأنّ الألف إذاً خامسةٌ[6]، والألف كذلك يجب حذفُها كقولك في : «مصطفى: مصطفِيٌّ».

وعندي أنَّ المانعَ من ذلك يجوز أنْ يكون هرباً من اجتماع أربعِ متحركاتٍ في كلمةٍ، وذلك منتفٍ في اللغة فاعرفه.

= المحدودة، والحذف كما أسلفنا أجود. فنقول على الوجه الثالث: أرطاوي. وسيأتي الشارح على بيان ذلك في موضع لاحق.

(١) [الالف] زيادة اقتضاها السياق.

(٢) ينظر المقتضب ٣/ ١٤٧-١٤٨.

(٣) في اللسان (جمز) ٧/ ١٨٨ : «حمارٌ جَمَزى: ثّاب سريع وكذلك الفرس وجمزى وبشكى وزلجى ومَرَطى وما جاء على هذا الباب لا يكون إلا من صفة الناقة دون الجمل..»

(٤) في اللسان (بشك) ١٢/ ٢٨١ «امرأة بشكى اليدين وبشكى العمل: خفيفة اليدين في العمل سريعتهما. وناقة بشكى: خفيفة المشي».

(٥) ينظر هذا التعليل في الكتاب: ٣/ ٣٥٤، والمقتضب ٣/ ١٤٨-١٤٩.

(٦) المقصور الذي ألفه رابعة وثانية متحرّك تحذف الفه، لأنّ الحركة كحرفٍ تحدث زيادة ثقل. ولهذا عومل معاملة المقصور الذي ألفه خامسة، فالالف تحذف استثقالاً.

قال:

«قد يقال: مَرْمَوِيٌّ وراماويٌّ في النّسب إلى مَرْمَىً ورامٍ [وكذا ما أشبههما]»[١].

قلت:

اعلم أنّ الأصل: «مرميٌّ وراميٌّ» لأنّ اسم مفعول من: «رميت» فلمّا جمعتِ الواوُ والياء، وسُبقت الأولى بالسكون قلبت الواو الأولى وأدغمت الياءُ في الياء، وقُلبتْ ضمةُ الميمِ كسرةً، فالياء الأولى زائدة، والثانيةُ لام، فإذا نسبت إليه ففيه وجهان:

أحدهما: أنْ يعاملَ معاملة: «عديّ» فيحذفوا الياء الأولى لأنّها ساكنةٌ زائدة، وتُبدلُ من كسرة الميم فتحةٌ، ومن الياء الفاً، ثم تقلبُ الالفَ واواً فنقول: «مرمويٌّ».

والآخرُ: أنْ تحذفهما جميعاً فنقول: «مرميّ»[٢] فوزن الأول: (مَفْعَليٌّ)، ووزن الثاني: (مَفْعيُّ)، إذ هو محذوفُ اللام. وأمّا: «راميٌّ» ففيه إشكالٌ[٣] لأنّه إنْ كانت ياؤه المشدّدةُ للنّسب فمتى أردت أنْ تنسب إليه وَجَبَ حذفها، ولا يجوز حذفُ واحدهما.

نعم إنْ أراد بـ «راميّ» أنّه (فاعول) كـ «عاقول» فقلبت الواو لما قدّمنا جاز حينئذٍ: «رامويٌّ» لأنّهما ليستا زائدتين، بل الأُولى زائدةٌ، والثانيةُ لامٌ؛ وإنْ كان «رامي» منقوصاً، جاز فيه: «رامِيٌّ» بحذف الياء، وو«رامويٌّ» بابدالها واواً. وهذا بيّن.

قال:

«وتحذف أيضاً كلُّ ياءٍ تطرّفت لفظاً أو تقديراً بعد ياءٍ مكسورةٍ مُدغمٍ فيها أخرى ما لم

---

(١) [وكذا ما أشبههما] زيادة من أصل (التعريف في ضروري التصريف).

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٣٥٢-٣٥٣. والمقتضب: ٣/ ١٤٧-١٤٨.

(٣) خلاصة القول فيه أن ما ختم بياء مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً حذفت سواء كانتا زائدتين نحو: تركيّ فيقال في النسب إليه تركيّ باتحاد لفظ المنسوب والمنسوب إليه ولكن يختلف التقدير، أم كانت احداهما زائدة والأخرى أصلية نحو: مرميّ. فنقول في النسب إليه: مرميّ، وبعض العرب يحذفوا الأولى لزيادتها ويبقي الثانية لأصالتها، ويقلبها الفاً ثم يقلب الالف واواً فيقول: مرمويٌّ.

يكنْ ذلك في فعلٍ أو جارٍ عليه».

قلت:

يشير إلى «مُحيٍّ»[١] وهو اسم الفاعل من: «حييتُه» كـ «مُكسِّرٍ» اسم فاعل من: «كسّرته»، وأصلُهُ: «محيّيٌ» الياء المشددة عينٌ، والثانيةُ لامٌ؛ فإذا نسبتَ إليه تصوّرتَ أنّك حذفتَ الياءَ الأخيرةَ، لئلا تجمَع خمسِ ياءاتٍ. كذا قال العبدي في برهانه.

وأرى ها هنا تفصيلاً، وهو أنّه إنْ كان النّسب إليه وهو منكّرٌ مرفوعٍ أو مجرور، فلا حاجة إلى أنْ يقال التي هي لامٌ حذفت لئلا تجتمع خمس ياءات لأنها محذوفة لالتقاء الساكنين هي والتنوين وإنْ نسبت إليه وهو منصوبٌ أو معرّفٌ بلامٍ أو إضافةٍ فالقول [ما][٢] قال العبديّ، ولعل ذلك (   )[٣] فلا غنى[٤] عن حذف إحدى اليائين لئلا تجتمع أربع ياءات، والمحذوفة الساكنة لضعفها، ثم تقلبُ الياءُ الفاً فتصير: «محيا» كـ[٥] «هدى» فتقول: «مَحيوِيٌّ» كـ «هدوِيّ»، والوزنُ: (مفعِيّ»[٦] لأنّه محذوف اللام[٧].

---

(١) حذفت الياء الثانية لاستثقال اجتماع الياءات في آخر الكلمة، وبقيت الأولى لاصالتها وأضيفت ياء النسب.

علماً بأن ياء حييت، وأحييت - وإن كانت العين معتلّة شبيهة بياء: رميت وأعطيت والعين فيهما صحيحة لأنّ عين: حييت وأحييت لما صحّت كراهية اعلالها واعلال اللام جرت مجرى عين رميتُ وأعطيتُ في الصحة، وإنْ كان بيهما فرقٌ في مواضع أخرى ولهذا لم تحذف الياء الأولى.

وينظر الكتاب ٣/ ٣٧١، والمنصف ٢/ ١٨٧-١٨٨.

(٢) [ما]زيادة اقتضاها السياق.

(٣) كلمتان مبهمتان.

(٤) في الأصلل: غنا.

(٥) في الأصل: والوزن.

(٦) في الأصل: معفى.

(٧) بيان ذلك أنّه فراراً من اجتماع أربع ياءات حرّكت الأولى بالفتح وبقيت على حالها، وتحريكها بالفتح دون غيره لأنّه أخفّ الحركات ثم قلبت الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت =

وقوله: «ما لم يكنْ ذلك في فعلٍ» يريد: «أحيى» و«هو يحيي».

وقوله: «أو اسم جارٍ عليه» يريدُ بالجاري اسم الفاعل، أو المفعول وفيه نظر.

وذلك لأنَّ اسم الفاعل في النّسب تحذف منه الياء على سبيل الوجوب، وإذا لم تنسبْ إليه فإنْ فإنْ كان منّوناً مرفوعاً أو مجروراً حذفت ياءَهُ لالتقاء الساكنين، وإنْ كان معرّفاً فإنَّ ياءَه تثبت؛ والاسم المفعولُ تقلبُ ياؤه الفاً ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، وبعد ذلك تُحذفُ الياءُ الساكنة أيضاً فنقول: «محيويٌّ» في النّسب إليه، ولهذا قال أبو علي في التكملة: «يستوي لفظ الفاعل والمفعول»[١].

والله تعالى أعلم بالصواب

قال:

«فَصْلٌ. تُبدلُ ياءَ الالفُ التاليةُ ياءَ التّصغير ما لمْ تستحقّ الحذفَ».

قلتُ:

إذا صغّرت[٢] نحو: «كتاب، غراب، غزال» فإنّ ياءَ التصغير تقعُ تاليةً فيقع الألف

= الالف واواً لأنّ العين ثانية حكماً، ولأنّ ما قبلها ساكن كالمعدوم.
وفي حالة النّصب يُشبه الحرف الأخير أعني الياء - وهو معتل - الحرف الصحيح بظهور حركات الإعراب عليه، ولهذا يعامل معاملتة.
أمّا (هدى) التي أشار إليها الشارح فالنسب إليها يتم بقلب الالف الثالثة واواً لتقبل الكسرة التي قبل ياء النسب ولم تقلب ياءً كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة وذلك ثقيل.

(١) في التكملة ٥٨٢-٥٨٣: «وكذلك اسم الفاعل والمفعول من أفعل يعتلان على أفعالهما فمقيمٌ بمنـزلة: يُقام.
وكذلك اسم الفاعل والمفعول من افتعل وانفعل إلاّ (إنّ لفظ الفاعل والمفعول متفقان) تقول: هو مختارُ الثوب، والثوبُ مختارٌ، وتقول: جَمَلٌ وجَبَلٌ منقادٌ فيه.
ومستفعل ينفصل منه الفاعل من المفعول تقول: رجل مستقيم ومكانٌ مُستقام فيه.

(٢) تصغير الاسم بمنـزلة وصفه بالصّغر فقولنا: حُجير، كقولنا: حجر صغير ويدلُ على ذلك أنّ مَن أعمل اسم الفاعل نحو: هذا ضاربٌ زيداً، إذا صغّر فقال: ضويرب لم يستحسن أعماله في المفعول =

بعدها، ومُحالٌ أنْ يلفظ بها بعد حرفٍ ساكن فتقلبها ياءً، وتدغمُ ياءَ التّصغير فتقول: «كُتيّبٌ»[١].

هنا تنبيه: وهو أنَّ الضّمة في: «غُريب» غيرها في «غُرابٍ» إذْ هي فيه حادثة للتصغير، والاختلاف بتقدير اللفظ.

ونظيره ما قاله عبد القاهر في مقتصده، وهو أنّ مَن قال: «ثُبون»[٢] بضمّ الثّاء، فالضمّة غيرها في: «ثُبَةٍ» وكذلك قول الجميع في ترخيم: «منصور: يا منصُ» على لغة مَن يقول: «يا حارُ» بضمّ الواو[٣] وكذلك: «فُلْك» للواحد والجمع[٤].

وقوله: «ما لم يستحق الحذفَ» يحترزُ به من: «عُذَافر[٥] وجُوالَق[٦] فإنّ تصغيرهما:

= به كما لا يستحسن إذا وصفه فقال: هذا ضاربٌ ضريفٌ زيداً.
التصغير يكون في الأسماء المعربة بضمّ أوائلها وفتح الحرف الثاني منها، ولحاق ياء ساكنة ثالثة، وهو يجري على ثلاثة أمثلة: على فُعيل، وعلى فُعيل، على فُعيعيل..»
التكملة: ٤٨٧.

(١) بقلب الالف الثالثة ياءً لاتصالها بالآخر ولوقوعها بعد ياء التصغير.

(٢) في المقتصد ١/ ١٩٨: «وكذلك يعتقد في ثبوت وقلون أنّ الضمّة في الجمع غير الضمّة في الافراد نحو: ثُبَةٍ وقُلَةٍ، بدلالة أنّهم قالوا: ثُبُون وسِنون، فغيروا الحركة وإنْ لم يحصل الاختلاف في لفظ قُلُون كما ظهرَ في سِنون حملاً للشيء على نظيره... وإنّما كثر نحو: ثُبون وسِنون ولم يكثر نحو أرضون لأجل أنّ المحذف من نحو: ثبة وقلة لام الفعل، والمحذوف من أرض تاء التأنيث المردودة: أريضة، والأصلي أولى بأنْ يُعوّض عنه من الزائد».

(٣) في ترخيم: منصور، وحارث يقال: يا منصُ، ويا حارُ على لغة من لا ينتظر، كأنك جعلت الاسم بمنـزلة اسم لم يدخله الحذف فقولك يارُ كقولك يا زيدُ فالمحذوف هنا ساقط لفظاً وحكماً. أما قولك يا حار فعلى لغة من ينتظر، وعلى هذه اللغة يكون المحذوف من المنادى المرخم ساقط لفظاً لا حكماً. ينظر المقتصد: ٢/ ٧٩٢-٧٩٣.

(٤) قال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [الأعراف: ٦٤] بمعنى السفن على احتمال المفرد. وقال تعالى: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤] والسفن للجمع. وينظر [يونس: ٧٣] و[الشعراء: ١١٩] و[الإسراء: ٦٦] و [لقمان: ٣١] وغيره في القرآن الكريم كثير.

(٥) في اللسان (عذفر) ٦/ ٢٣٠: «جمل عذافر عذوفر: صلب عظيم وشديد والأنثى بالهاء».

(٦) في اللسان (جلق) ١١/ ٣١٨: «والجوالِق والجوالَق: بكسر اللام وفتحها: الأخيرة.

«عُذيفَرٌ وجُويلقٌ» بحذف الالف دون قلبها لأنّ (الكلمة بها)[١] خماسية فلا بُدّ من حذفها بخلاف ما سبق فإن الكلمة بها رباعية[٢].

قال:

«والواو الملاقية ياءً في كلمة [ما][٣] لم // تَشِذّ أو تَرِدَ بأضعفِ الوَجْهين إنْ سكن سابقُهما لُزوماً، ولم يكن بدلاً غيرَ لازمٍ، ويتعيّنُ الادغامُ». ١٨/و

قلت:

يعني أنَّ الياءَ إذا اجتمعا، وسُبقَ الأوّلُ بالسّكون قلبت الواو ياءً، وأدغم الياءُ في الياء، ولا مبالاةَ بالمدوئة منها نحو: «سيّد، وميّت، وطيّ، وشيّ» والأصل: «سَيْود ومَيْوت[٤]، وطَوي، وشَوي» (فَيْعِل)[٥] يدلّك ما ذكرناه.

وهنا سؤالان:

الأوّل: أنْ يُقال لِمَ وجبَ ذلك وليسا بمثلين؟

والثاني: لِمَ يتعيّن قلب الواو، ولم يكن الأمرُ بالعكس؟

---

(١) طمس بمقدار كلمتين، فاجتهدنا.

(٢) حذفت الالف لبعدها عن الطرف ولأنّ وجودها يخلّ بصيغ التصغير، ولفظة خماسية هي في الأصل المخطوط (خماسيها) فاجتهدنا.

(٣) [ما] طمس في الأصل.

(٤) في الأصل: سويد، وميوت. وما أثبته من المنصف ٢/١٧.

(٥) في المنصف ٢/١٥-١٦: «قال أبو الفتح: اختلف الناس أيضاً في مَيّت وما كان نحوه فذهب أصحابنا إلى أنه «فَيْعِل» مكسور العين كأنّه كان «مَيْوِت» ثم قلبت الواو ياء لسكون ما قبلها وجرت الياء في فيعَل مجرى الف فاعل، فاعلّوا العين بعدها كما همزوها بعد الف فاعل نحو: قائم وبائع، لأنّ الياء ثانية ساكنة وقبلها فتحة كما أنّ الالف كذلك.. وأما البغداديون فذهبوا إلى أنّه «فيعَل» لقالوا: مَيَّتٌ بالفتح، ولما كسروا قولهم في بناء «فيعلان» هَيَّبان وتيَّجان بالفتح، ولم نرهم قالوا: هيِّبان بالكسر».

وينظر المصدر نفسه ٢/١٧-١٨.

والجواب عن الأوّل أنهما يجريان مجرى المثلين لوجوه؛ منها: اجتماعهما في المدّ واللين، ومنها كونهما بياناً للأسماء المضمرة نحو: «به، وعَلاَمه» ومنها أنّهما يحذفان في الفواصل والقوافي تخفيفاً عند الوقوف كقوله[1]:

وبعض العومِ يخلقُ ثم لا يَفْرْي

وقوله[2]:

وقلتُ لشُفّاع المدينةِ أوْجِفْ

يريد: أوجفوا.

ومنها أن الياءَ إذا وقعت ساكنةً وقبلها ضمّةٌ قُلبتْ واواً، والواو إذا وقعت ساكنة وقبلها كسرة قلبت ياءً.

ومنها قلبها إذا تحرّكا وانفتح ما قبلهما، وليس ذلك مطلقاً، ويأتي تفصيلُه إنْ شاءَ الله تعالى.

ومنها قلبهما همزةً عند وقوعها طرفاً بعد ألف زائدة[3].

---

(١) بعض بيت لزهير بن أبي سلمى وروايته في ديوانه ص٩٤.

ولأنْتَ تفري ما خلقتَ وبعـ ... ـضُ القوم يخلقُ ثمّ لا يفري

وهو من قصيد مدح بها هرم بن سنان أولها:

لمن الديار بقُنَّ الحجر ... أقوينَ من حجج ومن دمر

(٢) عجز بيت لتميم بن أُبيّ مقبل العجلاني في ديوانه ص١٩٧ وروايته:

جزيتُ ابنَ أروى بالمدينة قَرْضَهُ ... وقلتُ لشُفّاع المدينة أوجفوا

والبيت من شواهد سيبويه في كتابه ٢/ ٣٠٢

(٣) أبدلت الهمز من الياء في ثلاثة مواضع: احدها لازم والثاني جائز والثالث غير مقيس. الأول إذا وقعت الياء حرف إعراب بعد الف زائد نحو: رداء وبناء وقيل: هي مبدلة من الف مبدلة من ياء. =

ومنهما اجتماعهما في الردف كقوله:

يــا حبّــذا قــريبتــي وعمــومِ   وحبــذا منطقهــا الــرخيــمِ

ومنها أبدال الألف منهما ساكنين نحو: «تاجَلُ» في «توجلُ» و: «يايسُ في: ياءَسُ»، وهو في الياء أكثرُ. نصّ عليه أبو الفتح في منصفه[1]، ولذلك ترجّح قول الخليل: في «هاهيت» على قول أبي عثمان.

= وكذلك الياء إذا كانت عين (فاعل) إذا كان لام فعله صحيحة نحو: بائع وكذلك إذا كانت بعد الالف في الجمع المانع من الصرف وكان بعدها حرف واحد، ولم يكن عيناً نحو: سفائن.

ومن الثاني: وقوعها بعد الفٍ زائد بعدها تاء التأنيث نحو: صلاءَة وصلاية ومن الثالث غير المقيس قولهم: في أسنانه أكلٌ، أي: يكلٌ: أي قصر.

وتبدل الهمزة من الواو في ثلاثة مواضع أيضاً. الأول وقوع الواو حرف إعراب بعد الفٍ زائد نحو: كساء. وقيل هي مبدلة من الف مبدلة من واوٍ ونحو: عجائز، واوائل، والثاني جائز نحو قولهم في وسادة والثالث غير مقيس نحو: أحَد، وأناة. ومؤسى.

ينظر كتاب الفصول ١٢١-١٢٤.

(١) في المنصف ١/ ٢٠٢-٢٠٤: «قال أبو عثمان: وقد قال قوم من العرب: وَجِل ييجَلُ، ووحل ييحَلُ وذلك أنّهم استثقلوا واواً ساكنة بعد ياءٍ، فابدلوا منها ياءً وشبّهوا هذا بميّتٍ حين كرهوا: مَيْوِت، وإن كان ليس مثله. . . قال أبو الفتح: قوله: وإن كان ليس مثله يريد: أنّ «ميّتاً» إنما انقلب واوه لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأصله: ميوت، وييوجلُ بضدّ ميوت لأنّ الواو من يوجَل هي الساكن والياء قبلها متحركة، وهذا لا يوجب القلب ولكنّ وجه الشّبه بينهما اجتماع الواو والياء وأنّ إحداهما ساكنة، والأخرى متحرّكة، وهذا تشبيه لا يجب فيه القلب، ولكنّ فيه ضرباً من التعلّل بعد السّماع. وقوله: في قول مَن قبل الواو: «ييجَل» وهذا أقيس، يريد: أنّ وجه القياس فيه أنّ قبل الواو كسرة، وهذا يجب فيه قلب الواو الساكنة ياءً. . . فأمّا من قال: يا جَلُ فنظير قولهم: حاحيتُ، وعاعيت، وأصله: حيحيت وعيعيت، فقلب الياء الفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة . . . ومَن قال: ياءَسُ فينغي أن تكون الالف عنده منقلبة عن الياء لأنّها قد ثبتت في: بئِس، فإذا صار إلى المضارع فكأنّه قدّره: ييأس، ثم قلبت الياء الفاً. . .» وينظر التكملة: ٥٦٩-٥٧٠، والممتع ٢/ ٤٣٢-٤٣٣.

«هاهيت»[١] على قول أبي عثمان[٢].

والجواب عن الثاني من وجهين:

أحدهما: قالَهُ أبو علي في التكملة، وهو أنَّ الباء من حروف الفم، والواو من حروف الشفة، والادغام في حروف الفم أكثرُ منه في حروف الطرفين[٣]، ويؤكّده الباء في الفاء كقولك: «اذهب في ذلك» ولم يجيزوا ادغام الفاء في الباء[٤].

ومما يُحكى عن الكسائي من إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾[٥]

---

(١) هاهيت ومثلها: عاعيت وحاحيت من أصوات الغنم.

(٢) قال أبو عثمان: «وكذلك حاحيت وعاهيت، وهاهيت لكنّهم ابدلوا الالف لشبهها بالياء، وكان الخليل يقول الالف بدل من الياء لأنّها لو كانت من الواو جاءت على أصلها، كما جاءت: ضوضيت وقوقيت، ألا ترى أنّ أحداً لا يقول: قاقيت، ولا ضاضيت، فلمّا جاءت حاحيت وأخواتها على غير أصلها جعلها بدلاً من الياء لأنه لم يسمع شيء من الياء في هذا الباب جاء على أصله.

والقول عندي على خلاف ذلك؛ لأنّ ضوضيت وقوقيت على أصلها، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذا ليس على أصله أعني: حاحيت وأخواتها ألا ترى أن الذي يجيء على أصله يقاس عليه ما لم يجيء على أصله؟

وقول الخليل مذهبٌ. لأنّ الشيء ربّما جاء مخالفاً للفرق...».

وقال أبو الفتح مطلقاً: «وقوله: وقول الخليل مذهبٌ؛ لأنّ الشيء ربّما جاء مخالفاً للفرق، رجوع إلى تقوية قول الخليل، يقول: مجاءت ذوات الواو مخالفة لذوات الياء في هذا الموضع؛ فلم ينطق بذوات الياء على الأصل للفرق بين الياء والواو. وقوله: ربّما؛ لأنه ليس بلازم».

المنصف: ٢/ ١٦٩-١٧١.

(٣) ينظر التكمل: ٦١٦.

(٤) في التكلمة: ٦١٦: «ومما لا يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه الميم والراء والفاء والشّين والضّاد، وكذلك كلّ حرفٍ فيه زيادة صوت لا يُدغم فيما هو أنقص صوتاً منه لما يلحق المدغم من الاختلال ولذهاب ما يذهب منه في الصوت. تقول: أكرمْ بَكراً فلا تدغم الميم في الباء لما في الميم من الغنّة، وتقول: إصحبْ مطراً فتدغم الباء في الفيم، وكذلك تقول: اعرفْ بكراً فلا تدغم الفاء في الباء لأنّها انحدرت إلى الفم حتى قاربت مخرج الثّاء. وتقول: «اذهب في ذلك» فتدغم الباء في الفاء وعلى هذا القياس الحروف الأخر».

(٥) من سورة سبأ: ٩ وتمامها: ﴿أَفَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَىٰ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ=

فقد استضعفَ وحُمِلَ على الاخفاء[١].

والثاني: أنَّ الياءَ أخفُّ من الواو فكان القلبُ أسرعَ لها كذلك.

قوله: «لم يشذّ» يعني: «ضَيْوَن»[٢] و«عوى الكلبُ عَوْيَةً»[٣].

وقوله: «أو تردّ بأضعفِ الوجهين» يريد نحو: «قَسيور» في تصغير: «قَسْوَرٍ»[٤]، و«جُدَيْوِلٍ» في تصغير «جدول»، وإنما سلمت حملاً على: «قساور وجداول»، وذلك لأنَّ التصغير والتكبير من وادٍ واحدٍ فيحملُ هذا على هذا تارةً، وذلك على هذا أخرى.

فإن قيل: فأيُّهما يكثُرُ حملُهُ على صاحبه؟

والجواب أنَّ الذي يكثر إنَّما هو حملُ التصغير على التكثير، ويقلُّ عكسه، وما ذكره

= بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ أَوۡ نُسۡقِطۡ عَلَيۡهِمۡ كِسَفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّكُلِّ عَبۡدٖ مُّنِيبٖ ﴿٩﴾

(١) في الكشاف ٣/٢٨١: «وقرأ الكسائي يخسف بهم بالادغام وليست .. بقوية ولما كانت القراءة سنّة متّبعة ويوجد فيها الفصيح والأفصح تيسيراً من الله تعالى على عباده في قراءة القرآن يكون الكسائي صادراً في قراءته عن سماع لا يجوز ردُّهُ والله أعلم.

ينظر البحر المحيط ٧/٢٦١، ومعجم القراءات القرآنية: ٥/١٤٥.

(٢) في اللسان (ضون) ١٧/ ١٣١-١٣٢: «الضَيْوَن: السِّنَّور الذكر، وقيل هو دويبة تشبهه نادر. خرج على الأصل كما قالوا رَجاء بن حيوة، وضيون أندر لأن ذلك جنس وهذا علم، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره. والجمع: الضياون».

(٣) وجه الشذوذ في ضيون أنّ جمعها بالهمز هو القياس غير أنّهم قالوا: ضيون وضياون فلم يهمزوا لأنّ الواو صحت في المفرد فجاءت على الأصل في الجمع أيضاً.

قال أبو الفتح: «ولكنّ الذي حسَّن التصحيح فيه ما اذكره، وذلك أنّه قد احتُمل في واحد ضياون اغلظ مما احتمل في جمعه لأنّ ثبات الواو في «ضيون» مع أن قبلها ياء ساكنة أغلظ من احتمال الواو في ضياون».

ووجه الشذوذ في «عَوْيَة» بعدم اعلال الياء مع أن قبلها واو ساكن. والوجه إعلالها بقلبها الفاً. يقال: عوى الكلب والذئب يعوي عيّا وعواء وعوة وعوية وكلاهما نادر.

ينظر المنصف ٢/٤٦-٤٧، واللسان (عوى) ١٩/٣٤٢-٣٤٣.

(٤) في اللسان (قسر) /٤٠٢: «والقسور: الصيّاد، والقسور: الأسد والجمع قسور... وقال ابن سيده أنَّ القسور والقسور اسمان للأسد..».

أبو الفتح في التّعاقب من أنَّ ذلك إنّما يحملُ أضعفَ التصغيرين على أقواهما، ألا ترى أنّكَ لمّا صغّرتَ الاسمَ فأنت تقيم على الأفراد الذي هو الحالةَ الأولى الأصلية، وإذا كسّرتَهُ فقد انقلب إلى الجمع الذي هو الحالةُ الفرعية، ولذلك اعتدّ بالتكثير شيئاً مانعاً من الصّرف دون التصغير.

والحدُّ أنْ يقول: «قسيّر، وجُديّل» فيقلبُ لما ذكرناه[1].

وقوله: «إنْ سكن سابقهما لزوماً» إنّما اشتُرط سكون الأوّل ليصحَّ الادغامُ، فإنّ شرطه أنْ يكون الأوّل ساكناً، فإنْ عرض فيه السكون لم يُقلب الواوُ ياءً، وذلك أنْ نبني من: «طويتُ»، مثلَ: «عَضْدٍ» ثم يسكن الواو كما يسكن الضاد فنقول: «طَوي»، لا يقلب الواو ياءً مع الاجتماع المذكور ولأنَّ السّكون عارضٌ.

وقوله: «ولم يكن بدلاً غيرَ لازم» يريد نحو: «رُيْيَا» فإنّك عند التخفيف تقلبُها واواً لسكونها، وانضمام ما قبلها، وبعد ذلك لا تُقلب ياءً، لأنَّ أصلها الهمزةُ والتخفيف عارض، والأصلُ التحقيقُ.

وكذلك واو: «سُوير» منقلبةٌ عن الف «سائر» فهي عارضة، إذ الأصل البناء للفاعل، والبناء للمفعول فرعٌ عليه.

وقيل: لو قُلبتِ الواو ياءً فقيل: «سُيِيّر» لم يعلم أ (فيْعل) وزنُه أو (فَوْعل) فصحّحتْ

(١) جريا على القاعد القائلة إنّه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت أحداها بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم في الياء سواء كانت زائدة أم عيناً متحركٌ في الأصل فأُعلّت وسكنت نحو: سرور ومجال التي أصلها: مجول، فتقول في تصغيرهما: سُريّر ومجيّل.

وإن كانت متحركة سواء كانت زائدة أم أصلية غير لامٍ جاز فيها الوجهان القلب ياءً وهو الجيّد انسجاماً مع القاعدة المذكورة، والتصحيح لقوة الواو بالحركة ولكونها وسطاً، نحو: قسور وجدول، فتقول في تصغيرهما: قسيّر، وجديّل، وقُسيور وجديول.

ومثلهما نحو: محور: محيور ومحيّر، ومرود ومريود ومريّد.

وينظر المنصف ١/ ٣٢٤.

اجتنابا للَبسِ[١].

وهنا تَنبيهٌ:

وهو أنّ فائدة قوله: «غير[٢] // لازم» لا يظهر (   )[٣] فإنّ الواو حينئذٍ لا تصحّ بل ١٨/ظ يجب قلبُها ياءً، ومثالُه أنّك لو بنيت مثل: أُبْلُم»[٤]: من «الآية» وعينها ياءٌ لقلت: «أُيّ»، والأصلُ: «أأْيُيٌ» فالهمزة الأولى زائدة، والثاني فاءٌ، والياء الأُولى عَيْنٌ، والثانية لامٌ لكنْ وجبَ قلبُ الهمزةِ الثانية كراهيةً للمزتين، وقُلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فبقي: «أويْي» فحذفت لالتقائهما فبقي: «أُيّ» منقوصاً، ووزنُه: (أفع) بحذفِ لامه. فافهمه ففيه نوعُ غموضٍ[٥].

وقوله: «ويتعيّنُ الادغام» ظاهر لأنّك إذا قلبتَ الواوَ ياءً اجتمع مثلان، والأوّل ساكن، ، ولا مانع من الادغام فتعيّن المصير إليه.

---

(١) في المنصف ٢/٢٧: «قال أبو الفتح: يقول - يريد أبا عثمان - إذا خفّفت نحو: «رؤيا ورُؤية» قلت: «روْيا، وروية، بواو قبل الياء. لأنّ الهمزة الساكنة التي قبلها ضمّ إذا خفّفت جعلت واواً نحو قولك في تخفيف «جُؤنة وبُؤس: جُونة وبُوْس» ولم تدغم الواو في «روْيا وروْي» في الياء، لأنّ أصل هذه الواو همزة، فكما لا تدغم الهمزة في الياء كذلك لا يُدغم في الياء ما هو جارٍ مجرى الهمزة، لأنّ نيّة الهمزة وتقديرها يمنع من الادغام كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة وفي «بُويعَ» معنى آخر يمنع من الادغام ليس في «رُوْيا» وذلك أنّه لما كان الأصل فيه: بايَعَ وكانت بايع مدّة أرادوا أنْ تكون في بويع محافظة على الأصل، وليس في روْيا مدّة مُراعاة، فإذا صحّت روْيا لأجل أن الواو ليست بلازمة حسبُ، فإن تصحّ بويع لأن الواو ليست بلازمة، ولأنهم أرادوا المدّ في بايع ولئلا يلتبس بفُعِّل، أحرى، فلهذا كان سوير أجدر بالصحّة عنده من روْيا».

(٢) «غير» طمس في الأصل، ولم يبق منها غير حرفها الأول.

(٣) طمس بمقدار كلمتين.

(٤) في اللسان (بلم) / ٣٢٠: «والإبلم والأَبلم والأُبلم والأَبلم كل ذلك الخوصةُ... وفي حديث السقيف: الأمر بيننا وبينكم كقدة الأبلمة ... أي: خوصة المُقل وهمزتها زائدة».

(٥) ينظر المنصف ٢/٢٩٦، ٣١٥، والممتع ١/٣٦٥.

قال:

«وكذلك تبدلُ ياءَ الواوُ المتطرّفُ لفظاً، أو تقديراً بعد واوين سكنتْ ثانيتُهما».

قلت:

يعني أنّك لو بنيتَ مثال: (فُعْلُول) كـ «عُصْفُورٍ» من «غَزَوْتُ» لقلت: «غُزَويّ» والأصل: «غزوُوْوٌ» بثلاث واوات،، الأولى ضمومةٌ، والثانيُ ساكنٌ، والثالثة لامٌ وهي طرفٌ لفظاً، وذلك مستثقل، فقلبتَ الآخرةَ ياءً، ثم قلبت التي قبلها وهي الساكن ياءً أيضاً لاجتماعهما على الوصف السابق، فيبقى: «غُزْوِيٌّ»[1] فإنْ ادخلتَ على الكلمة تاءَ التأنيث صارتِ الواوُ متطرفة تقديراً لا لفظاً.

قال:

«أو الكائنةُ لامَ فُعُول جمعاً، ويُعطى مَتْلُوُّهما ما ذُكر من إبدال وإدغام».

قلت:

«أو الكائنةُ» معطوفٍ على قوله: «وكذلك تُبدلُ ياءَ الواوُ المتطرّفةُ»، ويشير إلى «عُصِيٍّ» في جمع: «عَصا»، وأصلُهُ: «عُصُووٌ» بواوين، الأُولى زائدة ساكنةٌ ومقابلةٌ الواو في «كعوب»، والثانيةُ لام الكلمة، ولائَمَهُ التصريفُ في طريقة الاعلال تقرير أحدهما أنّ

---

(١) في المنصف ٢/ ٢٧٦: «قال أبو عثمان: وكذلك «فُعلول» من: غزوت إلا أنّك تبدل الواو الآخرة ياءً، ثم تبدلُ لها الواو التي تليها، فيصير «غُزْويٌّ» فصار هذا بمنزلة النسب إلى «غزوٍ، وعَدْوٍ» وما أشبه.

قال أبو الفتح: يريد بقوله «وكذلك فعلول من غزوت» أنّك تُصحّح الواو الأولى من: غُزْوِيّ، لسكون ما قبلها؛ كما صحّت الياءُ الأُولى في «رُمْيّ لسكون ما قبلها، ولذلك شَبَّهَهُ بغزويّ كما شبّه «رُمْيًا بظبيّ» وأصل «غزوي» غُزوُوٌ. فقلبت الآخرة ياء لاجتماع ثلاث واوات فصارت: غُزْوُوْياً، ثم أُبدلت لها الواو التي قبلها، وأبدلت من الضمة قبلها كسرة فصارت: «غُزْوِيّاً» فالواو فيِ: غزويّ هي الواو الأولى التي كانت في: «غُزْوُوٌ، وليست كالواو في غَزَوِي، إذا أردت بناء «حَلَكوُك» من غزوت، لأنّ تلك بدل من الالف المبدلة من الواو التي هي الأولى».

الكلمة جَمْعٌ، والجمع مستثقل، والواو الأولى مدٌّ زائد فلم يعتدّ بها فصارت الواو هي لامَ الكلمةِ كأنها ليتِ الضمةَ التي في الصّاد، فكأنّه: «عُصُوّ» فقلبتِ الواو ياءً على حدّ القلب في: «أَدْلٍ وأَحْقٍ» فاجتمعت الياءُ المنقلبةُ مع الواوِ الزائدةِ مثلها فقلبتَ الواو الزائدة ياءً وادغمتِ الياءُ في الياء، ثم كُسرتِ الصّاد تمكيناً للياء وطلباً لسلامتها[١].

ومنهم مَنِ يكسرُ الياءَ اتباعاً لكسرة العين[٢].

ومنهم مَن يبقيها على حركتها وهي الضمُّ.

والآخِرُ: أنّهم يجرون الحرف مجرى الحركة؛ ألا ترى إلى حذفهم الحروف في: «لم يغزُ، ولم يدمْ، ولم يخشَ» كما يحذفون الحركة في «لم يضربْ»، وإذا كان كذلك فالواو كذلك فالواو الساكنة في «عُصِوٍ» كأنّها ضمّةٌ، وكأنّ الواوَ التي هي لامٌ قد وليتْها ثمّ بعد ذلك جرى الابدال على ما ذكرنا.

وقد أتى بعضٌ ذلك على أصله شاذاً كـ «نُحُوّ» في جمع: «نَحْوٍ» وهو أوّل ما تيسّر من (   )[٣]، و«بُهُوّ» في جمع: «بَهْوٍ»، وهو الصّدر.

قال أبو عثمان المازني: «هذا شاذٌّ مشبّه بما ليس مثله نحو: «صم» كما شبّه الذين قالوا: «صُيّم» بباب«عِصِيّ» إلاّ أنّ: «صُيَّماً» يطّرِدُ»[٤].

---

(١) في الممتع ٢/ ٥٥١: «إلا في «فعول» جمعاً فإنه يلزم قلب الواو الثاني ياءً ثم تقلب الواو الأولى ياءً لادغامها في الياء، ثم تقلب الضمّ كسرة لتصحّ الياء وذلك «عُصِيّ و دُليّ» والسبب في ذلك ثقل الجمعية، مع شبهة بـ «أَجْرٍ، وأَدْلٍ».

(٢) في الممتع: ٢/ ٥٥١ «ومن العرب من يكسر حركة الفاء اتباعاً لحركة العين، فيقول: عِصِيٌّ. وضمّها أفصح وأكثر».

(٣) بياض بمقدار كلمة واحدة.

(٤) في المنصف ٢/ ١٢٣: «قال أبو عثمان: فإذا جاءت الواو ثقيلية مثل هذه الواو، وكان الذي هي فيه جمعاً قلبت الواو ولم يجز اثباتها، وذلك نحو: «عصا وعِصِيّ، وعاتٍ عُتيّ» وإنْ شئت كسرت أوّل الكلمة، وإن شئت صممته، ولا يجوز بالواو، إلا أنْ يشذّ الحرف فيُحكى ولا يُجعل أصلاً.
قال بعض العرب: إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة» يريد: جمع «نَحْو» وهذا شاذٌّ مشبّه بما ليس مثله =

وقوله: «لام (فُعُول) جمعاً» يحترز به من (فعل) الذي لامُهُ واوٌ ليس بجمع ولكنّه مصدرٌ نحو: «عُتُو» مصدر: «عتا» فإنَّ الوجْهَ الجيدَ في هذا التصحيحُ، والقلبُ ضعيفٌ[١].

وقوله: «ويُعطى متلوّهما ما ذُكر من إبدال وادغام» يريد «بمتلوّهما»: الواو الزائد التي قبل الواو التي هي لامٌ، والضمير الذي يعود إلى (فُعْلُل) كـ «غُزوى»، وإلى (فُعولٍ) كـ«عصيّ» يبيّن أنهما يُبدلان ويُدغمان[٢].

قال:

«فإنْ كانت لامَ مفعولٍ ليست عينُهُ واواً، ولا مكسورةً أو لامُ فُعُول مصدراً، أو عَيْنَ فُعَلٍ جمعاً، فوجهانِ؛ التّصحيحُ أكثرُ».

قلت:

فإنْ كانتِ الواو (مفعولٍ)، وليست عينه واواً وذلك نحو: «مَعْدُوٌّ» فإنّه يجيء منه: «مَعديّ» وجاء في: «معدوّ معديّ».

قال الشاعر[٣]:

وقد عَلِمتْ عِرسيُ مليكةُ أنّني

أنا اللّيثُ مَعْدِياً عليه وعادِيا

= نحو: «صُوّم» كما شبه الذين قالوا: «صيم» بباب «عصِيّ» إلاّ أنّ «صُيّماً» وما كان مثله مُطرّدٌ، و«نُحُوٌّ» لا يطّردُ».

وفي شرح الشافية ٣/ ١٧١« وكذا نُجُوّ جمع نَجْو، وهو السّحاب، بُهُوّ جمع بَهْو، وهو الصّدر، وأُبُوّ وأُخُوّ جمع أب وأخ، ولا يقاس عليه، خلافاً للفراء».

(١) ينظر شرح الشافية ٣/ ١٧١-١٧٢.

(٢) ينظر: شرح الشافي ٣/ ١٧٨.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي.

في المراجع المصادر التالية:

كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨٢، لسان العرب (مادة عدا) ١٥/ ٣٤، المنصف ١/ ١١٨، شرح الشافية: ٣/ ١٧٢، الخزانة ١/ ٣١٦، الممتع ٥٥٠.

إنما أُعلّ تشبيهاً له بالجمع، وهو أقيسُ من التصحيح في الجمع.

قال سيبويه: ومنهم مَن يقول: مَغْزِيّ تشبيهاً له بـ «ادلوّ» على ما مضى من الوجهين والوجه التصحيحُ[١].

وقوله:

«[وليست عينُه واواً]»[٢] يحترز به [من نحو][٣] قولك: «ربّك مقويّ عليه» الأصل: // «مَقْوُوْدٌ» لأنَّ العين واللّام واوان لكنْ قد تقدم أنَّ اجتماع ثلاث واوات في الآخر مهجورٌ فقلبت الواوان يائين، وأبدلت الأولى كسرةً فصار: «مقويّاً» وقوله: «ولا مكسورة» يحترز به من «رِضيّ» فإنّ أصلَهُ: «رِضوٌ» لأنّه من «الرّضوان» فقلبتِ الواو ياءً لوقوعها طرفاً وانكسار ما قبلها فصار: «رضي»، ونقول في اسم المفعول منه: «مَرْضِيٌّ» و«مَرْضُوٌ» على الأصل؛ وهو قليلٌ[٤]. ١٩/و

وهو أنّه لما استثنى ذلك لأنّ الأول يجبُ فيه القلبُ إلاّ أنْ يشذ فيه شيء فيحفظ.

والباقي الأكثر فيه القلب، والتّصحيحُ قليلٌ، والمصنّف قصدُهُ ما يكثُرُ فيه التّصحيح، ويقلُّ فيه القلبُ.

وقوله: «أو غير فُعْل جمعاً» وذلك نحو: «صُيّمٍ وصُووّمٍ، وقيّم، وقُوّمٍ» فاثبات الواو

---

(١) في الكتاب ٤/ ٣٨٤: «وقالوا عُتِيٌّ، ومَغْزِيٌّ، شبهوها حيث كان حرف مضموم، ولم يكن بينهما إلاّ حرف ساكن بأدْلٍ، فالوجه في هذا النّحو الواو، والأخرى عربية كثيرة».
وينظر المنصف ٢/ ١٢٢.

(٢) [ليست عينه واواً] في الأصل مطموسة فتحرينا بقايا حروفها.

(٣) [من نحو] في الأصل مطموسة فتحرينا بقايا حروفها.

(٤) في الكتاب ٣/ ٣٨٦: «وكذلك الرّضا تقول: رضوان لأن الرضا من الواو يدلّك على ذلك مَرْضُوٌ والرّضوان، وأما مرضيّ فبمنزلة مَسْنِيّة. والسنا بمنزلة العفَا، تقول: سَنَوان وكذلك ما ذكرت لك وأشباهه».
وينظر المصدر نفسه ٤/ ٤٠٧.

على الأصل، وقلبُها لمجموع أسباب، -وهو أنّ هذا جمع لواحدٍ أُعتلّت عينُهُ وهو: «صائمٌ وقائم» والجمعُ أثقل من الواحد، وقد جاوزت الواو الطرف فأشبه: «عصياً»[١].

وربّما كُسِرَ أوّلُهُ كما كُسر أوّلُ: عِصيٍّ، فقالوا: «صِيَّمٌ، وقيّم»، ويدلك على الاعتداد بالقرب من الطرف هنا أنّه إذا بَعُدَ صحّ نحو: «صوّام، وقوّام» وهذا واضحٌ.

قال:

«فإنْ كان (مفعولٌ) من: (فَعِلَ) رُجِّحَ الاعلال . وقد يُعَلُّ بذا[٢] الإعلال ما لامُه[٣] همزةٌ، وربّما صححتِ[٤] الواو لام (فُعُول)[٥]، واعتلّت عين: (فُعَّالٍ) جَمْعَيْن».

قلت:

وقد قدّمتُ أنَّ (مفعولاً) إذا كان من (فَعِل) نحو: (مَرْضيٌّ) كان الاعتلال هو الوجه المستعمل.

وقوله: «وقد يُعَلُّ بذا الاعلال ما لامُهُ همزة» إنّما أتى بـ «قد» ليعرّفَكَ أنّ هذا قليل؛ وذلك نحو: «مقروءٍ» اسم مفعول من: «قرأتُ»، فإذا خفّفْتَ الهمزةَ قلبتها واواً، وادغمت الواو التي قبلها فيها فقلت: «مقروٌّ» بواو مشدّدةٍ.

---

(١) عدّ بعض اللغويين صُيّم وقُيّم من الشاذ لأنّ حق الواو إذا اجتمعت مع الياء، وكان أول الحرفين ساكناً قلبت ياءً، وفي صيّم وقيّم اجتمعت واوان الأول منهما ساكن، فقلبتا ياءين، ومثل هذا القلب خارج عن القياس المعهود عندهم. ومثله «دُليّ ومَرْضيّ، وذلك لأنّ الواو المشدودة - وإن قربت من الحرف الصحيح- لكنها تقلب ياءً إذا وقعت في الجمع طرفاً؛ ولثقل الجمع، ولكون الطرف محلّ حفيف، فهي في قُوّم وصُوّم لم تقع طرفاً، ومع ذلك قلبت ياءً فهو شاذٌ، ووجه القلب فيه -مع ذلك- قُرْبُهُ من الطرف في الجمع، ويجيء بعدُ أنّ القلب في مثله قياسي، وإنّما كان النُّيام أشذ لكونه أبعد في الطرف..». ينظر شرح الشافية ١٤٣/٣.

(٢) سقط «بذا» من أصل التعريف.

(٣) في أصل التعريف: «ولامُهُ».

(٤) في أصل التعريف: «صحب». وهو تحريف.

(٥) في الأصل: «مفعول» وهو تحريف.

ومنهم مَن يقلبها ياءَين فيقول: «مقربِي» كـ «مغزيِيّ» .

وقوله: «ربما صحّحت الواو لام (فُعُول) واعتلّت عين: (فُعّال) جمعين». يريد بالتّصحيح نحو: «بُهُوّ» في جمع «بَهْوٍ»، وقد سبق بيانُهُ. ويريد بالاعلال نحو: «نُيّام» في قوله[١]:

ألا طرقتْنا مَيّةُ ابنةُ مُنذِرٍ

فما أرّقَ النُّيّامَ إلاّ سَلامُها

وقالوا: «فلانٌ في صُبابة قومه، وصُوّابَة قومه» أي: في خيارهم. حكاها الفرّاء[٢]. وهذا شاذٌّ في القياس والاستعمال لأنّ القلب إذا ضَعُفَ مع المجاورة في «صيّم» كان مع الفعل أولى بالضّعفِ، وأمّا الاستعمال فلقلّة من استعمله.

قال:

«فَصْلٌ. تُبدلُ الياءُ من الواو لاماً، لفُعلى صفةً محضةً[٣]، أو جاريةً مجرى الاسماء، وشذّ إبدالُ الواو من الياء[٤] لاماً لِفَعلى اسماً، فإنْ كان صفةً فلا إبدال».

---

(١) البيت لذي الرّمّة في ديوانه ص٦٣٨ برواية مختلفة هذا نصّها:
ألا خَيّلَتْ مَيٌّ وقد نامَ صُحْبَتِي فما نَفّرَ التهويم إلا سَلامُها
وورد البيت له في بعض المراجع برواية مماثلة لرواية مخطوطتنا وينظر: الممتع ٤٩٨ والمنصف٢/ ٥ وشرح المفصل ١٤٣١ .

(٢) في الممتع ٢/ ٤٩٨: «فأمّا فُعّال نحو: صُوّام فلا تقلب فيه ياءً لبعدها من الطرف. وقد جاء حرفان شاذان، وهما: قولهم في صُبّابة قومه» يريدون «صُوّابة» أي في صميمهم وخالصهم ، وهو من«صاب يصوب». وإذا نزل كأنَّ عِرقَهُ فيهم قد شاع وتمكّن. وقولهم: «نيّام» بمعنى «نؤام» جمع نائم».
وينظر المنصف ٢/ ٥، واللسان (صوب) ٢/ ٢٥.

(٣) في أصل الضروري: «مرة» وهو تحريف.

(٤) في أصل الضروري: «والياء» بدلاً من: «من الياء».

قلتُ:

أوّلُ هذا الفصل عَجَبٌ، وذلك لأنّه قال: «تُبدل الياء من الواو لاماً لفُعلى[١] صفة محضةً، أو جاريةً مجرى الأسماء.

الذي رأيتُهُ من كلام علماء هذا الفن لا لطائفةٍ، قال أبو علي في التكملة: «وإذا كانت الواو لاماً في (فُعْلَى) فإنّها تُبدل في الصفات الجارية مجرى الأسماء، وذلك نحو: «الدنيا، والعُليا، والقُصْيَا» وقد قالوا: «القُصوى» فجاء على الأصل كما جاء: «قَوَدٌ، واسْتَحْوَذَ»[٢] انتهى كلامه.

وقال العبديّ شارح الايضاح[٣]: «فأمّا فُعلى[٤] فإنّ اللّام إذا كانت واواً للفرق بين الاسم والصّفة نحو: «الدُنيا، والعُليا، والقُصْيا» فهذا كأنّه أسهل من« ( )»[٥] لأنّ هذا قلبُ الثقيل إلى الخفيف، وذلك قلب الخفيف إلى الثقيل.»[٦].

---

(١) في الأصل: «لفُعل» وهو تحريف.

(٢) في التكملة ٦٠٢: « وإذا كانت اللّام واواً في فُعلى فإنّها تبدل في الصفات الجارية مجرى الأسماء، وذلك: الدنيا ، والقُصْيا. وقد قالوا: القُصوَى فجاء على الأصل، كما جاء: قَوَدَ، واستحوذَ».

وفي الممتع ٢/٥٤٥: «وقد شذّ من «فُعلى» الاسم شيءٌ، فلم تقلب فيه الواو ياءً، وذلك «القصوى» و«حُذوى» اسم موضع. وكأنّ «القُصوى» - والله أعلم - إنّما صحّت فيه الواو على أنّه في الأصل صفة.

(٣) ذكره للعبدي السيوطي في البغية ١/٢٩٨. ولم أقع عليه.

(٤) في الأصل: «فُعل» وهو تحريف.

(٥) كلمة غير مفهومة.

(٦) في الكتاب ٤/٣٨٩: «وأمّا فُعلى من بنات الولو فإذا كانت اسماً فإنّ الياء مبدلة مكان الواو كما ابدلت الولو مكان الياء في فَعْلى، فأدخلوها عليها في فُعلى كما دخلت الواو في فَعلى لتتكافئا. وذلك قولك الدنيا، والعُليا، والقصيا، وقد قالوا: القُصوي فأجروها على الأصل لأنّها قد تكون صفة بالألف واللام.

فإذا قلت: فُعلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة وهو أجدر إنْ يجيء على الأصل إذ قالوا القصوى فأجروه على الأصل وهواسم كما أخرجت فَعلى من بنات الياء صفة على الأصل =

فإنْ قيل: كيف تقول إنّ هذه أسماء وأنت قد تصفُ بها إذا قُلْتَ: «الدارُ الدنيا، والمنزلة العليا»؟

قيل هذه إنْ كنتَ تراها صفاتٍ فإنّها لا تكون إلاّ في حال التعريف ولا تقول //: «وأنتَ في منزلة عليا، ولا في دارٍ دُنيا»، والصّفة لا تلزم صفةً واحدةً، وإنّما شأنها أنْ تكون مختلفةً، تارةً نكرة وتارةً معرفةً، فما لزمت هذه كونها معرفةً صفةً كان كونها كلا صفةً، وذا بيّن». انتهى كلامه. ١٩/ظ

وقال أبو الفتح ابن جنّي: «الدّنيا والعليا والقُصيا» وإنْ كانت صفات إلاّ إنّها خرجت إلى مذهب الأسماء، كما تقول في: «الأجرع[1]، أو الأبرق»[2] إنّها الآن أسماءٌ، فاستعملوها استعمالَ الأسماء، وإنْ كانت في الأصل صفاتٍ. ألا تراهم قالوا: «أبرقٌ، وأبارقٌ، واجرعٌ، واجارعٌ» فصرفوا: «أبرقاً وأجرعاً» وجمعوهما على فعالٍ: «أحمدَ وأحامدَ».

وأمّا: «القُصوى وحُزْوَى»[3] فهما في الأصل [صفتان نقول][4] الغاية القُصوى» وأمّا: «حُزْوَى» فمنقولةٌ عن الصفة كأحمر، فالشذوذ منتفٍ»[5]. انتهى كلامه.

= وتجري فُعلى من بنات الياء على الأصل اسماً صفة، كما جرت الواو في فَعلى صفة واسماً على الأصل.»

وينظر شرح الشافية ٣/ ١٧٨.

(١) في اللسان ٩/ ٣٩٦: «والجَرَعة والجَرْعة ، والجَرع والأجرع. والجرعاء الأرض ذات الحزونة تشاكل الرمل، وقيل هي الرملة السهلة المستوية... وقيل: الكثيب الذي جانت منه رمل وجانب حجارة.. وجمعه: أجراع، وجراع..»

(٢) في اللسان (برق) ١١/ ٢٩٧: «الأبرق والبرقاء: غِلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلفة».

(٣) في اللسان (حزا) / ١٩١: «وحُزوى والحزواء وحَزَوزى: مواضع. وحُزوى جبل من جبال الدّهناء».

(٤) [صفتان تقول] في الأصل بياض. وهو ما يقتضيه السياق.

(٥) في المنصف ٢/ ١٦١: «قال أبو الفتح: ذكر - يعني أبا عثمان - العُليا والدُنيا ،والقُصيا في موضع الأسماء لأنها وإن كان أصلها الصفة فإنها الآن قد أخرجات إلى مذاهب الأسماء، بتركهم اجراءَها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إيّاها استعمال الأسماء كما تقول: في: الأجرع الأبطح، =

- قال الزمخشري: «و(فُعْلَى)يقلبُ واواها ياءً في الاسم دون الصّفة فالاسم نحو: «الدُّنيا» وقد يشذُّ: «القُصوى وحُزْوَى» والصفة قولك [إذا][١] بنيتَ فُعلى من: «غزوت[٢]: غزوى»[٣].

فأقول: الذي أنكرته من قول المصنّف قوله: «لفُعلى صفةً محضةً» فإنّه مخالفٌ لاقوال هؤلاء الذين ذكرتهُم.

وقوله: «وشذّ إبدال الواو والياء لاماً لـ (فُعلى) اسماً فإنْ كان صفةً فلا إبدال». يعني أنّ اللّام إذا كانت ياءً في (فُعلى)، وهي اسم قُلبت واواً، وذلك «كالبَقْوى[٤]، والتّقوى، والدعوى» والأصل: «البقيا، والتّقيا، والدّعيا» لأنّها مشتقات من: «بقيت، وتقيت، ودعيت» وعلّة ذلك إرادة الفرق بين الاسم والصف. وخصّ به الاسمَ دونها أخفّ منها، والواو أثقلُ من الياء فجعلَ الأثقلَ مع الأخفّ تعديلاً[٥].

= والأبرق: إنّها الآن أسماء؛ لأنّهم قد استعملوها استعمال الأسماء وإن كانت في الأصل صفات؛ ألا تراهم قالوا: أبرقٌ وأبارقٌ، وأجرعٌ وأجارعٌ، فصرفوا: أبرقاً وأجرعاً وجمعوهما على مثال: أحمد وأحامد وأبدلوا اللام في فُعْلى كما أبدلوها في فَعْلي لضرب من التعادل، وكانت الأسماء أحمد لهذا من الصفات لخفّ الأسماء . . . فأمّا القصوى فشاذٌ.

وفيه ٢/ ١٦٣: «فأمّا قولهم في الاسم العلم: «حُزْوى» فنظير مَلْوَرَةٍ، ومَحْبِبٍ، لأنَ الاعلام كثيراً ما تخرجُ على الأصل. وقالوا: «خذ الحُلوى وأعطيهِ المرّى» فيجوز أن يكون صفةً أقيمت الموصوف؛ لأنّهم يريدون: الحلاوة والمرارة فمعنى الفعل فيها».

(١) [إذا] ساقط في الأصل.

(٢) في الأصل: غير وهو تحريف.

(٣) في شرح المفصل ١٠/ ١١٢: «قال صاحب الكتاب -يعني الزمخشري- «وفُعلى تقلب واوها ياءً في الاسم دون الصفة فالاسم نحو: الدنيا والعليا والقصيا، وقد شذّ القصوى وحزوى، والصفة قولك إذا بنيت من غزوت: غزوى».

(٤) في شرح الشافية ٣/ ١٧٨: «البقوى: من الابقاء وهو الرحمة والرعاية».

(٥) في المصدر السابق قال ابن يعيش ١٠/ ١١٢: «وقد فصلوا هنا بين الاسم والصفة إلاّ أن التغيير هنا مخالف للتغيير في فُعلى لأنّك هنا قلبت واوه ياءً وفي فِعلى قلبت ياءه واواً وذلك لضرب من التعادل.». =

وأيضاً فالصفة لا تخلو عن نوع ملاحظة الفعل المضارع قلباً وتصحيحاً، ولذلك اعتلّ: «قائمٌ، وبائعٌ» ولم يعتلّ: «مقاومٌ ومبايعٌ»، فإنَّ قَلْبَ الاسم، أحملُ من الصّفة فالقلبُ به أولى لأنّه مكوّن الفرق، إذاً أدومُ وأبْقى.

وقال أبو الفتح: «إنّما قلبوا هنا لأنّهم قد قلبوا لام (فُعْلى) بالضمّ إذا كانت لامها واواً طلباً للخفة نحو: «الدنيا، والعُليا» فلما قلبوا الواو في هذه عوّضوا الواو من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع ليكون ذلك ضرباً من التعويض والتّكافؤ»[١].

ومن المسائل المذكورة ها هنا: «العَوّاءُ» قال صاحب الصحاح[٢]: «العَوّاء: كوكبٌ، وقيل: هي نجومٌ مجتمعة» قال أبو علي في المسائل الشيرازية: «ذكر أبو إسحق الزجاج أنّها مأخوذةٌ من: «عويتُ يدَهُ» أي: «لويتُها»، وذلك الذي فيها، وأصلها: «عيوا» فقلبتِ الياءُ واواً وأدغمت الواو في الواو.

وقال أبو علي: «قولهم: «للعرف ريّا» لا يخلو أنْ يكون من باب «طويت» أو من باب: «حييت»، ومن أيّها كانت فهي زائدةٌ، فإنْ كانت من الأوّل يجب أن يقالَ: «روّا» وإنْ كانت من الثاني.

كما في: «تقوى» فيصير: «ريوا» ثم يجب قلب الواو ياءً وادغام الياء في الياء، وهذا

= وينظر ١٠/١١١. وشرح الشافية ٣/١٧٨.

(١) في المنصف ٢/١٦٢: «قال أبو الفتح: قوله - يعني أبا عثمان - «من ذا الباب» يريد به من باب ما لامُه معتلّ يقول فكما قلت في الاسم: عَدْوى، وفي الصفة: شَهْوى فاجريتهما على الأصل في الاسم. والصفة من باب فَعْلى كذلك تجري على فُعلى من الياء على الأصل اسماً وصفة، ولأنّ فُعْلى في هذه الجهة نظيره فَعلى في تلك الجهة، فإذا كانوا قد قلبوا الواو إلى الياء في الدّنيا والعليا، فهم بأن يقرّوها فيما هي فيه أصل أجدر. وهذا مع أنّ القياس ألاّ يقلب الأخفّ إلى الأثقل فإذا جاء الشيء على ما ينبغي فلا مسألة فيه، ولا اعتراض عليه». وينظر المصدر نفسه: ٢/١٥٨.

(٢) هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي إمام في النحو واللغة والصرف.
صاحب الصحاح: توفي سنة ثمان تسعين وثلثمائة.
ينظر البغية: ١/٤٤٦، ابناه الرواة: ١/١٩٤، البلغة ٣٦.

لا يجوز لأنّه يفضي إلى انقلاب الحرف مرتين فيجتمع في الحرف إعلالان.

وعندي فيه نظر وليس موضع بيانه[١].

وأمّا «صفة فلا تغيّر ذلك نحو: حَزْيَا، وحَذْيَا»[٢].

قال:

«فَصْلٌ. تُبدلُ الألفُ بعد فتحةٍ متَّصلةٍ من الواو والياء المتحرّكة في الأصل إنْ لم يسكُنْ ما بعدهُما، أو يُعَلّ».

قلتُ:

الفصلُ يتضمّنُ إبدالَ الالف وحذفَ الواو والياء، فاعلمْ أنّ الالفَ تُبدلُ من الواو والياء إذا تحرّكا وانفتح ما قبلهما؛[٣] وعُلّلَ ذلك بوجوه.

الأول: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مقدّرٌ بحركتين، فإذا انضمَّ إلى ذلك حركتُهُ وحركةُ ما قبله اُجتمع في التقدير أربعُ متحرّكاتٍ متوالياتٍ في كلمةٍ، وذلك مستثقل فاجتَنَبُوهُ كما اجتنبوا ما هو دونه في الثقل من اجتماع المثلين في مدٍّ ففروا إلى الادغام، كذلك هنا فرّوا إلى القلب.

والثاني: أنَّ الواو والياء إذا تحرّكا صار كلٌّ منهما بمنـزلة حَرْفَي مدٍّ فالواوُ المفتوحةُ كواوٍ وألفٌ، والمكسورة كواوٍ وياءٍ، والمضمومةُ كواوين، وكذا حكم الياء[٤]، واجتماعُ حروف العلّة مستثقل، فقلبوها إلى الألف لأنّه حرفٌ تؤمنُ معه الحركة[٥].

---

(١) ينظر: التكملة: ٦٠٠، المنصف: ٢/ ٣٠.

(٢) ينظر: شرح الشافية ٣/ ١٧٧-١٧٨.

(٣) ينظر شرح الشافية ٣/ ١٥٧ وما بعدها.

(٤) فالياء المفتوحة كياء وألف، والمكسورة كياء وياء، والمضمومة كياء وواو.

(٥) ولأنّ الالف أخفُّ من الياء والواو، واللجوء إلى الخفة سبيلهم في لغتهم الجارية على الخفة والسهولة في النطق.

والثالث: قاله السيرافي[١] وهو أنَّ هذه الأفعال[٢] لو سلمت في الماضي لَلَزِمَها في المستقبل؛ لأنّهم لو قالوا: «بيع، وقَوَلَ» لَلَزِمهُم أنْ يقولوا في المستقبل: // «يَبيَعُ ٢٠/و ويَقْوَلُ» حيث جعلوا الماضي بمنـزلة: «يقيلُ» فيضمُّ الواو وتكسر الياء، وذلك ثقيل لثقل الأفعال: «قاول»[٣].

وفي هذا نَظَرٌ. وذلك به يقتضي أنْ يكون إعلالُ الماضي تبعاً لإعلال المضارع، وإعلال المضارع هو الأصلُ[٤]، وإنّما إعلال المضارع إنّما كان لثقل الضمّة على الواوِ، والكسرةِ على الياءِ مع سكون ما قبلهما . وقد إستقصيتُ الكلامَ على هذا في كتاب: (الاسعاف بتتمةِ الانصاف)[٥] .

وقوله: «بعد فتحةٍ متّصلة» يريد أنّه لا يكونُ بين الفتحة والواوِ حاجز، أو لا ترى

---

(١) السيرافي: هو يوسف بن الحسن بن عبد الله المرزبان. توفي سنة خمس وثمانين وثلثمائة.
ينظر البغية ٢/ ٣٥٥ والبلغة ٢٩١.

(٢) يعني بالأفعال نحو: قال، وباع، ودعا، ورمى، والالف في كلّ منها منقلب عن الواو أو الياء. والأصل: قَوَل، وبيَع، ودعَوَ، ورَمَيَ. وفي كلّ منها تحركت حرف العلة وفتح ما قبلها ولم يكفي بعدهما موجب للفتح. بخلاف: غزوت ورميت فقد انفتح ما قبل الواو والياء فيهما وسكنا فلذلك لم يقلبها.
ينظر شرح الشافية ٣/ ١٥٩.

(٣) في شرح المفصل ١٠/ ٦٨: «أمّا قاول فلأنّ قبل الواو الفاً والألف لا تقبل الحركة، ولا تنقل إليها الحركة.».

(٤) في المصدر السابق ١٠/ ٦٦: « والذي يدلّ على أنّ الاعلال يسري إلى هذه الأفعال من الماضي أنّه إذا صحّ المضارع ألا ترى أنّهم قالوا عور وحول فصححوهما قالوا: يعور ويحول وعاور وحاول فصححوا هذه الأمثلة لصحة الماضي، وكما أعلّوا المضارع لاعتلال الماضي أعلّوا الماضي لاعتلال المضارع، ألا تراهم قالوا: أغزيت وأدعيت وأعطيت وأصلها الواو لأنها من غزا يغزو ، ودعا يدعو وعطا يعطو فقلبوا الواو فيها ياءً حملاً على المضارع الذي هو: يغزي ويدعي ويعطي طلباً لتماثل ألفاظها وتشاكلها من حيث أنّ حكم كلّها جنس واحد».

(٥) من تصانيف ابن إياز، قلنا: ولعله الكتاب الذي ذكره السيوطي في ترجمته باسم (الإسعاف في الخلاف)، بل نكاد نجزم به، لأنّ الإنصاف هو في الخلاف بين الكوفيين والبصريين. وفوق كل ذي علم عليم.

قولك[١]: «قاول، وبايع» فهما وإن وقعا بعد فتحة لكنهما ليسا متصلين بها إذ بينهما حاجز وهو الألفُ.

فإن قيل: يشكلُ بقولهم: «كساء، ورداء» وقول التصرفيين إنّه قُلبتِ الياء ثم قلبت الالف؟

فالجواب: أنّ لهم هنا طريقتين:

الأولى: أنهم أجروا الألف مجرى الحركة، وإذا كان كذلك فالواو والياء متّصلان بالألف الجارية مجراهما.

والثانيةُ: أنَّ الساكن حاجز غيرُ حصين، فإذا كان صحيحاً فالمعتل أولى بأن يكون كذلك، فكأنّهما وليا الفتحة حتى قبل الالف، ولو أنّ المصنّف قال: بعد فتحة متّصلة لفظاً أو تقديراً لكان جيداً.

نعم ربّما كان يذهب إلى أنهما قُلبا همزة من أوّل الحال، وقد استجاده عبد القاهر، ولا يحتاج إلى الاحتراز إذاً.

وقوله: «من الواو الياء المتحركة في الأصل» يحترز به من أنْ تكونَ الحركةُ عارضةً، ووذلك كقوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾[٢]، ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[٣]،

---

(١) في شرح الشافية ٣/ ١٧٣-١٧٤: «إنما تقلب الواو والياء المذكورتان الفاً ثمّ همز لما ذكرنا في قلب الواو والياء الفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم يجتمع الساكنان فلا يحذف الأوّل مع كونه مدّة لئلا يلتبس بناءٌ ببناء،، بل يجب قلب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للالف، وهو الهمزة، لكونهما حلقيين، إذ الأوّل مدّ لا حظّ لها في الحركة، ولا سبيل إلى قلب الثاني واواً أو ياءً، لأنّه إنّما فُرّ منهما، ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً في قلبهما الفاً، ولا سيما إذا فصل بينهما وبين الفتحة الف يمنعه عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء؛ لأنّ قلبهما الفاً مع ضعف العلّة إنما كان لتطرفهما، إذ الآخر محلّ التغيير».

(٢) من سورة البقرة: ١٦ وتمامها: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾.

(٣) من سورة البقرة: ٢٣٧ وتمامها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾﴾.

وذلك لأنّها هنا لالتقاء الساكنين؛[١] وكذلك قولهم: «صنو، سي» في تخفيف: «صنو، أو سي» إذ أصلهما السكون، وإنّما تحرّكا عند التخفيف، والتحقيق يزيله ويردّه إلى السكون الأصلي.

وقوله: «إنْ لم يكن ما بعدهما» تحترز به من: «دعوى، ورميا» لأنّهما لو قُلبا الفاً وبعدهما الف التثنية لوجب حذف اللفظُ الأولى دون التي للتثنية، لأنّ هذه الثانية لمعنىً بخلاف الأولى فيبقى اللطفُ في التثنية كاللفظ في الواحد؛ وكذلك: «( )»[٢] وعليان» لو قلبا فيهما لالتقى ألفان: الألفُ المتّصلة وألفُ (فعلان) الزائدةُ، فتُحذف الأولى دون الثانية ذلك لأنّه يصاحب النّون ويلازمها فلا يجوز حذفُها دونها فيبقى: «ران وعلان» فيصير وزنه: (فعلان) معتلّ اللّام: (تفعال) ولامُهُ نونُ وصلٍ إنّما لم يقلبا لخروج الكلمة بالألفِ والنون عن الفعل[٣].

وقوله: «أو يُعَلّ» يحترزُ به من «هَوَى، وشَوَىَ» وذلك لأنّ الأصل: «هويٌّ، وشويٌّ» فقلبتِ الياء التي هي لامٌ الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يقلبوا العينَ التي هي الواو لئلا يجتمع إعلالان متواليان في كلمةٍ واحدة.

---

(١) الساكنان الواو بعد جزم الفعل و(ال) التعريف بعدها. وقد قرأ بتخفيف ضمة الواو في: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾. ينظر التبيان للطوسي ١/ ٨٢.

(٢) كلمة غير مفهومة رسمها (روان).

(٣) القاعدة العامة في تثنية المقصور تتحدد بقلب الفه واواً أو ياءً تخلّصاً من التقاء الساكنين وهما الف المقصور وعلامة المثنى (الالف أو الياء الساكنين في حالتي النصب والجر) ولهذا وجب تحريك الواو والياء المنقلبة إليهما الالف. وإذا كانت الالف محذوفة قبل التثنية وجب ردّها ومعاملتها معاملة الثابتة. ولا يسوغ بعد هذا قلب الواو والياء الفاً مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما لوجود مانع من القلب بعدهما وهو الف التثنية لما مرّ في باب القلب، والياء محمولة على الالف لأنها فرعها، ولو أنّا قلبنا احدهما الفاً لوجب حذف الالف تخلصاً من الساكنين اللذين أولهما حرف مدّ وبذلك يحصل لبس بين المثنى والمفرد عند إضاف المثنى. فلو قيل: علان مثلاً بحذف الألف فالنون كفيلة بدفع اللبس بين المثنى والمفرد، فإنْ أضفنا ذهبت النون فيقال: علا زيدٍ فلا يعلم المقصور أهو مفرد أم مثنى.».

فإن قيل: فهلاّ أعلّوا العينَ، وصحّحوا اللام فقالوا: «هاوَى» وشاوَى»؟

والجواب: أنّ إعلال اللام أولى من إعلال العين لتطرفه، ولذلك يكثرُ الحذفُ فيه[١]. والضمير في قوله: «ويعلّ» يرجع إلى ما بعدها، والتقدير: أو يُعلُّ ما بعدها، وهذا بيّن.

قال:

«أو يكون ما هما فيه كـ «عَوِرَ» فإنّه محمولٌ على: أعْوَرّ، أو كالعَوَر فإنّه محمولٌ على: «عَوِرَ»، أو كـ«اجْتَوَرُوا» فإنّه محمولٌ على: «تجاوروا»، أو كـ «الجَوَلان والصَّوَرَى» فإنّ في آخرهما زيادةً تخُصُّ الأسماءَ».

قلتُ:

اعلم أنّهم لم يقلبوا الواو في: «عَوِرَ» الفاً وإنْ تحرّكت وانفتحَ ما قبلها لأنّه محذوف من «أعورّ»، ومنتقصٌ منه فجُعلَ تصحيحُهُ إمارةً على ذلك[٢].

---

(١) في شرح الشافية ٣/ ١١٢-١١٣ «بتصرف»: أمّا قَعَ بالكسر مما عينه ولامه واو، ولا بُدّ من قلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها.. فكلّ واو في آخر الكلمَة مكسور ما قبلها: متحركة كانت أو ساكنة، قلبت ياءً للاستثقال، والاشتغال باعلال الأطراف أسبق من الاشتغال باعلال الوسط، إما بالقلب أو الادغام؛ لما عرفت، فبعد قلب الثانية ياءً لو قلبت الأولى لاجتمع إعلالان على ثلاثي ولا يجوز كما مرّ، وأما «هَوِيَ» فقد أعلّت اللام أيضاً بقلبها الفاً، فلم يكن لك سبيل إلى إعلال العين، حذراً من الاعلالين، وقَوِي من المضاعف بالواو بدليل القوّة، وحَيِي من المضاعف بالياء إلا عند المازني، وهوَى مما عينه واو، ولامُهُ ياءٌ، وكذا: طَوِيَ بدليل: طَيَّان، ولم يُعَلّ في: حَيِيَ بقلب العين عند المازني؛ لأنّ أصله: حَيِوَ عنده، أو لأنّه مثل طوِيَ».

(٢) في الممتع ٢/ ٤٨٣ «بتصرف»: «وإن كان على وزن «افعَلّ» أو «افعال» نحو أبيَضّ وأبياضّ، وأعوَرّ واعوارّ فإن العين تصحّ ولا تعتلّ، وإنما لم تعتلّ لأنّك لو أعللت: أبيضّ واعورّ لقلت: باضّ وعارّ فيلتبس بـ «فاعَلّ» . . . وكذلك لو أعللت: ابياضّ واعوارّ للَزِمَكَ أن تقول: باضّ وعارّ فيلتبس بـ«فاعلَ».

وسبب الالتباس هو نقل الحركة أعني الفتحة التي على الواو أو الياء إلى الساكن قبلهما، ثم تحذف الف الواصل لأنّ السكون قد زال ومن ثم تقلب أو الياء الفاً لتحركهما أصلاً وانفتاح ما قبلهما لفظاً.

ومثْلُه تصحيح: «مَحيط» لمّا كان محذوفاً من: «مُحتاط» وإنّما حُذفت الزوائدُ لضربٍ من التخفيف والمبالغة فـ «عَوِرَ» صحيحٌ لانتقاضه من: «أعورّ»، و«العَوَرُ» صحيحٌ لأنّه مصدر: «عَوِرَ»، والمصدر تَبَعُ الفعل في الصّحِ والاعلال.

فإنْ قيل: فهلاّ عُكِسَ الأمرُ، وكان صحّة الفعل لصحّة المصدر؟

فالجواب: أنّ الفعل هو الأصل في الزياد والاعلال لكونه أصلاً في التصرّف، وكون الاسم أصلاً في الجمود، ألا ترى إلى قول التصريفيين: لا يُجمع زائدان أوّلَ كلمة إلاّ أن تكون جاريةً على فعلٍ كـ «مُنطلقٍ» وكذلك لا يُزاد أوّلُ الرباعي إلا فيه كـ «مُدحرجٍ».

وقولهم: «إنّما يُعلّ الاسمُ إذا كان على وزن الفعل، إنْ خرج عنه لم يُعَلّ، فلذلك حمل صحّ المصدر على الفعل، ولم يُعكسْ؛ وأيضاً فلو جعل المصدر الأصل في ذلك لم يكن لتصحيحه وجه بخلاف الفعل إذ هو كما قدّمنا مُنتَقَصٌ من: «اعوَارّ»، وكذلك: «اجتوروا» فحُمِلَ في التصحيح على: «تجاوروا»[1].

وقوله: «أو الجَوَلان والصّوَرَى[2] فإنّ آخرهما زيادةٌ // تخصُّ الأسماء». ٢٠/ ظ

اعلم أنّ في «الجَوَلان» وشبهه خلافاً، فنقل الزعفراني في تصحيحه أنّ سيبويه يذهب إلى أنّ التصحيح إنّما كان فيه لِلحاق الألفِ والنّون واختصاص ذلك بالاسم دون الفعل، و«هاهان، وداران»[3] عنده شاذٌ والقياس: «موهان، ودَوَرَان.»[4].

---

(١) في المنصف ١/ ٣٠٥: «قال أبو عثمان: ومّما يجيء على أصله لأنَّ معناه معنى ما لا يَعْتَلُّ كما جاء «عورَ وحوِل» لأنّه في معنى: «اعورَّ واحولّ»: اجْتَوَرُوا، وازْدَوَجُوا، واعتورُوا، واهْتَوَشُوا» لأنّ معناها: تجاوروا، وتزاوجوا، وتهاوشوا» ولولا ذلك لأعتلّ.
ألا تراهم قالوا: «اختاروا، وابتاعوا» حين لم يكن في معنى: تفاعلوا».
وينظر الكتاب ٤/ ٣٤٣-٣٤٧ وشرح الشافية ٣/ ٩٨-٩٩.

(٢) الجَوَلان مصدر الفعل (جال). والصورى: اسم موضع. وينظر الممتع ٢/ ٤٩١.

(٣) «ماهان» اسم موضع. وداران: اسم رجل. وهما أعجميان . وينظر:

(٤) في الكتاب ٤/ ٣٦٣: «وأمّا فَعَلانٌ فيجري على الأصل وفَعلى ، نحو جَوَلان وحَيَدان، وصَوَرَى =

قال أبو علي: «ويقوّيه تكسيرُهم الكلمةَ عليها، وذلك نحو: «سِرْحان[١]: وسَراحين، و: ورَشَان[٢]، ووراشين» فهذا كـ «سَرداح»[٣].

والمبرد يقول: إنّ الالفَ والنّون لا تخرجُهُ عن شبه الفعل لأنّهما غيرُ معتدّ بهما حيث قوِيَ بهما الانفصال، ولهذا يصغّر الاسمُ ثمّ يؤتى بهما كما يصغّر ما فيه الياء ثم يؤتى بها[٤].

قال أبو علي الفارسيّ مقوياً له: تصغيرهم «زعفراناً»[٥] على: «زُعيفران» فنقلوهما في

جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه مما لم يجيء على مثال الفعل، نحو لِحوَل والغِيَر واللّوَمَة، ومع هذا أنّهم لم يكونوا ليجيئوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل نحو: غَزَوانٍ، ونَزَوانٍ، ونَقَيان. ويُترَكان في المعتل الأقوى . . . وقد قال بعضهم في فَعَلان وفَعَلى: كما قالوا في: فَعَل ولا زيادة فيه جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وذلك قولهم: درانٌ من دار يدور، وحادان من: حاد يَحيدُ، وهامان، وذالانٌ، وهذا ليس بالمطرد كما لا تطرّد أشياء كثيرة ذكرناها».

وينظر: التكملة ٦٠٠، وشرح الشافي ٣/١٠٧، والممتع: ٢/٤٩٢.

(١) في السان (سرح) ٣/٣١٠: «والسِّرْحان: الذئب والجمع: سَراحٍ وسراحين وسَراحي بغير نون، كما يقال: ثعالب وثعالى..»

(٢) في اللسان (ورش) ٨/٢٦٦: « والوَرَشان؛ طائر شبه الحمامة .. والجمع: الوارشين، والوَرْشان أيضاً.. والورشان: الكبير».

(٣) في اللسان (سردح) ٣/٣١١: «السِّرْداح والسِّرداحةَ: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم.. وجمعها: السَّرادح، والسَّرادح أيضاً جماعة الطلح..». وفي التكملة ص٦٠٠: «وأمّا النَّفيان والنَّزَوان فإنّما صحّتا لسكون ما بعدهما وهو الألف، ولو لم يَصحَّ لأشبه فَعَالا من غير الياء والواو. وأما صحّته في باب العين نحو الطوفان فأنّه خرج بزيادة الالف والنّون من شبه الفعل كما خرج بألف التأنيث منه في قولهم: صَوَرَى، وحَيَدى، وداران، وماهان شاذّ عند الجمهور».

وينظر الكتاب ٣/٦٤٦.

(٤) ينظر المقتضب ٢/٢٦٦. وقد عدّ المبرد سِرحان ملحق ولذلك يقال في تصغيره: سُريحين، وفي جمعه: سَراحين.

وينظر المصدر نفسه: ٢/ ٣٣٠، ٢٣٧.

(٥) في التكملة ص٤٩٥-٤٩٦: «وتقول في (زَعْفَران، وعُقْربان: زُعيفران وُعقيربان كما فعلت ذلك بِسَعْدان، وتقول في: سِرحان وحَوْمان، وسُلطان: سُريحين، وحُويمين، وسُلطين لأنّك تقول سَراحين، وحَوامين، وسلاطين... وتقول في وَرَشان: ورَيْشين لأنهم قالوا: وارشين..»

التصغير دليل على ذلك: «فماهان وداران عنده قياس، و«الجَوَلان» شاذٌّ.

وقيل لما صحّح: «الثَوَران، والعِلْيان»[١] وحرف العلّة فيه لامٌ، واللّام محلُّ التغيير صحّح في بعض المواضع العينُ«كالجَوَلان» إذ العين أولى بالتصحيح من اللّام لتوسطها، والتغيير إنّما يسلّط على الأطراف؛ «والصَوَرَى» صحّح لاتّصال الالف التي هي للتأنيث به، ولا شكَّ في أنّها لازمةٌ مخرجة للبناء عن أبنية الأفعال.

قال:

«أو يقصدد التنبيه على الأصل كـ «مَوَدٍ، غَيَبٍ».

قلت:

اعلم أنّ العرب إذا طردوا الاعلال في كلامهم أخرجوا بعض الكلمات مصحّحاً تنبيهاً على الأصل، وذلك كما مَثَّلَ به من: «القَوَدِ»[٢] و«الغيب»[٣]. وكأنّهم لما راموا ذلك نزّلوا الفتحةَ منزلةَ الحرفِ فصار (فَعلٌ) كـ: (فَعالٍ)، وجرى «قَوَدٌ» في التّصحيح مجرى: «جِوار» و«غَيَبٍ» مجرى: (سيال) فقد انعكسَ التقدير في الحركةِ إذ هي سببُ الاعلال في: «قام»، وهنا هي السببُ في الصّحةِ، ويدلّكَ على إجرائهم الحرفَ مجرى الحركةِ قولُه[٤]:

---

(١) في الممتع ١/ ١٢٣: «فأمّا قولهم: رجل عليان» فمن الوصف بالاسماء لأنّها ليست بصفة مطابقة للموصوف، لأنّهم قد قالوا: ناقة عِليان، فوصفوا به الناقة، ولم يُدخلوا التاء. ومذهبنا أنّ الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء.».

والعِليان: الطويل الجسم، الضخم.

(٢) في اللسان (قود) ٤/ ٣٧٤: «وقد قِود قوَداً.. والقَوَد قتل النفس بالنفس شاذ كالحوكة والخَوَنَة.».

(٣) في اللسان (غيب) ٤/ ١٤٧: «وقوم غُيّب وغُياب وغَيَبٌ وغائبون والآخرة اسم للجمع وصحّت الياء تنبيهاً على أصل غابَ وإنّما ثبتت فيه الياء مع التحريك لأنه شُبه بصَيَد..».

(٤) البيت لمرة بن مَحْكان في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٥٦٣، وروايته كما أثبتنا وفي المخطوط: لا يهتدي الأيك، وهو تحريف ظاهر. والبيت له في الخصائص ٣/ ٥٢. وجُمادى: =

في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أنْديةٍ

لا [يُبصِرُ الكلبُ] من ظلمائها الطُنُبا

و«أنديةٌ»: (أفعلةٌ وأفعلة) تكسيرُ: (فِعَال) كـ «جِراب وأجربَة»[١] فلولا إجراؤهم: «نوى» مقصوراً مجرى: «بداء» ممدوداً لما جاز ذلك.

وهنا تنبيه: في التنبيه على الأصل.

وذلك أنّه جاز في الأسماء دون الافعال، وذلك لما تقدّم من فرعيه الاسم في الاعلال، وأصالة الفعل فيه، وجاز في العين دون الّلام لقوّة العينِ وضعف الّلام، وكَثُرَ في الواو، وقلَّ في الياء لقرب الياءِ من الالف وبُعد الواو عنها.

واختم هذا البحث بفائدةٍ وأقولُ: صرّح أبو الفتح والعبديّ بأنّ قلبَ الواوِ والياء الفاً إنّما كان بعدَ إضعافهما، ولا يقدّرُ انقلابهما متحرّكين لأنّهما بها تحصّنا من التغيير[٢].

فإنْ قيل: فهلاّ قلباً في: «القَوْلِ والبَيْعِ»؟

فالجوابِ: أنّ الحرفَ إذا كُرِهَتِ الحركةُ عليه جُعِلَ تسكينُه وُصْلةً إلى تغييره، فإذا كان ساكناً فلا كراهية فيه.

= شهر البرد، وهو عند العرب الشتاء كله. وأندية: جمع نَدِيّ المجلس. والطُنب: حبل الخباء. وأول هذه الحماسية:

يا ربة البيت قومي غير صاغرةٍ ضُمّي إليكِ رحالَ القومِ والقُرُبا

وهو له في المقتضب ٣/ ٨١ وشرح شواهد الشافية ٢٧٧، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٨.

(١) في اللسان (جرب) ١/ ٢٥٣-٢٥٤ «الجرب معروف. والأنثى جرباء، والجمع: جُرب وجَربى وجراب وقيل: الجراب جمع الجُرْب. وقالوا في جمعه: أجارب. والجريب قدر ما يزرع فيه من الأرض، والجمع أجربة وجربان..».

(٢) ينظر المنصف ١/ ٢٥١-٢٥٢.

وقال السّخاوي[١] قلبا متحركين لثلاثةِ أوجه[٢]:

الأول: أنّ التغيير كلّما قلّ كان أولى، وعلى قولها يحصل تغييران: إسكان وقلب، وعلى قولي يحصل تغيير واحدٌ، وهو القلبُ[٣].

والثاني: أنّ هذا الاسكان لم يلفظ به فلا فائدةَ في تقديره.

والثالث: أنّ المقصود الاسكان، فلو سكن لم يكن وَجْهٌ إلى القلب».

وعندي لا يلزم ما ذكره، وذلك لأنّ الانقلاب بموجبِ ما يقتضيه التصغير لا ينكر، أو ( )[٤] التغيير الذي في: «خطايا» وأنّه يقدّر أنّ الياءَ منقلبةٌ عن الهمزة المنقلبة عن الياء في: «خطيئة»[٥]، ولم أجد أحداً أنكر ذلك حيث اقتضاه القياسُ، وكذا الناس استحسنوا

---

(١) السّخاوي: هو علي بن محمد بن عبد الصّمد بن عبد الواحد الهمذاني المصري السّخاوي تلميذ الشاطبي والتاج الكندي.
له شرح المفصل، وسفر السعادة، وشرح الشاطبية. وغيرها.
مولده سنة ثمان أو تسع وخمسن وخمسمائة، ومات بدمشق سنة ثلاث وأربعين وستمائة.
ينظر البلغة ١٦٦-١٦٧، والبغية ٢/ ١٩٢-١٩٤.

(٢) لم نعثر على هذه الأوجه فيما تيسر لنا من آثار السخاوي رحمه الله وهي على الأرجح في كتابه المفقود: شرح المفصل.

(٣) يرى أكثر الصرفيين أنّ الاعلال ثلاثة: إعلال بالقلب كما في قام، وسار، واختار، واستهدى، ورماة، وغير ذلك والأصل: قَوَمَ، وسَيَرَ،واختيَر، واستهدَيَ، ورُمَيَ، ففيها جميعاً تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً، تستوي في ذلك الافعال والأسماء. وقد يكون الاعلال بقلب حركة أخرى لمناسبة حرف العلة، وإعلال بالنقل (بالتسكين)، كما في: يقوم والأصل يَقْوُم بنقل ضمّة الواو إلى القاف الساكنة قبلها وسكنت الواو. وكذلك (يسيل) والأصل: يَسْيِلُ) واعلال بالحذف كما في مثل (وعد) وأصله: (يوعد) فحذفت الواو تخفيفاً. وقد يكون الاعلال في الكلمة الواحدة باحدى هذه الصور الثلاث، وقد يكون بصورتين، وقد يكون بالصّور الثلاث مجتمعة.

(٤) طمس بمقدار كلمة. ونظنه: لا يزال.

(٥) أصل خطايا: خطاءَي، فتحت الهمزة فصارت: خطاءَي. ثم قلبت الياء الفاً لتحركها وفتح ما قبلها فصارت: خطاءاً، فاجتمع ما يشبه ثلاث الفات فقلبت الهمزة ياء فصارت: خطايا على وزن فعائل، ومثلها: قضايا جمع قضية، وسجايا، وهدايا، وبرايا، ورزايا.

=

الباب الذي وسمه أبو الفتح بباب ملاطفة الصنعة ومَبْناهُ على التدريج في القلب، وأنّه لا يقلب ذلك من غير ملاطفة[١].

وقوله: «السكون» لا يلفظ به غير لازم لأنّ كلّ ما يقدّر بسكونه لا يلزم النطق به، ألا ترى أنّ «قيل» حيث تُقلبُ // الكسرةُ في الواو إلى القاف ثم قلبت الواو[٢] ياءً ليس لقائلٍ أنْ يقول: هذا لا يجوزُ لعدم النطق به، وهذه الأشياء التي يقولها التصريفيون إنّما تقدّرُ أصلاً لازماً ووقتاً ومولداً لغرض السكون، فلو حمل لما قلبت الواو والياء الفاً غير لازم لأنّ الغرضَ القلبُ إلى حرف تؤمن معه الحركُ، وهو الألفُ وليس هو مطلوباً لنفسه[٣]، فاعرفه.

٢١/و

قال:

«ويُحذفان بعد الابدال إنْ ضُمّتا، أو كُسِرَتا لامين قبل واوٍ أو ياءٍ ساكنٍ مُفرَدةٍ».

قلتُ:

يريد بذلك قولك: «هؤلاء غازين، ومررْتُ بغازين» وأصله؛ «غازُوُن وغازِوِن» فأستثقلتِ الضّمة والكسر على الواو وهو الزاي بعد إسكانه، إذ الحرفُ يستحيل استعماله بحركتين، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين هم واو الجمع أو ياؤُهُ.

= ينظر: المنصف ٢/ ٥٤-٥٥، والممتع ١/ ٣٨٠.

(١) ملاطفة الصنعة: تغيير شيء من الكلام من صورة إلى صورة بعد التأنّي له وتعليله بعلّة مجوزة.
ينظر الخصائص ٢/ ٤٧٠.
والمصطلح اللغوي عن ابن جني من خلال الخصائص ٢٢-٢٣.

(٢) والأصل: «قُوِلَ» فأستثقلتِ الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركته، ثم قلبت الواو ياءً لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وينطبق ذلك على الماضي المجهول إذا كان أجوفَ عينه واو سواء أكان ثلاثياً مجرداً مثل: صِيد أم مزيداً بحرف مثل: أجيب، أو بحرفين مثل: أُعتيد، أم بثلاثة مثل أستُدِين.

(٣) ينظر المنصف ١/ ١٩٠.

وكذا حكمُ ما لامُهُ ياءٌ نحو قولك: «هؤلاء رامون، ومررت برامين» والأصل: «راميُون» فعُل ما ذكرنا[١].

وإنّما نُقلتِ الضّمُ في: «غازوُن ورامون» ولم تحذف محافظةً على واو الجمع، وصوناً لها عن التغيير، ألا تراكَ لو حذفتها لَوَليتِ الواوَ المذكورةَ كسرةُ الزاي والميم، فكان يجب قلبها ياءً.

فإنْ قيل: أمّا علّةُ النقل مع الواو فواضحةٌ ولكنَّ الاشكالَ مع الياء لو لم نقدّر نقل الكسرة من الياء إلى ما قبلها لم يتغير لأنَّ ما قبلها مكسورٌ؟

فالجواب: أنّ قاعدةَ العرب والنّحاة أنّه إذا حصل في بعض الكلمة إعلال لعلّة أُعِلّ في ياءٍ تُحملُ عليه وإن خلا منها، ، ألا ترى أنّ حذفهم الواو من: «أُعِدُ، ويَعِدُ، ونَعِدُ» حملاً على: «تَعِدُ»، وكذلك حذفوا الهمزة من: «مُكرِم ومُكرَم، ونكرمُ» حملاً على: «إكرم»[٢]. وكذلك حمل قلب الواو ياءً في: «رايت غازياً» على: جاءني الغازي،

---

(١) وكذا قولهم: هؤلاء يدعون ويرمون وأنت تدْعين. والأصل: يدعُوُون، ويَرْميُون . فاستثقلت الضمة أو الكسرة على الواو أو الياء فحذفت ، فسكنت الواو أو الياء فالتقى ساكنان: الواو أوالياء والضمير، فحذفت الواو أو الياء، وضمّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، وهكذا الأمر في كلّ فعل ناقص لامُهُ واو أو ياء واسند إلى واو الجماعة ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، أو إلى ياء المخاطبة مضارعاً أو أمراً تحذف لامُهُ عند هذا الإسناد لالتقاء الساكنين وكذلك تحذف ياء الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً نقول: قاضون، والأصل: قاضيُون، ومحامِين، والأصل: محاميين.

(٢) في المنصف ١/ ١٩١: «حذفوه في قولهم: أعِدُ ونعِدُ وتَعِدُ وإنْ لم يكن هناك ياء لأنّهم لو قالوا: «أنا أوْعدُ، وهو يَعِدُ» لاختلف المضارع فكان يكون مرّة بواو وأخرى بلا واوٍ. فحمل ما لا علّ فيه على ما فيه علّة.

فهذا مذهب مطرّد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره، لقُربِ ما بينهما، وإنْ لم يكن في احدهما ما في الآخر ممّا أوجبَ له الحكم. ومثل «يَعدُ» قولهم: أنا أُكرِم. فحذفوا الهمزة التي كانت في (أكرمَ) لئلا يلتقي همزتان؛ لأنّه كان يلزم: «أنا أُؤكرِم» فحذفوا الثاني كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا: «نكرمُ وتُكرمُ ويكرمُ» فحذفوا الهمزةَ وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان ولكنّهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أنْ يختلف المضارع فيكون مرّة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم.».

ومررتُ بالغازي». وهنا قُدّر ابدالُ الكسرة قبل الياء كما فُعلَ ذلك بالواو.

ومثله ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ «أخوك» واخواتُهُ حركات العيناتِ فيها تابعةٌ للحركات المقدّرة في لاماتها، إذ أصْلُهُ «أخَوٌ» بفتح الخاء، ويجمع على (أفعالٍ) و(أفعالٌ) جمع: (فَعَلٍ) بفتح العين كـ «عَلَمٍ وأعلام، وجبل وأجبال» ثم ضمّتِ العينُ، وكسرتْ إتباعاً للضمّة والكسرة المقدّرتين.

وكذا يقدّر الاتباع في (أخاك)، ويُحكمُ بأنَّ فتحة الخاء غيرُ فتحة: «أخَوٍ» حملاً لحالة النصب على الرفع والجر[1].

قال:

«فَصْلٌ. تبدل التاء من فاءِ» الافتعال وفروعِه إنْ كانت واواً أو تاءً غيرَ مُبدلةٍ من همزة.».

قلت:

إذا بنيتَ (إفتعل) ممّا فاؤُهُ واوٌ، أو ياءٌ فإنّك تقلبُ الواو والياء تاءً وتدغمهما في تاء افتعل وذلك نحو: «اتّزَنَ يتّزِنُ» فهو: «مُتّزِنٌ»، والأصلُ: «إوتَزَنَ، ومُوتَزِنٌ»[2] تفعلُ به ما ذكرنا.

وكذلك: «اِتّسرَ ومُتَّسرٌ ويتّسرُ» من: «اليُسر» أو من: «اليسار». (   )[3] والعلّةُ في ذلك أنّهم لَوْ لَمْ يقلبوهما تاءً لزمهم قلبُ الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو: «إتّزَنْ

(١) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف المسألة (الثانية). وشرح المفصل: ١/ ٥١، وما بعدها.

(٢) ولا يقال في: اتّزن: اوتزن، ولا في: اضطرب: اضتربَ، ولا في متّزن: موتزن، وإن كانت هذه هي الأصول لما هو مستعمل، فللعرب في لغتهم أصول مرفوض الاستعمال مما لا يُحصى. قال ابن جنّي: «والعلة في أن لم ينطق بتاء: افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها - يعني أبا عثمان وهي حروف الاطباق - أنّهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمل من وجهٍ بتقريب حرف من حرفٍ».
المنصف ١/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) كلمة غير مفهومة.

وايتَزِنْ» في الأمر والفاً إذا انفتح ما قبلها في لغ مَن يقول: «يا جل»[١]، وذلك نحو: «يأتزن ثمّ تردُّ إلى الواو. وإذاً انضمّ ما قبلها نحو: «مُوتزن» وكذلك حكم الياء في التغيير خلا أنّها تثبتُ بعد الكسر، فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرهما لتغيير ما قبلهما قلبوهما إلى الحرف جاد[٢] يتغيّر ما قبله في التصغير، وهو التاء لأنّه قريب المخرج من الواو، وفيه همسٌ يناسبُ لينَهما، وأيضاً يقصدوا بذلك موافقةَ // لفظهِ لما بعده فيقعُ الادغامُ ويرتفع اللسان بهما ارتفاعةً واحد. ٢١/ظ

واعلم أنَّ من العرب مَن يجري ذلك على أصله من غير إبدال[٣]، ويحتملُ من التغيير ما يحتملهُ أولئك.

وقوله: «من تاء الإفتعال وفروعه» يريد نحو: «الاتّعاد، والاتّسار وفروعه، هي الماضي، والمستقبل، والأمر، والنّهي، واسم الفاعل، والمفعول[٤].

ولا إشكال في أنّها فروعُهُ إذ المصدر هو الأصلُ عندَ البصريّ[٥].

وقوله: «أو تاء غير مبدلةٍ من همزةٍ» يريد أنك لو بنيتَ (افتعل) من «أكل» لقلت:

---

(١) قولهم في: يوجل: يا جل. بقلب الواو الفاً لأنهم رأوا أن جمع الياء مع الألف أسهل عليهم من الجمع بين الياء والواو، وفيها لغات قالوا: وجل يوجل على الأصل ويا جل بالقلب.
ينظر شرح المفصل ١٠/١٩.

(٢) جاد (كذا في الأصل).

(٣) ينظر المنصف ١/٣٢٧-٣٢٨.

(٤) فيقال: اتّعد، اتّسر في الماضي ويتّعدُ ويتّسر في المضارع، اتّعد واتّسر في الأمر، ولا تتّعد ولا تتّسر في النهي، ومتّعِد ومتّسِر اسما فاعل، ومتّعَد، ومتّسَر اسما مفعول. والأصل: اوتعد، ايتسر يوتعد، وييتسر، ولا تيتسر في النهي، وموتعِد وميتسر للفاعلين، وموتَعد وميتَسر للمفعولين.
ويشترط ألاّ تكون الياء منقلب عن همزة مثل: ايتمن، وأصلها: إئتمن فلا يقال فيها: اتّمن.

(٥) ويرى الكوفيون أنّ الفعل هو أصل الاشتقاق والمصدر مشتق منه وفرع عليه، ولهم في تعزيز رأيهم حججٌ كثيرة.
ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٢٨)، وأسرار العربي ص١٧٣، والايضاح في علل النحو: ص٥٦.

«إتّكل»[١] فقلبت الهمز الثانية وهي الفاء ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها؛ ووجَبَ القلبُ لاجتماع الهمزتين فهذه الياء لا تبدل تاءً، لأنّ هذا البدلَ إنّما يجبُ بدخول همزة الوصل عليها، وذلك غيرُ واجبٍ فيها، ولا مطّرد في تصاريفها، إنّما يلزمُ في هذا المثال. وإذا لم تكن أصلاً، ولا لازمة، لم يجزْ ابدالُها لأنّ الابدال في الياء الأصلية قليلٌ؛ إنّما يكثر في الواو، وجاء في الياء تشبيهاً بالواو، وإذا قلَّ في الياء الأصلية لم يجز في الياء العارضة.

وقال الخوارزمي[٢]: وإنّما أُبدل لاجراء الياء مجرى الواو كما أُلحقتِ الواوُ بالياء في «خُطْوات» ساكنةِ الطّاءِ تشبيهاً. (   )[٣] وذلك لأنّك لو حرّكتها لانقلبتِ الياءُ واواً لانضمام ما قبلها[٤]، وإذا كانت الياء لا تكاد تُبدلُ من الياء، فكيف إذا كانت منقلبةً عن همزةٍ؟

قال:

«وتُبدل تاءُ الافتعال تاءً[٥] بعد التّاء[٦] وتدغم فيها، ودالاً بعد الدّال الذّال أو الزّاي،

---

(١) الأصل في: إتّكل: إأتكل. همزة إفتعل وهمزة الفعل الثلاثي المهموز (أكل) التي انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. وعلّة القلب هي الفرار من اجتماع همزتين مقواليتين.
فإن كانت الياء منقلبة عن همزة مثل: إيتمن والأصل: إئتمن فلا قلب أعني لا يقال فيها: إتّمن بالقلب والادغام.

(٢) الخوارزمي: هو محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي ابن اخت محمد بن جرير الطبري مولده ومنشؤه بخوارزم. توفي سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة.
ينظر البغية ١/ ١٢٥-١٢٦.

(٣) كلمة غير مفهومة.

(٤) في الكتاب ٣/ ٥٨٠: «وبنات الواو بهذه المنزلة - يعني تحريك العين بضمّة - قالوا: خُطوة وخُطُوات، وخُطَى، وعُروة، وعُرُوات وعُرى. ومن العرب مَن يدع العين من الضمّة في فُعْلة فيقول: عُرْوات وخُطْوات.».
وهم لم يقلبوا الواو لأنّهم لم يجمعوا فُعْلاً ولا فُعَلَ على فُعُل وإنما يدخل التثقيل في فُعُلات.
وينظر اللسان (خطا) ١٨/ ٢٥٣.

(٥) في أصل التعريف: «ثاء»، وهو تحريف.

(٦) في أصل التعريف: «ثاء»، وهو تحريف.

وطاءً بعد الطّاء أو الظّاء ، أو الصّاد، أو الضّاد[١]، وتُدغم في ابدلها الظاء والدّال، أو يُظهَران، وقد تُجعل مثل ما قَبْلَها من ظاءٍ، أو ذالٍ، أو حرف صغيرٍ، وقد تُبدَل دالاً بعد الجيم.»

قلت:

إذا بنيتَ (افتعلَ) من: «تزد) قلت: «اتّزد» وأصلُهُ: «ايتزد» فابدلت الياء تاء وادغمت في التّاء.

وقوله: « ودالاً بعد الآل أو الذّال» يريد أنّك لو بنيت من: «درأ» أي: «دفع» (افتعل) من: «ذكرَ» قلت: «ادّكرَ»، وأصلُهُ: «اذتكر».

والعلّة في ذلك أنّ الدّال والذّال حرفان مجهوران والتاء حرف مهموس[٢] وبينهما تنافٍ وتنافر في الصّوت فابدلوا التّاءَ دالاً لأنّها من مخرجها رغبةً تجانس الصّوت وفراراً من تنافره.

وقوله: «وطاءً بعد الطّاء أو الظّاء، أو الصّاد أو الضّاد» يعني أنّك إذا بنيت (افتعلَ) مما فاؤُهُ طاءً أو ظاءً، أو صاداً أو ضاداً، أبدلت من التّاء طاءً، وذلك نحو: «اطّرد» وأصلُهُ: «اطترد» و«اضطرب» وأصله: «اضترب» ، و«اصطبر».

---

(١) قال أبو عثمان: هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلّم بها على الأصل البتةَ كما لم يتكلّم بالفعل من قال وباع وما كان نحوهنّ على الأصل، وذلك أنّك إذا قلت: افتعل وما تصرّف منه وكانت الفاء صاداً أو ضاداً طاءً، أو ظاء فالتاء مبدلة وذلك قولك: اصطبر ويصطبر ومُصطبر، واضطرب يضطرب فهو مُضطرب، واطّلع فهو مطّلِع، واصطبر فهو مُصطهِر، فهذا الكلام الصحيح.». المنصف ٢/ ٣٢٤.

(٢) المجمور حرف أُشبع الاعتماد من موضعه، ومَنَع النفس أن يجرى معه حتى ينقص الاعتماد عليه ويجري الصوت. . وأما المهموس فحرف أضعفَ الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفَسُ معه، وأنت تعرف إذا اعتبرت فردّدتَ الحرف مع جَرْيِ النفَس، ولو أردت ذلك في المجمور لم تقدر عليه. .».
الكتاب ٤/ ٤٣٤.

وأصله: «اصتبر»؛ فُعِل ما ذكرنا من الابدال[١]، لأنّ هذه الحروف من حروف الاستعلاء[٢] وهي مطبقة[٣]، والتاء حرف مهموس منفتح غيرُ مُستعلٍ، فكرهوا التلفظ بحرف وقبله معاقبُهُ فابدلوا من التاء طاءً لأنهما من مخرج واحدٍ، ألا ترى أنّه لو كان الاطباق والطاء لكانت دالاً، ولولا جَهْرُ الدال لكانت تاءً فمخرج هذه الحروف واحدٌ، لكنْ تمرّ أحوال تفرّق بينهما كالجهر والاطباق والهمس في الطّاء، إطباق واستعلاء وتوافق ما قبله فقلبوا التّاء طاءً ليتوافقَ الصوتُ، ولا يتنافرُ.

وكذلك الصّادُ قالوا في «مَصْدَرٍ: مَزْدَرٌ»: أبدلوا من الصاد الزاي لأنّها أُختها في المخرج[٤] والصفير[٥] وموافقَ الدّال في الجهر.

(١) يعني قلب تاء افتعل طاءً لوقوعها بعد الطاء في اطترد، وبعد الضاد في: اضترب، وبعد الصاد في: «اصتبر»، ثم أدغمت الطاء في الطاء في (اطّرد)، وبقيت الطاء كما هي في: اضطرب واصطبر.

(٢) الأصوات المستعلية ما يستعلي اللسان عند تلفظها ويرفع نحو الحنك وتقابلها الأصوات المنخفضة أو ما تسمّى بـ (المستفعلة) أي التي يستفل اللسان عند التلفظ بها وهي ما عدا (غ ،خ، ق، ظ، ض، ط).

(٣) المطبقة هي أصوات الـ (ص، ض، ط، ظ) وتقابلها الأصوات المنفتحة وهي كل ما سوى ذلك من الحروف المطبقة «لأنك لا تُطبقُ لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى».
ينظر الكتاب ٤/ ٤٣٦.

(٤) مخرج الزاء، والصاد، ومثلهما السين واحد، وهو مما بين طرف اللسان وفُويق الثنايا. هذا رأي سيبويه ووافقه ابن جني، وعلى هذا الأساس يلي مخرج (الطاء والدال والتاء) ويُعدّ اليوم على العكس فيتقدم (الصاد والزاي والسين) مخرجاً ورتبة ثم تليه مجموعة: الطاء والدّال والتاء، والملاحظ في نطقنا الحالي للزاي والسين والصاد، هو وضع طرف اللسان خلف الأسنان العليا مع التقاء مقدّم اللسان باللثة التقاءً خفيفاً من شأنه احداث احتكاك نسمعه عند نطقها، ومعنى هذا أنّ هذه الأصوات (سنيّة) لو نظرنا إلى الموضع الأوّل، و(الثوية) لو أخذنا بالوضع الثاني، ومعناه أيضاً صحة تسميتها بـ (أسنانية -لثوية) بالاعتبارين معاً.

ينظر الكتاب ٤/ ٤٣٣ والحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين ص٢٣٢.

(٥) الأصوات الصفيرية: وهي ما يحدث عند النطق بها صفير، وهي أصوات الزاي والسين والصاد. والصفير هذا نابع عن الاتطالة في نطقها ولكونها من الأصوات الرخوة.

وقالوا في: «سراط: صراط» وفي: «سويق: صويق» طلباً للمجانسة.

وقالوا: «عالِمٌ» بالامالة لذلكَ أيضاً[١].

وهنا تنبيهٌ: وهو أن هذا الابدال فيما وجَبَ حتى صار الأصل فيه مرفوضاً لا يتكلّم به، كما لا يتكلّم بالأصل في: «قامَ وباعَ» وشبههما[٢]، ولا (   )[٣] وتأته إلاّ شاذاً.

٢٢/ ظ وقوله: «وتدغم[٤] في // بدلها الظّاءُ والذّالُ، أو يُظهَران. يعني: إنّ من العرب من إذا بنى (افتعل) ما فاؤه ظاء معجّم أبدل التّاء طاءً غير معجمة ثم تبدل من الظاء التي هي فاءٌ طاءً أيضاً لما بينهما من المقاربة ثم يدغمها في الطاء المبدلة من تاء الافتعال، فيقول: «اطّلم» بالطاء غير المعجمة، وأصلهُ: «اظتلَمَ» ثم: «اظطلم» ثم: «اطّلمَ»[٥] ولا يفعلون ذلك مع الصّاد والضّاد لئلا يزيلَ الادغامُ صغيرَ الصّاد، وتفشي الضاد[٦].

وكذلك إذا بنيت (افتعل) من: «الذّكرِ» فأبدلت من التّاء دالاً.

---

(١) الامالة في الاصطلاح: أنْ تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء نحو: رجل عالم، وعابد، فإن أملت الالف للكسرة اللازمة لما بعدها وهو موضع العين في (فاعل)، وإنْ نصبت في كلّ هذا فجيد بالغ. «وهي ليست لغة جميع العرب فأهل الحجاز لا يميلون، وأشدّهم حرصاً عليها بنو تميم.. وسبب الامالة إمّا قصد مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد أو بعدها كعالِم، أو لصوت نطقك بياء كسَيال وشَيْبَان، أو قصد مناسبة فاصلة حمالة، أو قصد مناسبة إمالة لإمالة» أو غير مما يقتضي المناسبة والمماثلة. ينظر شرح الشافية: ٣/ ٥.

(٢) والأصل فيهما: قَوَل، وبَيَع. ولا يُتكلم بهما. ينظر المنصف ٢/ ٣٢٤.

(٣) كلمتان مبهمتان.

(٤) في الأصل: «تدغم».

(٥) ومثله قولهم: أصّبرَ والأصل: اصطبر من الأصل: اصبَر واصّلح واصطلح، واصتلح. واصطبر واصطلح: أجود.

(٦) في المنصف ٢/ ٣٢٨: «ولا يجوز في: «اضطرب: «اطّرب» لأنّ الضّاد لا تُدغم في الطاء لأنّك لو فعلت ذلك لسلبت الضادَ تفشيها بادغامك إيّاها في الطّاء. وإنّما المذهب أنْ تدغم الاضعف في الأقوى، فلذلك أدغم السّاكن في المتحرك لضعفه وقوّة المتحرّك أو الشيء في نظيره.

فأمّا ما حُكي عنهم قولهم: اطّجعَ في: اضطجع فشاذٌ... ونظير هذا في الشذوذ قولهم: استَخَذَ فلان أرضاً» يريدون اتّخذ، فابدلوا مكان التاء سيناً، كما أبدلت السين تاء في: «سِتّ.

ومنهم من يُبدلِ من الذّال دالاً، ويدغمُ الدال في الدّال فيقول: «ادّكر»(١).

وقوله: «أو يُظهران»

يعني: يظهر الظّاء والدّال، وهو المشهور(٢).

وقوله: «وقد تُجعل مثل ما قبلها من ظاءٍ، أو ذالٍ، أو حرف صغير».

يريد: أنّ منهم مَنْ يبدل تاء الافتعال إلى لفظ ما قبلها من الطاء والدّال، أو حرف الصفير، فيقول: «اطّلمَ واصّبرَ» وقُرِى: «أنْ يَصّلحا»(٣) في: «أنْ يصطلحا» و«ازّجَرَ».

وهنا تنبيه: وهو أنّه لا يجوزُ قلبُ الصّاد أو الرّاء إلى لفظ ما بعدهما، وذلكَ لأنّ فيهما صفيراً يذهبُهُ الادغامُ، ولذلك يَستضعفُ الكلُّ قراءةَ أبي عمر(٤): «نَغفِرْ لَكُم»(٥) بادغام الرّاء في اللّام(٦) لأنّ الادغامَ يزيلُ التكريرَ الذي قبلها.

---

(١) «قال أبو الفتح: أصلُهُ: «اذتكرَ» والذّال مهجورة، والتّاء مهموسة، فأبدلوا التّاء دالاً لتُوافِقَ الذّال في الجهر كما قرّبوا التّاء من الزاي في «ازدجر» بأن قلبت دالاً.
ومن قلب الزائد للأصلي، قال: «اذّكر» كما قال: «ازّجرَ».
قال أبو علي: وأجاز بعضهم وهو أبو عمرو الجرمي: «اذدكر» لأنّ تاء (افتعل) لا يلزم أنْ يجيء قبلها ذاكٌ أبداً، فاشبهت: «اقتتلوا» في البيان.
المنصف ٢/ ٣٣١.

(٢) ينظر المنصف ٢/ ٣٢٧، وما بعدها.

(٣) من سورة النساء :١٢٨ وتمامها قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾﴾.
وقراءة عاصم الجحدري وعثمان البتي: «يَصَّلحا» كما في تفسير القرطبي والمحتسب.
و«يصطلحا» كما في التبيان ١/ ١١٤.
ينظر التبيان للعكبري: ١/ ١١٤. جامع البيان للقرطبي ٥/ ٤٠٤، والمحتسب ١/ ٢٠١.

(٤) هو صالح أبو عمر بن إسحاق الجرمي وقد مرّت ترجمته.

(٥) من سورة البقرة :٥٨ ومنها قوله تعالى: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾.

(٦) ينظر اتحاف فضلاء البشر: ١٣٧، والبحر المحيط ١/ ٢٢٤، والغيث: للصفاقسي ١١٧.

وقوله: «وقد يبدل دالاً بعد الجيم».

يريدُ: «اجدمعوا» في: «اجتمعوا»[١] وهو ظاهر.

قال:

«فَصْلٌ. إنْ كانت الياءُ أو الواو عينَ فِعْلٍ لا لتعجُّبٍ، ولا مُصَرَّفٍ من: «عَوِرَ» ونحوه، أو عينَ اسمٍ غيرِ جارٍ على فِعْلٍ مُصَحَّحٍ أوّلُهُ ميمٌ زائدة غيرُ مكسورةٍ، أو مصدر على: إفعال أو: استفعال أبدل منها إنْ لم تكن حرفَ لينٍ، ولم تُعَلَّ اللّامُ أو تضاعَفَ».

قلتُ:

يعني أنّه متى كانت الواو والياء عينَ فِعْلٍ نحو قولك: «أعان، وأبانَ» قلبتا الفاً، والأصل: «أعوَنَ، وأبينَ» لأنهما من: «العَوْنِ، والبيان» فنقلتِ الحركةُ التي فيهما إلى الساكن قبلهما وقلبها الفاً لتحرّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلهما الآن.

ونقل عبد القاهر عن شيخه[٢] أنّه استضعفَ هذا إذْ يؤدّي إلى أن يكونَ الوزنُ: (أفَعْلَ) بفتح الهمزة والفاءِ وسكون العين، وهو بناء معدوم فلا يحملُ عليه. واختارَ أنْ تكون الهمزةُ أدخلت على الماضي بعد حصول القلب فيه، فبقي على حاله.

وهذا فيه نَظَرٌ؛ إذْ يلزمُهُ أنْ يكونَ الوزنُ: (أفَعَلَ) بفتح الهمزة، والفاءِ، وهو بناء معدومٌ، وقد وقعَ فيما فَرَّ منه. ومما يضعفُهُ عندي قولُ النّحاة: وأنّ «أغْيَلَتِ المرأة[٣]،

---

(١) في شرح الشافية ٣/ ٢٢٨-٢٢٩: «وقد شذّ قلب تاء الافتعال بعد الجيم؛ لأنّ الجيم وإنْ كانت مجهورة والتاء مهموسة إلاّ أنّها أقرب إلى التاء من الزاي والذال فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم، ويصعب بعد الزاي والذال.. ولا يقاس على المسموع فيه فلا يقال: اجدرأ، واجدرح، والدولج: الكناس من الولوج قلبت الواو تاءً ثم قلبت التاء دالاً، وذلك لأنّ التولج أكثر استعمالاً من دولج، وقلبت التاءُ دالاً في ازدجر، واجْدَمَعَ لتناسب الصوت كما في: صديق، بخلاف: دَوْلج.»

(٢) يعني أبا علي الفارسي.
وينظر: المقتصد ١/ ٣٨٠، والممتع: ٢/ ٤٨٢-٤٨٣.

(٣) في اللسان (غيل) ١٤/ ٢٤-٢٥: «الغيل اللبن الذي ترضعه المرأة على حَبَل.. وأغالت المرأة فهي =

وأجودتْ[١]، وأطبتْ، واستحوَذَ[٢]، واستَتْيَسَتِ الشّأُ»[٣].

إنّما يصحُّ ذلك وشبهة منبهة على أنَّ أصل: «أقام، أعاذَ، واستقامَ، واستعادَ: أقوَمَ، وأعوذَ، واسقتوَم، واستعوذَ».

وقوله: «لا لتعجّبِ» يعني أنَّ فعل التّعجب لا تقلبُ عينُهُ.

تقول: «ما أقولَهُ، وما أَبْيَعَهُ» وإنّما لم تقلب لوجهين:

= فُعيل وأغيلته فهي فُغيل.. ويقال أغيلت الغنم: إذا انتجت في السنة مرّتين..».
وينظر المنصف ١/ ٢٧٦-٢٧٧.

(١) في اللسان (جود) ٤/ ١١٠ «قالوا أجودت كما قالوا أطال وأطول. وأطابَ وأطيب، وآلانَ وألينَ على النقصان والتمام..»

(٢) في اللسان (جوذ) ٥/ ١٩: «ويقال أجوذ ذاك إذا جمعه وضمّه، ومنه يقال استحوذ على كذا إذا حواه، وأحوذ ثوبه: ضمّه إليه».

(٣) في اللسان (تيس) ٧/ ٣٣٢: «واستتيست الشاة: صارت كالتيس قال ثعلب ولا يقال: استاست.».

وفي المنصف١/ ٢٧٦-٢٧٧: «قال أبو عثمان هذا من الفعل«استحوذ عليهم الشيطان وأغيلت المرأة، وأجودَ، وأطيبَ» إلاّ أنّ هذا يكون فيه اعتلال ويجري على قياس الباب المطّرد إلا في: استحوذ، وأغيلت، فإنّا لم نسمعها معتلّين في اللغة. وربَّ حرف هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تقسه؛ فإنّ مجرى بابه على خلاف ذلك. قال أبو الفتح: يقول: نظير: «مزيد، ومحبب» في أنّهما خرجا عن القياس قولهم في الفعل: استحوذ، وأغيلت، واجود، واطيب، وقياسه: استحاذ، وأغالت، وأجاد، وأطاب.

وقد ذكرت العلّة في أنْ خَرَجَ بعض المعتلّ على أصله، وأنّه إنّما جُعل تنبيهاً على باقي المعتلّ، واقتصادهم على تصحيح: استحوذ، وأغيلت، دون الاعلال مما يؤكّد اهتمامهم باخراج ضَرْبٍ من المعتل على أصله، وأنّه إنّما جُعل تنبيهاً على الباقي ومحافظة على إبانة الأصول المغيّرة وفي هذا ضرب من الحكمة في اللغة العربية.

وقوله: فاحفظ هذا ولا تقسْهُ؛ أي لا تقل في: استقام: استقوَمَ، ولا في: استعان: استعونَ، فإنّ هذا خارج عن القَياس والاستعمال جميعاً، وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: يقال: استصوبت الشيءَ، ولم يقل: استنصبتُ، واستنوق الجمل، واستتيست الشاةُ، ولم يقولوا: استناق، ولا استاست».

وينظر الممتع ٢/ ٤٨٢.

الأوّل: أنه لما لم تنصرف تصرّفَ الأفعال لم يدخلوه الاعلال، بل أجروه في الصّحة مجرى الأسماء.

والثّاني: أنّهم قصدوا الفرقَ بين (أفعلَ) في التّعجب، وبينه في غيره مما كان معتلّ العين، وكانَ في التّعجبِ أحقَّ بالتصحيح لشبهه بالأسماءِ ويدلُّك على ضعفه في الفعلية ذهاب الأكثرين إلى أنّه لا يجوز استعمال المصدر معه، وأنّه لا يحولُ بينه وبين مفعوله بالجار والمجرور قيداً يحطّ عن دَرَجهِ اَبٍ، ولصحّته ذهب الكوفيون إلى أنّه اسم(١).

وقوله: «ولا مُصَرَّف من عَوِرَ ونحوه.» يريد أنّ «عَوِرَ» صحَّ وإنْ تحرّكت واوُهُ وانفتح ما قبلها لأنّه في معنى: «اعورَّ»، فجعل مَثَلَهُ في الصّحة حيث وافَقَهُ في المعنى(٢).

والمصُرَّفُ منه هو المضارع، واسم الفاعل، والمفعول كـ: «تعوّر وعاور ومعمورة

---

(١) رأي البصريين أن (أفعل) في التعجب فعل ماضٍ غير متصرّف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يكون منه مضارع، أو أمر أو اسم فاعل، ولا يجوز من أنواع التصرّف، وقد استدلوا على فعليته بجملة من الأمور منها: دخول نون الوقاية عليه، وأنّه ينصب المعارف والنكرات، وافعل إذا كان اسماً لا ينصب إلاّ نكرة على التميز، وأنّه مبني على الفتح من غير موجب.

أمّا الكوفيون فرأوا أنّه اسم بمنزلة (افعل) في التفصيل، واحتجوا بجواز تصغيره، والافعال لا يصغّر شيء منها، وأنّه تصحُّ عينه في التعجب نحو: ما أقوله، وما أبيعه، وهذا التصحيح إنّما يكون في الأسماء نحو: زيد أقومُ من عمرو، وأبيع منه، ولو كان فعلاً لاعتلّ بقلب عينه ألفاً نحو: أقال وأباعَ.

والرأي الراجح رأي البصريين، وما احتج به الكوفيون من امكان تصغيره شاذٌّ.

تنظر تفاصيل ذلك في: الانصاف في مسائل الخلاف (المسأل ١٥)، وأسرار العربية ص١١٣ وما بعدها، وشرح المفصل: ٧/ ١٤٣، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٦٥.

(٢) في المقتصد ١/ ٣٨٠: «قال الشيخ عبد القاهر: اعلم أنّ عورَ وصيدَ وحَولَ محذوفات من اعْوَرَّ واحولَّ، واصيدَّ وذاك أن الافعال التي تأتي للالوان والعيون بابها افعَالَّ وافْعَلَّ كاسودَّ وابيضَّ وغير ذلك مما لا يحصى فإذا قالوا: فَعِلَ، فيها فإنّهم ينوون المحذوف، ويدلّك على ذلك تبقيتهم حُكمَهُ وهو تصحيح الواو والياء في عوِرَ وصيد، إذ لو لم يكن التقدير فيهما اعورَّ واصيدَّ لوجبَ أنْ يقال: عارَ وصاد، كما قالوا: هاب وخاف والأصل: خوِفَ وهيب، لأنّ الواو والياء إذا تحرّكتا حركةً لازمةً وانفتح ما قبلهما قلبا الفاً، فلما قالوا: عوِر فصحّحوا الواو علمت أنّ المحذوف مُراد ونـنـزله منـزلة الثابت في اللفظ، وإذا عاد المحذوف سكن ما قبل الواو، ألا تراك تقول: اعوْرَّ فتسكن العين.».

عينه. ومِثْلُهُ: «ازدجروا، وواجتوروا» صحّحا حيث كانا بمعنى: «تزاجروا وتجاوروا»[١].

وهنا تَنْبيهٌ:

٢٢/ ظ وهو أنَّ مَن قال عار (فأعَلَّه أو [اراد][٢]) // أنْ يُعِلَّ ما تصرّف منه على قياس مَثَليه فيقول: «تعارُ، واستعارُ، وعاى» بالهمز.

وقوله: «أو عين فعلٍ جارٍ على فِعْلٍ مُصَحَّح، أوّلُهُ ميمٌ مكسورةٌ.

يعني نحو: «مقال، ومتاع، ومقام» بضمِّ الميم. والأصل: «مقول، ومبيع، ومقوم» فنقلتِ الحركة إلى السّاكن قبلها، وقلبت العينُ الفاً.

واحترز بقوله: «غير جارٍ على فِعْلٍ مُصحّح عن: «معورٍ» من: «عَوِرَ» فإنّه يجب تصحيحه لصحّة: «عوِرَ».

واحترز بقوله: «أوّله ميمٌ مكسورةٌ» عن «مخيَطٍ، ومِقْولٍ» وإنّما صحَّ ذلك لأنّه من: «مِقوال. ومخياط» ولو اعتلّ هذا لالتقى[٣] ألفان، فلم يكنْ بُدٌّ من حذف أحدهما فيقال: «مخاط، ومقال» وحينئذ لا يُعلمُ أيُّهما (فِعالٌ أو مِفْعَلٌ)[٤].

وقوله: «أو مصدر (افعال واستفعال) يعني نحو: «اقامة واستقامةٍ» والأصل: «اقوامٌ، واستقوامٌ» كـ«اخراجٍ» فالتقى ألفان: الأولى المنقلبة عن العين لاعتلالها[٥].

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٣٤٤-٣٤٧.

(٢) [أراد] زيادة من عندنا اقتضاها السياق وهو في الأصل طمس.

(٣) في الأصل: «لالتقاء».

(٤) قال أبو الفتح: «لمّا وجب تصحيح مخياط لسكون ما بعد الياء، وكان مِخيط منقوصاً منه صُحّحَ لأنّ بناء مِفعال هو المقصود هنا، وجُعل التصحيح في مخيط دلالة على أنّه منقوص من مِخياط وأنّه بمعناه كماجُعل تصحيح عوِرَ وحِولَ دلالة على أنّ معناهما معنى اعورَّ واحوولَّ.». المنصف ١/ ٣٢٣.

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ٣٦٠.

ومن كلامهم أنّ الاعلالَ يؤنسُ بالاعلال، فوزنها: (إفالةٌ) واستفالةٌ» فنقول على الأوّل في مثلهما من: « وأيت: إِوائَةٌ واستوائةٌ» بهمزةٍ».

وعلى الثاني: «إوايةٌ واستوايةٌ» بألفٍ.

نعم؛ لو خففْتَ الهمزة الأولى لقلبتها الفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها فيتفق اللفظ حينئذٍ على المذهبين.

وقوله: «أُبدل منهما إنْ لم يُجانس حركتَها مجانِسُها بعد نقلها إلى الساكن قبلها.».

يعني: أنَّ العينَ في: «أقامَ، ومقامٍ» متحرّكةٌ بالفتح وهي واوٌ وغير خفيّ أنْ تكون الفتحةُ لا تجانسُ الواو، وإنّما مجانسُهُا الضمّةُ؛ وكذلك الياء في: «باعَ ومُباعٍ»، وهي مفتوحة، ومجانسُها الكسرةُ.

والضَّمير في: «قبلها» يعودُ إلى العين، والضّميرُ في «مجانسِها» يعودُ إلى الحركةِ إذ الفتحة تجانس الألف، وهي بعضُها، وقد تقدّم الكلامُ على المعتلّ بما فيه كفايةٌ.

وقوله: «إنْ لم تكن حرف لينٍ، ولم تُعَلَّ الّلام أو تُضاعفْ»[١].

يعني: إنْ لم يكنِ السّاكن حرفَ لين نحو: «قاوَلَ، وعَوَدَ، وزَيَنَ» وذلك لأنّه لو اعتلَّ بالسّكون لالتقى ساكنان فيفضي إمّا إلى حذف أحدهما، أو قبلِهِ، والحذفُ متعذّرٌ، والقلبُ أيضاً يوجبُ لها تغييراً بعد تغيير، ولأنّهما يفتحان إذا سكّن ما قبلهما كما في «غنيّ، وطيّ».

ويحترز بقوله: «ولم يُعلّ الّلام» الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فلو أُعلّتِ العين لاجتمعَ إعلالان ولم يكن بُدٌّ من تغيير آخرَ ويحترز بقوله: «ولم يضاعف» عن «اسوَادّ» لأنّه لو أعُلَّ تحرّكتِ السّين وحذفت فلا ندري أهو: (إفعالّ أو فُعلُ)[٢] وهذا واضحٌ.

(١) في الأصل: «تضعّف» وما أثبتناه موافقة لما جاء في نصّ ابن مالك، وما تكرر في هذه الصفحة أيضاً.

(٢) على (إفعالّ) وأكثر ما صنع للألوان، ومثله: اشهابّ، وابياضّ، وادهامٌ وقالوا: املاسّ واضرابّ =

قال:

« وتُحذفُ واو: مفعول، ويُفْعَلُ بِعَيْنِه ما ذُكِر، وإنْ كانت ياءً[١] وقبّت الإبدالَ بجعلِ الضمّةِ المنقولة منها كسرة».

قلت:

قوله: «وتُحذف واوُ مفعول» وهو قول سيبويه[٢]: وذلك نحو: «مَقُولِ، ومعدوِ» والأصلل: «مقوولٌ ومعدووٌ» بوزن: «مضروب» فلمّا قصدَ أعلالَهُ حملاً على أعلال الفعل نُقلتِ الضمّةُ من الواو التي هي الواوان: العينُ والزائدةُ، وذهب سيبويه إلى أنّ المحذوفة الزائدة، والوزن (مَفعلٌ) وتمسّك بوجوه:

= وليس من اللون.
الممتع ١/١٩٥.

(١) في الأصل «فاء» وهو تحريف.

(٢) في الكتاب ٤/٣٤٨: « ويعتلُّ مفعولٌ منهما - يعني من الأسماء والأفعال المعتلة- كما اعتلّ فُعِلَ، لأنّ الاسم على فُعِلَ مفعولٌ كما أنّ الاسم على فَعَلَ فاعِلٌ. فنقول: مَزُورٌ ومصوغٌ، وإنّما كان الأصل مَزْوُورٌ، فاسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعَلُ وفَعَلُ، وحذفت واو مفعول لأنّه لا يلتقي ساكنان.».

وفي المنصف: ١/٢٨٧: «وزعم الخليل وسيبويه أنّك إذا قلت: «مقولٌ، ومبيعٌ» فالذاهب لالتقاء الساكنين واو مفعول.

وقال الخليل: إذا قلت: مبيوع. فالقيت حركة الياء على الياء سكنَتِ الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو«مفعول» فاجتمع ساكنان فحُذفَت واو مفعول، وكانت أولى بالحذف لأنها زائدة، وكان حذفها أولى ولم تحذف الياء لأنّها عين الفعل.

وكذلك «مقول» الواو الباقي عين الفعل والواو المحذوفة واو مفعول.

وكان أبو الحسن يزعم أنّ المحذوفة عينُ الفعل، والباقية واوُ «مفعولل» لأنّ الأقفش ينقل الحركة من العين إلى الفاء في ذوات الواو فيلتقي ساكنان فيحذف العين، فيقول: مَقُول، وفي ذوات الياء ينقل الضمة من واو مفعول، فتحذف الياء فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة فتقلب الواو ياء فيقول: مبيع.

وينظر: الممتع ٢/ ٤٥٤-٤٥٥.

الأول: حذفُ الزائدِ أولى من حذف الأصل إذ لم يخلْ الحذفُ بمعنىً والمحافظة على الأصول أولى، وهنا لم يخل إذْ بمعنى إذْ ليس في اللفظ بينهما فرقٌ بل ذلك أمرٌ حُكميٌّ تقديريٌ، والمعنى مفهوم من التقديرين فإذا تعارضا، وتساويا في عدم الاخلال كان حذفُ الزائد أولى.

والثّاني: أنَّ الأصل في هذا المثال أنْ تدلّ الحركةُ في العين والميم على اسم المفعول كما في اسم الفاعل نحو: «مُقيمٍ» ومَلومٍ» ، وإنّما قصدوا بزيادة الواو الفرقَ يحصل بحذف أيّهما كان، وفي حذف الزائد اقرارُ الأصلِ، فكان أوْلى.

والثالث: أنّ المحذوف لو كان الأصل لقيل: مبيوع، إذ لا حاجةَ إلى قلب الواو ياءً.

والرابع: أنّه ليس في مذهب سيبويه إلاّ نقلُ الحركة والحذفُ[١].

ومذهب الأخفش النقل والحذف وابدال الضمّة كسرة[٢].

ومهما قلَّ التغييرُ كان أولى .

وذهب الأخفش إلى أنّ المحذوفة الأصلية، والوزن: (معول)، واحتجَّ بأنّ الزائدة لمعنى فيجبُ أنْ يُحذفَ // ما قبله قياساً على ياء المنقوص، والفِ المقصور إذا ٢٣/و

(١) ويُحتجّ للخليل وتلميذه سيبويه أيضاً بأنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة يحرّك الثاني منهما دون الأول، فكما يوصل إلى إزالة التقائهما بالتحريك أعني: بتحريك الثاني، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذفه لأنّ حذف الزائد أسهل من حذف الأصل. ثم أنَّ حذف واو مفعول أسهل من حذف العين. وكذلك فإنّهم قالوا: مشيب في مشوب وغارٌ منيلٌ في: مَنُول، وارض مَميتٌ عليها في: مموت، ومريح في مروح، فقلبوا الواو ياءً شذوذاً مما يدلّ على أنّ الواو المُبقاة هي العين، وأنّ المحذوفة هي واو مفعول، لأنّهم قد قلبوا الواو التي هي عينٌ ياءً، فقالوا: حيَر في حُور.
ينظر: الممتع ٢/ ٤٥٦.

(٢) في الممتع ٢/ ٤٥٦: «وأمّا أبو الحسن فيستدلُّ على أنّ المحذوف هو العين بأنّها لغير معنى، وواو مفعول حرف معنى يدلّ على المفعولية فحذف ما لا معنى له أسهل. كما أنّه لمّا اجتمعت التاءان في: تذكرّون ونحوه حذفت الثانية، ولم تحذف الأولى، حيث كانت لمعنى.»

نُوّنا[١]، وهذه قاعدةٌ مطّردة في السّاكنين إذا التقيا وجب تغيير الأوّل، إمّا بحذف كما تقدّم، أو بالتغيير نحو: «قامت المرأةُ، ولم يقمِ الرّجلُ»[٢].

قال أبو عثمان المازني: «وكلا القولين حَسَنٌ جميلٌ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أقيس من جهة قاعدة الحذف للأوّل إذا وليه ساكنٌ، ومذهب سيبويه أقلّ كُلفةً وعملاً.»[٣].

وهما تنبيهان:

الأول: أنَّ كلَّ واحد منهما خالف أصله في هذه المسألة.

أمّا سيبويه فإنّ الأصلَ عنده إذا اجتمع ساكنان والأوّل منهما حرفُ لينٍ حُذف الأوّل منهما، وقد رأيت كيف خالف ذلك ها هنا وحذف الثاني[٤].

أمّا الأخفشُ فإنّ الأصل عنده أنّ الفاء إذا كانت مضمومةً وبعدها ياءٌ أصلية قلبت واواً لانضمامٍ ما قبله محافظة على الضمّةِ وقد رأيت كيف خالفَ ذلك هنا فقلبتَ الضّمة كسرة.

---

(١) في المنصف ١/ ٢٨٩: «وأمّا ما ذهب إليه أبو الحسن وزياد أبي عثمان عليه، وانفصاله من الزيادة فعجبٌ من العجب، وقوله في هذا يكاد يَرْجحُ عندي على مذهب الخليل وسيبويه.
وذلك أنّ له أن يقول: إنّ واو مفعول جاءت لمعنىً وهو المدُّ، والعين لم تأتِ لمعنى، فحذفُ العين التي لم تأت لمعنى وتَبْقِيَهُ ما جاء الياء لأنّها لم تأتِ لمعنى، وتُبقي التنوين الذي جاء لمعنى الصّرف.».

(٢) بتحريك تاء التأنيث الساكنة، وآخر المضارع المجزوم بالكسر لالتقاء سكونهما مع سكون (ال) في المرأ، والرجل.

(٣) في المنصف ١/ ٢٨٨: «وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ وقول الأخفش أقيس» ولم يزد أبو عثمان وزاد أبو الفتح بعد أن عرض هذه المسألة وذكر حجج الخليل وسيبويه موازنه بحجج الأخفش ما نصّه: «فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان: «وكلا الوجهين حسنٌ وجميلٌ» ولقوّة قول أبي الحسن قال: «وقول الأخفش أقيس.».

(٤) لأنّ الثاني في «مقوول» ونحوه هو واو مفعول، وعلى رأى سيبويه في اجتماع الساكنين كان يجب حذف الأول.

والثاني: أنّهما مع ذلك حافظا على أصليهما من جهة أخرى، فحافظ سيبويه على أصله وهو أنَّ الياء التي هي عَيْنٌ إذا انضمَّ ما قبلها قلبت الضّمة كسرة فلما رأى العَين[1] التي هي الياء في: «مبيع» كُسرت غلبَ ظنُّه أنَّ الكسرةَ لأجل الياءِ[2].

وحافظَ الأخفشُ على أصله وهو أنّ الياءَ الأصلية لو بقيتْ لانقلبت واواً لانضمام ما قبلها فزعَمَ أنَّ الكسرة للفرق بينَ ذواتِ الواو والياء. فاعرفْهُ قيداً وصحّةً.

وقوله: «ويفعل بعينه ما ذكر» يعني ما تقدّم من نقلِ الحركة والحذف لالتقاء الساكنين.

وقولُهُ: «وإن كانت ياءً وقيّت الابدالَ» بيّنٌ بما ذكرْتُهُ، وهو رأي سيبويه.

قال:

«وتُحذفُ ألفُ إفعال، واستفعال، وتعوّضُ منها هاءُ التأنيث».

قلت:

وقد تقدّمَ أنَّ قولك: «إقوامٌ، واستقوامٌ» لما نُقلتِ الحركة من العين إلى الفاء، ووقلبت الفاء، وحذفتْ الفُ (استفعالٍ). وهو رأيُ سيبويه ولمّا حُذفت إحداهما عوّضتْ منها التاءُ[3].

---

(١) في الأصل «الفاء» وهو تحريف.

(٢) في المنصف ١/٢٨٧-٢٨٨: «وكان أبو الحسن يزعم أنّ المحذوفة عينُ الفعل والباقية واو مفعول. فسألته عن: «مبيع» فقلت: ألا ترى أنّ الباقي في: «مبيع» الياء، ولو كانت واو مفعول لكانت: مبوع؟ فقال: إنّهم لمّا اسكنوا ياء «مبيوع» والقوا حركتها على الياء انضمّت الياء، وصارت بعدها ياءٌ ساكنة فأبدلت مكان الضمّ كسرةٌ للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أنْ الزمت الياءُ كسرةَ للياء التي حذفتها، فوافقت واو مفعولِ الياءَ مكسورةً فانقلبت ياءً للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو ميزان، وميعاد ياءً للكسرة قبلها.».

والخليل وسيبويه يريان أن الذاهب لالتقاء الساكنين هي واو مفعول لأنك تلغي حركة الياء على الياء فتسكن الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول، فتحذفها لأنها الزائدة.

(٣) فنقول: إقامةٌ واستقامةٌ.

والأصل فيهما: إقوامة واستقوامة. فاعلّوا المصدر لاعتلال فعله وذلك بنقل الفتحة من الواو إلى =

وقال الكوفيون: لا يجوز حذفها إلاّ في الاضافة كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[١] لأنّ المضاف إليه كأنّه قامَ مقامها في ذلك، والبصريون يجيزون حذفها في غير إضافة، وهذا مُستقصى في المسائل الخلافية[٢].

ولو قال: تاءُ التأنيثِ لكان أحسنَ من قوله: «هاءُ التأنيث» لأنّ التّاء أصل، والهاء بدل منها للوقف، وقد وقع ذلك في عبارة جملة من المصنّفين[٣].

قال:

«ويُعَلُّ بهذا الاعلال المذكور من الأسماء ما وافقَ المضارعَ في زيادته لا في وزنه، أو فيهما بشرط كونِهِ منقولاً.».

قلت:

شرطُ اعلال الاسم غير الثلاثي أنْ يكون موافقاً الفعلَ في الحركات والسّكنات لكنْ يخالفُهُ في أحد أمرين:

الأوّل: أنْ تكونَ زيادتُهُ مختصّةً بنوعه من الأسماء؛ ألا ترى أنّ (مَفْعَلاً) كـ «مَقَامٍ»

= ما قبلها، ثم قلبوها الفاً وبعد الفُ إقالة واستفالة فصار إقامةً واستقامة. فحذفوا الثانية وعوضوا بالتاء. والأخفش يرى أن المحذوفة هي الألف الأولى لا الثانية.

ينظر المقتضب ١/ ١٠٤-١٠٥، والمنصف ١/ ٢٩١-٢٩٢.

(١) من سورة النور: ٣٧ ومنها قوله: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٣٧﴾﴾.

(٢) في الكتاب ٤/ ٨٣: «هذا باب ما لحقته ها التأنيث عوضاً لما ذهب وذلك قولك أقمته إقامةً، واستعنته استعانة، وأريته إراءة، وإنْ شئت لم تعوّض وتركت الحروف على الأصل. قال تعالى: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾. وفي المقتضب ١/ ١٠٥: «والهاء لازمة لهذا المصدر عوضاً من حذف ما حذف منه، لأنّ المصدر على أفعلت إفعالاً نحو قولك أكرمت إكراماً. فكان الأصل: أقومت أقواماً، فلما لزمه الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حذف.».

(٣) استعمال مصطلح هاء التأنيث بدلاً من: تاء التأنيث عليه أشهر النحاة من أمثال سيبويه، والمبرد ينظر الكتاب: ٤/ ٨٣، والمقتضب ١/ ١٠٥.

وهو على وزن الفعل غيرَ أنَّ زائدةُ وهو الميمُ لا يكون في الأفعال[١] فيدلُّ ذللك على أنّه اسمٌ.

والثاني: أنّه يخالفُهُ في الزنةِ وذلك كأنْ يُبنى من «البيع» مثل: (مَفْعِلٍ)[٢] لقلت: «مَبِيعٌ»، فنُقلتْ كسرةُ الياء إلى الباءِ، ولو بنَيتَ مثل: «يضربُ» لقلتَ: «يَبيع» من غير نقلٍ.

والفرق بينهما أنَّ في الأولى مع النقل لا يقع لبس بين الفعل والاسم، لأنَّ الوزنَ فارقٌ، بخلافه في الثاني فإنّهما متفقانِ فيُخافَ اللبسُ[٣].

وهنا تَنبيهٌ.

وهو أنَّ المصنّف إنّما ذكر ما وافق الفعلَ في الزيادة وخالفه في الوزن كما ذكرناه، ولم يذكرِ القسمَ الآخر، والأجود ما فصّلتُهُ.

وقوله: «أو فيهما بشرط كونه منقولاً».

أي: يوافقُهُ الزيادة والزنة إذ كان في الأصل فعلاً وسُمّي به نحو يزيد في الأعلام وذلك لأنّه أعِلّ وهو فِعل ثم سمّي به فبقي على حاله، فقد رأيتَ موافقة: «يزيدُ» للفعل في الزيادة وهي الياءُ، والوزنِ وهو: (يَفعِلُ)[٤] كيصرف فاعرفه.

---

(١) في المنصف ١/ ٢٧٣: «ولم يفعلوا ذلك بالأسماء التي في أوائلها الميم حين قالوا: مقام، ومباعٌ، ومقادٌ وما أشبه ذلك لأنّ الميم لا تكون من زوائد الافعال».

(٢) مفعل بياضٌ في الأصل وقد اقتضاها السّياق فاثبتها.

(٣) في الممتع ٢/ ٤٦٥: «فإن قال قائل: لأي شيء لم تجر هذه الأسماء على وزن الفعل على أصلها فتصحّ ليكون ذلك فرقاً بينها وبين الفعل، كما فعلوا ذلك بما لحقته الزوائد، فقالوا: «هو أطول منه» فصَحَّحوا فرقاً بينه وبين «أطال» . . . ؟ فالجواب أنَّ ما لحقته زيادة في الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لا ينصرف، فلو أعللته لالتبس بالفعل، لأنّه لا يدخله خفضٌ ولا تنوين، كما أنّ الفعل كذلك، وما كان على ثلاثة أحرف فالتنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل فأمن اللبس.».

(٤) ذُكر أن الميم لا تكون من زوائد الأفعال ولذلك قالوا: مَقامٌ، ومباعٌ وما أشبه ذلك، والميم هنا زائدة وزيادتها في الأسماء فحسب، وإذا كانت الزوائد في أوائل الأسماء هي الزوائد التي في أوائل الأفعال، وكان الاسم على زنة الفعل بالزوائد فإنّ يصحّ ولا يعلّ وذلك نحو قولنا في بناء اسم من: =

قال:

«فَصْلٌ. حقٌّ المضارع أنْ يكون ثانيهِ الحرفُ الذي هو أوّلُ الماضي فحُذفتِ الواو في نحوِ: يَعِدُ لاستثقالها بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ لازمةٍ ظاهرةٍ أو مَنويّةٍ، وحُمِل على ذي الياء أخواتُه».

قلت:

اعلم أنّ ثاني المضارع هو أول الماضي، وغرضُ المصنّف بهذا أنْ يقررَ عليك أنَّ أصلَ: يَعِدُ: يَوعِدُ» لكنْ حُذفتِ الواوُ والحذف على// ضربين: حذف لعلّةٍ فيطّرد حيث وُجدَتِ العلّةُ. وحذف لغير علّة فيقتصر فيه على السّماع[1]. ٢٢/ظ

فالأوّل: يكونُ في أحرف، منها: الواو في هذا الموضع وهو وقوعها[2] بين ياءٍ وكسرةٍ، وعلّتُهُ أنَّ الواوَ جنس الضمّة، وتقدّر بضمتين والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين تضادّانه أمرٌ مستثقل، فوجب الفرار منه لا سيّما إذا

= قال يقولُ: يَقولُ ويقولُ ويقوُلُ فرقاً بين الأسماء والأفعال، ولا يفعل ذلك بالأسماع التي في أوائلها الميم. ولعل سائل يسأل عن قولهم في بناء (مفعل) من: يزيد على: مَزْيَد. لِمَ لم يقولوا: مَزَاد كما قالوا: مَقام، ومُباع، وأصلهما: مقوَمٌ، ومبيعٌ؟

فالجواب ما ذكره ابن جني وهو: «أن هذا الاسم -يعني: مزيد- شذّ عن القياس كما شذّ: «محبَبٌ»، وكان قياسهما: مَزادٌ ومحبب، والاعلام المنقولة أكثر عرضة للتغيير من غيرها.

ينظر المنصف ١/ ٢٧٥، ٢٧٧.

(١) وهناك حذف الحرف وحذف الحركة، وحذف الحركة على ضربين مقيس، وغير مقيس، فالأوّل ما حذف للجازم، والاضافة في التثنية وجمع المذكر السالم وهي النون، وغير المقيس أعني الثاني أحد عشر حرفاً يجمعها قول: أين طاح به خوف، وقوله: خطباء نوح فيه.

ينظر كتاب الفصول في العربية ١١٨-١١٩.

(٢) الضمّة بعض الواو، وكذلك الفتحة بعض الالف، والكسرة بعض الياء، ولذلك كانت المتقدمون يسمّون الفتحة الالف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. «وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة».

ينظر: سرّ صناعة الإعراب ١/١٩- ٢٠.

غلبَ الشيئان الشيءَ الواحدَ، وقد وجدَ ذلك هنا، لأنّ الياءَ متحرّكةٌ فهي كثلاثِ حركاتٍ والكسرةَ رابعةٌ والواو بحركتين، فالمتجانساتُ أكثر فقُلبتْ[١].

يدلُّ عليه أنّهم استثقلوا الخروج من كسر إلى ضمٍّ لازم لذا مالوا.

وفيه عندي نَظَرٌ؛ لأنّهم جعلوا الكسرة رابعة المتجانسات بناءً على أنَّ الياء بكسرتين وهي متحرّكةٌ لكنَّ هذا يستقيمُ. إن[٢] كانت حركتُها كسرةً. وأمّا الفتحة فليست من جنس الكسرة، فإنْ أريدَ القريبَ يعني أنّها أقرب إلى الكسرة من الضمة فلَهُ وَجْهٌ، وهو بعيدٌ.

وقال بعض المتأخّرين: الفعل ثقيل وما يَعرضُ فيه أثقلُ مما يَعرضُ في الاسم فلمّا حَصَلَ هذا الثقلُ وجب رَفْعُه وذلك بحذف شيء فلا يجوز حذف الكلمة، فلم يبق إلا حذف الواو[٣].

وأيضاً فحذفُه أبلغ في التخفيف من حذف أحدهما.

---

(١) في المنصف ١/ ١٨٤: «قال أبو عثمان: اعلم أنّ كلّ ما كان موضع الفاء منه واواً وكان فعلاً على: فَعَلَ فإنّه يلزمُ يفعِلُ، ويحذف في الأفعال المضارعة منه الواو التي هي فاءٌ، ويكون المصدر على فِعْلَة محذوف الفاء، وتُلقى حركة الفاء على العين، فتصير العين مكسورة وذلك قولك: وعد ووزن، ووثب تقول في يَفعِلُ منه: يَعِدُ ويزِنُ، ويثِب، وعدة، وزنةٌ وثِبةٌ وكان الأصل فيه: يوعد، ويوزِن، ووعدةٌ، ووزنَةٌ، ولكنهم اتّقوا وقوع الواو بين ياء وكسرة فحذفوها استخفافاً وجعلوا سائر المضارع تابعاً ل:«يفعلُ» فحذفوه لئلا يختلف المضارع في البناء، وجعلوا المصدر معتلاً فحذفوا فاءَه فقالوا: عِدة، وزِنة لأنّهم استثقلوا: وعدة، ووزنة، فالزموهما الحذف، ولأنّ المصدر قد جرى مجرى الفعل..».

(٢) في الأصلل إن لو، وهو من وهم الناسخ.

(٣) في الممتع ١/٤٢٦-٤٢٧: «فإن قيل لو كان وقوع الواو بين ياء وكسرةٍ يوجب حذف الواو، لوجب حذفها في: يُوعِدُ مضارع أوعَدَ؟ فالجواب أن الأصل في :يُوعدُ: يؤوعِدُ، فالواو إنما وقعت في التقدير بين همزة وكسرة، فثبتت لذلك، ولو يلتفت إلى ما اللفظ الآن عليه، كما لم يلتفت إلى اللفظ في: يَضَعُ مضارع: وضَعَ وقد حذفت الواو مع أنها لم تقع بين يا وكسرة لأنّ الأصل: يَوْضِعُ ولكن فتحت العين لأجل حرف الحلق ولولا ذلك لم يجيء مضارع فعَلَ على يفعَل بفتح العين. فلما كان الفتح عارضاً لم يعتد به.

وقال الخوارزميّ: إنّما حُذفتْ لكونها أجنبيّةً بين أُختين حقيقةً وفي «تَسَعُ» ولكونها أجنبية بين أختين تقديراً لأنّ الأصل في السين الكسر.

وقوله: «بين ياءٍ مفتوحة [يحترز به][١] من: «يُوْعِدُ» مستقبل: «أوْعَدَ» و«يُوزنُ مستقبل: أوْزَنَ» فإنّ الواو ها هنا تثبتُ ولا تُحذفُ لأمورٍ.

الأوّل: أنَّ أصل: «يُوعِدُ: يُؤوْعِد»[٢]، فحذفتِ الهمزةُ، فالواو في التقدير ليست بين ياء وكسرة بل بين همزة وكسرة[٣].

والثّاني أنّه لو حُذفتِ الواو بعد حذف الهمزة لتوالى حذفان متلاصقان.

والثالث: أنَّ الواوَ جانَسَها ما قبلها وهو ضمُّ الياء فلم تبقَ إلاّ الكسرةُ وحدَها مضادّة فاحتُملت، وإنْ انفتحَ ما بعدها كانت أحقَّ بالاثبات كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يُولَدْ ﴾»[٤].

وقوله: «وكسرة لازمةٍ ظاهرةٍ أو منويّةٍ» الظاهرة كـ «يَعِدُ»، والمنويّةُ: يَسَعُ ويَهَبُ»، والأصلُ الكسرُ، والفتحةُ عارضةٌ لأجل حرف الحلق، والعارض لا اعتدادَ به[٥].

---

(١) [يحترز به] ساقطة من الأصل. وأثبتها مراعاة للسياق.

(٢) في الأصل: «يؤعد» وهو تحريف.

(٣) ينظر الممتع ٢/ ٤٢٧.

(٤) من قوله تعالى في سورة الإخلاص ١-٣: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ ﴾ بحذف الكسرة من يَلِدْ، واثبات الفتحة في: يُوْلَد. ولم تحذف الواو هنا لإنتفاء عدم التوازن بين الواو وبين ما سبقها وما تلاها من حركات، فقد سبقت بالضمة والضمة مجانسة للواو أو هي بعضها كما يرون، وتليت بالفتح، والفتح غير متضادّ مع الواو تضادّ الواو مع الكسرة، أو الياء.

وينظر: المنصف ١/ ١٨٥-١٨٦، ٢١٠

(٥) والدليل على أن: يَسَعُ، أصلها: يَوْسِعُ، ثم فتحت العين لكون اللام حرف حلق، وهو حذفُ الواو منهما ولم يعتدّ بالفتحة لكونها عارضة، ولو كانت أصلية لم تحذف الواو، كما لم تحذف في: يوجَل،، ويوحل.

وينظر: الممتع ١/ ١٧٦-١٧٧.

وهنا تنبيهٌ:

وهو أنّ أصل «يَذَرُ»: «يَوْذَرُ» فحذفت الواو لما ذكرنا، ثم فُتحتِ الذال، وإنْ لم يكن اللام حرفَ حلقٍ حملاً على: «يَدَعُ» حيث كان بمعناه[١].

قال أبو علي: «كما قالوا: «لا نولَكَ أنْ تفعلَ» فادخلوا (لا) على المعرفة حيث كان معناه: لا ينبغي لك.»[٢]

واعلم أنّ عُرُوض الفتحةِ هنا كعروضِ الضمّة في: «وجد: يجدُ» حكاه البِشتي في تعليقه[٣].

وقوله: «وحُمل على ذي الياء اخواتُه» يعني: حذفتِ الواوُ لوقوعها بين (   )[٤] في لغتهم فإنّه عندهم مُعتَبرٌ.

قال:

«والأمر وفِعْلَةٌ مصدراً مُحرّكَ العين بحركةِ الفاء وكذلك فَعْلَةٌ من ذي الكسرة المنويّة.»

---

(١) في اللسان (ودع) / ٢٦٣: «وقولهم دعْ هذا أي اتركه، ودَعَهَ يدَعَهُ تركه وهي شاذة وكلام العرب: دعني وذرني ويَدَعُ ويذرُ ولا يقولون ودعتك ولا وذرتك.».

(٢) في المقتصد في شرح الايضاح ٢/٨١٨: «قال الشيخ أبو علي: لا نولَكَ أنْ تفعلَ فم يكرروا لأنّه صار بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها حيث كانت بمعناها، كما أجروا يذر مجرى يَدَعُ لاتفاقهما في المعنى.»

والمشاكلة قائمة في أنّ قولنا: (لا نولك أن تفعل) وقد وقعت المعرفة بعد (لا) و(لا) تنفي الأسماء النكرة الشائعة التي يراد بنفيها نفي الجنس من غير تكرار (لا) كما يشترط في ذلك، تضارع قولنا: لا ينبغي من غير تكرير (لا). والمعنى واحد. والنول هو العطية والعرض.

(٣) مرّت ترجمته في ص٧٠.

(٤) كلمة مبهمة.

قلت:

قوله: «والأمرُ» معطوفٌ على قوله: «وحُمِلَ على ذي الياء اخواتُهُ» وقد أعلّتْ في الفعِل، فأعلّتْ في المصدر، والعلّةُ ذاتُ وصفين:

كونُ الواوِ مكسورةً وهي مستثقلة.

وكون (فِعْلَةٍ) معتلاً، واعتلالُ المصدرِ باعتلال فعله قاعدةً مُستمرّة[١].

ألا تراكَ تقول: «قمت قياماً، وَلِذْتُ لياذاً» والأصل: «قواماً، ولواذاً.» فأُعِلاّ بالقلب لاعتلال الفعل، ولو صَحَّ الفعل لم يَعتلَّ المصدرُ. قالوا: «لاوَذَ لواذاً، وقاومَ قواماً، فصحّحوا المصدرَ حيث صحّحوا الفعل طلباً للتشاكل والتوافقِ؛ إلاّ أنّه عُوّض من حذفِ الواو التأنيث لئلا يدخلَ الوهنُ على الاسم الذي هو الأصل، وليس موضعاً للتّصريف، ولأنّ المحافظة على الأصول أولى من المحافظة على الفروع، والذي يدلُّ على أنَّ التاءَ عوضٌ أنّك متى حذفتها أعدت الواو مفتوحةً نحو: «الوَعْدِ، والوَزْنِ»[٢] وإنّما صحَّ المصدر هنا لزوال أحد وصفي العلّة، وهو كسرُ الواو وأصلُهُ، فلم يحذفوا الواو، وإنْ كانت // مكسورةً لأنّها لم تحذف في الفعل. ٢/و

وهنا تنبيهٌ:

وهو أنّه لمّا قُصِدَ حذفُ الواو لما ذكرنا نُقلتِ كسرةُ الواوِ إلى العين ثم حذفوها، وإنّما لم تحذفْ متحرّكةً لئلا تزيدَ إعلالَ الاسمِ على إعلال الفعل، وهي في الفعل حُذفتْ

---

(١) ينظر المنصف ١/١٩١.

(٢) ولو أعدنا التاء أحدثنا اعلالاً بالحذف وقلنا: وعدة، وزنة، ولا يقال: وِعْدا ولا وِزناً قال أبو عثمان: «فإن كان المصدر فَعلاً. لم يحذفوا نحو: «وَعْداً ووزناً، لأنّه لم يجتمع ما يستثقلون. فثبت لذلك. قال أبو الفتح: يقول: ليس في: وعداً ما كان يكون في: وعدة، ولو قيلت، يعني كسرة الواو وأنه مصدر جارٍ على فِعْلٍ محذوف الفاء، فحُمل المصدر على الفعل».
المنصف ١/١٩٥، ١٩٩.

ساكنةً لا متحرّكةً.

فإنْ قيل: فقد قالوا: «وِجْهَةٌ» فجمعوا بين العوضِ والمعوضِ عنه[١]. ؟

فالجوابُ من وجهين:

الأوّل: أنّها ليستْ مصدراً جارياً على الفعل بلِ هي اسمٌ للجهةِ والتوجّهِ؛ الهاءُ، والواوُ تثبت في الاسم نحو: «وِلْدَة» فالاسمُ «وَعْدَةٌ»، والمصدر: «عِدَةٌ».

والثّاني أنّها مصدرٌ لكنْ خرجتْ مُصَحَّحةً مُنبهةً على الأصل كـ «القَوَدُ[٢]، واستحوَذَ» وهذا قول أبي عثمان المازني، وشبّهُ بـ «ضَيْوَن[٣]، وحياة، وبنات ألْبُبِهْ.»[٤].

واستضعفَ هذا أبو علي في المسائل المشكلة، لأنّه لو كان كذلك للزم أنْ يجيءَ فعلُهُ مصحّحاً، لأنّ هذه المعلاّت إذا صحّت في موضعٍ تبعها باقي ذلك، وإنْ لم يجيء شيءٌ

---

(١) قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: الناسُ في«وِجهةٍ علىضربين: فمنهم مَن يقول: إنّها مصدرٌ شذَّ، كما ذهب إليه أبو عثمان، ومنهم مَنْ يقول: إنّها اسمٌ لا مصدرٌ، بمنزلة: «وِلْدَةٍ، والِدَةٍ».

فأمّا مَن ذهب إلى أنّها مصدرٌ فمذهبه في أنّه خَرج عن القياس كما خرج عن أشياءُ منها ما ذكره أبو عثمان، ومنها غيرهُ.

وأمّا مَنْ ذهب إلى أنّها اسم، فإنّه هرب إلى ذلك لئلا يحمِلَهُ على الشذوذ ما وَجَدَ له مندوحةً.».

(٢) لا تصحّ العين إلاّ فيما جاء مصدراً لفعلٍ لا يعتل نحو: العَوَر والصَّيد مصدران ل «عورَ وصيدَ» أمّا: القَوَد فصحّة عينه على الشذوذ لأنّ القياس اعلال العين. وكذا الأمر في صحّة العين في (استحوذ) شذوذاً، لأنّ العين لا تصحّ إلا فيما جاء على أفعل للتعجّب كما مرّ.

(٣) الضيون: النسر.

(٤) في المنصف ١/ ٢٠٠: «قال أبو عثمان: فإنْ قال قائل: قد قال تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ فوجهةٌ ها هنا مقدّر، وقد جاءت على الأصل؟

فإنما قالوا هذا كما قالوا: رجاء بين حيوة، وكذا قالوا: ضَيْوَنٌ وكذا قالوا:

قد عَلِمَتْ ذاك بَنات ألْبُبِهْ

وكما قالوا: «لَحِحَتْ عينُهُ» وقد كان ينبغي أنْ تكون: «لَحَّتْ» مثل: «ردّتْ» ومسَّتْ».

فربَّ حرف يجيءُ على الأصل، ويكون مجرى بابه على غير ذلك.»

والآية الكريمة من سورة البقرة: ١٤٨.

من هذه الأفعال مصححاً دلالة على أنَّ «وَجْهَهُ» اسمٌ للتوجّهِ لا مصدرٌ.

فإنْ قيل: قد جَاءَ: «القولُ والبيعُ» مُصحّحينِ مع أنَّ فعلَهما مُعتلٌ فما ينكر في: «الوَجْهِ» ذلك؟

فالجواب أنَّ: «القولَ والبيعَ» ليسا على وزن الفعل بخلاف: «وجهةٍ» والموافقة في الوزن تُوجبُ الاعلالَ، ألا ترى أنّ: «بأبأ، وتأتأ»[1] لمّا وافقا بناء الفعل أُعلاّ، ولم يعلّ نحو: «عينةٍ وعِوَضٍ» لِعَدَمِ موافقته له في ذلك» انتهى كلامُهُ.

وفيه عندي نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ «وِجْهَةً» إنّما يكونُ على وزن الفعل إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ حتى يكونَ حرف متحرّك وبعده حرفٌ ساكنٌ، وبعدَه حرفانِ كما أنّ الفعل كذلك، وقد عرفت أنّ التّاء لمّا كانت عوضاً عن الواو فإنّما يقدّرُ دخولُها بعد حذفه، ولا يجوز اجتماعهما معه، وإذا لم يجز ذلك فكيف يكونُ وزنُهُ؟

نعم. له أنْ يقولَ إنّما يقدّرُ كونُها عوضاً بعد حذف الواو، وإلاّ يجوزُ اجتماعهما، وهذه كما يقولُ في الظرف الواقع خبراً لأنّه يُسَوّغُ اظهار عامِلهِ معه إذا كان بدلاً، أما إذا لم يجعله بدلاً من جازَ استعمالُه معه[2].

(١) في اللسان (بابا) ١/ ١٦: «البأبأ تقول الإنسان لصاحبه بأبي أنت ومعناه أفديك بأبي فيشتق من ذلك فعل فيقال: بأبأبه ومن قال: يابِيَبا حوّل الهمزة ياء والأصل: يا بابا معناه يا بابي والفعل من هذا: بأبَا يبأبيء يأباةً، ويأباتُ الصبي ويأباتُ به قلت له بأبي أنت وأمي..»

وفيه (تأتأ) ١/ ٣١-٣٢: «تأتأ التيس عند الفساد يتأتيء تأتأةً وتئتاءً لنزو ويقبل، ورجل تأتاءٌ على فعلال، وفيه تأتأة يتردد في التاء إذا تكلّم، والتأتأة حكاية الصوت، والتأتأة: مشي الصبي الصغير.. والتختر في الحرب شجاعة.»

(٢) عامل الظرف الواقع خبراً محذوف وجوباً عند جمهور النحاة إذا كان كوناً عاماً، أمّا الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة، ويجوز الحذف والذكر إذا دلّت قرينة فقولنا: زيد عندك. الخبر عندك ليس هو الخبر حقيقة لأنّ الظرف ليس زيدٍ في شيء وإنما الظرف معمول للخبر المحذوف والتقدير: (استقر) أو (مستقر) أو (حدث) ونحوها فهذه هي الأخبار بلا خلاف بين البصريين. وحذفها من =

والآخر: أنّ موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحدٌ من البصريين. فإن كانَ قد تفردَ بها أبو علي قُبِلَ منه لأنّه المقدّم في هذه الطّناعة، ولا يُجاريه أحد في اعتقادي.

وقوله: «وكذلك فَعْلَ من ذي الكسرة المنويّة».

يعني نحو: «سَعَة» إذ الأصلُ فيه: «سِعَةٌ» بكسر السّين فُتحتْ لما تقدّمَ من حرف الحلق[1]، وهذا واضح.

قال:

واستثقِلَت همزةُ: (أفْعلَ) بعد همزة المضارع فَحُذفَت وحُملت[2] على ذي الهمزة اخواتُهُ، و(المُفْعِل والمُفْعَل).»[3].

قلت:

أما «أكرمَ» فأصلُهُ: «أأكرمَ» بهمزتين الأولى همزة المتكلّم، والثانيةُ الزائدةُ في: «أكرمَ»، فاستثقِلَ اجتماعُهُما فحذفت الثانية لأنَّ الأولى لمعنىً، ثمّ حذف في: «نكرمُ، ويكرمُ، وتكرمُ» حملاً على: «أكرمَ»[4].

= باب الايجاز ولدلالة الظرف على المحذوف إذ زيد عندك أنّه جالس، أو قائم، لم يجز الحذف لأنّ الظرف لا يدلّ على هذا المحذوف.
ينظر: شرح المفصل ١/ ٩٠.

(١) والفعل: يَسَعُ يوسع، والأصل: يَوْسِعُ، فلزم حذف الواو، ثم فتحت السين لأنَّ العين من حروف الحلق، وحروف الحلق إذا كن لامات الفعل فُتح لهنَّ موضع العين.
وينظر المنصف ١/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) في أصل التعريف: «وحمل».

(٣) هناك زيادة على هذا النص في أصل التعريف جاءت بعد قوله: «والمفِعل والمفعل» جاء فيها الآتي: «والتُزم غالباً حذف التاء، خُذ ومُرْ وكُلْ. والتتميم فيه قوي وفي أخواته ضعيف».
ولم يلتفت الشارح إلى هذا النّص بالشرح. فلم نثبته.

(٤) ينظر المنصف ١/ ١٩٤، والممتع: ٢/ ٤٢٦.

وعندي أنّ هذا أقيس في الحمل من باب: «أعدُ» لأنَّ الأصل هنا المتكلّم، وباقي الأفعال محمولٌ عليه، وهذا الأصل: «يَعدُ» وهو فعلُ الغائب، وهم يقولون: المتكلِّم أصْلٌ، فكان حملُ فِعْلِهِ أصلاً أولى من حملِ فِعْلِ غيره أصلاً، وأيضاً فإنّ المحذوف هنا حرف زائد، وهناك حرفٌ أصلٌ وهو فاءٌ، وحذفُ الزائِد أسهل من حذف الأصل.

وقال أبو الفتح: «لو بنينا من «أخذَ» مثل: «دَحْرَجَ» لقلت: «أخْذَذَ، وأقول في المستقبل: «يُؤخْذِذُ» كـ «يُدَحْرِجُ» ولا أحذفُ الهمزةَ كما حُذفت في: «يُكرِمُ» لأمرين:

الأوّل: أنّ: «أخذذ» ملحقٌ بـ «يدحرجُ»، ولو حُذفتِ الهمزةُ لاختلَّ الوزن، وبَطُل الالحاق، وليس من الحكمة أنْ تقصدَ شيئاً ثمّ تفعلَ ما يُبْطِلُهُ.

والثّاني أنّ الهمزةَ أصلٌ فاءٌ، وفي: «أكْرَمَ» زائدةٌ، والزائدُ مُستجازٌ فيه من الحذف ما لا يُستجاز في الأصل.»[1].

وهنا تَنبيهٌ: وهو أنّه كانَ القياسُ في تخفيف هذه الهمزةِ أنْ تُقلبَ واواً لانفتاحها وانضمام ما قبلها فيقال: «أوكرم» كما يقال في: «جُؤنٍ: جَوْنٌ»[2] غير أنّه واجب في: «أكرمُ» لاجتماع الهمزتين.

---

(١) في المنصف ١/ ١٩٣-١٩٤: «فأمّا لو بنيت مثل: «دَحْرَجَ» من: «أخذ» لقلتَ: «أخذذَ» فإنْ رددته إلى المضارع فقياسه عندي: «يُؤَخْذِذُ»، وأنا أؤخذذُ» فتُبدل الهمزة من: «أوَخْذِذُ» واواً لانضمام ما قبلها، ولا تقرّها لئلا تلتقي همزتان في كلمة واحدة، ولا يجوز أن تقول: يُخْذِذُ بحذف الهمزة كما تقول: يُكرِمُ لعلتين:

إحداهما: أنَّ هذا الفعل ملحقٌ بـ «دحرج يدحرج» فلو حذفت الهمزة فقلت: «يُخْذِذُ» لزال المطلوب من الالحاق وذهب البناء. والعلّة الأخرى: أنّ هذه الهمزة في: «أخْذَذَ فاء الفعل وهمزة: «أكرمَ» زائدة، فلو قلت: «أنا أؤكرمُ» لاجتمعت في أوّل الكلمة همزتان زائدتان، وأنت إذا قلت: «أنا أوَخذِذُ» فالهمزة الثانية التي أبدلت منها الواو أصلٌ ليست بزائدة، والأصلُ أقوى من الزائد، فلذلك أبدلتُها ولم أحذفها.».

(٢) في اللسان (جون) / ٢٥٤-٢٥٦: «الجون: الأسود اليحمويّ، والأنثى جَوْنة.. والأسود المشرب حمرةً.. وهو من الأضداد يقع على الأسود والأبيض.».

وفيه: (جأن) / ٢٣٤: «الجؤنة سلّة مستديرة مغشاة ادما يجعل فيها الطيب والثياب.».

وجاز في «جؤَنٍ» لانفرادها[١]. إلاّ أنّهم كرهوا ذلك لأنّ حرف المضارع قبله بعُرْضَةِ الزوال من الفعل الأمر، فيقع الواو أوّلاً، وذلك مما يكرهونه. ألا ترى أنهم امتنعوا // ٢٤/ظ من زيادتها أوّلاً، وقد كرهوها[٢]، وإنّما جاء بعض ذلك على أصله. قال الشّاعر[٣]:

فإنّه أهلٌ لأنْ يُؤَكر ما

وقال الآخرُ[٤]:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْنَينْ

وهو: (يُؤَ فعلين).

وقوله: «والمفَعِلُ والمَفعَلُ» يريدُ اسم الفاعل، واسم المفعول. نحو: «زيدٌ مُكرِمٌ عمراً»، وأصلُهُ: «مُؤكرِمٌ» فخفّفَ الهمزة، وكذلك: «زيدٌ مُكرمٌ»، وأصلُهُ: «مُؤَكرَمٌ» فحذفت أيضاً، وكلُّ ذلك محمولٌ على: «أكرَمَ».

قال:

«فَصْلٌ. يُدغمُ أوّلُ المثلين وجوباً إنْ سكنَ. وليس هاءَ سَكْتٍ، ولا همزةً منفصلةً عن الفاءِ، أو مدّةً في آخرٍ، أو مُبدَلَةً من غير دون لزوم.»

---

(١) تبدل الهم من الهمزة باطراد إذا كانت مفتوحة وقبلها حرف مصوم، نحو: جُؤن، وسُؤلة، تقول في تخفيفهما: جُوَن، وسُوَلة. ولا يلزم ذلك، وتبدل أيضاً باطراد إذا كانت ساكنة وقبلها ضمّة نحو: بُؤسْ نقول تخفيفاً: بُوس.
ينظر الممتع ١/ ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) بعدها بياض بمقدار كلمتين، وبعد البياض ست كلمات غير مفهومات.

(٣) الشطر لأبي حيّان الفقعسي في المخصص ١٦/١٠٨، والمقتضب ٢/٩٨، ولسان العرب (مادة كرم) والعيني ٤/٥٧٨، وخزانة الأدب ١/٣٦٨، والمنصف ١/٣٧، والخصائص ١/ ١٤٤.

(٤) الشطر لخطام المجاشعي. في المخصص ٨/٧٦، الخزانة ١/٣٦٧، المحتسب ١/١٨٦، المنصف ١/١٩٢ مجالس العلماء ٧٢، الخصائص ٢/٣٦٨.

قُلْتُ:

اعلمْ أنَّ الادغامَ في اللغة: «الادخال» قالَهُ ابنُ دريد[١]. ادغمتُ اللجامَ في الفرس: إذا أدخلْتَهُ في فِيْه.

وقال ابنُ السّراج في تعريفه: «هو وصلك حرفاً بحرفٍ مثله من موضعه من غيرِ فاصلٍ بينهما، ولا وَقْفٍ، فيصيران بتداخلهما كحرفٍ واحدٍ يرتفعُ بها اللسانُ رَفْعَةً واحدةً».

وقال ابن الحاجب: «هو أنْ تأتيَ بحرفين ساكن فمتحرّك من مخرج واحدٍ من غير فَصْلٍ»[٢].

وقوله: «ساكن فمتحرك» جنسٌ له، وأتى بالفاء ليدلّ على انتفاءِ المهْلَةِ.

وقوله: «من مخرج واحدٍ» فَصْلٌ يفصلُهُ عن (   )[٣] فإنّك وإنْ كنتَ جئْتَ بساكنٍ ومتحرّكٍ لكنّهما ليسا من مخرجٍ واحدٍ.

وقولُهُ: «من غير فَصْل» ليخرجَ نحو: «ربياً»[٤] فإنّه ساكنٌ ومتحرّكٌ من مخرجٍ واحدٍ

---

(١) ابن دريد: هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية أبو بكر الأزدي اللغوي صاحب الجمهرة، والاشتقاق وغيرهما.
ولد بعُمان سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وتوفي في بغداد سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة.
ينظر انباه الرواة ٣/ ٩٢، البلغة ٢١٦، البغية: ١/ ٧٦.

(٢) النصّ في شرح الشافية ٣/ ٢٣٣-٢٣٤. وقد نقله الشارح حرفياً. وقال الرضي شارحاً: «والادغام في اللغة إدخال الشيء في الشيء.. وليس ادغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به من غير أنْ يُفكَّ بينهما.».
شرح الشافية: ٣/ ٢٣٥.

(٣) كلمة غير مفهومة. ونظنّها: فَلْس.

(٤) في الأصل: وبيا، فصوبناها من المصادر.

وفي شرح الشافية ٣/ ٢٣٤-٢٣٥: «قوله: من غير فصل. أي فكّ، احترازاً عن نحو«ربْيَا» فإنّك تأتي بباء ساكنة فباء متحركة وهما من مخرج واحد، وليس بادغام؛ لأنّك فككت احدهما عن الأخرى، وإنّما الادغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرّك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد =

لكنّه فصل بينهما.

والفصلُ قد يكون بنقلِ اللسانِ من محلٍّ إلى محلٍّ، أو من المحلِّ ثم إليه، بخلاف النطق بهما دفعةً واحدةً.

والغرضُ به التخفيف[١].

وقال الخوارزميّ: الخفّة في الادغام من حيث أنّ التباعدَ المفرطَ بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزل الوثبةِ، وذلك أجيزَ الإبدال، والتّقارب للفظ بجعل التّلفظ بهما بمنزلة: حجلان المقيّد[٢].

وقوله: «يُدغمُ أوّل المثلثين وجوباً إنْ سكن وليس هاءَ سكتٍ» يعني أنّه متى يسكن الأوّلُ وتحرّكَ الثاني وجب الادغام كقولك: «إضربْ بَكراً».

وإنّما لم يدغم المتحرّك لوجهين:

أحدُهُما: أنّ الحرفَ المتحرّك أقوى. والحرفُ الساكنِ ضعيفٌ، ولهذا أجازوا في

= بهما المخرج اعتمادة واحدة قوية، ولا يحترز به عن الحرف الفاصل، أو الحركة الفاصلة بين المثلين؛ لخروجه بقوله ساكن فمتحرك... وليس قوله ساكن فمتحرك بوجه لأنّه لا يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقاً، أمّا لأنّه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين عند مَن قال هما حرفان، وإمّا لأنّه حرفان، وإمّا لأنّه حرف واحدٍ على ما اخترنا، وإن كان كالحرفين الساكن أو لهما من حيث الاعتماد التام، وقوله: «ساكن فمتحرك» وقوله: «من غير فصل» كالمتناقضين؛ لأنّه لا يمكن مجيء حرفين أحدهما عقيب الآخر إلاّ مع الفكّ بينهما، وإن لم تَفُكَّ بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر.»

(١) في الفصول ١٦١: «الادغام: هو التداخل، فُعِلَ ذلك لضربٍ من التخفيف، ليرتفع اللسان بهما رفعةً واحدة، وحقّه أنْ يكون الأنقصُ في الأزيد»

وفي الأشباه والنظائر ٢/١٦٩: «قال ابن جنّي في (الخاطريات): «الادغامُ يقوي المعتلّ، وهو أيضاً بعينه يَضْعِفُ الصحيح.»

(٢) في اللسان (حجل(١٣/١٥٣ الحجل: القيد يفتح ويكسر، مشي المقيّد، وحجل يحجل إذا مشى في القيد.. والإنسان إذا رفع رجلاً وتريّث في مشيه على رِجْلٍ فقد حَجَل.. ويكون بالرجلين جميعاً إلاّ أنّه مَفزٌ وليس بمشي.. والحجلان: مشية المقيد، يقال حجل الطائر يحجل حجلاناً..».

قسور قسير وقسور صحيح الواوِ[١].

ولم يجيزوا في «عجوز، وعمود» إلاّ القلب فقالوا: «عُجيِّز، وعُميّد»[٢] ولهذا أجازوا حذف الألف في«كسرى» وأوجبوه في: «حبارى»، ولم يحذفْ أحدٌ الهمزةَ في حمراء.

والادغام نوعٌ من الاعلال، فالمتحرّكُ يتحصّنُ بتحريكه منه، والساكنُ (   )[٣] بضعفه له[٤].

والثّاني: أنّ أبا الفتح قدّر أنّ الحركة تعين الحرف فإذا كان المثل الأوّل متحرّكاً كانت حركتُهُ فاصلةً بينه وبين الثاني وامتنع الادغام، ومتى كان الأوّلُ هاءَ سكتٍ لا يجوز الادغام كقولك: «اعزه هلالاً» وإن كان أوّلُ المثلين ساكناً من قبل أنّ هذه الهاءَ تحقُّ الوقفَ.

والادغام اتصال الكلمة الأولى بالثانية، وذلك متناقضٌ.

---

(١) لتحرّك حرف العلة بالفتح: «وإنما صحّحوا هذه الأسماء لخفة الفتحة» ينظر المقتضب ١/ ٢٠٠.

(٢) بقلب الواو ياءً وادغامها في ياء «فُعيّل».

(٣) كلمة غير مفهومة.

(٤) خلاصة الادغام في المتجانسين أنهما يأتيان على ثلاثة أضرب:

احدهما: أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً في هذه يجب ادغام الساكن غير الحصين في مثله المتحرك نحو: ألم أقلْ لك.

وثانيها: أن يكون الأول متحرّكاً والثاني ساكناً فيمتنع الادغام نحو: مَلَلْتُ الحديث، ورسولُ الحسن. لأن الحركة في الأول فصلت بين المتجانسين.

وثالثهما: أن يتحركا معاً. وهوو على ثلاثة أضرب أيضاً:

الأول التقاؤهما في كلمة وليس احدهما للالحاق نحو: مدَّ، ودَّ والادغام في هذه الحالة واجب.

والثاني: أن ينفصلا وما قبلهما متحرك أو مدّة والادغام هنا جائز لا واجب نحو: المالُ لمحمد. وثوبُ بكرٍ.

والثالث: أن يكونا في حكم الانفصال نحو: اقتتل فلك الوجهان الادغام والفك: «لأنّ تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها شبيهة بتاء تلك». فنقول: اقتتل، واقَتّل.

ينظر شرح المفصل ١٠/ ١٢١-١٢٢.

وقوله: «ولا همزةً منفصلةً عن الفاء»(١) يعني أنّه متى كانت الهمزةُ عيناً ساكنة جازَ ادغامُها في همزة اخرى نحو: «سأّل ورأّس»(٢) وإنْ كانت غيرَ عينٍ، وهي التي أراد بقوله: «منفصلة عن الفاء»(٣) لأنَ العين متّصلة بالفاء، واللّام منفصلةٌ عنها، امتنعَ الادغام، وذلك كأنْ تبنى من: «قرأتُ» مثل: «سَبْطَرٍ»(٤) فتقول: «قَرأْيٌ» فنقلت الهمزة الثانية ياءً كراهةً لاجتماعهما، ولا يجوز الادغام(٥). وقد تقدّم هذا.

وقوله: «أو مدّةً في آخرٍ ( ) نحو ( )(٦) ( )(٧) لأنّهم كرهوا الادغام لما يؤدّي إليه من زوال المدّ الذي هو من ضعفها في هذا المحلّ، كذا علّلُوهُ.

وقوله: «أو مبدلةً من غيرها دونَ لزوم» يعني: أنْ تكونَ المدّةُ مُبدلةً من غيرها بدلاً غير لازمٍ، وذلك نحو: «مووِل» فِعْلٌ لما لم يُسمّ فاعلُهُ من: «ماول»(٨).

---

(١) في الأصل: «الياء» وهو تحريف.

(٢) في شرح المفصّل ١٠/ ١٣٤-١٣٥: «وإذا كانت - يعني الهمزة- قد استثقلت فهي مع ثقلها أثقل، فلذلك التقت همزتان في غير موضع العين فلا ادغام فيها ولهما باب في التخفيف أولى بهما من الادغام فلا تدغم الهمزة إلاّ أن تلين إلى الواو أو إلى الياء فصادف ما تدغم الواو والياء فيه، فحينئذٍ يجوز على أنّها ياء أو واو كقولنا في: رؤية: ريّة إذا خففوا فيجوز الادغام وتركه فمن لم يدغم فلأن الواو ينوي بها الهمزة، ومن ادغم فلأنه واو ساكنة بعدها ياء كقولهم: طويته طيّاً، وأصلُهُ: طوياً فلا تدغم في مثلها إلاّ أن يكون عيناً مضاعفة وذلك في: فعال وفعل وما أشبهها مما عينه همزة نحو: سأال ورأس . . . فأمّا إذا التقت الهمزتان في غير موضع العين فلا ادغام فإذا قلت : قرأ أبوك. فقد اجتمع همزتان وإن كان التخفيف لاحداهما لازماً، غير أن سيبويه كحى أن ابن إسحق كان يحقق الهمزتين، وأنها لغة رديئة لناس من العرب وأجاز الادغام على قول هؤلاء لكن ضعّفه. . ».

وينظر الكتاب ٣/ ٥٤٨ وما بعدها.

(٣) في الأصل: «الياء».

(٤) في اللسان (سبطر) ٥/ ٥: «والسِبْطر: من نعت الأسد بالمضاءة والشدّة، والسبطر : الماضي. . ».

(٥) ينظر المنصف ٢/ ٢٥٢ -٢٥٣.

(٦) بياض بمقدار كلمتين قبل كلمة (نحو) وبياض في الأصل المخطوط بعدها نحو كلمتين.

(٧) في الموضع كلمتان مبهمتان.

(٨) ينظر الممتع ٢/ ٤٦٢، والمنصف ١/ ٢٨٥.

وقد اشتمل كلامُهُ على احترازين.

الأوّل: أنَّ المدّةَ إذا كانت غيرَ مُبدَلَةٍ أدغمت نحو: «مغزوٌّ، ومدعوٌّ»[١].

والثّاني: أنّها إذا كانت غيرُ مُبدلةٍ ابدالاً لازماً جاز الادغام، وذلك[٢] كأن تبني مثل: «أوَيتُ» مثل: «أبْلُمٍ» فنقول //: «أوٌّ» والأصل: «أُأْوُيٌ» فقلبتِ الهمزةُ الثانية واواً قلباً لازماً تجنّباً للهمزتين، وأُدغمتِ الواوُ المُبدلةُ في الواو التي هي عينٌ، ثمّ أُبدلتْ ضمّة هذه كسرةً محافظةً على الياء هي لامٌ، وجرى على الياءِ الأسكانُ والحذفُ كما جرى على ياءِ: «قاضٍ»، وكونُ الواوِ منقلبةً عن همزة أصليةٍ لا يخرجُها عن أنْ تكونَ للمدِّ، أو هي ساكنةً بعد ضمّةٍ[٣].

٢٥/و

قال:

«أو تحرّكا في كلمةٍ واحدةٍ، لم يُصَدَّرا، أو لم يكونا واوين متطرفين، أو يائين غيرَ لازمٍ تحريكهما، أو مسبوقين بمدغِم [في][٤] أولهما».

قلتُ:

متى اجتمع في الكلمة حرفان متحرّكان وتصدّرا إمتنع الادغامُ لأنّ من شرطه سكونُ

---

(١) ينظر المنصف ١/ ٢٨٤.

(٢) وذلك: كررها الناسخ سهواً مرتين.

(٣) في المنصف ٢/ ٢٩٦ قال أبو الفتح: «وأصلُها -يعني: أويت في مثل أُبلم - «أُوويٌ» فابدلتَ من الهمزة واواً وادغمتها في الواو كما ذكر- بقصد أبا عثمان - فصارت: «أُوٌّيٌ» ثم أبدلت من الضمّة قبل الياء كسرةً لتصحّ الياء فقلت: «أُوٌّي» ثم أخرجت علي الياء ما أجريت على ياء «قاضٍ» كما ذكر؛ فصار: «أُوٍّ».

فإن قيل: فهلاّ لم تُدغمَ الواو في الواو؛ لأنَّ أصلَ الأولى الهمز كما قالوا: «رويا» فلم يقلبوا؟

قيل: إنّما يجب تركُ الادغام إذا اختلفت الحرفان. فأمّا إذا اتّفقا والأوّل مُبدلٌ من الهمزة فليس غير الادغام.».

(٤) [في] زيادة منّي اقتضاها السّياق.

الأوّل، والابتداءُ بالساكن متعذّرٌ، وذلك نحو: «دَدَن»[١]، وقد مضى ذلك.

وقولُهُ: «ولم يكونا واوين متطرفين» يريدُ: «قويّ» وأصلُهُ «قَوِوٌ» فقلبت الواوُ الثانيةُ ياءً لتطرّفها وانكسارِ ما قبلها، ولما حَصَلَ[٢] القلبُ امتنعَ الادغام لاختلاف الحرفين[٣].

ومثلُهُ: «ارعَوَى»، وأصلُهُ: «ارعوَوَ» كـ «احمرَّ» لكنْ لمّا قلبتِ الواوُ الثانية امتنعَ الادغام[٤].

وقوله: «أو ياءَين غيرَ لازم تحريكهُما» يريدُ: نحو قولك: رأيت المحيَ» فإنّ تحريكَ الثانيةِ غيرُ لازمٍ في الرفع، والجرّ.

كقولك: «هذا المحيي، ومررتُ بالمحيي»[٥].

---

(١) في اللسان (ددن) ٧/١٧: «والددن والدَدُ محذوف من الددن والددا محوّل عن الددن والديدن كلّه: اللهو واللعب.».

ومجيء الفاء والعين من جنس واحد قليل جداً في العربية. ينظر: الممتع ١/ ٢٣٤.

(٢) في الأصل: «حصلت».

(٣) ينظر المنصف ٢/ ٢٧٩-٢٨٠.

(٤) قلبت الواو والثانية الفاً لتحركها وتطرفها وفتح ما قبلها، ومثله: «اغتدى، واستقوى، الفعل ناقص ثلاثي مزيد بحرفين، أو بثلاثة أحرف.

وقوله: «كاحمرّ» يعني قبل القلب فاحمرّ، وابيضَّ، افتوى، وارعوى كلّه على وزن (افعلّ).

(٥) ايضاح هذا الأمر أنّ الكلمة إذا كان عينها ولامُها ياءً، فانّا نعاملُ العين معاملة الحرف الصحيح بمعنى عدم جواز اعلالها، أما الياء التي تقابل اللام فنجريها مجرى الياء فيما كانت عينه صحيحة مثل: مضى. ومن المعلوم أن اجتماع المثلثين لا يخلو من أن يكون الثاني ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً امتنع الادغام إذ لا يجوز الادغام في ساكن، وإذا كان الثاني متحركاً وما قبله مفتوح قلبنا الثانية الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وبهذا يزول الادغام لاختلاف الحرفين نحو: أحيا، واستحيا.

أما إذا كانت حركتها إعراباً لا يجوز الادغام لأنّ حركة الاعراب عارضة تزول في حالتي الرفع والخفض، إذ يمكن إسكان الحرف وحينئذٍ لا يجوز الادغام فيه. تقول: لن يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِياً، فلا ادغام، كما أنّه لا ادغام في نحو: هو محيي أو مررت بمحيي.

ينظر: المنصف ٢/ ١٨٨ وما بعدها والممتع ٢/ ٥٧٦-٥٧٧.

وقوله: «أو مسبوقين بمدغمٍ في أوّلهما» يعني نحو: «مسّ سفر» فإنّ السّين الأولى من: «مسَّ» تدغم في الثانية، فلو رُمْتَ ادغامَ الثانية في: «سفرٍ» لانفكّ ذلك الادغام[١].

قال:

«أو بمزيدٍ للالحاق، أو زائداً أحدُهُما لذلك، أو عارضاً تحريك ثانيهما.»

قلتُ:

يريدُ بذلك لو ألحقت: «ضرباً» بـ «جَمْحَرِشٍ»[٢] لقلت: «ضَرْبَبت»، ولم تدغم لزوال الالحاق وبطلانه فالبآن مغايران[٣] ذاك الالحاق[٤]، وإمّا أن يكون أحدهما للالحاق.

وقوله: «أو عارضاً تحريك ثانيها» يعني نحو: «إرْدِدِ القومَ»[٥] ألا ترى أنَّ تحريك الثانية لالتقاء الساكنين وليس ذلك بلازم.

---

(١) لأن السين الثانية من (مسّ) متحركة، والسين من (سفر) كذلك.

(٢) جحمرش: عجوز كبيرة، وقيل العظيمة من النساء، والأرنب الضخمة.
وينظر: المنصف ٣/ ٥.

(٣) في الأصل المخطوط: حرف الناسخ الكلمة تحريفاً شنيعاً.

(٤) في التكملة ص٦٠٨: «فالملحق لا يدغم وإن تحرّك الأول من المثلين وذلك في الفعل نحو جَلْبَبَ جلبيةً، وفي الاسم نحو: قُعْدُدٍ ومَهْدَدَ ورِدْدٍ، فهذا ملحق بالأربعة، ومن الملحق بالخمسة نحو: ألَنْدَدٍ وعفنججٍ. وإنّما لم يدغم الملحقُ. لأنّ الادغام بد يُنافي الالحاق ألا ترى أنك لو ادغمت شيئاً من هذه الكلم لم يُوازِ ما أردْتَ الالحاقَ به وخالَفَهُ في وزنه، فكان ذلك نقصاً للغرض».

وفي شرح الشافية ٣/ ٢٤١ «إنْ كان التضعيف للالحاق امتنع الادغام في الاسم كان كـ «قردَدٍ» أو الفعل كـ «جَلبَبَ» لأنّ الغرض بالالحاق الوزن؛ فلا يكسر ذلك الوزن بالادغام.»

(٥) الساكنان هنا آخر الأمر وأوّل المفعول، وقد تحرّك الساكن الأول لالتقاء الساكنين، والحركة عارضة تزول بزوال كون الفعل امراً مبنياً على السكون.

قال:

«أو كائناً ما هما فيه اسماً يوازنُ بجملتِهِ أو صدْرِهِ: فَعَلاً أو فِعَلاً، أو فُعْلاً.».

قلت:

(فَعَلٌ) لا يدغمُ نحو: «طَلَلٍ»، و«شَرَرٍ» لأنّه لو أُدغم لم يُدرَ أهو: (فَعَلٌ) بفتح العين في الأصل وسكن لأجل الادغام، أو (فَعْلٌ) بسكون العين من أوّل التركيب.

فإنْ قلتَ: قد أدغموا نحو: «ردّ»؟

فالجواب أنّ هذه الادغام منفكّ إدغامه[1]. وعندي فرقٌ آخرُ فتعلم حينئذٍ أنَّ السّكونَ عارضٌ.

وأما: «فُعُل» فنحو: «سُرُرٍ» في جمع: «سريرٍ»، و«سُرَرٍ» في جمع: «سُرَّة» وهذا لا يدغم لخروجه عن أبنية الافعال[2].

قال:

«بجملَتِهِ أو صَدْرِه».

قلت:

يعني: (فَعَلان) بفتح الفاء والعين، و(فُعُلان) بضمّها، أو (فُعَلان) بضمّ الفاء، وفتح العين نحو: «رَدَان، ورُدُدان، ورُدَان» ومعلوم أنَّ هذه الأبنية على ما ذكر لا جملته، وهذا

---

(١) في شرح الشافية ٣/٢٤٣: «فنقول من ردّ على فَعَلان: رَدَدَان وعلى فُعُلان -بضمتين- وفِعِلان -بكسرتين: رُدُدان، ورِدِان وعلى فُعَلان -بضم الفاء وفتح العين- رُدَدَان كلّه بالاظهار.»

(٢) وفي شرح الشافية أيضاً ٣/٢٤٢-٢٤٣: «ولم يدغم نحو: سُرُرٍ وسُرَرٍ، وقِدَرٍ، وكذا رِدِدٌ على وزن إبِلٍ من: ردَّ؛ لعدم موازنة الفعل، وأمّا قولهم: عَمِيمة وعُمٌّ فمخفف كما يخفف غير المضاعف نحو: عُنْق، ورُسْل، وبُوْنٌ في جمع بوانٍ، والقياس: بُوُن كِعيان وعُيُنٌ.».

وينظر: الكتاب ٤/٤٢١.

مذهب الخليل وسيبويه[١] وأبي عثمان[٢].

فإن بنيت من : «رددن» مثل:(فَعُلان) بفتح الفاء وضمّ العين أو كسرها ادغمت فقلْتَ : «رَدّان».

وكان الأخفش يظهر فيهما، ويقول: «هذا ملحق بالالف والنّون فوجب أن يظهرَ المضاعفُ ليسلمَ البناءُ»[٣].

قال أبو عثمان: «والقول عندي علىخلافِ ذلك لأنَّ الالفَ والنّون كالشيء المنفصل، ألا ترى أنّهما لا يحتسبُ بهما في التصغير كما لا يحتسب بالفي التأنيث، ولو احتسبْتَ بهما لحذفا كما يحذف ما زيد على الأربعة»[٤].

قال :

«وتُنقَلُ حركةُ المدغم إلى ما قبله إنْ سكن، وإن لم يكنْ حرفَ مَدٍّ، أو ياءَ تصغير.».

قلْتُ :

اعلم أنَّ أصل: «يردُّ» : «يرددُ» ، و«يعضُّ: يعضَضُ»، و«يجدُّ: يجدْدُ» فنقلت حركة المدغم إلى الساكن قبله ليمكنَ الادغام والنطق (   )[٥] إنْ لم يكن حرفَ لينٍ نحو:

---

(١) ينظر الكتاب ٤/٤١٨ وما بعدها.

(٢) في المنصف ٢/٣١٠: «قال أبو عثمان: فإذا الحقت هذه الأشياء التي ذلك لك الالف والنون في آخرها تركت الصدور على ما كانت عليه قبل أن تلحق ذلك ، وذلك نحو: « رَدَدَان» فإن أردت: فَعُلاناً، أو فَعلاناً، ادغمت فقلت: ردّان فيهما وهو أوثق من أن تُظهر.

(٣) وفي المنصف ٢/٣١١: «وكان أبو الحسن يظهر فيقول: رَدُدان، ورَدِدان ويقول: هو ملحق بالالف والنون فلذلك يظهر ليسلم البناء.».

(٤) وفيه ٢/٣١١: «والقول عندي على خلاف ذلك، لأنّ الالف والنون يجيئان كالشيء المنفصل، ألا ترى أنّ التصغير لا يُحتسب بهما كما لا يحتسب بياءي النّسب، ولا بالفي التأنيث، فيصغرون: «زَعْفرانا» : «زُعيفراناً، وخُنفساء: خنيفساء، فلو احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفون ما جاوز الأربعة فيقولون في : سَفَرْجَل: سُفيرج، وفي فرزدق: فريزدٌ. وهذا قول الخليل وسيبويه وهو الصواب.».

(٥) بياضٌ بمقدار كلمة.

«دابّةٍ» وأصلُهُ: «دابَبَةٌ» فحفت حركة الباءُ الأولى وأدغمت في الثانية،، ولم تنقل حركةُ المدغم إلى الساكن قبله لأنه حرفُ مدٍّ، وتحريكُهُ يخرجه عن ذلك[1].

وكذلك: «الضّالين» وأصلُهُ: «الضالِلِين»، // نفعل ما ذكرنا. ٢٥/ظ

وقوله: «أو ياء تصغير» وذلك نحو: «مُدَيْق»[2] وأصْلُهُ: «مُدَيقق» فاسكنتِ القافُ الأولى، وادغمت في الثانية، ولم تنقل حركةُ المدغم لأنَّ قبله ياء تصغير، وهي لا تتحركُ كما أنَّ الفَ الجمع كذلك.

قال:

«فإنْ سكن المدغمُ[3] لاتصاله بضمير مرفوع، أو كان ما هُما فيه أفْعَل تعجُباً تعيّن الفكُّ.»

قُلْتُ:

«ردّ» مُدغمٌ، فإنْ اتّصل به ضميرُ متكلّمٍ، أو مُخاطب فككْتَ الادغام، فقلْتَ: «ردَدْتُ»، وذلك لأنَّ هذا الضمير يجبُ سكونُ ما قبله، ورُدَّ إلى الحرف الأول حركتُهُ التي كانت حذفت لأجل الادغام[4]، والفرق بين هذا و«تِردُّ» أنَّ سكون: ردَدْتُ لازمٌ لاينفك مع التاء[5]، وفي: «لم ترد» يزول عند زوال الجازم.

(١) يعني أنّ نحو دابّة بتحريك الباء الأولى وهي في الأصل ساكنة اكتسبت التحريك عند ادغامها بالمتحرك الثاني، ولا يجوز نقل حركة الحرف قبلها لأنّه ساكن بوصفه حرف مَدّ وهو الألف وهو لا يقبل الحركة أصلاً.

(٢) في اللسان (مَدَق) ١٢/ ٢١٦: مدق: الصخرة مدقاً: كسرها والمدق: آلة يدق بها. وينظر: شرح الشافية ٣/ ٢٤٦.

(٣) في أصل الضروري [فيه] بعد كلمة المدغم.

(٤) في الممتع ٢/ ٦٣٥: «وإنّما سكّنته لأنّ النيّ بالحركة أن تكون بعد الحرف فتجيء فاصلة بين المثلين، ولا يمكن الادغام في المثلين مع الفعل.»

(٥) أرى أنّ استعماله (التاء) مُلبس والأولى أنْ يقول: التّاء المتحركة أو (تاء الضمير) لأنّ الادغام لا =

فإنْ قيل: اتّصال التاء بـ «رددْتُ» كاتّصال الجازم بـ«تردّ» فكما أنّ ذلك لازم فكذلك هذا؟

فالجواب أنَّ التّاءَ بمنـزلة الحركة من الكلمة، والجازم كلمةٌ مستقلّةٌ فلذلك فرّق بنو تميم، فادغموا في نمو: «لم ترّ» ولم يدغم أحدُ في: «رَدَدْتُ» إلاّ في شذوذ رديء[١].

وأمّا: (أفْعِلْ) تعجباً فنحو: «أشْدِدْ» وهذا لا يجوز فيه الادغامُ للزومِ المثل الثاني السكونُ وعدمُ وصول الحركة إليه.

قال:

«وإنْ سكنَ جَزْماً أو بناءً في غير (أفْعِلْ) المذكور، أو كان ياءً لازماً تحريكُها، أو وَلِيَ المثلان فاءَ[٢] افتعالٍ، أو افعلالٍ، أو فروعهما[٣]، أو كانَ أولُهُما بدل غير مدّةٍ دون لزوم، أو كانا واوَيْ: «فَوَاْوانٍ» ونحوه، جاز الفكُّ الادغامُ.»

قُلتُ:

يريدُ نحو قولك: «لم يردّ، وردّ، ولم يَرْوُدْ، وارْدُدْ» أمّا فكُّ الادغامِ وهو لغة الحجازيين فظاهر لِتحرّكِ الأوّل وسكونِ الثّاني، وذلك ضدُّ الشّرط المعتبر فيه.

وأمّا الادغام - وهو لغة التميميين - فوَجْهُهُ أنّ الحركة قد تدخله(   )[٤] عليه، وتلك

= ينفك مع تاء التأنيف الساكنة.

(١) في شرح الشافية: ٣/ ٢٤٤-٢٤٥: «المشهور فيه اثبات الحرفين بلا ادغام، وجاء في لغة بكر بن وائل وغيرهم الادغام أيضاً، نحو: رُدَّنَ ويَرُدّنَ، بفتح الثاني، وهو شاذ قليل، وبعضهم يزيد الفاً بعد الادغام نحو ردّاتُ وردّانَ، ليبقى ما قبل هذه الضمائر ساكناً كما في غير المدغم،نحو: ضربت وضربْنَ، وجاء في لغة سليم قليلاً، وربما استعمله غيرهم - حذفُ العين أيضاً في مثله، وذلك لكراهتهم اجتماع المثلين، فحذفوا ما حقّه الادغام أعني أول المثلين لمّا تعذّر الادغام..».

(٢) في أصل الضروري: «واو» وهو تحريف.

(٣) في الأصل: «وفروعهما» وما أثبته من أصل الضروري.

(٤) بياض بعذها بمقدار كلمة.

الحركة إمّا لالتقاء الساكنين، أو لتخفيف الهمزة، وإذا كان (أمر)[١] تؤول إلى الحركة فقد صار[٢] فيدغم.

وقد وردَ التنزيلُ باللغتين قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ﴾[٤]، ولا بُدَّ من ذكر شيء يستدلّ به على قوّة حركةِ التقاء الساكنين، وقوةِ حركة الهمزة المخففة، فالأوّل يدلّ عليه قول الشاعر[٥]:

[لها مَتْنَتَانِ خَظاتا، كما
أكَبَّ على ساعِدَيْه النَّمِرْ]

وأصلُهُ: «خظا: يخظو» إذا كَثُرَ لحمُهُ[٦]، ثم انقلبتِ الواوُ ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما

---

(١) كلمة غير مفهومة.

(٢) بعدها بياض بمقدار كلمة.

(٣) من سورة البقرة: ٢١٧، ومنها قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾ بالفك.
جاء في سورة المائدة: ٥٤ من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾.

(٤) من سورة البقرة: ٢٣٣ ومنها قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾. بالادغام.
وينظر في مسألة الفكّ والادغام: البحر المحيط ٢/ ٢١٥، ٢٥٤. ٥/ ٢٨٠، واللهجات العربية في التراث: ١/ ٢٩٦ وما بعدها.

(٥) البيت ساقط برمّته، ومكانه بياض في الأصل. ورجحناه من خلال ما ذكره الشارح عن كلمة (خظا).
وهو لامرىء القيس في ديوانه ص١٦٤ فاستضعفناه.
وقد يكون البيت الساقط هو قول أبي دُواد:
ومتنان خَظاتانِ كزُحْلوتٍ من الهَضْبِ
وقوله: «خظاتان» يعني مكتنزتين قليلاً. والله أعلم.

(٦) في اللسان: «خظا» ١٨/ ٢٥٤: «خظا لحمه يخظو خُظواً وخظِي خظاً اكتنز... والخاظي: المكتنز لحمُه.»

قلبها، ثمّ دخلت تاءُ التأنيث وهي ساكنةٌ فحُذِفتِ الالفُ لالتقاء الساكنين، فقيل: «خظيتْ» فلما كان ألفُ الضمير فتحت الياء لالتقاء الساكنين، وإنْ كانت الحركةُ عارضةً.

والثاني: يدلُّ عليه قول بعضم: «لحمرُ»، وذلك أنّ أصلَهُ: «الأحمرُ» نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف فبقي: «ألحمرُ» فحُذفتْ همزةُ الوصلِ لأجل تحرّك الّلام[1]، ولو كانتِ الحركةُ المنقولة من الهمزةِ غيرَ معتدٍّ بها لم يجز ذلك.

وقوله: «أو كان ياءً لازماً تحريكها».

يريد نحو: «حُيِيَ». أما ادغامُهُ فلاجتماع المثلين، فيسكن الأوّلُ، ويدغم في الثاني[2].

وأمّا فكّهُ فلأنّهم رأوا ذلك يُفضي إلى ضمٍّ الياءِ في المضارع، وذلك مرفوضٌ.

وقوله: «أو ولي المثلان فاء افتعالٍ، أو افعلالٍ، وفروعهما».

يريدُ نحو: «اقتتل اقتتالاً»، و«اجواع اجوواعاً» فالأوّل قال ابنُ السّراج: واستثقلوا

---

(١) في المقتضب ١/ ٢٥٤: «ومنهم مَن يقول: لحمر جاءني، فيحذف الألف لتحّك الّلام، وعلى هذا قرأ أبو عمرو«وأنَهُ أَهْلَكَ عادَلُّولي».

من سورة النجم ٥٠

وينظر شرح الشافية ٣/ ٥١-٥٢.

(٢) في المنصف ٢/ ١٨٨: «قال أبو الفتح: إنّما حَسُنَ الاظهار في: «حُيِيَ وأُحْيِيَ» ولم يجر مجرى: شُدَّ وأجِنَّ، لأنّ اللامَ مِن: حُيِيَ وأحيي لا تلزمها الحركةُ.

ألا تراها تسكن في موضع الرفع نحو قولك: «هو يحْيا»، ويحذف في الجزم نحو قولك: «كم يُحْيِ» فلمّا لم تلزمها الحركة، ولم تلزم هي أيضاً الكلمة انفصلت من دال «شُدّ» ونون «أُجِنَّ» لأنّهما متحركان في الرفع، ولا يحذفان على وجه، فلم يستثقل الاظهار لمّا لم تلزم الحركة، ولم يلزم الحذف.

ومن أدغم فقال: «حُيّ وأحيّ» أجراه مُجرى الصّحيح حين تحرّك بالفتح، كما تقول: «رأيت قاضياً» فجرى مجرى: رأيت راكباً».

فليس بملحق، والعرب تختلف في الادغام وتركه، فمنهم مَن يجريه مجرى المتّصلين فلا يدغم كما لا يدغمُ. « اسمُ مَوسى»[١] وإنّما فُعِلَ به ذلك لأنَّ الياءَ دخلت لمعنىً، فمَن كرِهَ الادغامَ كرِهَ أنْ يزيل البناء الذي دخلتْ له، فيزول المعنى، وأيضاً فالياءُ غيرُ لازمةٍ بخلاف راء: «احمررت».

ومنهم مَن ادغم لمّا كان الحرفان في كلمةٍ، ومضى على القياس وكسر القافَ لالتقاء الساكنين، فقالَ: «قِتّلوا»، وقال آخرون: «قَتّلوا» بفتح القافِ[٢]،القوا عليها حركةَ الياء، وتصديق ذلك من قراءة مَنْ قرأ: ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ ﴾[٣]. بفتح // الخاء، ٢٦/و فعل ما ذكرنا.

قال السّيرافي : الادغام في: «امتَثَلَ» على وجهين:

قيل: بفتح القاف وكسرها.

أما المضارع فعلى أربعةِ أوجهٍ:

---

(١) لم تدغم الميم في الميم، لأنّ الساكن حرف صحيح ولأنّ الادغامَ في الكلمتين أضعَفُ منه في كلمة الواحدة.
ينظر الكتاب ٤/ ٤٤٢، والممتع ٢/ ٦٥٢.

(٢) في المنصف ٢/ ٢٢٤: «ومن العرب مَن يقول في: اقتَتَلُوا: قِتّلوا، فيطرح فتحة التّاء الثّانية ويُتبع كسرة القاف القاف كسرةَ التّاء.». وهو أقلّها.
ينظر الممتع ٢/ ٢٣٩.

(٣) من قوله تعالى في سورة الصافات: ١٠ وتمامها قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾
قرأ الحسنُ وقتادة وعيسى: (خَطّفَ) بالفتح والتشديد.
وقرأ الحسن وقتادة وعيسى: (خِطّف) بالكسر والتشديد.
وقرأ ابن عباس: (خِطِف) بكسر الخاء وعدم تشديد الطاء.
ينظر اتحاف فضلاء البشر: ٣٦٨. والكشاف: ٣/ ٣٣٦، والبحر المحيط: ٧/ ٣٥٣. وينظر الكتاب ٤/ ٤٤٤.

تَقَتّل: بفتح التاء والقاف.

وتِقِتّل: بكسرهما.

وتَقِتّل: بفتح التّاء، وكسر القاف.

وتَقْتّل: بتسكين القاف.

فمن فتح القاف ألقى عليها حركة التاء، ومَن كسرها لم يُلقِ عليها حركة التّاء بل يحرّكها لالتقاء الساكنين، وكانت كسرة الاتباع، والاسكان مع الادغامِ ضعيفٌ، ولكنّ النّاس ينكرونه[١].

وقيل في اسم الفاعل منه على الادغام: «مِقِتّلين» بكسر الميم والقاف، ومنهم مَنت يضمّهما فيقول: «مُقُتّلين» فيتبع، ومنهم يكسرُها اتباعاً للميم كسرة القاف.

ومصدره على الاظهار: «اقتِتالٌ» ، وعلى الادغام: «قِتّال»[٢] حُذفِتْ همزةُ الوصل

(١) في الكتاب ٤/ ٤٤٣-٤٤٥: «ومما يجري مجرى المنفصلين قولك: اقتتلوا وقتتلون، إنْ شئت أظهرت وبينّت ، وإنْ شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها، كما تفعل بالمنفصلين في قولك: اسم مُوسى وقومَ مالك، لا تدغم، وليس هذا بمنزلة احمررْتُ وافعاللتُ، لأنّ التضعيف لهذه الزيادة لازمٌ فصارت بمنزلة العين، واللام اللتين هما من موضع واحد في مثل يَرُدُّ ويستعدُّ والتاء الأولى التي في يقتتل لا يلزمها ذلك، لأنّها قد تقع بعد تاء يفتعل العينُ وجميعُ حروف المعجم. . . وحَسُن الادغام في اقتتلوا كحُسْنِه في :جعلْ لك. إلاّ أنّه ضارع حيث كان الحرفان غير منفصلين، احمررت».

وقد ذكر أبو علي الفارسي في التكملة الادغام والفك في: اقتتلوا ونصّ أيضاً على بعض اللهجات الواردة في حركة القاف والتاء، وكذلك فعل ابن يعيش.

ينظر التكلمة: ٦٠٩.

وشرح المفصل: ١٠/ ١٢٢.

(٢) في الممتع ٢/ ٦٤٢ -٦٤٣: «وقياس المصدر في اللغات الثلاثية «قِتّالاً» بفتح التاء وكسر القاف، والأصل: «اقْتتال» فمن فتح القاف نقل كسرة التاء إليها، ، ومن كسرها سكَّنَ التاء الأولى، وكسر القاف لالتقاء الساكنين، ومن كسر التّاء اتباعاً للقاف فقال: «قِتّل» ينبغي أنْ يقول في المصدر قِتّيلاً فيكسر التاء اتباعاً للقاف، فيقلب الالف لانكسار ما قبلها.»

استغناءً بحركةِ القاف المنقولة إليها من [التاء] المدغمة وإنْ شئت قلتَ إنَّ كسرةَ القاف لالتقاء الساكنين.

والياء في قولك: «احْوَاوى»[١]، وأصلُهُ: «احواووٌ» فقلبوا الواوَ الثانية ألفاً.

فإنْ قيل: فهلاّ ادغموا؟ فالجواب ما قاله أبو القاسم[٢] الزمخشري وهو أنّ الادغام يصيّرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ نحو: [«يغزو ويسرو»][٣] لو[٤] قالوا: «احواوُ[٥]: يحواوُ»[٦] قال الخوارزمي: فيه نظر لأنَّ رفعَ الواو في يغزو مستثقل بخلاف: «يحواوِ»[٧] لكونه مشدداً.

ومصدره: «احوِيّاءً» وأصله: «حويواء» فالياءُ منقلبة عن الفِ: «احْوَاوَى» ثم تقلب الواو ياءً لاجتماعهما على الوصف المشروط، وتُدغم[٨].

---

(١) في اللسان (حوا) ١٨/٢٢٥«الحوّة: سواد إلى الخضرة... واحَواوَى واحووّى مشدّد واحووِي واحوى والنسب إليه: أحويّ.»

(٢) في الأصل: «القسم».

(٣) [يغزو ويسرو] ساقط من الاصل، وما أثبته من شرح المفصّل.

(٤) في الأصل: «ولو».

(٥) في الأصل: «حوا».

(٦) في الأصل: «ويحواو».

(٧) قال الزمخشري: «وقالوا في :افعال من الحوّة: احواوى فقلبوا الواو الثانية الفاً، ولم يدغموا لأنّ الادغام كان يصيّرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ من نحو: «يغزو ويسرو» لو قالوا: احواوٌ يحواو..». شرح المفصل ١٠/١٢٠.

(٨) في الكتاب ٤/٤٠٤: «وإذا قلت احواويت فالمصدر: احوياءً، لأنّ الياء تقلبها كما قلبت واو أيّام، وإذ قلت: افعللتُ قلت: احوَويتُ تثبتان حيث صارتا وسطاً كما أنّ التضعيف وسطاً أقوى نحو: اقتَتَلنا، فيكون على الأصل وإن كان طرفاً اعتلّ فلمّا اعتلّ المضاعف من غير المعتلّ في الطرف كانوا للواوين تاركين إن كانت تعتلّ وحدها، ولما قوي التضعيف من غير المعتل وسطاً جعلوا الواوين وسطاً بمنزلة، فأجرى احوويت على اقتتلت والمصدر: احواواءً. ومَن قال قِتّالاً قال: حِوّاءً».
والكوفيون: يصحّحون ويدغمون ولا يعلّون فيقولون: احواوّت الأرض واحوَوّت. والذي يدل على صحة مَن لا يدغم قول العرب: احوَوَى على مثال: ارْعَوَى. =

فإنْ قِيل: فقد منع سيبويه من قلب الواو ياءً في: «سُوَيْرَ» لأنّ الواو بَدَلٌ من ألف: «سائرٍ»، ولكن يقلبُهُ ها هنا لأنَّ الياءَ التي قبلها بَدَلٌ من الف: « احْوَاوَى»؟

فالجواب: أنَّ «سُوَيرَ»[1] فِعْلٌ ضُمِرَ أوّلُهُ للدلالة على فِعْل ما لم يسمَّ فاعله. والمصدر ليس كذلك لأنّه قد تلحقه زياداتُ حروفٍ على الفعل كقولك: «كفَّرَ تكفيراً».

ألف «احواوى» في مصدره، والفعل المسمّى للمفعول لا يتغير في حركاته دون الحروف.

ومَنْ قال: «اشهيباب»[2] قال: «احويواء»[3].

ثم إن شئت تركته مظهراً وإن شئت ادغمت فقلت حوا[4].

وقولُهُ: «وفروعها». يريد فروع الفعل الماضي، والمضارع دون (افعّال)، فإنّه

= ينظر: اللسان (حوا) ١٨/٢٢٦.

(١) قال سيبويه: «وسألت الخليل عَن: سُويرَ وبويعَ ما منعهم أنْ يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأنّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنّما صارت للضمّة حين قلت: فُوعِل. ألا ترى أنّك تقول: سائر ويُسائر، فلا تكون فيهما الواو، وكذلك تُفُوعل نحو: تبويع، لأنّ الواو ليست بلازمة، إنّما الأصل الالف» الكتاب ٤/٣٦٨.

(٢) في اللسان (شهب) /١٨٩-١٩٠ « الشهب والشهبة لون بياض يصدعه سواد في خلاله.. وقيل: الشبهة: البياض الذي غلب عليه السواد .. وفرس أشهب وقد أشهب اشهبابا واشهّاب اشهيباباً مثله..».

(٣) في الأصل: «احواو».

(٤) في شرح المفصل ١٠/١٢٠: «ونقول في مصدره: احواياء هذا هو الوجه الذي ذكره سيبويه والأصل: احويواو مثل احميرار واشهيباب، وإنما قلبوا الوسطى ياءً لوقوع الياء ساكنة قلبها على حدِّ سيّد وميّت، وهذه الياء مبدلة من الالف للكسرة قبلها، وقلبت الواو الأخيرة همزة لوقوعها طرفاً بعد الف زائدة على القاعدة نحو: كساء ورواء.

وقال بعضهم: احويواء فلم يدغم كما لم يدغم في سُوَيْر إذ كانت الواو بدلاً من الف ساير. وقد قالوا: اشهياب فخفّفوا الياء تخفيفاً لطول الاسم، ومن قال ذلك قال في مصدر : حَوَاوى: احوواء. فلم يدغم لتوسط الواوين كما لم يدغم في: امتثال..».

لا يجيء فيه شيء من ذلك.

وقولُهُ: «أو كان أولّها بدلاً غير مدّة دون لزوم.».

يريد نحو: «رُيْيَا» تخفيف: «رئيا» فأولُهما بَدَلٌ من الهمزة، وهو غير مدّة لكونه عينَ الكلمة غير زائدة، وليس البدلُ بلازمٍ وجائز فيه الادغامُ والفكُّ وقد تقدّم تعليله[1].

وقوله: «أو كانا واوَيْ مَوُوان».

أعلم أنّ سيبويه قال في (فَعلان) من: «قَوِيتُ»: «قَوَوَانُ»[2].

وقال أبو العباس المبرد هذا غلط من سيبويه، يجب إنْ لم يدغمْ أنْ يقول: «مَوِيان» فيكسرُ الواوَ الأخرى لتنقلبَ الثانيةُ ياءً هرباً من اجتماع واوين، الأولى مضمومةٌ، والأخرى متحرّكةٌ وذكر أنّه قول أبي عمر الجرمي[3].

---

(١) في المنصف ٢/ ٢٨:«قال أبو عثمان: وقد قال بعضهم: رِيًّا، ورُيّ جعلها كالواو التي في كيّة مصدر لويت قال أبو الفتح: يقول: لما خفّفوا الهمزة فصارت واواً في: رُوْيا، ورُوية، جرت مجرى ما أصلُهُ الواو نحو: لويتُ وطويتُ، فكما قالوا: ليّة وطيّة وأصلُهما: لَوْيَةٌ وطوية فادغموا الواو في الياء بعد القلب، كذلك أجروا الواو في رُوْيا ورُوْية مجراها في: لوية وطوية، فادغموها مثلها وينظر: الممتع ٢/ ٥٧٢-٥٧٣.

(٢) قال سيبويه: «وتقول في فَعَلان من قويت: قَوَوان، وكذلك حييت، فالواو الأولى عورَ، وقويت الواو الآخرة كقوتها في: نَزَوان، وصارت بمنزلة غير المعتلّ، ولم يستثقلوهاما مفتوحتين كما قالوا: لَوَوِيٌّ وأحووى، ولا تُدغم لأنَّ هذا الضرب لا يدغم في رددت وتقول: في فَعُلان من قَوِيتُ: قوّان، وكذلك فَعُلان من: حييتُ حَيَّان، تُدغم لأنّك تدغم فَعُلان من رددت. وقد قويت الواو الآخرة كقوتها في نَزَوان، فصارت بمنزلة غير المعتلّ، ومن قال: حَيِيَ عن بيّنة قال: قووان.

الكتاب: ٤/ ٤٠٩.

(٣) لم أجد ما نسبه الشارح للمبرد في (المقتضب)، وكلام سيبويه منسوب إلى الخليل في المنصف ٢/ ٢٧٩-٢٨٠، وفي الممتع ٢/ ٧٥٨-٧٥٩ ما نصّه: «وتقول في فَعُلان منها -يعني فَيِعل- «قَوُوان، وإن شئت أسكنت الواو الأولى تخفيفاً، وأدغمت فقلت: «قوّان» هذا مذهب سيبويه.

وقال أبو العباس: ينبغي لمن لا يدغم أنْ يقول «قَوِيان» فيقلب الواو الثانية ياءً، والضمّة التي قبلها كسرة، فلا تجتمع واوان في احدهما ضمّة والأخرى متحرّكة، وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم.

=

قال: والوجه عندي ادغامُهُ ليسلم من اجتماعهما، والكسر حصل فيهما منه التباسُ: «فعلان بـ بعلان».

فإن قيل: فَمَعَ الادغامِ يقع اللّبس أيضاً، فالجواب أنّه لو كان (فَعِلان) بكسر العين لقيل: «قَوِيان».

وامتنع الادغام حينئذ لاختلاف الحرفين، فلمّا ادغم ولم يَعلّ ذلك دلّ على أنّ فَعُلان بضمّ العين لا غير. فعند سيبويه يجوز الاظهار محافظة على البناء، والادغام؛ لأنّ المثلين في كلمة واحدة.

هذا آخر ما تيسّر بعون الله عزّ اسمُهُ من شرح هذا التصريف، وأسأل الله تعالى أنْ ينفع به من ينصفني في حالتي النظر والتّعسف.

تمّ الكتابُ ولله الحمدُ والمِنّةُ.

اللهم صلِّ على محمدٍ وآل محمدٍ، واغفر لكاتبه، وانفعه بالعلم، واجعله من خيار أهله، حسبنا الله ونعمَ الوكيلُ.

نجز بحمد الله وتيسيره في رجب سنة ستٍّ وسبعِ مائةٍ[(١)].

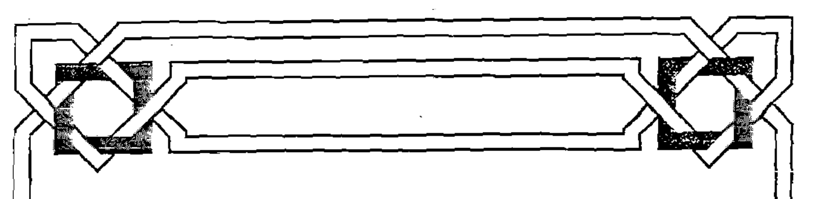
= وينظر: المنصف ٢/٢٧٩-٢٨٠.

وأبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري: فقيه عالم بالنحو واللغة، ديّن ورع حسن المذهب، صحيح الاعتقاد. قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدّث عنه المبرّد. وكان جليلاً في الحديث والأخبار.

وناظر الفراء، وانتهى إليه علم النحو في زمنه، مات سنة ٢٢٥هـ.

وله من التصانيف: التنبيه، وكتاب السِّير، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه، وغير ذلك. تنظر البغية ٢/٨-٩، تاريخ بغداد ٩/٣١٣-٣١٥.

(١) ما بين عضادتين كتب بخط مخالف لخط المخطوط.



الفهارس العامة

1- فهرس الآيات الكريمة

2- فهرس الأشعار

3- فهرس الألفاظ اللغوية

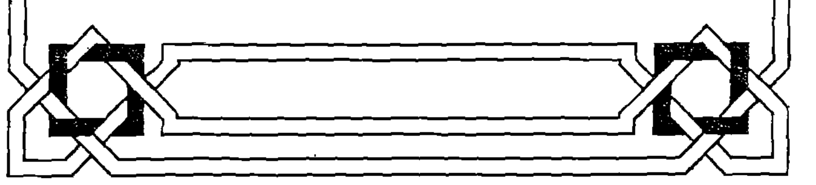
4- فهرس الأعلام

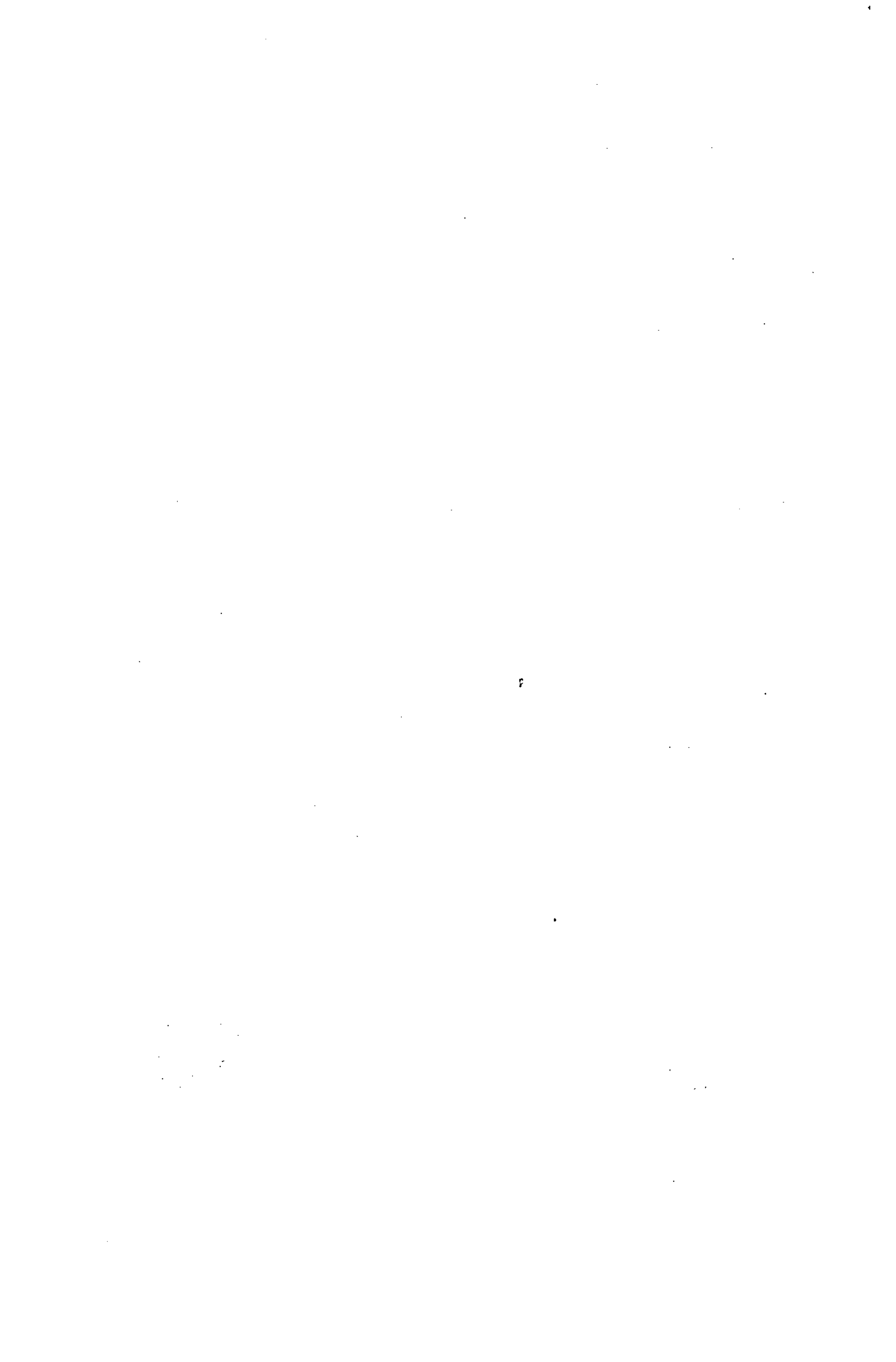
5- فهرس الجماعات والقبائل

6- فهرس الكتب الواردة في المتن

7- فهرس المظان

8- فهرس المحتويات





أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة

ل/ م

ن/ هـ

ـ و ـ

ثانياً: فهرس الأشعار

ب/ت

د/ذ

ر

س/ص

ع/ق/ك

-ل-

-م-

(أنصاف الأبيات)

ثالثاً: فهرس الألفاظ الواردة في المتن وتمّ بيان دلالاتها

رابعاً: فهرس الأعلام

خامساً: فهرس الجماعات والقبائل واللغات والمدارس

سادساً: فهرس الكتب الواردة في متن الشرح

-أ، ب-

سابعاً: روافد التحقيق والدراسة والشرح

- القرآن الكريم.
١- الإبدال والمعاقبة والنظائر: للزجاجي. تحـ. عز الدين التنوفي - دمشق/ ١٩٦٢.
٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي البنا - تصحيح: علي محمد الضباع - مطبعة حنفي - مصر/ ١٣٥٩هـ.
٣- أخبار النحويين البصريين: للسيرافي. تحـ. طه الزيني، د. عبد المنعم خفاجي. البابي الحلبي - مصر/ ١٣٧٤هـ.
٤- أدب الكاتب: ابن قتيبة الدنيوري. دار صادر - بيروت/ ١٩٦٧.
٥- الأزهية في علم الحروف. علي بن محمد الهروي. تحـ. عبد المعين الملوحي - دمشق ١٣٩١ - ١٩٦٥.
٦- أسرار العربية. ابن الأنباري. تحـ. محمد بهجة البيطار - دمشق/ ١٩٥٧.
٧- الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي. راجعه وقدّم له. د. قايز ترجيني - دار الكتاب العربي ط٤ بيروت/ ١٩٨٤.
٨- إصلاح المنطق: ابن السكيت. شرح وتحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون - دار المعارف مصر/ ١٩٤٩.
٩- إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس. تحـ. د. زهير غازي زاهد - بغداد.
١٠- الأفعال. ابن القطاع. حيدر آباد الدكن بالهند/ ١٣٥٩هـ.
١١- امالي المرتضى. تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار احياء الكتب العربية - مصر/ ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤.
١٢- امالي أبو علي القالي. ط دار الكتب المصرية/ ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦.
١٣- أنباء الرواة على أنباه النحاة. للقفطي. تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - مصر / ١٩٨٦.
١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو بكر الأنباري. تحـ. محمد محي الدين عبد الحميد ط٤ القاهرة/ ١٩٦١.
١٥- البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. مصر/ ١٣٢٨هـ.
١٦- البداية والنهاية: أبو الغدا الدمشقي. تحـ. أحمد عبد الوهاب، القاهرة/ ١٩٩٧.
١٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي، تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم - مصر.

١٨- البلغة في تاريخ أئمة اللغة. الفيروز آبادي. تحـ. محمد المصري. نشر وزارة الثقافة السورية/ ١٩٧٢.

١٩- تاج العروس في جواهر القاموس. محمد مرتضى الزبيدي. طبعة ١٣٠٦هـ.

٢٠- تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان. نقله إلى العربية. د. رمضان عبد التواب - مصر/ ١٩٧٥.

٢١- تاريخ علماء المستنصرية. د. ناجي معروف. بغداد/ ١٩٦٥.

٢٢- التبيان في وجوه الإعراب والقراءات في القرآن. أبو البقاء العكبري. تحـ. إبراهيم عطوه عوض - مطبعة البابي/ مصر.

٢٣- تصريف الأسماء. محمد الطنطاوي. ط٥ - القاهرة/ ١٩٥٥.

٢٤- التعريف في ضروري التصريف. ابن مالك (مخطوط) من موجودات مكتبة الاستاذ هلال ناجي - بغداد.

٢٥- التكملة. أبو علي الفارسي. تحـ. د. كاظم بحر المرجان - الموصل/ ١٩٨١.

٢٦- تكملة المعاجم العربية. رينهارت دوزي. نقله إلى العربية وعلّق عليه. د. محمد سليم النعيمي - بغداد.

٢٧- تهذيب اللغة. للأزهري. تحـ. عبد السلام هارون. مراجعة: محمد علي النجار - القاهرة/ ١٩٦٤.

٢٨- التيسير في القراءات السبع: الإمام أبو عمرو الداني - عني بتصحيحه: أوتوبرتزل - مطبعة المثنى - بغداد.

٢٩- الجامع لأحكام القرآن. القرطبي. القاهرة/ ١٩٦٧.

٣٠- الجنى الداني في حروف المعاني. ابن أمّ قاسم المرادي. تحـ. د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - بيروت/ ١٩٨٣.

٣١- جمهرة اللغة. ابن دريد الأزدي. تحـ. ف. كرنكو - حيدر آباد الدكن/ ١٣٤٤هـ - ١٣٥١هـ.

٣٢- الحروف والأصوات في مباحث اللغويين القدماء والمحدثين (بحث) د. هادي نهر - آداب المستنصرية - بغداد/ ١٩٨٣.

٣٣- حماسة ابن الشجري. ابن الشجري - ط مصر.

٣٤- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية. عبد القادر البغدادي - ط بولاق - مصر.

٣٥- الخصائص. ابن جني. تحـ. محمد علي النجار ط٢/ بيروت.

٣٦- دار المعارف الإسلامية. هوتس ورفقاؤه - الطبعة العربية الثانية.

٣٧- دقائق التصريف. ابن سعيد المؤدب. تحـ. د. أحمد ناجي القيسي ورفقاؤه - بغداد/ ١٩٨٧.

٣٨- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) نشره انطوان صالحاني - ط٢- دار الشرق - بيروت.

٣٩- ديوان ذي الرمة. ط٢ المكتب الإعلامي للبطاعة - دمشق/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦١.

٤٠- ديوان الطرماح. طبعة كرفكو مع ديوان طفيل الغنوي - لندن/ ١٩٢٧. وطبعة دمشق بتحقيق عزة حسن/ ١٩٦٨.

٤١- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. ميرزا الخوانساري اسد الله اسما عليان - دار المعرفة - بيروت/ ١٣٩٠هـ.

٤٢- سرّ صناعة الاعراب، ابن جني. تحـ. مصطفى السقا ورفقاؤه القاهرة/ ١٩٥٤.

٤٣- السلوك لمعرفة دول الملوك المقريزي. تحـ. د. محمد مصطفى زيادة.

٤٤- شذرات الذهب. ابن عبد الحي الحنبلي المشهور بابن العماد. تحـ. محمود الارناؤوط - دمشق/ ١٩٨٦.

٤٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. مصر.

٤٦- شرح التصريح على التوضيح. خالد الأزهري - دار إحياء الكتب العربية.

٤٧- شرح جمل الزجاج لابن عصفور. تحـ. د. صاحب أبو جناح - بغداد/ ١٩٨٠.

٤٨- شرح ديوان زهير. الدار القومية - القاهرة/ ١٣٨٤هـ ١٩٦٤.

٤٩- شرح الفصيح. ابن هشام اللخمي. تحـ. مهدي عبد جاسم - بغداد/ ١٩٨٨.

٥٠- شرح الشافية. للرضي الاستراباذي. تحـ. محمد نور الحسن ورفقاؤه/ ١٩٥٦.

٥١- شرح الكافية للرضي الاستراباذي. تحـ. يوسف حسن عمر - بيروت/ ١٩٧٨.

٥٢- شرح الكافية الشافية. ابن مالك. تحـ. د. عبد المنعم أحمد هريدي - مكّة المكرمة - جامعة أم القرى.

٥٣- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. ابن هشام الأنصاري. تحـ. د. هادي نهر - بغداد/ ١٩٧٦.

٥٤- شرح المفصل. ابن يعيش - طبعة المنيرية - مصر.

٥٥- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. أبو الحسين أحمد بن فارس. تحـ. مصطفى الشويمي - بيروت/ ١٩٦٣.

٥٦- طبقات النحاة واللغويين. ابن قاضي شهبة. تحـ. د. محسن غياض -بغداد.
٥٧- العبر في خبر من غبر الذهبي. تحـ. فؤاد سيد - الكويت/ ١٩٦١.
٥٨- العقد الفريد ابن عبد ربه تحـ. محمد سعيد العريان/ القاهرة.
٥٩- غاية النهاية في طبقات القراء. ابن الجزري. تحـ. بيرج - القاهرة/ ١٩٣٥.
٦٠- الفصول. ابن الدهان الموصلي. تحـ. د. فائز فارس/ الأردن - إربد.
٦١- الفلاكة والمفلوكون. أحمد بن علي الدلجي.
٦٢- الفهرست. ابن النديم - دار المعرفة - بيروت.
٦٣- فوات الوفيات. ابن شاكر الكتبي - النهضة المصرية - القاهرة.
٦٤- في النحو العربي نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي - بيروت/ ١٩٦٤.
٦٥- الكامل في اللغة والأدب. المبرد. تحـ. محمد أبو الفضل والسيد شحاته - القاهرة/ ١٩٥٦.
٦٦- الكتاب. سيبويه. تحـ. محمد عبد السلام هارون - دار القلم - بيروت.
٦٧- الكشاف عن حقائق التنزيل. جار الله الزمخشري. طبعة البابي الحلبي - مصر/ ١٩٤٨.
٦٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. حاجي خليفة - مكتبة المثنى - بغداد.
٦٩- كشف المشكل في النحو. حيدرة بن علي بن سليمان اليمني. تحـ. د. هادي عطية مطر - بغداد/ ١٩٨٤.
٧٠- لسان العرب، ابن منظور. ط بولاق - مصر.
٧١- اللهجات العربية في التراث. د. أحمد علم الدين النجدي - بيروت.
٧٢- المبدع في التصريف. أبو حيان الأندلسي تحـ. د. عبد الحميد السيد طلب دار النفائس/ بيروت١٩٨٢.
٧٣- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق محمد عبد السلام هارون - النشرة الثانية - دار الكتب. مصر.
٧٤- مجالس العلماء، الزجاجي، تحـ. محمد عبد السلام هارون - الكويت/ ١٩٦٢.
٧٥- مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ الطبري. تعليق السيد هاشم الرسولي - بيروت/ ١٣٧٩هـ.
٧٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والافصاح عنها. ابن جني. تحـ. د. علي النجدي ناصف ورفقاؤه - القاهرة/ ١٩٦٩.

٧٧- مرآة الجنان وعبرة اليقظان. علي بن سليمان اليافعي - حيدر آباد الدكن الهند / ١٣٤٠هـ.

٧٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين السيوطي. شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلّق عليه - أحمد جاد المولى ورفقاؤه.

٧٩- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. أبو علي الفارسي.

٨٠- المعاني الكبير، ابن قتيبة الدنيوري، حيدر آباد الدكن - الهند/ ١٩٤٩.

٨١- معاني القرآن. الفراء مطبعة دار الكتب المصرية/ ١٩٥٥.

٨٢- معاني القرآن. للأخفش. تحـ. د. عبد الأمير محمود الورد - دار عالم الكتب - بيروت.

٨٣- معجم الأدباء. ياقوت الحموي - القاهرة/ ١٩٣٦.

٨٤- معجم البلدان، ياقوت الحموي - طهران/ ١٩٦٥.

٨٥- المعجم الشامل للتراث العربي. محمد عيسى صالحية/ بيروت.

٨٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام الأنصاري. تحـ. د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - بيروت/ ١٩٩٢.

٨٧- مفتاح السعادة ومصباح السيادة. أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده - مصر.

٨٨- المقتصد في شرح الإيضاح. عبد القاهر الجرجاني. تحـ. د. كاظم بحر المرجان - بغداد.

٨٩- المقتضب. للمبرد. تحـ. عبد الخالق عضيمة - مصر/١٣٨٨هـ.

٩٠- الممتع في التصريف. ابن عصفور تحـ. فخر الدين قباوة - ط٥ بيروت/ ١٩٨٣.

٩١- المنصف شرح كتاب التصريف. ابن جني - تحـ. إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين - القاهرة/ ١٩٥٤.

٩٢- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري. مطبعة مصطفى محمد - مصر.

٩٣- نفح الطيب. المقرّي. تحـ. د. إحسان عباس - بيروت.

٩٤- النوادر في اللغة. أبو زيد الانصاري - بعناية الشرتوني - ط٢- بيروت/ ١٩٦٧.

٩٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي - دار المعرفة - بيروت.

٩٦- الوافي بالوفيات. للصفدي. مصر.

٩٧- وفيات الأعيان - ابن خلكان. تحـ. د. إحسان عباس - بيروت.

ثامناً: محتويات الكتاب

الفهارس العامة